

من الفكر
السياسي
والاشتراكي

الدار المصرية للتأليف والترجمة

نظرية الطبقة المترفة

تأليف
تورنشتاين قبلان

ترجمة : محمود محمد موسى

مراجعة : الدكتور ابراهيم سعد الدين

اهداءات ٢٠٠٣

أسرة المرحوم الأستاذ/محمد سعيد البسويني

الإسكندرية

من الفكر
السياسي
والإشتراكي

نظرية الطبقة المترفة

تأليف
ثورشتاين ثيلن

ترجمة : محمود محمد موسى مراجعة : الدكتور إبراهيم سعد الدين

الدار المصرية للتأليف والترجمة

هذه ترجمة كاملة لكتاب :

THE THEORY OF THE LEISURE CLASS

By

Thorstein Verblen

تمهيد

غرض هذا البحث مناقشة مركز الطبقة المترفة وقيمتها من حيث كونها عاملا اقتصاديا في الحياة الحديثة . ولكننا قد وجدنا أن قصر البحث داخل هذه الحدود دون أن نتعدها امر غير مستطاع . فقد وجدنا من الضروري أن توجه بعض الاهتمام الى منشأ هذا النظام وتطوره . وكذلك الى مظاهر الحياة الاجتماعية التي لا تدخل عادة في نطاق العوامل الاقتصادية .

وهذا البحث يسير في بعض مراحله على أسس من النظريات الاقتصادية أو التعميمات الانثولوجية التي قد تكون - الى حد ما - غير مألوفة . ولكنى أرجو أن يوضح الباب الاول طبيعة هذه المقدمات النظرية توضيحا يكفى لكشف كل غموض . ويستطيع القارى ان يجد مزيدا من الايضاح عن المقدمات النظرية التي يتناولها هذا الكتاب . وذلك فى سلسلة من المحاضرات وردت بالجزء الرابع من مجلة علم الاجتماع الامريكية *American Journal of Sociology* عن « غريزة المهارة فى العمل ومتابعيه » *The Instinct of Workmanship and the Irksomeness of Labour* و « الخطوات الأولى فى سبيل التملك » *The Beginnings of Ownership and The Barbarian Status of Women* « مركز المرأة غير اللائق »

ولكن هذا البحث لا يركز على هذه التعميمات التى تعتبر حديثة الى درجة ما بطريقة تفقدها قيمتها بصفتها تفصيلا لنظرية اقتصادية . لو أن هذه التعميمات الحديثة لم تستقر فى مفهوم القارى لافتقارها الى الدعم بالاساتيد والبيانات .

وقد فضلنا أن نختار بياناتنا التى استخدمناها للتدليل على صحة البحث أو تدعيمه من واقع الحياة اليومية عن طريق ملاحظتنا الباشرة أو العرف المألوف ولم نتخيرها من مصادر مجهولة أو بعيدة عن المألوف . يدعونا الى هذا أن هذه الطريقة أسهل تناولا من جهة . وأنها تستبعد احتمالات سوء فهم حقيقة الظواهر المألوفة للناس من جهة أخرى . وبقيننا أن احدا لن يجد غضاظة على ذوقه الادبى أو استعداده العلمى فى استخدامنا

لهذه الحقائق المألوفة أو بما يبدو فى بعض الاحيان انه حرية فى تناول ظواهر عامة أو ظواهر كانت علاقتها الدقيقة بحياة الرجال تمنعهم أحيانا من مناقشتها مناقشة اقتصادية .

مثل هذه الشواهد التى نأخذها من مصادر بعيدة . وكذا كل عناصر النظريات والاستنتاجات التى نأخذها عن العلوم الاثنولوجية ، هى أيضا من النوع المعتاد السهل . ويمكن أن يتعقبها المطلعون الى مصادرها الأولى . وعلى ذلك لم تنقيد بما جرى عليه العرف من إيراد المصادر ومؤلفيها . وكذلك المقتبسات القليلة التى أوردناها على سبيل الإيضاح قبل كل شيء ، هى أيضا مما يمكن ادراكه بسهولة كافية دون الاسترشاد بتحديد المصدر .

الفصل الأول

تقديم

ان نظام الطبقة المترفة يوجد على أتمه فى المراحل العليا لأية ثقافة
محبية ، كما كانت الحال مثلا فى أوروبا الاقطاعية أو اليابان الإقطاعية . ففى
مثل هذه المجتمعات تراعى الفوارق بين الطبقات بدقة شديدة ، وأهم مظهر
ذى مغزى اقتصادى واضح من مظاهر الفوارق بين الطبقات هو التمييز
بين الاعمال التى تختص بها كل طبقة من طبقات المجتمع العديدة . فالطبقات
العليا هى بحكم العرف معفاة أو ممتنعة من ممارسة المهن الصناعية ، لانها
تدخر لمن خاصة ذات نصيب خاص من التشريف . ومن أشهر الاعمال
التي ينظر اليها فى أى مجتمع اقطاعى نظرة الشرف والاحلال فى الحرب ،
وتأتى بعده مباشرة الوظائف الدينية . فاذا لم يكن المجتمع الهمجى مجتمعا
حربيا الى حد كبير فقد يكون للوظائف الدينية مكان الصدارة ثم يأتى فن
الحرب بعدها فى المحل الثانى . ولكن القاعدة تسرى فى الحالىين دون استثنائه
يذكر ، وهى ان الطبقات الراقية ، سواء من رجال الدين أو رجال الحرب ،
معفاة من القيام بالاعمال الصناعية وهذا الاعفاء هو التعبير الاقتصادى عن
مركزها الاجتماعى الممتاز . ونستطيع ان نضرب من الهند البراهمية مثلا
يوضح اعفاء هاتين الطبقتين من الأعمال اليدوية . اننا نجد فى المجتمعات
التي تنتمى الى الثقافة الهمجية الراقية تمييزا شديدا بين الاقسام المختلفة
التي تنقسم اليها الطبقات التي يمكن ان نطلق عليها اسم الطبقات المرفهة ،
وهناك بالمثل فروق شديدة بين المهن التي يمتنها كل قسم منها . والطبقات
المرفهة على العموم تشعل طبقة النبلاء وطبقة رجال الدين وعددا كبيرا ممن
يسبرون فى ركايمهم . والمهن التي يمتنها كل قسم تتنوع أيضا بنفس
الدرجة ، ولكنها جميعا تشترك فى صفة عامة هى انها لا تمت الى العمل
اليدوى بأية صلة ، وهذه المهن غير الصناعية يمكن أن نجعلها فنقول انها
أعمال الحكم والحرب والدين والرياضة .

وتنشأ الطبقة المرفهة فى طور مبكر من أطوار الهمجية ، وإن لم يكن هو أقدم أطوارها ولكنها توجد فى صورة أقل تمايزا ، فلا الفروق بين الطبقات ولا التمييز بين أنواع المهن الخاصة بالطبقات المرفهة توجد بهذه الدرجة من الدقة والتشابه . ونستطيع أن نشاهد هذا الطور من أطوار التقدم واضحا بين سكان جزر بولينيزيا عامة ، مع فارق واحد هو أنه نظرا لانعدام امكانيات الصيد على نطاق واسع فإن مهنة الصيد لم تكن تحتل مكان الشرف فى نظام حياتهم . وكذلك نجد فى المجتمع الايسلندى على عهد الساجا مثالا جيدا من امثلة هذا النظام . ففى مثل هذا المجتمع توجد حدود صارمة بين الطبقات وبين المهن الخاصة بكل طبقة ، فالاعمال اليدوية والصناعية وكل ما له صلة بالاعمال اليومية التى يمارسها الناس للحصول على القوت ، كلها من عمل الطبقة الدنيا دون غيرها . وهذه الطبقة الدنيا تشمل الرقيق ومن اليهم من الاتباع ، كما تشمل فى العادة جميع النساء . فاذا كان هناك عدة درجات للاستقرائية فإن نساء الطبقة العليا يعفون عادة من الاعمال الصناعية أو على الاقل من النوع الشاق من الاعمال اليدوية . أما رجال الطبقات العليا فلا يعفون من الاعمال اليدوية فحسب بل هى محرمة عليهم أيضا بمقتضى التقاليد الموروثة ، وانواع الاعمال التى يجوز لهم ممارستها محدودة تحديدا دقيقا ، وهى كما سبق أن ذكرنا ، أعمال الحكم والحرب والدين والرياضة . وهذه السبل الأربع من سبل النشاط تتحكم فى نظام حياة الطبقة العليا .

أما الاشخاص ذوو المراكز السامية كالملوك والزعماء فان هذه هى انواع النشاط الوحيدة التى يسمح لهم العرف والفروق فى المجتمع بممارستها . بل الواقع ان المجتمعات التى تقدم فيها هذا النظام تعتبر الرياضة من الأمور التى لايجوز أن يمارسها ذوو المراكز السامية . أما الذين ينتمون الى أدنى درجات الطبقة المترفة فيمكنهم امتهان مهن أخرى معينة ، ولكنها جميعا تعتبر مهن ثانوية أو احتياطية لمهنة أو أخرى من المهن التى تمتاز بها الطبقة المترفة . ومن هذه المهن الثانوية مثلا صناعة الأسلحة والمعدات الحربية وقوارب الحرب والعناية بها ، واعداد الخيل والكلاب والصقور للصيد ورعايتها ، واعداد الأدوات المقدسة ، وما الى ذلك . أما الطبقات الدنيا فلا يحل لها ممارسة مثل هذه الاعمال الشرفية الثانوية الا ما كان منها ذا صفة صناعية لاجدال فيها ولا تمت بغير سبب بعيد للاعمال التى تتميز بها الطبقة العليا .

فاذا رجعنا الى البوراء خطوة قبل ظهور الثقافة الهمجية العليا ونظرنا الى درجات من الهمجية أدنى منها فلن نجد الطبقة المترفة قد بلغت تلك الدرجة من التطور ، لكن هذه الهمجية الدنيا توضح العداوات والدوافع

والظروف التى نشأ منها نظام الطبقات المترفة ، وتعين الخطوات الاولى لظهوره . والقبائل الرحل التى تعيش على القنص فى جهات مختلفة من العالم توضح هذا المظهر البدائى من مظاهر التمييز بين الطبقات . واية قبيلة من القبائل التى تعيش على القنص فى أمريكا الشمالية تقدم لنا مثلا ملائما يوضح هذه الحقيقة . وليس بوسعنا أن نقول ان هذه القبائل بها طبقات مترفة محددة . لكن هناك تمييزا فى الوظائف وتمييزا بين الطبقات على أساس هذا التفريق ، لكن اعفاء الطبقة العليا من العمل لم يتطور الى الحد الذى يجعلنا فى حل من تسميتها « الطبقة المترفة » . والقبائل التى تعيش على هذا المستوى الاقتصادى قد وصلت فى التمييز الاقتصادى الى الدرجة التى جعلتها تضع حدا فاصلا بين الاعمال التى يمارسها الرجل والتى تمارسها المرأة ، وهو تمييز ذو طبيعة تبعث على الحقد ، فان النساء فى جميع هذه القبائل تقريبا يقتصر عملهن بحكم التقاليد الموروثة على تلك المهن التى هى نواة للأعمال الصناعية التى تظهر فى الطور التالى من أطوار التقدم ، بينما الرجال يحرم عليهم اداء هذه الاعمال الشاقة ويدخرون للحرب والقنص والرياضة والوظائف الدينية . والناس فى العادة يراعون هذه الفروق مراعاة دقيقة .

وتقسيم العمل على هذه الصورة يتفق والتمييز بين الطبقة الكادحة والطبقة المترفة كما يظهر فى الثقافة المهيمنة العليا ، وكلما زاد تنوع الاعمال وزاد التخصص فيها زادت حدة الخط الفاصل بين الاعمال الصناعية وغير الصناعية . ومهنة الرجل كما هى محددة فى اطوار المهيمنة الاولى ليست هى الاصل الذى نشأ عنه فيما بعد أى تقدم ملحوظ نحو الصناعة . فهذه المهنة لا يبقى لها أثر فى مراحل التطور الأخيرة الا فى المهن التى لا تعتبر صناعية - كالحرب والسياسة والرياضة والدراسة والوظائف الدينية . وليس لهذه القاعدة استثناءات تستحق الذكر سوى بعض الأعمال المتعلقة بصيد السمك وبعض الأعمال البسيطة التى ليست بالتأكيد أعمالا صناعية . كصناعة الأسلحة واللعب وأدوات الرياضة . والحقيقة أن جميع الأعمال الصناعية قد نشأت عن الأعمال التى كانت الجماعات البدائية تختص بها النساء .

والاعمال التى يقوم بها الرجال فى الثقافات المهيمنة لا تقل أهمية لمبائة الجماعة عن الأعمال التى تؤديها النساء ، بل ان عمل الرجال قد يسهم فى توفير الطعام والضرورات الأخرى التى تستهلكها الجماعة بنفس القدر الذى تسهم به أعمال النساء . والحقيقة أن عمل الرجال ذو طابع اتجائى واضح الى حد ان كتب الاقتصاد تشير الى عملية القنص بصفتها نوعا من الصناعة البدائية ، لكن صاحب الثقافة البدائية لا ينظر الى الامر هكذا ،

فهو فى نظر نفسه ليس عاملا ، ومن هنا لايعتبر نفسه فى مرتبة واحدة مع النساء ، ولا يعتبر عمله من نوع الأعمال والصناعات المهنية التى تؤديها النساء بحيث يصبح الخلط بينها وبين أعمال النساء . فهناك فى جميع المجتمعات الهمجية شعور عميق بالتمييز بين أعمال الرجال وأعمال النساء فان عمل الرجل قد يساعد على توفير الطعام للمجموع ، ولكنه يشعر ان ذلك يتم عن طريق امتياز ومهارة من نوع لا يمكن المقارنة بينه وبين أعمال المرأة الروتينية التى لا تحتاج الى مهارة ، دون أن تعتبر هذه المقارنة اهانة للرجال .

فاذا رجعنا الى الوراء فى سلم التقدم الثقافى - بين الجماعات المتوحشة - وجدنا هذا التفريق أقل احكاما ووجدنا التمييز المثير بين الطبقات وبين المهن أقل استقرارا وأقل تحديدا . ومن الصعب أن نجد جماعات متوحشة بدائية خالصة . فقليل فقط من هذه المجتمعات أو الجماعات التى تسمى متوحشة لا يبدو انها بلغت فى وقت من الاوقات مرحلة ثقافية ارقى مما هى عليه الآن ثم ارتدت بعد ذلك الى مرتبة ثقافية ادنى . لكن هناك جماعات يبدو ان بعضها لم يتعرض لمثل هذا الارتداد ، لا تزال تمسك بآثار التوحش البدائي ، وهؤلاء تختلف ثقافتهم عن ثقافة المجتمعات الهمجية فى أنها تخلو من طبقة مترفة كما تخلو الى حد كبير من الاتجاهات الروحية التى يقوم عليها نظام طبقة المترفين . وهذه المجتمعات الهمجية البدائية التى لا تعترف بالتدرج الطبقي لا تزيد على نسبة تافهة من مجموع الجنس البشرى . ومن أحسن الأمثلة التى يمكن أن نجدها لمثل هذا التطور الثقافى هى تلك التى نجدها فى قبائل اندامان وقبائل التودا التى تقطن تلال نلجبرى . فنظم الحياة بين هذه القبائل عندما عرفهم الأوربيون لأول مرة تبدو متشابهة تماما من حيث انعدام الطبقة المترفة . وهناك مثل آخر نستطيع ذكره هو مثل قبائل الاينو بجزيرة يوزو ، كما نستطيع أيضا أن نذكر بعض قبائل البشمن والاسكيمو ، ولو أننا غير متأكدين من انعدام الطبقة المترفة بينهم ، ونستطيع أن نضيف اليهم أيضا بعض جماعات البويبلو Pueblo على اننا أيضا أقل تأكدا فيما يتعلق بهم . ومعظم المجتمعات التى ذكرناها هنا، ان لم تكن جميعها ، فهذه تكون أمثلة لمجتمعات تدهورت من مراحل البربرية الراقية ، لا أمثلة لمجتمعات ذات ثقافة لم ترتفع قط فوق مستواها الحاضر . فاذا كان الأمر كذلك فان فى ضربنا المثل بهم شيئا من التساهل ، ولكنهم مع ذلك قد يكونون شاهدا يؤيد نفس الراى كما لو كانوا فعلا من الشعوب البدائية .

هذه المجتمعات التى تخلو من طبقة مترفة محددة يشبه بعضها بعضا أيضا فى مظاهر معينة تتعلق بكيانها الاجتماعى وطرق حياتها ، فهى

تعيش فى جماعات قليلة العدد ذات نظام بسيط يرجع فى نشأته الى عهود قديمة ، وهم على العموم مسالمون وغير رحل وفقراء وليست الملكية الفردية من المظاهر السائدة فى نظامهم الاقتصادى ، وهذا لا يعنى بالضرورة ان هذه الجماعات هى اصغر الجماعات الموجودة فى الوقت الحاضر ، او أن كيانهم الاجتماعى هو من جميع الوجوه اقلها تمييزا بين الطبقات . وكذلك لا يعنى هذا ان هذه الجماعات تشمل بالضرورة جميع المجتمعات البدائية التى لا تعرف نظاما محددا للملكية الفردية . لكن علينا أن نلاحظ أن هذه الجماعة يبدو أنها تشمل أكثر الجماعات البدائية حيا للسلام — بل ربما تشمل جميع الجماعات البشرية التى تمتاز بحبها للسلام . والحقيقة أن أبرز طابع عام يميز أفراد مثل هذه المجتمعات هو نوع معين من العجز اللطيف عندما يقابلهم عدو بالقوة أو بالخديعة .

والادلة التى نستطيع أن نستمدّها من أحوال الجماعات التى لا تزال فى أدنى مراحل التقدم ومن ملامح ثقافتها تبين أن نظام الطبقة المترفة قد ظهر بالتدرج أثناء تحولها من الوحشية البدائية الى المهيمنة ، أو بتعبير أدق ، أثناء الانتقال من الحياة السلمية الى الحياة الحربية . ويبدو أن الظروف التى أوجبت هذا التحول الشامل هى :

١ — ان الجماعات كانت لها قبل ذلك طرق خاصة فى الحياة (فى الحرب أو فى قنص الحيوانات الضخمة أو كليهما) أى أن الرجال وهم الذين تتكون منهم نواة الطبقة المترفة فى مثل هذه الاحوال ، لا بد أنهم كانوا قبل ذلك قد اعتادوا البطش بغيرهم سواء بالقوة أو بالخديعة .

٢ — ان موارد العيش لا بد أن تكون ميسورة بدرجة تسمح باعفاء نسبة كبيرة من الجماعة من القيام بأعمال روتينية دائمة . وظهور طبقة من المترفين هو وليد تفرقة سابقة بين أنواع المهن ينظر الناس بمقتضاها الى بعض المهن على أنها محترمة وإلى البعض الآخر على أنها لا تستحق الاحترام . فالهين التى تستحق الاحترام كانت — من وجهة نظر هذا التفريق القديم — هى التى نستطيع أن نسميها أعمالا بطولية ، أما التى لم تكن تستحق الاحترام فهى الأعمال اليومية الضرورية التى لا تنطوى على أى عنصر من عناصر البطولة .

هذا التمييز ليس له فى المجتمع الصناعى الحديث الا مغزى ضئيل ، ومن أجل هذا لم يلق من كتاب الاقتصاد اهتماما يذكر . وهو اذا نظرنا اليه فى ضوء الآراء الحديثة التى سار على هديها الجدل الاقتصادى ، يبدو شكليا وغير ذى موضوع ، ولكنه رغم ذلك ينشئ بالاستمرار فى الحياة الحديثة ، يشهد على ذلك ما نراه — على سبيل المثال — من عزوفنا التقليدى

عن الأعمال اليدوية . وهو تمييز ذو طابع شخصي - طابع التعالي وطابع الضعة . وفي المراحل الأولى للثقافة ، عندما كانت قوة الفرد الذاتية ذات اثر مباشر وواضح في تشكيل مجرى الحوادث ، كان عنصر القوة ذا اثر اكبر في طرق الحياة اليومية ، وكان اهتمام الناس يتركز حول هذه الحقيقة الى درجة اكبر . ومن هنا كان يبدو أن التفريق القائم على هذا الأساس أكثر حتمية وأشد تحديدا للسلطة والتفوذ مما هي الحال في الوقت الحاضر . وعلى هذا فان ذلك التمييز - بصفته حقيقة واقعة من حقائق التطور - هو تمييز حقيقي يقوم على دعائم صحيحة وثابتة .

ان الأساس الذي يقوم عليه في العادة التمييز بين الحقائق يتغير تبعا لتغير الزاوية التي ينظر منها عادة الى الحقائق ، ومظاهر الحقائق التي بين أيدينا تزداد وضوحا وأهمية كلما تركز حولها اهتمام الناس في أى وقت من الأوقات . وإى أساس معين من الأسس التي يقوم عليها ذلك التمييز يبدو غير واقعي في نظر أى فرد اذا نظر اليها من زاوية مختلفة وقومها من أجل غرض مختلف ، فان عادة التمييز بين الأغراض المتباينة واتجاهات النشاط وتبويبها موجودة بالضرورة في كل زمان ومكان ، اذ لاغنى عنها لكى يرسم الانسان طريقته في الحياة . وجهة النظر المعينة أو الطابع المعين الذي يقع عليه اختيارنا النهائي في تبويب حقائق الحياة يتوقف على المصلحة التي من أجلها نقوم بالتمييز بين الحقائق . وعلى ذلك فان الأسس التي نبني عليها ذلك التمييز ، وكذلك القاعدة التي نسير عليها في تبويب الحقائق ، تتغير باستمرار كلما زاد نمو الثقافة ، لأن الهدف الذي من أجله نتمسك بحقائق الحياة يتغير ، وكذلك تتغير بغيره وجهة نظرنا اليها ، حتى أن المظاهر الخاصة البارزة التي تمتاز بها مهنة ما أو وظيفة أو طبقة اجتماعية في مرحلة معينة من مراحل الثقافة ، لا تبقى لها نفس الأهمية النسبية عندما يتغير الهدف من تبويبها في مرحلة ثقافية تالية .

لكن تغير القيم ووجهات النظر لا يحدث الا بالتدريج ، ويندر أن يؤدي الى تخلي الانسان عن رأى او الى مقاومته لهذا الرأى . والناس لا يزالون كمعادتهم يفرقون بين الأعمال الصناعية وغير الصناعية ، وهذا التمييز الحديث هو مظهر متطور من تمييز الجماعات المتبريرة بين الأعمال التي لها طابع البطولة وبين الأعمال الروتينية العادية . فان الناس لا يزالون يشعرون ان أعمالا كالحرب والسياسة والوظائف الرئيسية والترفيه عن الجماهير كلها أعمال تختلف من أساسها عن الأعمال التي تتعلق بانتاج ضرورات الحياة المادية . على أن الخط الدقيق الفاصل بين هذين النوعين من المهن ليس كما كان في نظم الحياة الهمجية الأولى ، ولكن التمييز الاجمالى بينهما لا يزال عالقا بأذهان الناس لم يتخاوا عنه تماما .

والحق أن التمييز الذى يحس به الناس فى الوقت الحاضر يقضى بأن
 أى مجهود لا يمكن أن يعتبر صناعياً إلا إذا كان الغرض النهائى منه استخدام
 أدوات غير بشرية ، ولهذا لا يعتبرون استخدام الانسان للانسان من الأعمال
 الصناعية ، ولكن كل جهد يوجه الى رفع مستوى الحياة البشرية عن طريق
 استغلال الموارد غير البشرية التى تتوفر فى البيئة يعتبر عملاً صناعياً .
 و « غلبة الانسان على الطبيعة » تعتبر فى نظر الاقتصاديين الذين لا يزالون
 يحتفظون بالأراء التقليدية القديمة انها هى الحقيقة التى تميز الانتاجية
 الصناعية ، وهذه السيطرة الصناعية على الطبيعة تشمل فى رأيهم سيطرة
 الانسان على حياة الحيوان وعلى قوى سائر العناصر ، وهم بهذا يرسمون
 خطاً يفصل بين الانسان وبين المملكة الحيوانية .

وهذا الخط لا يرسم - فى أوقات أخرى وبين أقوام طبعوا على مفاهيم
 تختلف عن مفاهيمنا - لا يرسم كما نرسمه نحن اليوم تماماً . ففى طرائق
 الحياة البربرية أو الهمجية يرسم هذا الخط فى موضع آخر وبطريقة
 مختلفة . وهناك بين جميع المجتمعات التى تعيش فى ظل الثقافة البربرية
 شعور حاد بالتعارض بين مجموعتين كبيرتين من المظاهر يضع الرجل
 المتبرير نفسه داخل احدهما ، بينما الأخرى تشمل فى نظره المواد اللازمة
 لحفظ الحياة . فهناك تعارض محسوس بين المظاهر الاقتصادية وغير
 الاقتصادية ، ولكنهم لا يفهمونه بمعناه الحديث ، فهو ليس تعارضاً بين
 الانسان وبين مملكة الحيوان ، بل الأشياء النشطة والأشياء الجامدة .

ربما كان من المبالغة فى الاحتياط الآن أن نوضح أن عقيدة المتبريرين
 التى قصدنا التعبير عنها هنا بكلمة « ناشطة » لا تحمل نفس المعنى الذى
 قد ينطوى عليه لفظ كائنات « حية » فإن الأول لا يشمل جميع الكائنات
 الحية ، مع أنه يشمل كثيراً من الكائنات غير الحية . فبعض المظاهر
 الطبيعية المحسوسة كالعواصف والأمراض ومساقط المياه تعتبر فى نظرهم
 أشياء ناشطة بينما الفواكه والعشب ، بل وبعض الكائنات الصغيرة كذباب
 المنازل والديدان وبعض القوارض والفنم لا تعتبر من الكائنات « النشطة »
 إلا إذا ذكرت مجتمعة . وهذا الاصطلاح كما نستعمله هنا لا يعنى بالضرورة
 أن للكائن روحاً تحل فيه . وعلم ذلك فإن مفهوم مثل هذه الأشياء لدى
 المتبريرين أو المتوحشين يتم عن الأشياء ذات القوة التى تنعكس فى قدرتها
 على خلق الحركة . وفى نطاق هذا المفهوم يدخل عدد كبير من مواد
 والمظاهر الطبيعية . ومثل هذا التمييز بين الأشياء « الجامدة » والأشياء
 « النشطة » لا يزال مستقراً فى طرق تفكير الأشخاص الذين لا يتدبرون ،
 ولا تزال ذات تأثير عميق على النظرية السائدة عن الحياة البشرية والعمليات

الطبيعية لكنها لا تتغلغل في حياتنا اليومية التغلغل الواضح في حياة الجماعات التي لا تزال في المراحل الأولى من مراحل ثقافتها وعقائدها ، ولا التغلغل الذي يجعل له عليها عواقب فعلية بعيدة الأثر .

والمتبررون يرون أن « تصنيع » المواد التي توفرها لهم الطبيعة « الجامدة » واستخدامها يدخلان في باب من أبواب النشاط على مستوى يختلف اختلافا تاما عن علاقته بالأشياء والقوى « النشطة » ، وقد يكون الخط الفاصل بين الاثنين غامضا ومتفيرا ، ولكن التمييز العام بينهما حقيقى وفعال بدرجة تجعله ذا اثر كبير في نظم الحياة بين هؤلاء الناس . ويلمب خيال المتبرر دور فينسب الى مجموعة الأشياء التي يعتبرها « ناشطة » أن نشاطها هادف أو غائى . وهذا الاعتقاد الذى يقول بأن كل نشاط انما يبذل لتحقيق غرض معين هو الذى يجعل من أية مادة أو أية ظاهرة حقيقة « ناشطة » . وأبنا التقي المتوحش أو المتبرر الذى لا يزال على طبيعته بنوع من نشاط القوى الطبيعية يفرض نفسه عليه ، فانه يفسره على النحو الذى يستطيع ان يدركه - التفسير الذى يقترن في قرارة نفسه بالنشاط الذى يقوم هو به . وعلى ذلك يعتبر مثل هذا النشاط في نظره شيئا شبيها بعمل الانسان ويعتبر الأشياء « النشطة » من هذه الناحية شبيهة بالعامل البشرى . والظواهر التي لها هذه الخاصية - لاسيما ما كان منها ذا طبيعة غامضة أو محيرة بدرجة ملحوظة - يجب مقابلتها بروح مختلفة وباستعداد من نوع يختلف عن النوع اللازم لمقابلة الأشياء « الجامدة » . والنجاح في مقاومة مثل هذه الظواهر هو نوع من البطولة أكثر منه نوعا من الصناعة ، وهو أثبات للشجاعة لا للمهارة في العمل .

وعلى هدى هذا التمييز الساذج بين الأشياء « الجامدة » والأشياء « النشطة » يميل نشاط المجتمعات البدائية الى ان ينقسم قسمين نستطيع أن نسميهما في عرف الاصطلاح الحديث « أعمال البطولة » و « أعمال الصناعة » وتسمى الصناعة في هذه الحالة كل مجهود يتجه الى خلق شئ جديد بفرض جديد مكتسب على يدى صانعيها الذى يشكلها من مادة « جامدة » غير « ناشطة » ، بينما تتضمن أعمال البطولة ، من حيث أنها تتمخض عن شئ مفيد لمن يؤديها ، تحويل الطاقات التي كان يوجهها قبل ذلك عامل مختلف الى غرض ما ، الى خدمة أهداف القائم بالعمل البطولى . ونحن لانزال حتى الآن نتكلم عن المادة الخام بشئ من ادراك المتبررين لما ينطوى عليه الاصطلاح من مغزى عميق .

والتمييز بين أعمال البطولة والأعمال الكادحة يتلاءم مع فرق موجود بين الجنسين فالجنسان يختلفان ، لا في القامة والقوة العضلية فحسب ، بل

قد يكون اختلافهما في الطبع أكثر وضوحا ، ولا بد أن هذا الاختلاف قد أدى في العصور القديمة الى تقسيم العمل بين الجنسين على اساسه ، فهدى الى الرجال القيام بجميع أوجه النشاط التي تحتاج الى نوع من البطولة ، إذ أنهم أقوى بنية وأضخم جثة وأقدر على تحمل الجهد العنيف الفجائي ، وأكثر ميلا لحماية حقوقهم وبذل الجهد في سبيل التفوق والمبادأة بالعدوان . والفرق بين الجنسين في ضخامة الجثة والخصائص الفسيولوجية وفي الطباع قد يكون طفيفا بين أفراد الجماعات البدائية . والواقع أنه يبدو قليلا نسبيا وعديم الأثر بين بعض المجتمعات القديمة التي نعرفها ، كالقبائل التي تسكن جزر اندامان مثلا . لكن ما إن يبدأ تفريق في الاختصاص قائم على أساس الفروق في البنية وعلى التناحر بين الجنسين حتى تبدأ الفروق الأصلية بين الجنسين في الازدياد ، وحينئذ تبدأ عملية جديدة تؤدي الى اكتساب مزيد من الصفات الجديدة التي تجعل الفرد أكثر صلاحية للتقسيم الجديد للعمل ، لا سيما إذا كانت ظروف البيئة أو كان الحيوان الذي تعيش عليه الجماعة بحيث تتطلب استخدام الإنسان لأقوى مواهبه . فمطاردة الإنسان باستمرار لحيوانات الصيد الكبرى تتطلب كثيرا من صفات الرجولة كقوة البنية وسرعة الحركة وشدة المراس ، وهي لهذا لا يمكن إلا أن تعمل بزيادة التفريق بين أعمال كل من الجنسين . فإذا حدث أى اتصال عدائي بين الجماعة وبين جماعات أخرى فسرعان ما يتخذ التفريق في العمل بين الجنسين مظهرا جديدا هو ائتميز بين أعمال البطولة وأعمال الصناعة .

وينتهي الأمر في مثل هذه الجماعات القديمة التي تعيش على القنص بأن يضطلع الرجال القادرون بالحرب بالقنص ، بينما تقوم النساء بما قد يكون هناك من عمل آخر يتطلب الأداء . ولهذا كان سائر أفراد الجماعة الذين لا يصلحون لأعمال الرجال يوضعون فيما يختص بهذه الناحية ، في طبقة واحدة مع النساء . لكن القنص والحرب اللذين يقوم بهما الرجال يشتركان في صفة عامة ، فكلاهما بطبيعته يحتاج الى التفكير والتخطيط ، والقائص والمحارب كلاهما يجنى ثمرة لم يزرع بذورها ، ومن الواضح أن استخدامهما القوة والذكاء في الدفاع عن حقوقهما يختلف عما تقوم به النساء من عمل روتيني لا يحتاج الى ذكاء ولا بد لذلك أن يعد عملا إنتاجيا ، بل يعتبر عمل الرجال بالحري من أعمال أخذ الأشياء غصبا ، ولما كان هذا هو العمل الذي يقوم به الرجال في المجتمعات المهيمنة ، عندما يبلغ أقصى درجة من التطور وأوسع مدى من الاختلاف عن عمل النساء ، فإنهم ينظرون الى كل عمل لا يحتاج الى البطولة على أنه لا يليق بالرجال . فإذا ما استقر هذا الاعتقاد في الأذهان نظر اليه المجتمع على أنه القانون العام للسلوك ، حتى أنهم في هذا الطور من أطوار الثقافة ليعتبرون أن أية مهنة أو أية وسيلة من وسائل الحصول على المقتنيات غير لائقة بالرجل الذي يحترم نفسه إلا

إذا كانت تنطوى على عمل من أعمال البطولة - القوة أو الخديعة - فإذا استقر هذا الاعتقاد وساد وأصبح جزءاً من تقاليد المجتمع أصبح من الحقوق المسلم بها للرجل القوى البنية أن يقتل وإن يدمر أى منافس يحاول أن يقاومه أو يخادعه ، وأن يغلب ويخضع أية قوى خارجية تحاول أن تظهر نفوذها بالخروج على طاعته . وفى كثير من الجماعات البدائية يشتد تمسك الناس بهذا التفريق النظرى بين أعمال البطولة وأعمال الكدح الى درجة أن الرجل إذا قنص حيواناً فإنه لا يجب أن يحمله معه الى المنزل بل عليه أن يرسل امرأة لتقوم بهذا العمل المهين .

إن التفريق بين الرجل والمرأة هو كما اشرنا آنفاً تمييز بين أنواع المهن . فالأعمال التى يمكن أن تدخل فى باب البطولة أعمال لائقة وكريمة وجديرة بالاحترام . لكن ما عداها من المهن التى لا تنطوى على عنصر البطولة هذا ، وخاصة تلك المهن التى تنطوى على المذلة أو الخضوع ، مهن غير لائقة ومثينة وثافهة . واعتبارات الوفاة والمنزلة والشرف فى تطبيقها على الناس وعلى السلوك ، لها الاعتبار الأول فى وجود نظام الطبقات وفى التمييز بينها ولهذا كان من الواجب أن نذكر شيئاً عن مفزاها . ونستطيع أن نشير فيما يلى الى أساسها السيكولوجى .

الإنسان عامل من العوامل الضرورية فى عملية الانتخاب الطبيعى ، فهو فى نظر نفسه مركز لاشعاع الطاقة التى تبعث على النشاط . فهو عامل يرمى فى كل عمل من الأعمال الى تحقيق غرض متكامل وواقعى وغير شخصى . وهو يحكم كونه عاملاً من هذا القبيل قد وهب الذوق الذى يجعله يعجب بكل عمل مفيد ويعزف عن كل جهد لافائدة منه ، وهب الإدراك الذى به يقرر قيمة العمل والكفاية ، ويحتقر التفاهة والسفه والقصور .

هذه الموهبة أو الاستعداد العقلى نستطيع أن نسميها غريزة الاتقان . وحينما كانت ظروف الحياة أو تقاليدها تدعو الى مقارنة تقليدية بين إنسان وإنسان من حيث الكفاية ، فإن غريزة الاتقان تعمل على عقد مقارنات بين الأشخاص مبعثها الحسد أو المنافسة . إما الى أى حد تؤدي غريزة الاتقان الى هذه النتيجة فيتوقف الى درجة كبيرة على طبائع السكان . فإى مجتمع يعتاد الناس فيه على أن يعقدوا بين الأشخاص مقارنات تقوم على الحسد فإن النجاح يصبح هدفاً يسعى اليه الفرد من أجل فائدته ، بصفته الأساس الذى يقوم عليه اعتباره فى نظر الناس ، فإن الناس ينالون التقدير ويتجنبون الذم بآظهار قدراتهم ، ومن هنا تعمل غريزة الاتقان عن طريق استعراض القدرة على التفوق .

وخلال هذه الرحلة البدائية من مراحل التقدم الاجتماعى ، حين لا يزال المجتمع متمسك بالتقاليد السلمية ، وقد يكون قد وصل الى مرحلة

الاستقرار لكن دون أن يظهر فيه نظام الملكية الفردية ، يستطيع الفرد أن يعرض قدرته دائما بتأدية عمل يكون من شأنه تحسين أحوال الجماعة ، وأية منافسة ذات طابع اقتصادى توجد بين الأفراد فى مثل هذا المجتمع تكون فى الأغلب منافسة فى ميدان الخدمة الصناعية ، وفى نفس الوقت لا يكون الدافع الى هذه المنافسة قويا ولا يكون مجالها كبيرا .

فاذا تطورت الجماعة من النهمجية السالبة الى المرحلة التى تليها فان ظروف المنافسة تتغير ، فتتغير فرص المنافسة ودوافعها تغيرا كبيرا فى مجالها وفى الضرورات التى تحتتمها ، ويأخذ نشاط الرجال طابع البطولة بالتدرج ، وتزداد المقارنة المطبوعة بالحد بين قانص وقانص أو محارب ومحارب سهولة ورسوخا ، ويبدأ الناس يفكرون فى اقتناء كل ما يشهد لهم بالبطولة من غنائم الحرب بصفتها مظهرا من مظاهر زينة الحياة ، وينظر الناس بعين التقدير الى الاسلاب التى اخذوها خلال عمليات القنص أو الغزو بصفتها مظهرا من مظاهر القوة الخارقة ، ويصبح الاعتداء هو العمل الذى يستحق التقدير ، وتقوم الاسلاب لاول وهلة شاهدا على الاعتداء الموفق . وتنظر الجماعات التى تجتاز هذه المرحلة من مراحل الثقافة ، الى المنافسة على انها الوسيلة التى تستحق التقدير ويستطيع بها الرجل أن يوطد مركزه فى عشيرته ، والأدوات النافعة والخدمات التى يحصل عليها الرجل اقتصاها أو كرها هى فى نظرهم شاهد على نجاحه فى المنافسة . ومن هنا وعلى النقيض من ذلك ، ينظرون الى الأشياء التى يحصل عليها المرء بغير طريق العنف على انها لا تليق بالرجل ذى المكانة ، ولهذا السبب نفسه كانت تأدية العمل المنتج أو العمل فى خدمة الأفراد تقابل بنفس هذا الاحتقار . وبهذه الطريقة يبدأ التمييز القائم على التحاسد بين أعمال البطولة وحياة المقتنيات عن طريق الاغتصاب من جهة وبين الأعمال الصناعية من جهة أخرى ، فيوسم العمل بميسم المهانة لما يُلصق به من التحقير .

ويبدو أن لفظ «الشرف» لم يكن له فى تفكير الرجل المتبربر البدائى غير التفوق فى القوة الجسمية ، وذلك قبل اختفاء مدلوله البسيط وراء حجب من المفاهيم التى تشعبت عنها ، وظهور أفكار ثانوية مشابهة لها . فلفظ « شريف » معناه « قوى المراس » ولفظ « وجيه » معناه « بالغ القوة » . والعمل الشريف ليس له آخر الأمر أية قيمة سوى انه عمل ناجح من أعمال الاعتداء ، وحيثما كان الاعتداء معناه الصراع مع الرجال أو الحيوانات فان العمل الذى يوسم بالشرف هو أولا وعلى وجه الخصوص الذى ينطوى على قوة أكبر . والفكرة الساذجة القديمة التى كانت تفسر جميع مظاهر القوة على انها من مظاهر قوة الشخصية أو قوة

الإرادة ، تزيد من التشريف الذى كان الناس يسبقونه على صاحب القوة الأكبر . وصفات الاجلال التى يعتز بها الناس فى المجتمعات المتبربرة وبين كثير من الشعوب التى وصلت الى درجة ثقافية ارقى ، تحمل فى العادة طابع هذا الإدراك البسيط لمعنى الشرف . فالتعوت والالقاء التى تستعمل فى مخاطبة الزعماء والملوك والآلهة غالبا ما تنسب الى الشخص الذى يراد استرضائه الميل الى العنف الطاغى والقوة المخربة التى لا تقاوم . وهذا مسجح الى حد ما فى بعض الجماعات الأكثر تحضرا فى وقتنا الحاضر . وأن ما نراه فى شارات الاسر العريقة من ايثارها لصور الحيوانات المفترسة والطيور الجارحة يؤكد وجهة النظر هذه .

وعلى اساس هذا المفهوم من تقدير المتبربرين للجاء والشرف نجد أن ازهاق الأرواح ، أى القضاء على المنافس القوى سواء كان حيوانا أو انسانا، عمل شريف غاية الشرف . وهذه المسكاة المرموقة لعملية القتل ، بصفتها مظهرا يدل على القوة الخارقة التى يتمتع بها القاتل تضى نوبا ساحرا من التقدير على كل عملية من عمليات القتل وعلى كل أداة ساهمت فيه . والسلاح أهل للاحترام واستخدامه ، حتى لو كان فى القضاء على أحقر كائن من كائنات الحقل ، عمل يستحق الاحترام . وفى نفس الوقت نجد العمل فى الصناعة أمرا محتقرا ، كما نجد تداول أدوات الصناعة والآلات من الاعمال التى تحط فى نظرهم من مكانة الرجل القادر ، ومن هنا يصبح العمل شيئا بغيضا .

نحن فى بحثنا هذا نفترض أن الجماعات البدائية قد مرت خلال عملية تطورها الثقافى من مرحلة سلمية أولية الى مرحلة تالية يصبح الصراع فيها هو المهنة المباحة التى تتميز بها الجماعة . ولكن هذا لا يعنى أنه كان هنالك انتقال فجائى من مرحلة مسالمة دائمة وحسن جوار الى مرحلة تالية أو ارقى من مراحل الحياة يقع فيها الصدام للمرة الأولى ، كذلك لايعنى هذا أن كل عمل من الاعمال السلمية يختفى بمجرد الانتقال الى مرحلة الثقافة العدوانية . ونحن لانعدو الصواب اذا قلنا أن الأمر لم يخل أبدا من بعض الصدام فى المراحل الاولى للتطور الاجتماعى . فان الصراع كان يحدث فى احيان كثيرة أو قليلة من أجل التنافس على الأنثى . والعادات التى نعرفها عن الجماعات البدائية ، وكذلك التى نعرفها عن القرود العليا ، تؤيد هذا الرأى ، كما تؤيده الشواهد التى نعرفها عن الطبيعة البشرية .

قد يعترض معترض بأن من الممكن أن مثل هذه المرحلة الأولية التى كانت الجماعات فيها تبتجئ الى السلم لم تحدث أبدا كما نفترض هنا ، فليست هناك مرحلة من مراحل التطور الثقافى تخلو من الصراع . لكن النقطة التى يدور حولها البحث هنا ليست خاصة بإمكان وقوع الصراع بصورة منقطعة

أو مستمرة أو حتى بصفة دائمة الى درجة كبيرة أو صغيرة أو بصفة عادية ،
ان النقطة هى ما اذا كان وقوع الصراع ناشئا عن عقلية جبلت على المشاقبة -
انتشار عادة التحكم على الحقائق والأحداث من وجهة نظر الصراع . ولا تبلغ
الجماعة هذه المرحلة العدوانية من مراحل الثقافة الا عندما يصبح الاتجاه
الى العدوان هو الاتجاه التقليدى الذى ينظر اليه بالتقدير بين كل افراد
الجماعة ، وعند ما يصبح الصراع هو النغمة السائدة فى النظرة العامة الى
الحياة ، وعندما يصبح تقدير الرجال والأشياء تقديرا من وجهة نظر
الصراع .

لهذا نجد الفرق بين مرحلة الحياة السلمية ومرحلتها العدوانية فرقا
روحيا لا آليا والتغير فى الاتجاه الروحى هو نتيجة ظهور تغير فى حقائق
الحياة المادية لدى الجماعة ، وهذا التغير يأتى تدريجيا كلما سادت الأحوال
المادية التى تساعد على انتشار الروح العدوانية . والحد الأدنى لى ثقافة
عدوانية حد صناعى ، لان العدوان لا يمكن أن يصير هو الملاذ المعتاد والمناسب
لأية جماعة أو أية طبقة من الناس الا بعد أن تكون وسائل الصناعة قد
تقدمت الى درجة من الكفاية بحيث يكون هناك فرق يستحق الاصطراع -
فوق مستوى الذين يكادون من أجل الحصول على ما يقيم أودهم . وعلى
ذلك كان التحول من روح المسألة الى روح العدوان يتوقف على تقدم المعلومات
الفنية واستعمال الأدوات ، وكانت الثقافة العدوانية بالمثل غير ممكنة فى
العصور الاولى حتى تقدمت الأسلحة بدرجة جعلت من الانسان حيوانا
شديد المراس . والخطوات الاولى فى تطور الآلات والأدوات هى بطبيعة
الحال ذات الحقيقة ينظر اليها من وجهتى نظر مختلفتين .

ومن الممكن أن نعتبر حياة أى مجتمع معين حياة مسألة طالما ان عادة
الاجتهاد الى التصارع لم تجعل انحراب أهم شىء يشغل تفكير الناس ولم
تصبح بعد مظهر الأساس فى حياة الانسان . ومن الواضح أن جماعة من
الناس قد ينمو فيها الميل الى العدوان الى درجة تامة او ناقصة بحيث قد
تصبح نظم حياتها وقوانين سلوكها يتحكم فيها هذا الاتجاه العدوانى .
فمرحلة الثقافة العدوانية يمكن اذن أن ننظر اليها على أنها تأتى تدريجيا
بسبب زيادة الميول والعادات والتقاليد العدوانية ، وهذه الزيادة التى تأتى

نتيجة لتغيرات تطرا على ظروف حياة الجماعة تساعد على احتفاظها بسمات الطبيعة البشرية ، والتقاليد ومعايير السلوك التي تساعد على خلق حياة عدوانية بدلا من حياة مسالمة .

والدليل على صحة النظرية التي تقول بأنه كان هناك مثل هذه المرحلة السلمية في الثقافة البدائية نستمد أكثره من علم النفس لا من علم الأجناس البشرية ، ولا يمكن أن نتناوله هنا بالتفصيل ، وسوف نتناول بعضه في فصل نال من هذا الكتاب حين نناقش رواسب الملامح الدائية للطبيعة البشرية التي لا تزال باقية في ثقافتنا الحديثة .

الفصل الثانى التسابق فى اقتناء المبال

ان ظهور طبقة المترفين خلال مرحلة التطور الثقافى يتفق مع بدء ظهور الملكية . وهذا بالضرورة هو الواقع لان هذين النظامين ينشآن من مجموعة واحدة من العوامل الاقتصادية . وهما فى خلال أطوار ظهورهما الأولى لا يزيدان على أن يكونا مظهرين مختلفين للحقائق العامة التى يتميز بها الكيان الاقتصادى .

والفراغ والملكية أمران هامان للبحث الذى نتناوله من حيث كونهما من عناصر الكيان الاجتماعى . واعتياد البطالة لا يخلق طبقة من المترفين ، كذلك استخدام الأشياء واستهلاكها لا يخلق الملكية . وعلى ذلك فإن بحثنا هذا ليس من شأنه البحث فى منشأ التكاسل ، ولا هو يبحث فى منشأ الرغبة فى اقتناء الأدوات التى تفيد فى الاستهلاك الشخصى . ولكن موضوع البحث هو منشأ عادة البطالة التقليدية وطبيعتها من جهة ، وبدء الملكية الفردية بصفتها حقا وراثيا أو مطلبا مشروعا من جهة أخرى . وأول تفريق نشأ عنه التمييز بين الطبقة الماطلة والطبقة العاملة كان تمييزا بين وظيفة الرجل ووظيفة المرأة وذلك فى المراحل الدنيا من البربرية . كذلك نجد أن أقدم نوع من أنواع الملكية كان ملكية الرجال الأشداء فى المجتمع للنساء . هذه الحقائق يمكن التعبير عنها بطريقة أكثر تعميما وأصدق تعبيرا عن نظرية المتبريرين فى الحياة ، فنقول انها هى امتلاك الرجال للنساء .

لاشك أنه كان هناك نوع من حيازة الأدوات النافعة قبل ظهور عادة امتلاك النساء ، والعادات السائدة فى المجتمعات البدائية الحالية التى لا تمارس استرقاق الرجال للنساء دليل على صحة هذا رأى . فان الأعضاء فى جميع المجتمعات - سواء كانوا رجالا أو نساء - يحوزون عادة عددا من الأدوات النافعة من أجل استعمالهم الشخصى ، لكن هذه الأشياء النافعة لا تعتبر مملوكة للشخص الذى يحوزها ويستهلكها ، فالحيازة التقليدية واستهلاك بعض الأدوات الخاصة القليلة تتم دون أن تثير أية مشكلة خاصة بامتلاكها ، أى لا تثير أى نزاع حول قانونية المطالبة بها

وعادة حياة المرأة تبدأ فى المراحل الدنيا من مراحل الثقافة البربرية ، ويبدو أن هذه الحياة تنشأ من أخذهن أسرى فى الحروب ، كما يبدو أن السبب الرئيسى الذى كان يدعو الى سبى النساء وحياتهن هو قيمتهن كشاهد على الانتصار . وممارسة سبى نساء العدو وأخذهن ضمن أسلاب الحرب تسمو الى شكل من أشكال تزوج الرجل بما ملكت يمينه . وهذا يؤدى الى نشوء الاسرة التى تخضع لسيادة الرجل . وقد تبع هذا امتداد الرق الى الاسرى والاتباع من غير النساء والى امتداد التزوج بما ملكت اليمين الى نساء أخريات غير من أخذن سبايا من الأعداء . ثم ينتهى التصارع فى هذه الظروف التى تمتاز بها الحياة العدوانية الى نوع من أنواع التزوج المبني على الارغام من ناحية ، والى ظهور نظام التملك من جهة أخرى . وهذان النظامان لا يمكن التفريق بينهما خلال مراحل ظهورهما الاولى ، فكلاهما ينشأ عن رغبة المنتصرين فى اظهار دلائل سطوتهم باستعراض بعض النتائج الدائمة لبطولاتهم وكلاهما أيضا يساعد على تدعيم الرغبة فى السيادة التى تنتشر فى كل المجتمعات العدوانية . ومن امتلاك النساء يمتد مفهوم الملكية حتى يشمل ملكية المنتجات التى يصنعها ، وهكذا تنشأ ملكية الأشياء الى جانب ملكية الأشخاص .

وبهذه الطريقة يستقر بالتدريج نظام ملكية السلع . ومع أن فائدة السلع لاستهلاك قد أصبحت فى مراحل التقدم الأخيرة أهم عنصر تنوقف عليه قيمتها — فان اقتناء الثروة لم يفقد الى الآن أهميته كدليل عظيم مشرف على سطوة من يملكها .

حيثما وجد نظام الملكية الخاصة ، حتى لو كان فى مراحل تطوره الأولى فان العملية الاقتصادية تحمل طابع الصراع بين الرجال على امتلاك السلع . ومن المعتاد فى النظرية الاقتصادية ، وخاصة بين الاقتصاديين الذين يلتزمون النظريات الكلاسيكية دون أن يحيدوا عنها الا قليلا ، نقول من المعتاد فى النظرية الاقتصادية تفسير هذا الصراع على اقتناء الثروة على أنه فى الأساس صراع على الرزق . وهذا لا جدال هو طابعه الى حد كبير خلال المراحل الأولى والأقل كفاية من مراحل الصناعة . وهذا أيضا هو طابعه فى جميع الاحوال التى يكون فيها شح الطبيعة بحيث لا توجد على الجماعة الا بما لا يكاد يقيم أودهم فى مقابل الجهود المضنية التى يبذلونها فى سبيل الحصول على الرزق . لكن جميع المجتمعات التى تسير فى طريق الارتقاء ، سرعان ما تتخطى هذه المرحلة الاولى من مراحل التقدم التكنولوجى ، ومرعان ما تسير بالكفاية الصناعية حتى تبلغ درجة تساعد المشتغلين بالصناعة على أن ينتجوا سلعا تزيد كثيرا على القدر الذى يلزم لمجرد اقامة

الأرد • ولم يكن من غير المعتاد أن تبحث النظرية الاقتصادية عما يأتي بعد ذلك من صراع على الثروة على هذا الأساس الصناعى الحديث ، فتصفه بأنه تنافس من أجل توفير مزيد من الترف – وهو قبل كل شيء توفير مزيد من الترف المادى الذى يهيئه استهلاك السلع •

والرأى السائد هو أن الهدف من جمع السلع وتكديسها هو استهلاكها سواء كان استهلاكها مباشرا بواسطة من يملك السلع أو عائلته الذين لا يفرقون عنه من هذه الناحية نظريا • وهذا هو على الأقل ما نعلم أنه الهدف من جمع السلع الذى يستطاع تبريره من الناحية الاقتصادية ، وهو وحده الذى يجب على هذه النظرية ان تأخذه بعين الاعتبار • ومثل هذا الاستهلاك قد ينظر اليه بالطبع على أنه يسد احتياجات المستهلك المادية – راحته المادية أو ما يسمى احتياجاته العليا – واحتياجاته الروحية والرياضية والعقلية وما إليها ، والنوع الاخير من الاحتياجات يمكن كفايته بطريق غير مباشر بواسطة استهلاك السلع بالوسيلة المعروفة لدى كل من يقرأ الاقتصاد •

لكن لا يمكن أن يقال أن استهلاك السلع هو الدافع الوحيد لتكديسها الا اذا فهمناه على وجه يختلف كثيرا عن معناه الساذج • فإن حب السيادة هو الدافع الأساسى الى اقتناء الثروة ، ودوافع اقتناء الثروة هذه لاتزال تعمل عملها فى تطور النظام الذى عملت على ظهوره ، وفى تطور جميع مظاهر الكيان الاجتماعى التى يمسها نظام الملكية هذا ، فامتلاك الثروة يضى نوعا من الشرف ، وهو عامل من عوامل التمييز يثير الحسد • ولا يمكن أن يقال مثل هذا عن استهلاك السلع ، ولا عن أى دافع آخر من دوافع اكتنازها •

ولا يمكن بالطبع أن نفرض النظر عن الحقيقة الواقعة وهى أن كل المجتمعات التى تكون جميع السلع فيها تقريبا من الممتلكات الخاصة تكون الحاجة الى كسب العيش من الدوافع القوية التى تدفع جميع الفقراء من أعضاء المجتمع الى العمل الدائب – وقد تكون الحاجة الى كسب القوت والى رفع المستوى المادى فى بعض الاوقات هى الدافع القوى الى جمع الثروة بين الطبقات التى تشتغل عادة بالاعمال اليدوية والتى تعيش على مستوى الكفاف والتى تملك القليل ولا تدخر فى العادة الا القليل • ولكننا سوف نرى فى خلال هذا البحث ان الدوافع الناشئة عن الاحتياجات المادية – حتى فى حالة هذه الطبقات التى لاتتسابق على جمع المال – ليس أمرا مقطوعا به كما يفترض فى بعض الأحيان • ومن جهة أخرى نرى أن الحاجة الى توفير ضرورات الحياة أو توفير الراحة المادية لا تلعب أبدا

دورا هاما فى حياة أفراد المجتمع وطبقاته التى تهتم أكبر الاهتمام بجمع الثروة . فان اقتناء الماديات قد ظهر وتطور الى نظام بشرى على أسس لا تمت بصلة الى حياة الكفاف . فقد كان الدافع السائد منذ البداية هو التحاسد بين الطبقات بسبب التمييز بينهم على أساس التفاوت فى الثراء ، ولم يحدث - الا فى أوقات محدودة وعلى سبيل الاستثناء - ان حل محله دافع آخر فى أية مرحلة تالية من مراحل التقدم .

وقد بدأت الملكية على شكل أسلاب يقتنيها الرجال دليلا على التوفيق فى الغارات . وطالما بقيت الجماعة دون أن تتحول الا قليلا عن النظام الشعبى البدائى ، وطالما بقيت على اتصال بجماعات أخرى معادية لها ، فان الاشياء أو الأشخاص المملوكة تقتصر منفعتها على المقارنة التفاخرية بين الشخص الذى سلبها والشخص الذى سلبت منه . ويبدو أن عادة التمييز بين مصالح الأفراد ومصالح الجماعة التى ينتمى إليها لم تنشأ الا فى مرحلة تالية . والمقارنة التفاخرية بين من حصل على الأسلاب المشرفة وبين جيرانه من نفس الفريق الذين لم يسعدهم الحظ مثله ، هذه المقارنة كانت من غير شك موجودة منذ القدم كمعصر من عناصر الانتفاع بالاشياء التى يملكونها . ولو أن هذا التفاخر لم يكن منذ البداية أهم عامل يكسبها قيمتها . فقد كانت سطوة الفرد لاززال تعتبر أساسا جزئا من سطوة الجماعة ، وكان الذى يملك الأسلاب يشعر بأنه قبل كل شئ حارس شرف المجموع . وهذا التقدير للبطولة ، من وجهة النظر الجماعية ، نراه أيضا فى مراحل تالية من مراحل التطور الاجتماعى ، لاسيما فيما يختص بالكاليل النصر .

لكن بمجرد أن يبدأ الاعتراف بالملكية الفردية فى الاستقرار فان وجهة النظر التى يتخذها الناس فى عمل المقارنات التحاسدية التى هى الدافع الأساسى لاقتناء الملكية الفردية ، نقول ان وجهة النظر هذه تبدأ فى التغير . والحقيقة أن كلا من هذين التغيرين انعكاس للآخر . فان الطصور الأول من أطوار الملكية ، وهو طور الحيازة بطريق الاغتصاب البسيط والامتلاك ، يبدأ فى الانتقال الى طور تال هو طور التنظيم الصناعى البدائى القائم على أساس الملكية الخاصة (من الرقيق) ويتطور المجتمع الى دور يستطيع فيه ان يكفى نفسه الى حد كبير أو قليل ، وتغير نظرة الناس فيقدرون الممتلكات لا على أنها رمز للتوفيق فى الغارات بل بالحرى على أنها رمز لسلطان من يملكها على غيره من أعضاء مجتمعه . وحينئذ تتغير المقارنة التحاسدية فتصبح قبل كل شئ مقارنة بين صاحب الملكية وغيره من أعضاء الجماعة . ولا تزال الملكية الخاصة تأخذ طابع الغنيمة ، ولكنها تتحول مع التطور الثقافى فتصبح مع الوقت طابع غنيمة النجاح فاز بها صاحبها اثناء « لعبة »

الملكية التى يتبارى فيها أعضاء المجتمع فى ظروف حياة البداوة ذات الطابع السلمى الظاهرى .

وبالتدرج ، وكلما حل النشاط الصناعى محل النشاط العدوانى فى حياة المجتمع اليومية وفى طرق تفكير أفرادها ، تحل الممتلكات التى يقتنونها محل الغنائم التى اغتصبوها من حيث كونها مظهرا من مظاهر الجاه والتوفيق ، وعلى ذلك فكلما زاد تقدم الصناعة فى المجتمعات المستقرة زادت أهمية اقتناء الثروة وزادت آثارها كعامل من عوامل الشهرة والجاه .

وليس معنى هذا أن الجاه يبطل اكتسابه على أساس المظهر الآخر المباشر من السطوة والشجاعة ، ولا معناه أن الاغتصاب عن طريق الاعتداء الموفق أو البطولة فى الحروب يبطل عمله فى اكتساب رضا المجتمع واعجابه أو إثارة الحسد بين المنافسين الذين كانوا أقل توفيقا ، لكن معناه أن فرص اكتساب الجاه عن طريق هذا الاستعراض المباشر للقوة الكبرى يصبح أبعد مثلا من حيث مداها أو تكرر حدوثه ، وفى نفس الوقت تزداد الفرص أمام الحياة الصناعية وجمع الثروة بوسائل البدو الصناعية ذات المظهر السلمى ، نقول إن هذه الفرص تزداد فى نفس الوقت فى مداها وفى قرب مثالها . بل قد يكون أقرب إلى الصحة أن نقول إن الملكية تصبح عندئذ أسهل دليل يقوم شاهدا على التوفيق ، بعد أن كان هذا الشرف يعزى إلى ما يستولى عليه الشخص بالبطولة أو العمل الخارق ، ومن أجل هذا تصبح الملكية هى الأساس التقليدى لاكتساب التقدير ، واقتناء قدر كبير من الممتلكات يصبح أمرا ضروريا لاكتساب مركز مرموق فى المجتمع ، ولذلك يصبح من الضرورى جمع الممتلكات وحيازتها كى يحتفظ المرء بالسمعة الطيبة ، فإذا اتفق العرف على أن الثروة التى يكتزها المرء بهذه الوسيلة هى رمز الكفاية فسرعان ما يأخذ اقتناء الثروة طابع أساس مستقر وحاسم من أسس التقدير ، ويصبح امتلاك الثروة هو الأساس العرفى لذىوع الصيت ، سواء كانت الثروة قد آتت اغتصابا عن طريق جهود صاحبها أو سلبيا بأيلولتها إليه ورائة عن غيره . فامتلاك الثروة ، الذى لم تكن أهميته فى الأصل تزيد على كونه دليلا من دلائل القوة ، يصبح هو ذاته فى العرف الدارج عملا يستحق التقدير . فالثروة الآن فى حد ذاتها علامة من علامات التكريم تضاف على مالها شيئا من الشرف . فإذا تطور المجتمع بعد ذلك إلى مرحلة تالية راقية أصبحت الثروة التى يكتسبها المرء بالطرق السلبية بأيلولتها إليه عن أسلافه ادعى إلى تقديره حتى من الثروة التى يجمعها بجهوده . لكن هذا التمييز لايتأتى الا فى مرحلة متأخرة من مراحل تطور الثقافة المالية وسوف نعرض للكلام عنه فى حينه .

قد تبقى السطوة والبطولة أساسا لاكتساب أعلى درجات التقدير في عين العامة ، ومع أن اقتناء الثروة قد صار في عرف الجميع أساسا للشهرة وللمكانة الاجتماعية المرموقة فإن غريزة العدوان وما يتبعها من إعجاب بالقدرة على الاعتداء قد تاصلت جذورها في طرائق التفكير لدى تلك الشعوب التي اجتازت مراحل ثقافة عدوانية طويلة الامد وأعلى مراتب الشرف التي يستطيع الإنسان أن يبلغها قد تكون - حتى في وقتنا الحاضر - هي التي يبلغها المرء باستعراض قدرة عدوانية خارقة في الحرب أو قدرة ذات مظهر عدواني في أمور السياسة . ولكن وسائل الشهرة هذه قد حل محلها جمع المال وتكديسه ، من حيث كونها امورا تكسب صاحبها مركزا مرموقا في المجتمع . فلكي يرتفع المرء في نظر المجتمع فعليه أن يبلغ مستوى خاصا غير محدد من الثراء ، تماما كما كان من الضروري للرجل المتبربر في المراحل الأولى من الثقافات العدوانية أن يبلغ مستوى القبيلة من حيث الاحتمال والدهاء والمهارة في الحرب . وهكذا نجد مستوى خاصا من الثراء في إحدى الحالات ومستوى خاصا من السطوة في الأخرى ، شرطا أساسيا لاكتساب الشهرة ، وما زاد على ذلك المستوى يستوجب لصاحبه التقدير .

فاذا قصر بعض أفراد المجتمع عن بلوغ هذه الدرجة العادية غير المحددة من السطوة أو من الثراء فقدوا شيئا من تقدير مواطنيهم ، وفقدوا من أجل ذلك شيئا من التقدير في نظر أنفسهم ، إذ أن الأساس المعتاد الذي يقوم عليه احترام المرء لنفسه هو الاحترام الذي يبديه جيرانه نحوه . ولا يستطيع غير ذوى المزاج المنحرف أن يبقوا طويلا على احترامهم لأنفسهم إذا كان المجتمع ينظر إليهم بعين الاحتقار . وقد تصادف أفرادا يشذون عن هذه القاعدة ، لاسيما في الشعوب ذات العقيدة الدينية الراسخة . ولكن تلك الشواذ الظاهرية نادر أن تكون شواذ حقيقية . لأن مثل هؤلاء الأشخاص يعتمدون في العادة على قبول العامة لبعض الخواص التي تشهد على أعمالهم . وعلى ذلك فبمجرد أن يصبح امتلاك الثروة أساس احترام المرء في عين الناس فإن الثروة تصبح أيضا من ضرورات الرضا النفساني الذي نسميه احترام النفس . ومن الامور الضرورية - في أي مجتمع يعترف بالملكية الفردية - لاي فرد يريد لنفسه راحة البال أن يملك من الثروة مايساوي ثروة غيره من الأفراد الذين يضع نفسه واياهم في طبقة واحدة . وما يبعث في نفسه أشد الرضا أن يملك قدرا يزيد على ما يملكه غيره . لكن بمجرد أن يضيف المرء الى ثروته شيئا جديدا ويعتاد المستوى الجديد الذي نشأ عن هذا الوضع الجديد ، فإن المستوى الجديد لا يستطيع أن يبعث في نفسه قدرا من الرضا يزيد كثيرا على ماكان يبعث المستوى السابق . وعلى

أى حال ، فإن الانسان يميل دائما الى أن يجعل مستوى الثروة الجديد الذى بلغه نقطة انطلاق الى تكديس مزيد من الثروة ، وهذا بدوره يخلق مستوى جديدا للكفاية ويساعد الانسان على أن يضع نفسه فى طبقة جديدة من الناحية المالية بالنسبة الى جيرانه . ونحن نرى فيما يختص بهذا البحث أن الهدف الذى يرمى اليه الناس من جمع الثروة هو ارتفاع منزلتهم بالنسبة لباقي أعضاء المجتمع من حيث قوة مركزهم المالى . فطالما كان الفرد يرى أن هذه المقارنة هى بالتأكيد فى غير جانبه فسوف يبقى دائما فى حالة تدمير مزمن من حظه فى الحياة ، فاذا بلغ ما نستطيع أن نسميه المستوى المالى العادى للمجتمع أو لطبقته التى ينتمى اليها فى المجتمع فسوف يخفى ذلك التدمير المزمن ليحل محله جهد مضن يبذله ليخلق بينه وبين هذا المستوى المعتاد هوة مالية تزداد اتساعا على مر الأيام . ان المقارنة القائمة على الحسد لا يمكن أن تترك صاحبها مرتاح البال الى حد يمنعه من وضع نفسه دائما فى طبقة أعلى من طبقة منافسيه فى الصراع على الشهرة المالية .

ان رغبة أى فرد فى الثراء لا يمكن أن تقف عند حد ، ومن الواضح ان اشباع الرغبة العامة فى الثراء أمر مستحيل . ومهما كانت الثروة موزعة توزيعا عاما أو متساويا أو عادلا فان أية زيادة عامة فى ثروة المجتمع لا يمكن أن تسد هذه الحاجة . لان أساسها هو رغبة كل فرد فى أن يبرز كل فرد آخر فى مقدار ما يجمع من المال ، فلو كان الدافع الى جمع المال هو - كما يفترض فى بعض الأحيان - الحاجة الى توفير وسائل العيش أو الترف المادى لكان فى الامكان اذن سد جميع انحاجيات المادية للمجتمع عندما يبلغ هذا المجتمع درجة خاصة من الكفاية الصناعية ، لكن لما كان الصراع فى أساسه تسابقا الى الشهرة على أساس المقارنة التحاسدية ، فليس فى الامكان الاكتفاء ببلوغ مستوى محدد .

هذا القول الذى أوردناه لا ينبغي أن يفهم منه انه ليست هناك دوافع أخرى لجمع المال وتكديسه غير هذه الرغبة فى رفع الفرد لمركزه المالى لينال بذلك تقدير مواطنيه وغيرتهم . فان دافع الرغبة فى تحقيق مزيد من الترف المادى والامان من الحاجة موجود فى كل خطوة من خطوات جمع المال فى أى مجتمع صناعى حديث ، مع أن مستوى الكفاية فى هذه الاحوال يتأثر بدوره بعادة التنافس على جمع المال . وهذا التنافس يتدخل الى حد كبير فى تشكيل طرائق انفاق المال وتخبر اوجه صرفه كى يوفر لصاحبه الترف المادى والحياة الناعمة .

اضف الى هذا ان السلطان الذى يوفره الثراء لصاحبه هو دافع آخر من دوافع جمع المال . فذلك الميل الى النشاط الهادف وذلك العزوف عن

كل جهد لا طائل تحته ، وهما من مميزات الانسان بصفته عاملا من العوامل ، لا يتخيلان عنه اذا جاوز الثقافة البدائية الساذجة حيث طابع الحياة الغالب هو وحدة الفرد مع المجتمع الذى ينتمى اليه وحدة لا فكاك منها . وعندما ينتقل الى المرحلة العدوانية التى يغلب فيها طابع الحصر على المصلحة الذاتية فى معناه الضيق ، فان ذلك الميل (الى النشاط الهادف) لا يزال يلزمه فيصبح السمة اللازمة التى تشكل طريق حياته . وهذا الميل الى تحقيق الهدف والعزوف عما لا يفيد يقينهما الدافع الاقتصادى الاساسى ، والميل لا يتغير الا فى المظهر الذى يعبر عن نفسه وفى الأغراض الأخرى التى يوجه اليها نشاط الانسان . وفى المجتمعات التى يسود فيها نظام الملكية الفردية تكون أسهل الوسائل الى تحقيق الهدف هى وسائل اقتصاب الممتلكات والاحتفاظ بها . وعندما يصل شعور الناس بالتباين بين بعض الرجال وبعض أقصى مدها نجد رغبة الناس فى الاقتناء - وهى غريزة المهارة الفنية - تزداد ميلا الى تعديل نفسها نحو التفوق على الآخرين فى جمع المال . ويصبح النجاح ، الذى يقاس بمقاييس الموازنة التحاسدية بين الرجال من حيث الثراء ، هو الهدف التقليدى لكل نشاط . ويصبح الهدف المشروع الذى يعترف به المجتمع لكل مجهود يبذل هو فوز الفرد فى المقارنة بينه وبين غيره من الرجال ، وعلى ذلك فان عزوف المرء عن أى عمل غير مفيد هو الى حد كبير عنصر من عناصر التنافس ، اذ هو يعمل على دفع الصراع من أجل الشهرة المالية ، ويقابل بالاعتراض الشديد كل فشل وكل ظاهرة فشل فى السعى من أجل المال . ويصبح « المجهود الهادف » هو ، قبل كل شيء ، المجهود الذى يوجه الى - أو الذى ينتج عنه - جمع قدر من الثروة يزهى به صاحبه . وعلى ذلك فان حب السبق لا يزال من الدوافع الى التنافس على جمع المال .

عندما نستخدم لفظ « تحاسدى » قد لا يكون من الضروري ان نشير الى أننا لم نقصد أن نعهد او نبخس ، ان نمدح أو نذم ، أية ظاهرة من الظواهر التى يستعمل اللفظ للدلالة عليها ، فان هذا التعبير يستعمل فى معنى فنى بحيث يصف الموازنة بين الأشخاص بفرض تقييمهم وترتيبهم من حيث قيمهم أو اقدارهم النسبية - من الناحية الجمالية أو الأخلاقية - وبذلك يحدد درجات رضائهم النسبى برأى الغير فيهم ، أو إبراهيم فى أنفسهم . فالمقارنة التحاسدية عملية تقدير للأشخاص من حيث قيمهم .

الفصل الثالث البطالة المظاهرة

الأثر المباشر لمثل هذا الصراع على الثروة - إذا لم تتدخل في سيره قوى اقتصادية أخرى أو صورة أخرى من صور جمع المال - هو ، كما سبق أن ذكرنا في إيجاز ، أن يدفع الرجال إلى الكدح والاقتصاد . وهذا هو بالفعل ما يحدث إلى حد ما بين الطبقات الدنيا الذين لا يجدون في العادة غير العمل المنتج وسيلة لجمع المال ، وهذا يصدق بصفة خاصة على الطبقات العاملة في مجتمع غير بدوي بلغ الطور الزراعي في الصناعة وتوسع في توزيع الملكية وأصبحت قوانينه وتقاليده تضمن لتلك الطبقات نصيبا من نتاج جهودهم . وهذه الطبقات الدنيا لا تستطيع على أية حال أن تترفع عن العمل ، ومن هنا لم يكن العمل من الأمور التي تحط من قدرهم كثيرا ، أو تحط من قدرهم على الأقل بين أفراد طبقتهم . بل هم بالحرى يشعرون بشئ من الفخر في قدرتهم على اتقان العمل ، إذ أن هذا هو في الأغلب الأعم مجال المنافسة الوحيد أمامهم . أما الذين لا يجدون أمامهم سبيلا لجمع المال والمنافسة إلا عن طريق الكفاية في الانتاج ، فإن الصراع من أجل الشهرة المالية يؤدي بدرجة ما إلى بذل مزيد من الجهد ومن الاتقان^{١٠} لكن بعض المظاهر الثانوية لعملية المنافسة. سوف يأتي الكلام عنها فيما بعد ، تتدخل فتحدد طرق المنافسة وتمدد اتجاهها بين الطبقات الأقل ثروة ، وكذلك بين الطبقات العليا .

لكن الأمر يختلف عن ذلك فيما يختص بطبقة الأثرياء التي هي موضع اهتمام مباشر لهذا البحث . وهذه الطبقة أيضا لا يزال عامل الاجتهاد والاقتصاد يلعب دوره في دفعها إلى العمل ، ولكن أثره تحده المطالب الثانوية للتنافس المالي ، لدرجة أن أي اتجاه في هذا السبيل يكون عديم الجدوى من الناحية الفعلية ، وأى دافع إلى الاجتهاد يصبح عديم الأثر . والزعم هذه المطالب الثانوية التي تتطلبها المنافسة ، وكذا أكثرها ذبوعا ، الحاجة إلى الامتناع عن العمل المنتج . وهذا حقيقى بدرجة خاصة في طور الثقافة الهمجي . ففي الثقافة العدوانية يصبح العمل مقترنا في تفكير الناس بالضعف والعبودية لسيد من السادة ، وهو لهذا علامة من علامات الضعة - ولذا يعتبر غير لائق بالرجل ذى الرجولة الكاملة . وعلى أساس هذا التفكير يشعر الناس بأن العمل شئ شائن ، وهذا التقليد لم يختلف أبدا ، بل هو

على العكس قد اكتسب مع زيادة الفوارق الاجتماعية قوة الحق البين الذى وورثته البشرية عن حكمة قديمة لاجدال فيها .

ومجرد امتلاك الثروة أو السلطان لا يكفى لينال المرء تقدير الناس ويحتفظ به فان الثروة والسلطان لا بد من استعراضهما ، لان التقدير لايتأتى الا عن طريق هذا الاستعراض ثم ان استعراض الثروة لا يودى فقط الى فرض احترام الفرد على الآخرين والابقاء على شعورهم بهذا الاحترام ناشطا ، بل أنه لا يقل عن ذلك أهمية من حيث أنه يبعث على خلق الرضاء النفسانى والمحافظة عليه . ان الرجل ذا المزاج العادى فى أى طور غير أطوار الثقافة الدنيا يشعر بالرضا ورفعة الشأن فى احترامه لنفسه اذا أحاطت به مظاهر الرخاء وأعفى من الأعمال اليدوية . فاذا أرغم على الخروج من هذا المستوى الناعم سواء فى زخارف الحياة أو فى نوع عمله اليومى ومقداره ، فانه يشعر أن هذا حط من كرامته . حتى بغض النظر عن جميع اعتبارات الموافقة أو المعارضة التى يبديها مواطنوه .

ان التمييز التقليدى القديم بين ما هو وصيغ وما هو شريف فى نوع الحياة التى يحيهاها الرجال لا يزال يحتفظ بقدر كبير من الاعتبار حتى فى يومنا هذا . وهذا صحيح الى درجة أن القليلين من الطبقات الميسورة هم الذين لا يحسون فى قرارة نفوسهم بنفور غريزى من أنواع العمل الدنيئة . فان لدينا احساسا بنوع غامض من الدنس يعلق الى درجة خاصة بالهن التى تقترن فى تفكيرنا بالعمل الخسيس . ان كل ذى ذوق سليم يشعر أن نوعا من الدنس الروحى لا يمكن فصله من بعض أعمال معينة هى من صميم الأعمال التى يطلب الى الخدم القيام بها . ثم أن الجيرة الواطئة والمساكن الحقيمة (أى رخيصة الإيجار) والمهن التى تؤدى الى كسب حقير ، لا يتردد الناس فى استهجانها واجتنابها ، فهى لا تتلاءم والحياة على مستوى روحى مرضى . وقد كان المفكرون منذ عهد الفلاسفة اليونانيين الى اليوم يعترفون بدرجة من البطالة والاعفاء من مزاولة أنواع العمل التى تسد احتياحات الحياة اليومية ، يعترفون بها على أنها من مستلزمات الحياة البشرية اللائقة أو الجميلة ، بل والناصعة أيضا . وحياة البطالة فى حد ذاتها وفى الآثار التى تنتج عنها جميلة ومشرفة فى أعين المتحضرين .

هذه القيمة الذاتية المباشرة للتعطل ولغيره من مظاهر الثراء هى لاشك فى معظمها قيمة ثانوية ونابعة من عوامل أخرى . فهى ، من جهة ، انعكاس لميزة التعطل كوسيلة لاكتساب احترام الناس ، وهى من جهة أخرى نتيجة من نتائج التعويض العقلى ، فان العمل قد أصبح ينظر اليه على أنه المظهر التقليدى للضعف ، وهو من أجل هذا قد أصبح ينظر اليه بالاختصار على أنه حقير فى جوهره .

وفي أثناء مرحلة الثقافة العدوانية بالذات ، وعلى الأخص المراحل الأولى للتطور الصناعي السلمي المظهر الذي يلى المرحلة العدوانية ، نجد حياة البدع أول مظهر وأقطعه بقدرة الشخص المالية، وبقوة نفوذه تبعا لذلك، على فرض أن الرجل الذى يعيش فى دعة يستطيع أن يعيش فى يسر ورفاء ظاهرين . فى هذه المرحلة تكون الثروة غالبا هى الرقيق . والمزايا التى يتمتع بها المرء من امتلاك الثروة والجاء ، تأتي فى الغالب على هيئة خدمات شخصية وماتوئيه هذه الخدمات الشخصية من نتائج . من أجل هذا يصبح العزوف الظاهر عن العمل هو العلامة التقليدية على المركز المالى الممتاز والدليل العرقي على الجاء . وعلى النقيض من ذلك يصبح الاشتغال بالأعمال المنتجة غير لائق بالرجس المرموق فى قومه ، إذ كان الاضطراب الى هذا العمل دليل الفقر والعبودية . من هنا لم يكن انتشار التنافس على جمع المال مشجعا فى كل الأحوال على العمل وعلى ادخار المال . بل أن هذا النوع من التنافس - على نقيض ذلك - يعمل بطريقة غير مباشرة تتعاوض مع المشاركة فى العمل المنتج . فالعمل لا مفر من أن يوسم بميسم الضعة إذ كان من دلائل الفقر ، حتى لو لم يعتبره العرف شيئا معيبا حسب التقاليد القديمة المتوارثة من مراحل ثقافية قديمة . فالتقليد القديم الذى توارثه الناس عن الثقافة العدوانية يقول بأن العمل المنتج خليق بالاجتناب لأنه لا يليق بالرجال أولى القوة ، وهذا التقليد يزداد رسوخا ، بدلا من أن يزداد وهنا ، أثناء الانتقال من المرحلة العدوانية الى طرائق الحياة ذات المظهر السلمى .

وحتى لو لم يكن نظام الطبقة المترفة قد بدأ مع أول ظهور الملكية الفردية ، بسبب العار الذى يقترن به أداء كل عمل منتج ، فانه لم يكن هناك على أية حال بد من حدوثة كاحدى النتائج الأولى للملكية . ويجب أن نذكر أنه بينما كانت الطبقة المترفة من الناحية النظرية موجودة منذ بدأت الثقافة العدوانية ، فإن نظامها يكتسب مغزى جديدا شاملا حين يتطور المجتمع من مرحلة الثقافة العدوانية الى مرحلة الثقافة المالية التى تليها ، وهى منذ ذلك الوقت وما بعده طبقة متعطله من الناحية الفعلية والناحية النظرية على السواء .

وفي خلال المرحلة العدوانية الحقيقية يكون الفرق بين الطبقة المترفة والطبقة الكادحة فرقا من حيث الشكل فقط الى درجة ما . فان الرجال ذوي القدرة الجسمية يأفنون من أداء أى عمل يروءه شائنا ، ولكن نشاطهم فى الحقيقة يساهم مساهمة كبيرة فى دعم حياة المجموع . والمرحلة التالية وهى مرحلة الصناعة ذات المظهر السلمى ، تمتاز باستقرار تقاليد امتلاك الرقيق وقطعان الماشية ووجود طبقة الخدم الذين يرفعون لغيرهم قطعان الماشية والأغنام . وهنا تكون المدنية قد بلغت حدا يغنى المجتمع عن الاعتماد على

قنص الحيوان أو أى نوع آخر من أنواع النشاط يمكن أن يدخل في باب البطولة . ومنذ تلك المرحلة يصبح الطابع الذى يميز طبقة المترفين هو الاعفاء المبين من كل عمل مشر .

والمن العادية التى تتميز بها هذه الطبقة في هذا الطور المتقدم من تاريخ حياتنا كبيرة الشبه شكليا بما كانت عليه في أطرار ظهورها الأولى ، وهى مهن الحكم والحرب والألعاب الرياضية والخدمات الدينية . وقد يرى الناس الذين يميلون بغير داع الى التحفظ النظري العويص ، أن هذه الأعمال هى فى آخر الأمر أعمال « مشمرة » بطريق غير مباشر ، لكن يجب أن نلاحظ حسما للموضوع الذى نحن بصدد أن الدافع الظاهرى المعتاد الذى يدفع طبقة المترفين الى الاشتغال بهذه الأعمال هو بكل تأكيد غير دافع تنمية الثروة عن طريق العمل المشر . فان الناس في هذه المرحلة الثقافية كما فى غيرها ، يقومون بواجبات الحكم والحرب - ولو جزئيا على الأقل - من أجل النفع المادى الذى يحصلون عليه ، ولكنه نفع يأتى عن الطريق الشريف ، طريقتى السلب والامتلاك . هذه الوظائف لها طابع العدوان لطابع المجهود المشر . ويمكن أن نقول شيئا من هذا القبيل عن مهنة القنص . لكن مع الفارق ، لأن المجتمع أثناء انتقاله من مرحلة القنص الحقيقية ، تبدأ مهنته هذه في التفرع الى مهنتين متميزتين . فهى من جهة ، مهنة يزاولها الناس سعيسا وراء الكسب ، وبهذا يتعدى منها عنصر البطولة تماما ، أو هو على أية حال لا يوجد بدرجة تكفى لتجريد هذه المهنة من طابع العمل الذى يرمى الى الكسب ، ومن جهة أخرى نجد القنص عبارة عن رياضة - رياضة ممارسة الدافع العدوانى فى صورة مبسطة . وهو بهذه الصفة لا يعتبر باعثا كبيرا على جمع المال ، ولكنه ينطوى الى حد ما على عنصر واضح من عناصر البطولة . وهذا التطور الأخير لمهنة القنص - مجردا من أى اعتبار من اعتبارات المهنة - هو وحده الذى يستحق الكلام ويرتبط بنظام طبقة المترفين خلال تطور تاريخها .

والترفع عن العمل اليدوى ليس أمرا يتسم بالشرف والتقدير فحسب، ولكنه سرعان ما يصبح من مقتضيات الوجاهة . والإصرار على اقتناء الممتلكات بصفتها أساس الشهرة دافع ساذج وتصفى في المراحل الأولى من مراحل جمع الثروة ، والترفع عن العمل هو الشاهد العرفى على الثراء ، ومن هنا كان هو الدليل التقليدى على مركز المرء في المجتمع . وهذا الإصرار على النظر الى الثروة بعين الاعتبار يؤدى الى زيادة الإصرار على الترفع عن العمل . وبناء على ما هو معروف جيدا عن الطبيعة البشرية . سرعان ما يتجه العرف الى هذه الدلالة التقليدية للثراء فيقر في أذهان الناس أن الثراء في حد ذاته من دواعى التقدير والتشريف ، وفى نفس الوقت يصبح العمل المشر شيئا لا يستحق التقدير . ولا يقف هذا الإيحاء عند حد جعل العمل المشر غير جدير بالاحترام

فى نظر المجتمع ، بل يجعله أيضا مستحيلا على الرجل الشريف الحر ولا يتفق والحياة الكريمة .

هذا الحظر المضروب على العمل له تأثير آخر على التفريق المهني بين الطبقات ، فكلما زادت كثافة السكان ، وكلما تحول المجتمع العبدانى الى مجتمع صناعى مستقر ، زاد نفوذ السلطة الشرعية وزادت القوانين التى تنظم الملكية استقرارا . وحينئذ يصبح جمع الثروة عن طريق السلب غير ممكن من الناحية العملية . ولنفس السبب يصبح جمعها عن طريق العمل مستحيلا على المعدمين من ذوى المواهب العقلية . وليس أمامهم طريق بعد هذا غير الاستجداء أو الحرمان . وحيثما كانت هناك فرصة أمام قوانين حياة الترف لتأخذ مجراها الطبيعى فلا بد حينئذ من ظهور طبقة ثانوية ومتطفلة من المترفين يعانون الفقر الرذيل ويعيشون عيشة الفاقة والشفط . لكن لا يستطيعون - وفقا للناموس الأدبى - أن ينزلوا بأنفسهم الى حد الاشتغال بالعمل المنتج ، فالرجل الذى كان وجهيا فى قومه ، والسيدة التى جاز عليها الزمان لايزالان من المظاهر المألوفة حتى فى زماننا هذا . وهذا الشعور الخاطيء الذى يعتبر الأعمال اليدوية البسيطة أمرا معيبا لا يزال سائدا بين معظم الشعوب المتحضرة كما هو بين الشعوب التى لا تزال فى مرحلة متأخرة من مراحل الثراء . وقد يصبح الشعور بمعرة العمل اليدوى قويا - لدى ذوى الحس المرهف الذين اعتادوا حياة الدعة زمنا طويلا - الى درجة تجعلهم - فى بعض الظروف الحرجة - يتغلبون على غريزة حب الحياة ، وذلك نسمع مثلا عن بعض زعماء القبائل فى بولينيزيا الذين كانوا تحت ضغط التقاليد يفضلون الهلاك جوعا على رفع الطعام بأيديهم الى أفواههم . صحيح أن مثل هذا السلوك قد يكون راجعا - ولو جزئيا على الأقل - الى تدمية بالغة أو تحريم يتعلق بشخص الزعيم . وقد يقع التحريم فى هذه الحالة عندما تمس يدا الزعيم طعامه ، وحينئذ يصير كل ما يمسه يديه حراما على أى إنسان .

لكن التحريم نفسه نابع من حقارة العمل اليدوى أو منافاته لقانون السلوك . ولذلك ، وحتى لو فسرناه على هذا الوجه فإن سلوك الزعماء البولينييزيين أكثر اتفاقا وقوانين البطالة الشرفية مما يبدو لأول وهلة . وهناك مثل آخر أكثر توضيحا لهذا - أو على الأقل أكثر مصداقا ، وهو مايروى عن ملك معين من ملوك فرنسا لقى حتفه بسبب الإفراط فى الصلابة الخلقية فى تمسكه بالآداب العامة . فقد حدث فى غياب الموظف الذى كان منوطا به تغيير موضع الكرسي الذى يجلس عليه سيده أن جلس جلالته أمام النار دون أن يتنمر حتى شوت جسده شيئا لا شفاء منه ، ولكن الملك بعمله هذا قد أنقذ جلالته المسيحية من أن يدنسها أى عمل يدوى .

سبق أن أشرنا الى أن لفظ « البطالة » أو الحياة المترفة كما نستعمله هنا لا يحمل معنى الكسل أو الركود . فان معناه هنا هو استهلاك الوقت في غير عمل مجد . والوقت يستهلك في غير طائل

١ - من حيث تفاهة العمل المنتج .

٢ - من حيث انه دليل المقتررة المالية على العيش دون اداء أى عمل . لكن حياة السيد المترف لاتنقضى جميعها أمام أعين الناظرين الذين يود ان يثبت في أذهانهم هذا المشهد من مشاهد البطالة الشرقية التى هى قوام حياته فانه بحكم الضرورة يقضى بعض أوقات حياته بعيدا عن أعين الناس . وهو لكي يحافظ على حسن سمعته لا بد من أن يقدم حسابا مقنعا عن هذا الوقت الذى يقضيه على انفراد . اذ لا مفر من أن يجد وسيلة يستشهد بها على البطالة التى يقضيه بعيدا عن أعين الرقباء . وهذا أمر لايتأتى الا بطريق غير مباشر بوساطة عرض النتائج الملموسة الدائمة لوقت الفراغ الذى قضاه بهذه الطريقة - وعرضها بطريقة مشابهة للطريقة المعتادة التى تعرض بها النتائج الملموسة الدائمة للأعمال التى يؤديها أرباب الحرف والخدم القائمون على خدمة « السيد المترف » .

والاثر الدائم للعمل هو نتاجه المادى - الذى هو فى العادة مادة من المواد الاستهلاكية . وكذلك من المستطاع ومن المعتاد أن يستحوذ الشخص الذى قام بأعمال بطولية على بعض النتائج الملموسة التى تصلح للعرض فى صورة تذكارات أو غنائم . ومن العادات التى تتبع فى بعض مراحل التطور التالية أن ينال البطل شعارا أو وساما من أوسمة الشرف يقوم دليلا معترفا به على بطولته ، وفى نفس الوقت يحدد مقدار البطولة التى منح تقديرا لها ودرجتها . فاذا زادت كثافة السكان وزادت العلاقات الانسانية تعقدا وتعددا فان كل صغيرة وكبيرة من أمور حياتهم تمر خلال مرحلة من مراحل الترقى والانتخاب . وفى خلال هذه العملية تتطور فوائد تذكارات البطولة فتتخذ شكل الرتب والالقب والدرجات والشعارات كالأوسمة والميداليات والنياشين . والبطالة كما تبدو من وجهة النظر الاقتصادية - اذا اعتبرناها مينة من المهن . ترتبط من حيث الجوهر ارتباطا وثيقا بحياة البطولة . وما يقوم به المترف من الأعمال التى تتميز بها الحياة المترفة والتى تبقى دائما المعيار اللائق بها تشترك فى كثير من المظاهر مع تذكارات الأعمال البطولية . لكن الحياة المترفة فى معناها الضيق . من حيث هى متميزة عن أعمال البطولة وعن بذل أى جهد فى اداء عمل يبدو مشمرا لكن ليس له أى نفع حقيقى . مثل هذا التعلل لا يتمخض عادة عن أية فائدة مادية . وعلى ذلك فان المعايير التى تتخذ شاهدا على أن الشخص كان فيما مضى يؤدي أعمالا مترفة تكون فى العادة منجزات ذات طابع شبه علمى أو شبه فنى والمأم بعمليات

ووقائع لا تؤدى مباشرة الى رفع مستوى الحياة البشرية . ومن هذا القبيل مثلا
الالام فى ايماننا هذه باللفات الميتة وعلوم ما وراء الطبيعة . وبالهجاء الصحيح
وبالاعراب وعلم العروض ، وبالأشكال العديدة للموسيقى الوطنية وغيرها
من الفنون المنزلية ، وبآخر صحيحة فى عالم الأتربة والأثاث والتجيسز ،
والألعاب والرياضة والحيوانات التى تربى للزينة كالكلاب وخيل السباق .
والواقع الاصلى الذى تطور عنه فى البداية الالام بكل فروع المعرفة هذه والتى
ذاع صيتها لأول مرة عن طريقها ، قد يكون شيئا مختلفا كل الاختلاف عن
رغبة الفرد فى أن يبين للناس أن وقته لم يصرف فى مهنة ذات طابع انتاجى .
ولكن هذه المنجزات لم تكن ليكتب لها البقاء والاحتفاظ بمكانتها كمنجزات
تقليدية للأعمال المترفة ، لو لم تكن هذه المنجزات قد برزت كمظهر نافع من
مظاهر صرف الوقت فى عمل غير مشعر .

وقد يكون من الممكن اعتبار هذه المنجزات من فروع المعرفة . ويوجد
- الى جانبها وعلاوة عليها - عدد آخر من الحقائق الاجتماعية تخرج عن نطاق
المعرفة الى نطاق الحدق الطبيعى ، منها على سبيل المثال ما يعرف بالسلوك
والتربية والأدب واللياقة ، والتمسك بالتقاليد المرعية عامة . وهذه المجموعة
من الحقائق أكثر وضوحا أمام أعين الملاحظين ، ولهذا يزداد التمسك بها
كأدلة تشهد لصاحبها ببلوغ درجة طيبة من الحياة المترفة . ومما يجدر
ذكره أن كل هذه المجموعة من الطقوس المرعية التى تعرف فى مجموعها باسم
آداب السلوك ، تحتل فى تقدير الرجال - خلال طور الثقافة الذى تنال فيه
الحياة المترفة أعلى درجات الاحترام بصفتها مظهرا من مظاهر الوجاهة -
مركزا أهم مما تحتله فى أطوار التقدم الثقافى التالية . فالتبرير خلال الطور
الصناعى ذى المظهر العلمى رجل أكثر تهديبا وأحسن تربية فى كل ما يتعلق
بحسن السلوك من أى شخص آخر فى مجتمع يجتاز مراحل ثقافية تالية ،
وذلك باستثناء عدد قليل من النخبة المتأخرة ، والحقيقة أن من المعروف جيدا
أو على الأقل من المعتقد عامة أن آداب السلوك كانت تتدهور باستمرار لما
ابتعدت المجتمعات عن نظام الحكومات الأبوية . وكمن سيد مهذب من سادة
الجيل القديم قد اضطر تحت ضغط الاستغراف الى أن يعبر عن أسفه الشديد
على ما يبدو حتى من أفراد الطبقة الراقية فى المجتمعات الصناعية الحديثة
من انحطاط التربية وسوء السلوك . وقد أصبح تدهور التاموس الخلقى
- أو كما يسمى فى بعض الأحيان تدهور الحياة الى مستوى الصغاليك - بين
الطبقات الصناعية بالذات من أشهر ما تمخضت عنه المدنية الحاضرة من
فطائع فى نظر كل ذى حس مرهف . وهذا التدهور الذى حل بالنسماوس
الأخلاقي على أيدي قوم منهمكين فى العمل ، يشهد - بصرف النظر عن أى
استنكار له - بأن حسن السلوك هو أثر من آثار الحياة المترفة ومظهر من
مظاهرها لا يبلغ ذروته الا فى ظل نظام يعترف بالفروق الاجتماعية .

ومنشأ آداب السلوك ، أو بالحرى مردها ، قد يكون راجعا الى أى شيء غير رغبة المهذبين فى أن يبرهنوا لغيرهم أنهم قد أضاعوا فى تعلمها وقتا طويلا . فان الهدف الأول للابتكار والتحسين كان هو ما للتغير الجديد من أثر قوى من حيث الجمال وحسن التأثير . والقانون الأخلاقى المتعارف عليه يرجع أصله وتطوره ، الى حد كبير ، الى الرغبة فى التفاهم أو اظهار حسن النية ، كما اعتاد علماء السلالات الجنسية وعلم الاجتماع أن يفترضوا . وهذا الدافع الأساسى يندر ان يختفى (بل قد لا يختفى أبدا) من سلوك الأفراد المهذبين فى أية مرحلة من مراحل التقدم التالية ، فان آداب السلوك كما يقال هى تطوير للإيماء المهدبة ، وهى الى حد ما بقايا رمزية وتقليدية تمثل عملا سابقا من أعمال السيطرة أو الخدمة الشخصية أو العلاقات الشخصية . وهى الى حد كبير تعبير عن العلاقة بين المراكز الاجتماعية - علامة رمزية للسيادة من جانب ، والعبودية من جانب آخر . وحيثما كانت اتجاهات العقل العدوانية فى الوقت الحاضر وما ينشأ عنها من الميل الى السيادة والعبودية ، حيثما كانت هذه الاتجاهات تضىفى شيئا من خصائصها على نظام الحياة المألوف ، نجد الاهتمام بالمحافظة على آداب السلوك يبلغ ذروته ، والتمسك بمراعاة الرتب والألقاب يقارب المثل العليا التى رسمها المثبريون ذوى الثقافة البدوية السلمية المظهر . ونرى فى بعض دول القارة الأوربية أمثلة لهذه البقايا الروحية . ففى هذه المجتمعات نجد الاهتمام بآداب السلوك يكاد يبلغ درجة المثالية القديمة

وقد نشأت آداب السلوك أول ما نشأت على أنها تعبير رمزى وإيمائى، ولا نفع لها الا فى التعبير عن الحقائق والصفات التى يرمز لها ، ولكن سرعان ما تعرضت للتحويل الذى يعترى جميع الحقائق الرمزية فى العلاقات البشرية . وسرعان ما تحولت آداب السلوك فى مفهومها العام فأصبح الناس ينسبون اليها فى حد ذاتها فوائد جوهرية ، فاتخذت طابعا ذا قداسة خفية لا علاقة له بالحقائق التى كانت تمثلها من قبل ، وأصبحت الحيدة عن قوانين الأخلاق بغيضة فى نظر الجميع بغضا حقيقيا . ولم يعد حسن السلوك فى مفهومه العام رمزا للرقى الانسانى بل صار أيضا صفة لا انفصام لها من صفات النفس البشرية السامية . وهناك أمور قليلة تستطيع ان تثير فى نفوسنا ما يثيره الخروج على آداب السلوك من الاشمئزاز العنيف وقد قطعت البشرية شوطا بعيدا فى اعتبار آداب السلوك المرعية شيئا له منافع الذاتية . حتى أن قليلين منا - اذا كان هناك أحد منا على الاطلاق - يستطيعون أن يفرقوا بين مخالفة قواعد السلوك العامة وبين تفاهة الشخص الذى يرتكبها . وقد يكون فى وسعنا ان نتساهل مع انسان فيما يتعلق

بمخالفته العقيدة ، أما فيما يتعلق بمخالفة قوانين الاخلاق فلا ، فان الاخلاق هي التي تصنع الانسان .

وبالرغم من ذلك ، ومع أن السلوك له هذه الاهمية الجوهرية في نظر من يقوم به ومن يشهده على السواء ، فان فهم أهميته على هذا الوجه يأتي في المحل الثاني بين الأسباب التي تغري الناس بالسلوك الحميد والتربية الحسنة . وإذا أردنا معرفة الأسس الاقتصادية البعيدة التي ينشأ منها فعلياً ان نبحث عنها في ذلك التكريم الذي يظهره الناس لكل من يضيع وقته وجهده في اداء عمل من الأعمال المترفة التي لا يكتسب حسن السلوك الا بها ، فان تعلم الوقار والتعود عليه لا يأتيان الا بطول الممارسة . والنزوق السليم والسلوك الحميد والعادات الحسنة في الحياة شواهد على الرفي لها قيمتها ، لأن التربية الراقية تتطلب وقتاً وممارسة ونفقات ، ولهذا ليست في مستطاع الذين يستنفد العمل كل وقتهم وجهدهم . والالام بقواعد الحشمة هو من أول نظرة دليل على أن الوقت الذي يقضيه الرجل المهذب بعيداً عن أعين الناس لم يذهب سدى ، لأنه قضاء في تحصيل أشياء لا ترمى الى مكسب مادي . وقيمة الاخلاق آخر الأمر هي في كونها دليل على الحياة المترفة ، ولهذا ، وعلى العكس من ذلك . لما كانت الأعمال المترفة هي الوسيلة التقليدية للشهرة المالية فان التبريز في حسن السلوك أمر مفروض توفرد في كل من يطمح الى قدر ولو قليل من الاحترام الناتج عن الثراء .

وعلى ذلك فان القدر الكبير من الحياة المترفة المكرمة انذى لا يقضيه صاحبه على مرأى من الناس لا يمكن ان يؤدي الى احراز الشهرة الا بقدر ما يتمخض عنه من نتائج ملموسة ومشهودة يستطيع صاحبها عرضها أمام الناظرين وقياسها وموازنتها بما يماثلها من منتجات الآخرين الذين يناقسونه في الطموح الى الشهرة . وبعض هذه النتائج التي تدخل في باب السلوك المهذب والأخلاق الناعمة تنشأ من مجرد التماذى في الامتناع عن اداء أى عمل ، حتى لو لم يخطر هذا الغرض على البال ، ولم يعتمد صاحبه أن يظهر بمظهر الحياة الناعمة من ثراء وسطوة . وما يبدو صحيحاً بصفة خاصة أن حياة مترفة من هذا القبيل اذا مارستها الاعقاب عدة أجيال ، فانها تترك اثراً دائماً اكيدا في كيان الشخص ، بل واثراً اكبر في مظهره ومسلكه . لكن كل ما يقاوم عن مظاهر الترف التي تجتمعت عن طريق الوراثة ، وكل كمال أخلاقي يأتي عن طريق الاتياد السلبي ، يستطيع المرء أن ينميّه بالتصميم والمثابرة على اكتساب أمارات الوظيفة المترفة الشريفة ، ثم بعد ذلك استعراض هذه الامارات التي تنم عن حياة التعطل ، استعراضاً مستمراً ومنظماً . ومن الواضح أن هذه النقطة قد يكون الجهد والبذل عندها من العوامل التي تعمل الى حد كبير على زيادة تقان المرء لخصائص الطبقة

المترفة • وعلى العكس من ذلك ، نجد أنه كلما زادت درجة اجادة هذه الخصائص ، وكلما راد وضوح الشواهد التي تدل على شدة التمسك بالعزوف عن الأعمال التي لا تؤدي الى كسب أو الى أى غرض دى منفعة مباشرة ، زاد تضييع الوقت والمادة اللذين يصرفهما المرء عادة فى تحصيلها وزاد بالتالى ما يتبع هذا من حسن الاحدوة • ومن هنا يحدث أن يتحصل الناس - تحت ضغط صراع التنافس على التفوق فى حسن السلوك - كثيرا من المشقة لكي يغرسوا فى نفوسهم آداب اللياقة ، ومن هنا تتحول آداب اللياقة الى دقة شاملة يعتبر التمسك بها من الصفات اللازمة لكل من يريد أن لا تشوب سمعته أبة شائبة • ومن هنا أيضا - من جهة أخرى - فإن هذا التعطل الواضح الذى يعتبر حسن السلوك شعبة من شعابه ، يتحول بالتدريج الى رياضة شاقة على حسن التصرف والى تمرن على حسن الذوق وتمييز اللائق من المواد الاستهلاكية والطرق اللائقة لاستهلاكها •

ومما هو جدير بالذكر فى هذا المجال أن امكان خلق أعراض مرضية أو غير مرضية من مظاهر خواص الشخصية والسلوك عن طريق التقليد المحكم والتدريب المنظم قد أصبح يلعب دورا فى خلق طبقة مثقفة ، وكانت له فى أكثر الأحيان نتائج عظيمة • وبهذه الطريقة وبواسطة العملية التي تسمى فى العرف الدارج ترفعا ، يتحقق تطور سريع لما يسمى عراقة الأصل وحسن التربية فى عدد كبير من العائلات وسلاسل الأنساب •

وعراقة الأصل التي ظهرت بهذه الطريقة المختصرة تؤتى نتائج لا تقل فى دلالتها كعامل من عوامل الحياة المترفة عن غيرها من العوامل التي تنطوى على تدريب متواصل لبلوغ مستوى الطبقة المترفة •

هناك عدا ذلك درجات يمكن قياسها من التزام آداب السلوك المعترف بها فيما يتعلق باللائق من وسائل الاستهلاك وطرائقه • ومن الممكن مقارنة ما بين فرد وآخر من فروق من ناحية درجة التزامهما المثل الأعلى فى هذه الأمور • ومن الممكن عن طريق هذه المقارنة ترتيب الناس بشئ من الدقة وتصنيفهم على أساس درجة التزامهم لآداب السلوك وأصول التربية • والذى يعود عليهم من حسن السمعة فى هذا المجال يكون عادة على شكل حسن الثقة ، على أساس مراعاة قوانين الفوارق المرعية فى هذه الأمور بالذات ، دون قصد لمراعاة المركز المالى أو درجة الحياة الناعمة التي يحياها الفرد الذى يصبو الى اكتساب طيب السمعة • لكن قوانين الذوق التي اكتسبوا حسن الثقة على أساسها محصورة دائما فى نطاق قانون • التعطل الواضح • ولا نزاع فى الحقيقة تتعرض على الدوام للتغيير والتعديل لتكون دائما أكثر ملاءمة لمقتضاياتها • ولهذا نجد أنه بينما أساس التمييز بين الطبقات قد يكون ذا طبيعة أخرى ، إلا أن المبدأ السائد والدليل الدائم على حسن التربية أن

يستطيع المرء قضاء وقته في غير طائل . قد يكون هنالك قدر كبير من الخلاف على التفاصيل في نطاق هذا المبدأ ، ولكنها خلافات في الشكل والمظهر وليست في الجوهر .

ان كثيرا من المجاملة التي تبدو في علاقاتنا اليومية هي بطبيعة الحال تعبير مباشر عن الاحترام والنية الطيبة ، ولا حاجة بنا في الغالب الى أن نبحت هذا العنصر السلوكي فنرجعه الى أى اعتبار من اعتبارات الشهرة لنستطيع تفسير وجوده أو تفسير ما يناله من الاستحسان ، ولكن هذا القول نفسه لا يصدق على قواعد « الاتيكيت » ، لأن هذه الأخيرة تعبير عن المركز الاجتماعى ، طبيعى أن من الواضح جدا لكل ذى عينين أن سلوكنا حيال الأجراء ومن هم دونهم ممن هم عائلة على غيرهم في كسب المال هو سلوك الشخص الذى يعتبر نفسه أعلى مركزا ، وان يكن اظهار هذا الاستلاء غالبا ما يعتبره تعديل كبير يبعد به عن مظهر السيطرة الغاشمة . وكذلك سلوكنا تجاه من هم أعلى منا مركزا ، وبدرجة كبيرة تجاه أقراننا . يتم عن قدر كبير أو قليل من الشعور بالتبعية . انظر الى تعالى الذى يبدو في مظهر رجال الطبقة الراقية وسيداتنا والذى يتم عن شعورهما بالعظمة وبمنازلة مركزهما الإقتصادى ، وهو في الوقت نفسه يرضى شعورنا بما هو حق وجميل . وانما يبدو حسن السلوك في اتم مظهره واكملها بين هذه الطبقة العليا من المترفين الذين لا يعلو عليهم أحد ولا يساويهم في الحياة إلا القليلون . وانما هذه الطبقة العليا أيضا هي التى تضيف على السلوك تلك الصيغة المحددة التى تعتبر نبراسا للسلوك بين من دونها من الطبقات . وهنا أيضا نجد أن القانون هو بكل وضوح قانون مركز اجتماعى يتعارض تعارضا بينا مع كل عمل مثير ينطوى على جهد شاق . ان الثقة بالنفس ، والرقعة المتفطرة من نوع ما يبدىه شخص اعتاد أن يأمر فيطاع وأن لا يحسب للغد حسابا ، هي حق للسيد بحكم مولده والميزان الذى توزن به عظمته . بل ان الأمر يزيد على ذلك في العرف العام ، لأن هذا السلوك يؤخذ على أنه صفة أصيلة من صفات السمو الذى يشعر الرجل العامى الموضوع بالسرور عندما ينحني أمامه .

وهناك كما سبق أن أشرنا في فصل سابق ما يدعو الى الاعتقاد بأن نظام التملك قد بدأ بتملك الأشخاص ، والنساء منهم أولا . وكانت البواعث على امتلاك مثل هذه السلع هي على ما يبدو :

- ١ - الميل الى السيطرة والقهر .
- ٢ - فائدة أولئك الأشخاص كشواهد على سطوة من يمتلكهم .
- ٣ - والانتفاع بخدماتهم الشخصية .

والخدمات الشخصية تحتل مكانا خاصا فى التقدم الاقتصادى . إذ يبدو أن الاستفادة من هذه الخدمات أثناء مرحلة الصناعة ذات المظهر السلمى ، وبخاصة فى ادوار تطورها الأولى أثناء هذه المرحلة العامة ، كانت أشد الدوافع الى حيازة المملوكات البشرية . فقيمة الخدم هى فيما يؤدون من خدمات . ولكن انتشار هذا الدافع لا يرجع الى نقص فى الأهمية المطلقة للمنفعتين الآخرين من اقتناء الخدم . بل الحقيقة أن ظروف الحياة المتغيرة تزيد من فائدة الخدم من حيث هذا الغرض المذكور أخرا . فقد كانت للنساء وغيرهن من الرقيق قيمة كبيرة ، سواء من حيث كونهم مظهرًا من مظاهر الثروة ، أو من حيث كونهم وسيلة من وسائل تكديسها . وكانوا هم والمناشية - إذا كانت القبيلة رعوية - الوسيلة المعتادة لاستثمار المال من أجل الربح . وقد يترك استرقاق النساء طابعه على الحياة الاقتصادية خلال مرحلة الثقافة السلمية الى درجة أن المرأة - لدى الشعوب التى لا تزال تحتجاز تلك المرحلة الثقافية - قد تصبح وحدة لتقدير قيم الأشياء . كما كانت عليه الحال مثلا على أيام هوميروس . فإذا كانت هذه هى الحال فليس هناك شك فى أن أساس النظام الصناعى هو الرق ، وأن النساء عموما كن اماء . وفى مثل هذا النظام كانت أكثر علاقة انسانية سائدة هى علاقة المخدم بالخادم ، وكان الدليل العرفى على انثروة هو امتلاك المديد من النساء وكذلك امتلاك غيرهن من العبيد الذين يقومون على خدمة شخص السيد وعلى انتاج السلع له .

وسرعان ما يبدأ تقسيم للعمل ، تصبح بمقتضاه خدمة شخص السيد والسهر على راحته الشخصية من اختصاص قسم معين من الخدم ، بينما من يعملون منهم فى الأعمال الصناعية البحتة ، يبعدون عن أى اتصال مباشر بسيدهم شخصيا . وفى نفس الوقت نرى الخدم الذين تناط بهم الخدمة الشخصية ، بما فيها الواجبات المنزلية ، يعفون شيئا فشيئا من الأعمال الانتاجية التى يقوم بها الناس من أجل الكسب .

وعملية الاعفاء التدريجى هذه من المجال العام للأعمال الصناعية تبدأ عادة باعفاء الزوجة ، أو الزوجة ذات الخطوة . وبعد أن يتطور المجتمع الى حياة الاستقرار يصبح سبب الزوجات من القبائل المعادية أمرا غير عملى من حيث كونه مصدرا معتادا للحصول عليهن . وعند بلوغ هذا التقدم الثقافى تكون الزوجة ذات الخطوة عادة من ذوات الأصل العريق ، وهذه الحقيقة تجعل باعفائها من القيام بالأعمال الشاقة . والطريقة التى يبدأ بها الاعتراف بسمو المقام ، وكذلك الأهمية التى تعلق عليه عند التقدم للزواج ، لا يمكن مناقشتها هنا . وكفى . من أجل الغرض الذى نتناوله ، أن نقول أن سمو المقام يطلق على الشخص الذى بلغ درجة النبيل عن طريق طول امتلاك الثروة

أو عن طريق الامتياز على مدى أجيال متعاقبة. والمرأة التي تنتسب إلى أسلاف من هذا القبيل تفضل عند الزواج ، سواء من حيث أن زوجها سيكون الرجل تحالفاً مع أهلها الأثرياء ، ومن حيث أن الذي يتزوجها يرفع من مقام أعقابها لأنه أدخل إلى دمهم عنصراً جديداً من عناصر الثروة والقوة .

ومثل هذه المرأة تصبح مملوكة لزوجها ، كما كانت مملوكة لوالدها قبل أن يبيعها ، ولكنها لا تزال في نفس الوقت تنتمي إلى أصل أبيها العريق ، ومن هنا كان قيامها بالأعمال الحقيرة التي يقوم بها زملاؤها من الخدم ، أمراً غير لائق بها من الناحية المعنوية ، فمهما كانت تبعيتها لسيدها تامة ، ومهما كانت منزلتها أقل من منزلة الذكور من أفراد الطبقة الاجتماعية التي تنتمي إليها بحكم مولدها ، فإن المبدأ الذي يقول بأن عراقة الأصل تنتقل من السلف إلى الخلف ، يعمل على وضعها في مركز فوق مركز الرقيق العادي . وعندما يصبح هذا المبدأ قوى الفعالية فسرعان ما يضيء عليها بعض خصائص الطبقة الثرية التي هي أهم علامة من علامات العراقة . وهذا المبدأ الذي ينادى بأن عراقة الأصل تنتقل من السلف إلى الخلف يزيد مجالات إعفاء الزوجة - إذا سمحت بذلك ثروة مالكيها - حتى يمتد إلى الإعفاء من أعمال الخدمة التي تحط من قدرها وكذا من الحرف اليدوية . وكلما اطرد التقدم الصناعي وتركزت الملكية في عدد من الأيدي أقل نسبياً ، يظهر المستوى المالى الذي يسمح بدخولها في عداد الطبقة العليا - ونفس الاتجاه إلى الإعفاء من الحرف اليدوية ، وكذلك الإعفاء - مع الزمن - من الواجبات المنزلية الوضيعة سرعان ما يبرز كحق من حقوق سائر الزوجات - أن وجدن - وكذلك الخدم الآخرين الذين يسهرون على خدمة سيدهم شخصياً . وهذا الإعفاء يأتي وتيدا كلما بعدت العلاقة بين الخادم وبين شخص سيده .

ثم أن الأهمية الخطيرة التي تكتسبها هذه الخدمة الشخصية تساعد - إذا سمحت موارد السيد المالية - على ظهور طبقة خاصة من الخدم الذين يقومون على خدمة شخص السيد . فشخص السيد من الأهمية بمكان خطير ، لأنه هو الرمز المجسد لعلو القدر والشرف . ومن الأمور الهامة ، بالنسبة لمقامه السامى فى المجتمع واحترامه الشخصى ، أن يكون تحت يده خدام متخصصون أكفاء لا يجب أن يشغلهم أى شغل آخر عن السهر على راحة شخص السيد . وهؤلاء الخدم المتخصصون تزيد منفعتهم كمظهر من مظاهر الجاه على منفعتهم فى تأدية أية خدمة حقيقية . ولما كان السيد لا يحتفظ بهم من أجل استعراض الجاه فقط ، فإنهم يساعدون على إرضاء غروره لأنهم يهيئون له السبيل لظهور سطوته . صحيح أن الرعاية التي يتطلبها عدد كبير من الخدم أمر يتطلب مزيداً من الجهد ، لكن لما كان هذا الجهد يتزايد فى العادة باعتباره وسيلة من وسائل ذبوع الصبب بدلاً من أن يكون وسبباً

من وسائل الراحة فان هذه المعضلة ليست ذات خطر كبير . فان كل طرف الانتفاع هذه تصبح أكثر وفاء بالغرض كلما زاد عدد الخدم المتخصصين الذين يقومون بها . لهذا يحدث باستمرار تمييز مستمر وزيادة فى ععدد خدم المنزل والخدم التخصصيين ، يسيران جنباً الى جنب مع مابصاحيهما من اعفاء مثل هؤلاء الخدم من القيام بالأعمال المنتجة . ولما كان اقتناء الخدم دليلاً على قدرة المخدم على دفع مرتباتهم ، فان وظيفة مثل هؤلاء الخدم تتجه باستمرار الى أن تشتمل على واجبات أقل، وخدمتهم تتجه فى النهاية الى أن تصبح اسمية فقط . وهذا صحيح على الأخص فيما يختص بالخدم الذين يقومون بأكثر الأعمال اتصالاً بشخص السيد ، حتى أن فائدة هؤلاء تتحور حتى تنحصر الى درجة كبيرة فى اعفائهم اعفاء واصحاً من كل عمل منتج ، وفيما يقوم به هذا الاعفاء من دلالة على ثروة السيد ونفوذه .

وبعد أن يقطع المجتمع شوطاً كبيراً فى ممارسة استخدام هيئة خاصة من الخدم فى أداء الأعمال الترفيهية بهذه الطريقة ، يبدأ تقضيل الرجال على النساء فى أداء الأعمال التى تتطلب ظهورهم أمام الناس ، فمن المعروف أن الرجال ، لا سيما الغنيان الأشداء أولى القوة ، وهو ما يجب أن يكون عليه الخدم الخصوصيون وغيرهم من ذوى الوظائف الوضعية ، أشد قوة وأكثر نفقة من النساء ، وهم أكثر ملاءمة لهذا العمل لأنهم أكثر دلالة على تضيق الوقت والجهد لدى . ومن هنا نرى أن الزوجة العاملة التى كانت تعيش فى المجتمعات ذات الحكومات الأبوية الأولى ، بما كان فى خدمتها من العدد العديد من الخدمات الكادحات ، هذه الزوجة العاملة تختفى عندما يظهر نظام الطبقة الناعمة ليحل محله نظام السيدة والخدم .

والفراغ الذى تتمتع به السيدة والخدام ، فى كل أدوار الحياة وطرقتها وفى أى مرحلة من مراحل التقدم الاقتصادى يختلف عن الفراغ الذى يتمتع به السيد كحق من حقوقه فى أنه عمل يبدو فى مظهره شاقاً ، فهو يأخذ - الى حد كبير - مظهر الاهتمام المضنى بخدمة السيد أو بالعناية بشئون البيت عامة ، ولذلك تعتبر وظائفهم من الأعمال الترفية ، من حيث انهم لا يؤدّون أى عمل منتج أو لا يؤدّون منه الا القليل ، لا من حيث انهم يحتنبون كل مظهر من مظاهر العمل . وغالباً ما تكون الواجبات التى تقوم بها السيدة أو التى يقوم بها أهل المنزل والخدم فيها القدر الكافى من المشقة ، وهى أيضاً غالباً ما تهدف الى أغراض تعتبر ذات ضرورة قصوى لراحة أهل البيت جميعاً . وبقدر ما تؤدى هذه الأعمال الى الكفاية الطبيعية أو الى راحة السيد أو سائر سكان المنزل ، يمكن اعتبارها أعمالاً منتجة . ولا يمكن أن يدخل فى باب الأعمال الترفية الا ما يتبقى بعد استبعاد هذه الأعمال المنتجة .

لكن كثيرا من الخدمات التي تدخل فى باب المهام المنزلية فى الحياة اليومية الحديثة ، وكثيرا من الخدمات التي يتطلبها الرجل المتحضر لتوفر له حياة هائلة ، ذات طابع مظهري ، ولذلك يتعين اعتبارها عملا من الأعمال الترفية بالمعنى الذى تقصده هنا من هذا الاصطلاح . ولكنها قد تكون مع ذلك ضرورية فعلا بصفتها من مستلزمات العيش الرغد . وقد تكون مع ذلك ضرورية للهناء الشخصى ، حتى لو كانت كلها أو جلها ذات طابع مظهري . لكنها ، بقدر نصيبها من هذا الطابع ، هامة ولازمة لأننا قد نعودنا أن نطلبها حتى لانعتبر ملوثين أو تافهين ، فإذا فقدناها افتقدنا الراحة ، ولكن هذا لا يرجع الى أن فقدها ينتج عنه أى نصب جسمى مباشر ، كما أن الشخص الذى لم يتعود التمييز بين ماهو طيب وماهو ردىء من الناحية العرفية ، لن يضيق ذرعا اذا فقدها . فإذا كان هذا صحيحا ففى وسعنا أن نعتبر الجهد الذى يبذل فى هذه الخدمات من الأعمال الترفية ، فإذا قام بها أحد غير رئيس العمل الذى يتمتع بالحرية الاقتصادية وحرية توجيه نفسه . فانها حينئذ تدخل فى باب الأعمال الترفية « بالتبعية » .

والأعمال الترفية « بالتبعية » التى تؤديها الزوجات والخدم تحت اسم المهام المنزلية ، قد تنقلب فى أغلب الأحيان الى أعمال حقيرة ، لا سيما حيث يزداد التنافس على الصيت حدة ومشقة . وهذا ما يحدث غالبا فى الحياة الحديثة . وحيثما يحدث هذا فإن الخدمة المنزلية التى تشمل واجبات هذه الطبقة من الخدم يمكن بسهولة أن نعتبرها جهدا ضائعا لا عملا من الأعمال الترفية « بالتبعية » . ولكن هذا التعبير الأخير يمتاز بقدرته على الدلالة على الأصل الذى نشأت منه هذه الوظائف المنزلية ، وكذلك الدلالة على الأساس الاقتصادى لمنافعها ، لأن أهم منافع هذه الوظائف هى فى كونها وسيلة تكسب السيد أو أهل منزله اشتهارا بالغنى ، على أساس أن قدرا معينا من الجهد والوقت قد ذهب هباء فى هذه الوجوه .

بهذه الطريقة إذن تظهر طبقة مترفة ثانوية أو فرعية وظيفتها أداء أعمال ترفية ثانوية تزيد من قدر الطبقة المترفة الأولية أو الشرعية . وهذه الطبقة المترفة الثانوية تتميز عن الطبقة المترفة الأصلية بمظهر خاص يميز طرائق معيشتها المعتادة . ففراغ الطبقة المترفة ذات السيادة هو ، على الأقل من ناحية المظهر ، انغماس فى النزوع الى اجتناب العمل ، والمفروض فيه أن يعمل على راحة السيد ورفاهته فى الحياة ، لكن فراغ طبقة الخدم المعفين من أداء الأعمال المنتجة هو من بعض النواحي أداء لأعمال منوط بهم أداؤها ، ولا يتجه عادة وقبل كل شئ الى توفير الراحة لهم . ففراغ الخادم ليس فراغه الخاص به . فظالما كان خادما بأدق معانى الكلمة وليس فى نفس الوقت عضوا فى الدرجات الدنيا لسلم الطبقة المترفة الحقيقية ، فإن فراغه يمضى عادة تحت

ستار الخدمة المتخصصة التي تهدف الى أن توفر لسيده فرص التمتع الكامل بالحياة .

ومن الواضح أن الشواهد على علاقة التبعية هذه تنجلي في سلوك الخادم وطريقة معيشته . ومثل هذا القول غالبا ما يصدق على الزوجة في المراحل الاقتصادية الطويلة التي ظلت خلالها تعتبر خادما قبل كل شيء - أي طالما كان نظام البيت الذي يتحكم فيه رب العائلة سائدا. ويجب على الخادم، لكي يقوم بما يتطلبه نظام حياة الطبقة المترفة، أن يظهر لابمظهر الخضوع فحسب، بل أيضا بمظهر الذي درب تدريباً خاصاً على الخضوع وممارسته . فواجب الخادم أو الزوجة أن لا يقوموا فقط ببعض الوظائف المحددة ويظهروا بمظهر ينم عن الخضوع ، لكن مما لا يقل عن ذلك أهمية أن يظهرأ رشاقة في أساليب الخضوع - من تمسك مهذب بقوانين الخضوع الواضح الفعال ، بل أن هذا الاستعداد والمهارة المكتسبة لإظهار علاقة التبعية هذه هي التي يتكون منها حتى في يومنا هذا أهم عناصر الاستفادة من خدمتنا الذين يتناولون أجورا باهظة ، كما أنها من أهم ما تنبأه به الزوجة الراقية .

إن أول صفة مطلوبة في الخادم الصالح هي أن يعرف مركزه معرفة واضحة ، فليس يكفي أنه يعرف كيف يحقق بعض النتائج الآلية المطلوبة ، بل يجب عليه قبل كل شيء أن يعرف كيف يحقق هذه النتائج على أحسن الوجوه . فالخدمة المنزلية يمكن أن يقال عنها أنها وظيفة روحية قبل أن تكون وظيفة آلية . ثم يظهر بالتدريب نظام دقيق لأداب السلوك يرمي بصفة خاصة إلى تنظيم هذه الأعمال الترفية الثانوية التي تقوم بها طبقة الخدم . وإلى خروج على هذه القوانين يقابل بالاستنكار ، ولا يرجع هذا إلى أنه يدل على تقصير في الكفاية الآلية أو حتى إلى أنه يدل على انعدام الشعور بالتبعية، بل لأنه عند التحليل النهائي يدل على نقص في الممران الخاص . والمران الخاص على الخدمة الشخصية يتطلب وقتاً وجهداً ، ولذلك فحيثما كان يبدو على درجة من الكمال فإنه يقوم بحجة على أن الخادم الذي يتصف به لم يبق أبداً ، ولا هو يقوم في الوقت الحاضر بأى عمل من الأعمال المنتجة. وهو من أول نظرة شامد على حياة مترفة ثانوية تمتد في الماضي زمناً طويلاً ، وهكذا نجد أن الممران على الخدمة له فائدة ، ليس فقط في اشباع ونح المخدمون بالمهارات الفنية العالية وغرامه باستعراض سلطانه على الذين يؤدون أعمالاً نافعة لحياته ، لكن فائدته أيضاً في أن دلالاته على قدرة السيد على استهلاك الخدمات البشرية تزيد على دلالة مجرد الأعمال الترفية التي يؤديها شخص ينقصه التدريب . . فإن مما يبعث على الأسى الشديد أن يقوم رئيس الخدم أو الساعي بعمله حول

مائدة السيد أو عربته بأسلوب ينم عن أن مهنته الحقيقية قد تكون الحرث أو رعى الغنم . فمثل هذا العمل غير المحكم قد يؤول على أنه قصور من قبل السيد عن استخدام خدم مديرين تدريبا خاصا ، بمعنى أنه يفسر على أن السيد لا يستطيع أن يدفع أجر استهلاك الوقت والجهد والتعليم التى تلزم لتدريب خادم على الخدمة الخاصة حسب قانون أخلاقى صارم . فإذا كان أداء الخادم لعمله يستدل منه على نقص موارد السيد المالية فانه حينئذ يقصر فى أداء الغرض الأساسى منه ، لأن أهم منافع الخدم هى فى دلائلهم على قدرة سيدهم على دفع أجورهم .

ان ما ذكرناه توا قد يفسر على أنه يعنى أن ضرر اقتناء خادم غير مدرب ينحصر فى دلالاته الصريحة على الشج أو على الانتفاع ، وهذا طبعيا غير الواثيم . فان العلاقة بينهما أبعد من أن تكون علاقة مباشرة الى هذا الحد ، وما يحدث هنا هو ما يحدث عموما . وكل ما يبرر نفسه فى نظرنا على أى أساس من الأسس فى مبدأ الأمر ، سرعان ما ينال رضانا على أنه شيء مرضى فى حد ذاته . ثم ينتهى به الأمر فيستقر فى أذهاننا على أنه حق فى جوهره . لكن اذا كان لأى قانون معين من قوانين الأخلاق أن يبقى حائزا للرضا ، فلا بد أن ينال تأييد العادات والميول التى تنظم سبيل تطوره ، أو على الأقل أن لا يتعارض معها . والحاجة الى الحياة الترفية الثانوية ، أو الى الاستهلاك البين للخدمات . هو من الدوافع السائدة الى اقتناء الخدم - وطالما كان هذا صحيحا فى وسعنا أن نقرر بغير كثير جدل أن أية حيدة عن طرف الاستفادة المتفق عليها تنم عن تمرس مقتضب بالخدمة ، سرعان ما تصبح غير محتملة . فان الحاجة الى حياة مترفة ثانوية باهظة التكاليف تقفل فعليا بطريقة مباشرة بواسطة توجيه ذوقنا فى نشوئه - أى توجيه حاسة تمييز ما هو صواب فى هذه الأمور - وبذلك تحول دون ظهور مسالك خلقية غير ملائمة ، وذلك بالحيولة دون امتحانها .

وكلما زاد مستوى الثروة الذى يتعارف عليه عامة الناس ، تعرض امتلاكهم الخدم واستغلالهم كوسيلة للتدليل على امتلاك الشخص لما يزيد عن حاجته كثيرا . تعرض هذا لشيء من التهذيب . فامتلاك الرقيق الذين يستخدمون فى انتاج السلع ، يشهد بالثروة والسلطان ، لكن امتلاك الخدم الذين لا ينتجون شيئا على الإطلاق يقوم شاهدا على ثروة وسلطان يزيدان على ذينكم كثيرا ، وفى ضوء هذا المبدأ تنشأ طبقة من الخدم - كلما زاد عددها كان هذا خيرا - همها الوحيد هو القيام الأحق على خدمة ذات سيدهم ، وبهذا يعرضون قدرته على استهلاك قدر كبير من الخدمة فى غير طائل . ومن هنا ينشأ تقسيم للعمل بين الخدم أو الاتباع الذين يقضون حياتهم فى المحافظة على شرف السيد ذى الحياة الناعمة ، بحيث أنه ، بينما نجد قسما منهم يقوم بانتاج السلع له نجد قسما آخر ، يراسه فى العادة الزوجة ، أو

الزوجة المحظية ، يقوم باستهلاك وقت الفراغ بدلا منه ، وبهذا يستعرضون قدرته على تحمل خسائر مالية كبيرة دون تعريض ثرائه الفاحش لآى خطر .

هذا التلخيص التوضيحي المثالي لتطور الخدمة المنزلية وطبيعتها يصبح اقرب ما يكون الى الصديق فيما يختص بالمرحلة الثقافية التى سميناهنا هنا مرحلة الصناعة ذات المظهر السلمى . ففى هذه المرحلة تسمو الخدمة المنزلية فى اول الامر الى منزلة النظام الاقتصادى ، وفى هذه المرحلة تحتل اهم مركز فى نظام حياة العشيرة . والمرحلة ذات المظهر السلمى تأتى ، فى سياق التطور الثقافى ، عقب المرحلة العدوانية الحقيقية ، وكلاهما مظهران متتاليان من مظاهر الحياة الهمجية . ومظهر هذه الحياة الذى يميزها هو التمسك الرسمى بالسلم والنظام فى نفس الوقت الذى لا تزال فيه الحياة فى هذه المرحلة تمتلئ بأعمال الاكراه والعداء الطبقي ، بحيث لا يمكن أن تسمى سلمية بكل معنى الكلمة . بل يمكن - لأسباب كثيرة ، ومن وجهة نظر اخرى غير الاقتصادية - ان تسمى مرحلة « المركز الاجتماعى » . وهذا الاصطلاح يعبر تعبيرا دقيقا عن طريقة العلاقات البشرية خلال هذه المرحلة والاستعداد الروحى للرجال عند هذا المستوى الثقافى . لكن يبدو أن اسم « السلمى المظهر » افضل منه من حيث كونه اصطلاحا وصفا يميز الطرق السائدة فى الانتاج كما يعين اتجاه التقدم الانتاجى عند هذه النقطة من التطور الاقتصادى . وربما كان هذا الطور من التقدم الاقتصادى قد انقضى فيما يتعلق بمجتمعات الثقافة الغربية ، فيما عدا قسما قليل العدد - وأن يكن واضحا - من المجتمع لم تتعرض طرائق تفكيره التى تتميز بها الثقافة الهمجية الا لقليل من التغيير .

ولا تزال الخدمة الشخصية عنصرا ذا أهمية اقتصادية كبيرة ، لاسيما فيما يتعلق بتوزيع السلع واستهلاكها ، لكن لا شك أن أهميتها النسبية ، حتى من هذه الناحية ، أقل مما كانت فى وقت من الأوقات . ولا شك أن أعظم تطور لهذا النوع من الفراغ الثانوى كان فى الزمن الماضى وليس فى الوقت الحاضر ، وهو يوجد اليوم بأجلى مظاهره فى نوع الحياة التى تحياها أعلى الطبقات المترفة . وهذه الطبقة لها على الثقافة الحديثة فضل كثير من حيث المحافظة على التقاليد والعادات وطرائق التفكير التى تنتمى الى مستوى ثقافى عريق فيما يختص بتقبلها لها أتم قبول وتطویرها تطویرا فعلا .

إن الوسائل الآلية التى أصبحت فى متناول المجتمعات الصناعية الحديثة تستخدمها فى سبيل رفاهية الحياة اليومية وهنائها قد بلغت درجة كبيرة من التقدم ، حتى أن الخدم الشخصيين ، أو بالحرى جميع أنواع الخدم ، ينذر أن يستخدمهم أى إنسان الا على أساس قانون من قوانين الولع بالشهرة حملته الينا التقاليد أثرا من آثار العرف القديم . وقد يكون

الاستثناء الوحيد هم الخدم الذين يؤجرون لرعاية المرضى وضعاف العقول. لكن مثل هؤلاء الخدم ينطبق عليهم فى الحقيقة لقب المرضين المدربين لالقب خدم المنازل ، ومن أجل هذا نراهم استثناء ظاهريا لهذه القاعدة وليس استثناء فعليا .

والسبب الثانى لاقتناء الخدم فى المنازل ، كاستخدامهم فى منازل الطبقة المتوسطة الى درجة معتدلة فى هذه الأيام مثلا ، هو (على ما يبدو) أن يكون أهل البيت غير قادرين على أداء الأعمال المنزلية مثل هذه البيوت الحديثة إلا بمشقة . أما السبب الذى من أجله يعجزون عن أدائها فهو : (١) أن يكون لديهم كثير من « الواجبات الاجتماعية » ، و (٢) أن يكون العمل المطلوب أدائه فوق طاقتهم من حيث مشقته أو كثرته . وهذان السببان يمكن أن نعرضهما بشكل آخر فنقول : (١) أن قوانين السلوك تقضى بأن تضع مثل هذه الأسر وقتها وجهدها جميعا فى أعمال يبدو فيها طابع الأعمال المترفة ، فتتخلى فى الزيارات وقيادة السيارات ، وفى النوادي وفى محال الأزياء والرياضة والهيئات الخيرية وما إليها من الأعمال الاجتماعية . والذين يقضون وقتهم ويبدلون جهدهم فى مثل هذه الأمور يعرفون فيما بينهم وبين أنفسهم أنها جميعا - وكذلك الاهتمام العرضي بالمبس وغيره من مظاهر الاستهلاك الواضح ، كلها أمور تبعث على الضيق ولكن لا يمكن تجنبها تجنباً كلياً . (٢) ثم أن مقتضيات التظاهر باستهلاك السلع قد جعلت ضرورات الحياة - من مسكن وأثاث وزخارف وخزائن الملابس ومواد الطعام - قد جعلت هذه الضرورات من الصعوبة والتعقيد بحيث لا يستطيع مستهلكو هذه السلع أن يقوموا بأعبائها على الوجه المنشود دون معونة الخدم . والاتصال الشخصى بالأجراء الذين نطلب معونتهم تحقيقاً لمظاهر الوفاق ، هو على العموم أمر لا يستسيغه أهل المنزل ، لكنهم يحتفلون وجود الخدم ويدفعون لهم أجورهم لينوبوا عنهم فى القيام بنصيب من الواجبات المنزلية الثقيلة . فوجود خدم المنازل والخدم الخصوصيين بأعداد كبيرة - ووضعية بالراحة الجسدية فى سبيل الحاجة المعنوية الى التظاهر بالثراء .

وأكبر تظاهر بالحياة المترفة الثانوية فى حياتنا الحديثة هو الذى يشتمل عليه ما يسمى الواجبات المنزلية . فإن هذه الواجبات تتحول بسرعة الى أنواع تؤدى من الخدمات لا من أجل المصلحة الشخصية لرب الدار بقدر ما هى من أجل مسعة جميع أهل الدار بصفتهم وحدة متكاملة - وهم مجموعة تقف الزوجة بينها على قدم المساواة الواضحة . لكن حالما تتطور الأسرة التى تؤدى لمصحتها هذه الخدمات ، وتتخلى عن التقاليد القديمة التى تقضى بامتلاك الزوج لزوجته ، فسرعان ما تخرج هذه الواجبات من نطاق الأعمال المترفة الثانوية ، الا حيث يؤديها الخدم المأجورون - ومعنى هذا أنه لما كانت الحياة المترفة الثانوية غير مستطاعة الا على أساس المركز الاجتماعى ، أى

اقتناء الخدم ، فإن اختفاء العلاقة القائمة على أساس المركز الاجتماعى من المعاملات الانسانية فى أى وقت يتبعه فوراً اختفاء الحياة المترفة الثانوية ، فيما يختص بهذا القدر من الحياة • لكن من واجبنا أن نضيف - من أجل تحديد هذا التخصيص - انه طالما ان الأسرة باقية ، حتى لو بقيت الزوجة تشارك زوجها فى ريسستها ، فلا بد من اعتبار هذا النوع من الفراغ غير المنتج الذى يؤدى تحقيقاً لمستلزمات الوفاق فى الأسرة ، حياة مترفة ثانوية ، ولو بدرجة محورة قليلا ، فهو الآن فراغ يؤدى لخدمة الأسرة التى تبدو فى ضامرها وحدة متكاملة ، بدلا من أن تكون لخدمة رب الأسرة كما كانت الحال فيما مضى •

الفصل الرابع الاستهلاك والمظهرى

أشرنا فيما قلنا آنفا عن تطور طبقة المترفين بالتبعية والتفريق بينها وبين المجموع العام للطبقات العاملة . اشرنا الى نوع آخر من أنواع تقسيم العمل : هو التقسيم بين مختلف طبقات الخدم . فهناك قسم من طبقة الخدم ، لاسيما أولئك الذين يؤدون أعمالا ترفية بالتبعية ، ينتهى بهم الأمر الى القيام بنوع جديد نانوى من الواجبات - هو استهلاك السلع بالنيابة . وأظهر شكل يحدث به هذا الاستهلاك نراه فى لبس حلل الخدم الرسمية وسكنى أجنحة الخدم الواسعة . ونوع آخر من أنواع الاستهلاك بالنيابة قد لا يقل فضولا أو فعالية ، وهو أوسع من سابقه انتشارا . هو استهلاك سيدة المنزل وسائر هيئات الخدم لطعام والملبس والسكن والأثاث .

لكن قبل تطور نظام الزوجة الخادم الى نظام « سيدة البيت » بزم طويل - توجد مرحلة من مراحل التطور الاقتصادى يكون عندها التخصص فى استهلاك البضائع كدليل على سلطان المال قد بدأ يبرز فى صورة نظام متطور بدرجة كبيرة أو صغيرة . بل ان ابتداء التفريق بين أنواع الاستهلاك بسبق ظهور أى شئ، يمكن أن يسمى فعلا سلطان المال . ومن الممكن تتبعه فى الماضى الى اول طور من اطوار الثقافة العدوانية : بل ان هناك قولاً بأن تفريقا بدائيا فى هذا المجال كان موجودا قبل ظهور الحياة العدوانية . وهذا التفريق البدائى جدا بين مظاهر استهلاك البضائع يشبه التفريق فى المرحلة التالية الذى نعرفه جميعا حق المعرفة ، فى انه تفريق ذو طابع مظهرى الى حد كبير ، ولكنه - على خلاف الأخير - لا يقوم على أساس الفرق فى الثروة المكسبة . واستخدام استهلاك البضائع فى الاستشهاد على الثراء يجب ان يعتبر تطورا مشتقا . وذلك ليتواءم مع هدف جديد عن طريق انتخابى، وهذا الهدف هو ابراز الامتياز الطبقي الذى كان موجودا من قبل ومستقرا فى أذهان الرجال .

فى اثناء الاطوار الاولى للثقافة العدوانية ، كان التفريق الاقتصادى الوحيد تمييزا عاما بين طبقة شريفة سائدة قوامها الرجال الأقوياء من جانب وطبقة دينئة مسودة قوامها النساء الكادحات من الجانب الآخر . وطبقته

نظام الحياة المثالى الذى كان يسود فى ذلك الزمان ، كانت مهمة الرجال هى استهلاك ما تنتجه النساء . اما نصيب النساء من ذلك الاستهلاك فقد كان ثانويا بالنسبة لعملهن ، فقد كان وسيلة تعينه على متابعة العمل ، لاستهلاكها يرمى الى منحهن الراحة ومتمتع الحياة . وكان استهلاك البضائع دون انتاجها يعتبر من الأعمال المشرفة ، فهو أصلا علامة من علامات السلطان وامتيار يستحقه صاحب الجاه ، ثم يصبح بعد ذلك شرفا فى حـد ذاته ، لا سيما استهلاك الاشياء التى تزداد رغبة الناس فيها . وبهذا يصبح استهلاك الأنواع الممتازة من الطعام ، وفى أغلب الأحيان استهلاك أدوات الزينة النادرة أيضا ، محظورا على النساء والأطفال ، وإذا كانت هناك طبقة وضیعة من الخدم سرى عليها هذا الحظر كذلك . وقد يتحول هذا الحظر مع زيادة التقدم الثقافى الى تقليد بسيط ذى طابع صارم الى درجة كبيرة أو صغيرة ، لكن مهما كان الأساس النظرى لهذا التمييز الذى يتمسك به المجتمع ، وسواء كان حظرا أو اتفاقا عاما ، فان ملامح النظام العام للاستهلاك لا تتغير بسهولة . فاذا بلغ المجتمع مرحلة الصناعة ذات المظهر السلمى وما يصحبها من نظام أساسه امتلاك الرقيق ، يصبح المبدأ العام الذى يطبقه المجتمع (بدرجات متفاوتة من الصرامة) هو ان الطبقة الوضیعة الصناعية لا يجب ان تستهلك الا ما كان ضروريا لبقائها ، فان طبيعة الاشياء تقضى بان يكون نعيم الحياة ورخاؤها حقا للطبقة المترفة وحدها ، ويقضى نظام التحريم بان تكون بعض المواد الغذائية ، وبعض المشروبات بصفة خاصة ، مقتصرة على الطبقة العليا .

وهذا التفريق المظهرى فى التفضیة يتضح على أحسن وجه فى استعمال المشروبات المسكرة والمخدرات . فان كانت هذه المواد غالبية الثمن اعتبر استعمالها نبیلا ومشرفا . ومن هنا تمتنع الطبقات الوضیعة ، وفى مقدمتها النساء ، امتناعا اضطراريا عن استعمالها ، الا فى البلاد التى يكون الحصول فيها على المخدرات ميسورا بتكاليف قليلة . وقد كانت وظيفة النساء ، منذ الأزمان القديمة وخلال جميع العصور التى كانت تسود فيها نظم الحكومات الأبوية ، هى تحضير هذه المواد والاشراف على توزيعها ، وكان استهلاكها من امتيازات الرجال ذوى الأصل العريق والنشأة الراقية . وهكذا نرى السكر وما يتبعه من العواقب الباثولوجية التى تنتج عن الإفراط فى تناول المخدرات ، تتحول بدورها فتصبح من الاشياء المشرفة بصفتها علامة على علو مركز الذين يمكنهم تراثهم من الإفراط فيها . بل ان بعض الشعوب تعتبر الغل الذى يسببها هذا الانغماس من صفات الرجولة . بل قد حدث ان الاسم الذى يطلق على بعض احوال الجسم المرضية الناشئة من مثل هذا المصدر . قد اصبح فى اللغة الدارجة مرادفا لالفاظ مثل « نبیسل » و « راق » . والواقع انه لم يحدث الا خلال مرحلة ثقافية بدائية نسبيا ،

ان كانت المظاهر التى تتم عن الرذائل ذات التكاليف الباهظة تعتبر فى نظر التقاليد علامة على علو المقام ، فكان ينظر اليها كذلك على انها فضائل تستوجب احترام المجتمع ، لكن الاكابر الذى يعلق ببعض الرذائل الباهظة التكاليف يبقى محتفظا بقوة طويلا بدرجة تجعله يقلل كثيرا من الاستهزاء الذى ينال طبقة النلاء والأثرياء من جراء الافراط فى اى نوع من الانتماس . والتفريق الظالم يزيد من قوة الشعور السائد الذى يستهجن اى انتماس من هذا القبيل من جانب النساء والشباب والاتباع ، وهذا التفريق الظالم التقليدى لم يفقد الى اليوم قوته ، حتى بين الشعوب الاكثر تحضرا . فأيضا كان المثل الذى تضربه الطبقة المترفة محتفظا بقدرته على تنظيم التقاليد ، فمن الملاحظ أن النساء لا يزلن يتمسكن بالتقاليد فيمتنعن عن تعاطي المسكرات .

هذه السمة التى يتسم بها التمسك الشديد من جانب نساء الطبقة الراقية بالامتناع عن استعمال المسكرات قد تبدو تهديبا للمنطق على حساب ما هو معقول . لكن الحقائق التى فى متناول كل من يريد الوصول اليها تشير الى أن امتناع النساء البات يرجع الى حد ما الى العرف الذى لا يستطعن الجيدة عنه ، وهذا العرف هو بصفة عامة أقوى ما يكون حيث تكون تقاليد الحكومات الأبوية - وهى التقاليد التى تعتبر المرأة من الممتلكات - قد بقيت على قوتها بشكل عنيف . وهذا التقليد - الذى تعرض لكثير من التعديل من حيث مداه وصرامته ، لكن دون أن يفقد مغزاه أبدا حتى فى وقتنا الحاضر - يقضى بأن المرأة ما دامت مملوكة للرجل ، لا يحق لها أن تستهلك من الأشياء الا ما كان ضروريا لبقائها - الا حيثما كانت زيادة الاستهلاك تعمل على رضاء سيدها وحسن سمعته . واستهلاك مواد الترف هو فى حقيقته استهلاك من اجل فائدة المستهلك نفسه ، وهو لهذا من امتياز السيد . وای استهلاك من هذا القبيل من جانب غيره لا يمكن ان يحدث الا باذنه . وعلى هذا نستطيع ان نبحت بين الجماعات التى تأثرت طرائق التفكير عندها تأثرا كبيرا بالتقاليد الأبوية ، عن آثار التحريم المفروض على استهلاك مواد الترف ، وذلك على الأقل فيما يتعلق بتحريمها على طبقة الرقيق والاتباع . وهذا يصدق بصفة خاصة على بعض مواد الترف التى يعتبر استهلاك الاتباع لها مصدر مضايقة وغضب شديدين لاسيادهم ، او التى يوجد شك فى شرعية استهلاكهم لها على اسس اخرى . واستعمال هذه المخدرات المتنوعة يعتبر ، فى نظر الطبقة الوسطى المحافظة فى دول المدينة الغربية ، مقموتا بسبب أحد الاعتراضين السابقين على الأقل ان لم يكن كليهما . ومن الحقائق الواضحة بدرجة لا تسمح بتجاهلها ، ان بين هذه الطبقات الوسطى ذات الثقافة الجرمانية بالذات ، الذين ما زالوا محتفظين ببقايا تقاليد الحكم الأبوى ، تخضع النساء لنوع معدل من الحظر

فيما يتعلق بتعاطي المخدرات والمشروبات الروحية . ومع أن القاعدة العامة قد اعتراها كثير من التعديل - ومزيد من التعديل بمرور الزمن وضعف تقاليد الحكم الأبوي - فلا تزال تعتبر صحيحة وملزمة ، من حيث أن النساء لا يحق لهن استهلاك شيء إلا لفائدة سادتهن . وهنا يبرز طبعاً الاعتراض بأن الاتفاق على ملابس النساء وزينتهن هو استثناء واضح من هذه القاعدة . ولكننا سوف نرى فيما يلي أن هذا الاستثناء ظاهري أكثر منه حقيقياً .

واستهلاك السلع بغير قيد ، لاسيما استهلاك الأنواع الراقية منها - ومن الناحية المثالية استهلاك مايزيد على القدر الضروري لأدنى مستويات البقاء - هو في العادة حق الطبقة المترفة ، وذلك في أثناء مراحل التقدم الاقتصادي الأولى . وهذا التحديد يتجه نحو الانقراض - من الناحية الشكلية على الأقل ، بعد بلوغ المرحلة السلمية التالية بما يلازمها من حق الفرد في اقتناء الممتلكات الخاصة وظهور نظام صناعي قائم على أساس دفع أجور في مقابل العمل أو على أساس الاقتصاد المنزلي المتواضع . لكن أثناء المرحلة السلمية السابقة . وبينما كانت كثير من التقاليد التي بواسطتها أثرت الطبقة المترفة في الحياة الاقتصادية للمراحل التالية ، بينما كانت عمدة التقاليد تأخذ طابعها وتثبت أقدامها . كان هذا المبدأ قد اكتسب قوة القانون العرفي وأصبح بمثابة معيار يميل الاستهلاك إلى التواءم معه ، وكان الخروج عليه شيئاً معقوتاً واختفاؤه مؤكداً خلال مراحل التقدم التالية عاجلاً أو آجلاً .

والرجل المهذب المسالم الذي يحيا حياة مترفة لا يزيد استهلاكه لضرورات الحياة على الحد الأدنى اللازم للبقاء والاحتفاظ بالقوة البدنية فحسب . بل إن استهلاكه يتجه إلى التخصص فيما يتعلق بنوع السلع التي يستهلكها كذلك . فهو يستهلك أي قدر يشاء من أطيب الطعام والمشروبات والكيفيات والسكن والخدمات وأدوات الزينة والملبس والسلاح والعتاد ووسائل الترفيه والتعاويذ وتمائيل الآلهة . وفي خلال عملية التحسين التدريجي الذي يطرا على المواد التي يستهلكها يكون المبدأ الدافع إلى التحسين والهدف منه دون شك هو أن المواد المحسنة تستطيع أن توفر لشخص يستهلكها مزيداً من الراحة والهناء ، لكن هذا لا يبقى هو الغرض الرئيسي من استهلاكها . فإن مقاييس الشهرة لا تلبث أن تتمسك بمثل هذه التجديدات التي تصلح للبقاء وفقاً لمستواها . ولما كان استهلاك هذه المواد الممتازة دليلاً على الثراء - فإنه يصبح من علامات الشرف ، وعلى عكس ذلك يصبح عجز الشخص عن استهلاكها بالقدر والكيفية اللائقين علامة على الحطة والتفاقة .

هذا التقدم في آداب السلوك ، من حيث تناول المواد الثمينة من مأكـل ومشرب وغيرهما ، سرعان ما يؤثر لا في احوال المعيشة وحدها بل في النشاط العقلى للرجل المهذب ومزانه ايضا . فهو لا يبقى مجرد رجل ناجح وعدواني - رجل يتصف بالبأس والثراء والجرأة - وعليه أيضا ، لكيلا يرمى بالحماسة ، ان ينمى في نفسه الذوق ، لانه يصبح حينئذ مطالبا بان يميز بشيء من الدقة بين الفث والثمين من المواد التى يستهلكها . ويجب أن يكون ذواقة للحوم على اختلافها فى الجودة ، وللمشروبات والحل التى تليق بالرجال ولللباس المناسبة وفن العمارة والاسلحة والالعب والرقاصين والمشروبات . وهذه التنمية للذوق الجمالى تتطلب وقتا وتطبيقا ، ولذلك كانت الواجبات الملغاة على عاتق الرجل المهذب فى هذا المجال تميل الى تيسير حياته الناعمة الى نوع من التمرن العويص على كيف يحيا حياة مترفة ظاهرة بطريقة لائقة . وشيء آخر ذو صلة وثيقة بما ينتظر من الرجل المهذب من حيث قدرته على استهلاك أى قدر يشاء من أطايب الأشياء ، ذلك هو أنه يجب عليه ان يعرف كيف يستهلك هذه الأشياء بطريقة لائقة . فان حياة الراحة التى يحياها يجب ان تسير على النهج الصحيح ، ومن هنا تظهر آداب السلوك بالطريقة التى اشرنا اليها فى فصل سابق . فان آداب السلوك وطرائق الحياة الراقية عناصر تتفق ومعايير الحياة المترفة والاستهلاك المظهرى .

والاستهلاك المظهرى للسلع القيمة وسيلة من وسائل الشهرة للرجل المترف . فكما زاد تكدس الثروة لديه عجز عن ان يقوم بمفرده دون مساعدة خارجية باستعراض بذخه بهذه الوسيلة استعراضا كافيا ، ولذا يلجأ الى طلب مساعدة اصدقائه ومنافسيه ، فيلجأ الى تقديم الهدايا الثمينة واقامة الولائم وحفلات الترفيه التى تتكلف غالبا . وربما كانت الهدايا والولائم قد نشأت من اصل غير هذا التظاهر الساذج ، ولكنها اكتسبت صفة تحقيق هذا الغرض فى وقت مبكر جدا ، واحتفظت بطابعها هذا الى اليوم ، حتى ان منفعتها فى هذه الناحية قد أصبحت منذ أمد بعيد هى الأساس الرئيسى الذى يرتكز عليه هذا العرف . والولائم ذات التكاليف الباهظة من مثل حفلات الرقص تلائم هذا الغرض ملائمة خاصة . والمنافس الذى يرمى الداعى الى عقد المقارنة معه يكون فى هذه الحالة وسيلة لغرض ، فانه يستهلك السلع نيابة عن الداهى فى نفس الوقت الذى يكون فيه شاهدا على استهلاك هذا القدر الزائد من الطيبات التى لا يستطيع الداعى ان يتخلص منها بمفرده ، وهو ايضا تعرض له الفرصة ليشهد امتياز مضيغه فى آداب السلوك .

لا مراء ان هناك دوافع اخرى ، من نوع أكثر بهجة ، وراء اقامة حفلات الترفيه ذات التكاليف الباهظة . وقد يكون تقليد الاجتماعات التى تشيع فيها البهجة قد نشأ فى الأصل عن الرغبة فى الطرب أو عن العقيدة الدينية .

وهذه البواعث موجودة أيضا في مراحل التقدم التالية ، ولكنها لم تعد البواعث الوحيدة . فاحتفالات الطبقات المترفة وحفلاتها الترفيهية في العصور الأخيرة قد تستمر في خدمة الأغراض الدينية الى حد ما ، وتستمر الى درجة أكبر في خدمة أغراض الترفيه والبهجة ، ولكنها تخدم أيضا غرضا تحاسديا ، ولو أن خدمة هذا الغرض التحاسدى لا يقلل منها ان الدوافع الصريحة لهذه الاحتفالات تقوم على أساس بهيج غير تحاسدى . ولكن هذا لا يقلل من شأن الأثر الاقتصادي لهذه الدعاية الاجتماعية ، سواء من جهة استهلاك البضائع نيابة عن صاحبها أوجهة استعراض التفوق في آداب السلوك الذى يكلف كثيرا من الجهد والمال .

وكما تكدست الثروة زادت الطبقة المترفة تطورا في وظيفتها وكيانها ، وتشعبت من جديد ، فيظهر نظام جديد يميز بين الناس تمييزا دقيقا في مراتبهم ودرجاتهم . ثم ان ورائة الثروة وما يتبعها من ورائة الجاه تزيد من حدة هذا التمييز . وورائة الجاه تصحبها ورائة الحياة المستريحة . وإذا كان الجاه عريقا الى درجة تتيح لصاحبه حياة ناعمة فمن الممكن أن يورث حتى لو لم يكن له سند من الثروة التى توفر للمرء حياة ناعمة موقرة . فالدم العريق ينتقل الى الابن حتى لو لم تتوفر له الموارد التى تتيح له حرية استهلاك السلع كما يشاء . وهكذا تنشأ طبقة المترفين المعدمين الذين اشرنا اليهم فيما سلف اشارة عارضة . وهؤلاء السادة الذين ينتمون الى الطبقة نصف المترفة يخضعون لنظام يتدرجون بمقتضاه في الرتب والألقاب . فالذين تجيء منزلتهم - من حيث عراقاة النسب او الثروة او كليهما - قريبة من أعلى طبقات المترفين الاثرياء ، تملو منزلتهم على الذين يقلون عنهم حسبا او مالا . وهذه الدرجات الدنيا ، لا سيما طبقة المترفين الذين يقلون عراقاة او مالا ، يربطون انفسهم بأحد عليه القوم برباط من التبعية والولاء ، فينالهم منه مزيد من الشهرة او من الوسائل التى تهيب لهم حياة مستريحة . اذ يصبحون خدما له او حجابا . ولما كان السيد هو الذى يطعمهم ويساندهم فانهم يصبحون دليلا على علو منزلته ويستهلكون له ما فاض من ثروته . وكثير من هؤلاء السادة المترفين بالتبعية هم في نفس الوقت رجال ذوو موارد قليلة ، ولذلك فكثير منهم يمكن بالكاد ان نسميهم مستهلكين بالنيابة ، والباقيون ليسوا كذلك الا جزئيا . على ان الكثيرين منهم الذين يتكون منهم خدم السيد وحاشيته يمكن ان نسميهم مستهلكين بالتبعية دون استحقاق . وكثيرون من هؤلاء أيضا ، وكذلك كثيرون من الارستوقراطية الاخرى الأدنى درجة ، قد الحقوا هم أيضا بخدمتهم الشخصية قريبا كثيرا من المستهلكين بالتبعية في شخص زوجاتهم واطفالهم وخدمهم وحاشيتهم وما الى ذلك .

وفي خلال هذا النظام التدريجى من نظم الترف والتبعية والاستهلاك بالتبعية تبقى القاعدة سارية ، وهى ان هذه الوظائف يجب أن تؤدي بطريقة

خاصة وفي ظروف معينة تساعد على ان تحدد بالدقة شخص السيد الذى يحدث الاستهلاك نيابة عنه ، والذى يستحق من أجل ذلك ما ينتج عن هذا الاستهلاك من حسن الاحدثة . ثم ان الفراغ والاستهلاك اللذين يقوم بهما هؤلاء الاشخاص نيابة عن سيدهم أو عميدهم يكونان بمثابة استثمار من جانبه بهدف الى مزيد من حسن السمعة . أما فيما يختص بالولائم والسخاء فان هذا واضح كل الوضوح . ووصف المضيف أو العميد بحسن السمعة يتم فى هذه الحالة فوراً ، على أساس الشهرة العامة . أما حيث يتم الفراغ والاستهلاك بالتبعية على أيدي الخدم والاتباع فان عزو الشهرة الناتجة عن ذلك الى العميد يتم عن طريق سكناهم فى كنفه حتى يرى الناس جميعاً أى نفع يردون . وكلما زاد عدد الفريق الذى يراد اكتساب تقديره بهذه الوسيلة احتاج الأمر الى مزيد من الوسائل التى تشهد بأن الأعمال الترفية التى يؤدونها تستحق التقدير، ومن أجل هذا الهدف ينتشر استعمال الملابس الرسمية والشارات والأزياء التى تميز الخدم . وليس الملابس الرسمية وأزياء الخدم يعنى درجة كبيرة من التبعية ، بل يمكن أن يقال انه علامة على المبودية ، حقيقة كانت أو مظهراً . ولايسو الحلل الرسمية وأزياء الخدم الخاصة يمكن تقسيمهم على وجه التقريب الى طبقتين : طبقة الأحرار وطبقة الأتباع ، أو طبقة النبلاء وطبقة الأديناء . وكذلك تنقسم الخدمات التى تقوم بها كل منهما الى أعمال نبيلة وأعمال وضيعة . وهذا التقسيم بالطبع لا يراعى بدقة حين مزاولة الأعمال . وأحياناً ينسجم القسم الأقل حطة من بين الأعمال الوضيعة والقسم الأقل نبلاً من بين الأعمال النبيلة ، فيقوم بهما شخص واحد ، ولكن هذا لا يبرر التفاضل عن التقسيم العام . ومما يزيد الأمر اختلاطاً أن هذا التمييز الرئيسى بين النبيل والوضيع ، الذى يستند الى طبيعة الخدمة الظاهرة التى تؤدي ، يعترضه تقسيم ثانوى الى أعمال مشرفة وأعمال خسيسة ، وذلك حسب مركز الشخص الذى تؤدي له الخدمة أو الذى يلبس تابعه الزى المميز لأتباعه الخصوصيين . وعلى ذلك فان تلك الوظائف التى هى بحكم الحق من الوظائف الخاصة بالطبقة المترفة ووظائف نبيلة ، ومنها وظائف الحكم والحرب والصيد والعناية بالسلاح والمتاد وما الى ذلك - وبالاختصار تلك الوظائف التى يمكن أن تدخل فى نطاق الوظائف ذات المظهر العدواني البين .

أما الوظائف التى تمهد الى الطبقة الكادحة فهى وظائف دينية ومن أمثالها الأعمال البدوية أو غيرها من الأعمال المنتجة ، والخدمات الحقةرة وما إليها . لكن الخدمة الحقةرة التى تؤدي لشخص ذى مقام سام جداً قد تصبح خدمة مشرفة جداً ، من ذلك مثلاً وظيفة وصيفة الشرف أو وصيفة الملكة ، أو ميايس خيل الملك أو القائم على شئون كلابه . والوظيفتان الأخيرتان تبدلان على مبدأ ذى أهمية عامة . فحيثما كانت

الخدمة الحقيمة ، كالخدمات المذكورة هنا ، ذات علاقة مباشرة بأعمال الفراغ الأساسية من حرب وصيد ، فمن السهل أن تكتسب طابعا مشرقيا . وبهذه الطريقة قد ينتهى الأمر بوظيفة هى بطبيعتها من أحقر الوظائف ، الى أن تستم بالشرف العظيم .

وفى المرحلة المتأخرة من مراحل الصناعة السلمية يبدأ انقراض نظام استخدام فرق من الجند الذين لا عمل لهم والذين يلبسون الزى الرسمى . ويتضاءل الاستهلاك (بالتبعية) على أيدي الذين يحملون شعار عميدهم أو سيدهم ، فيتحول الى هيئة من الخدم يرتدون الشعار الرسمى . فالشعار هو اذن على أحسن الفروض علامة على التبعية أو بإحدى على العبودية . وقد كان زى الخدم المسلحين دائما يكتسب صفة من الصفات المشرفة ، لكن هذا الطابع المشرف يختفى عندما يصبح الشعار هو الشارة التى تميز الخدم ، فصير حينئذ مبعضا الى جميع الذين يراد منهم أن يحملوه . ونحن الى اليوم لم نتعد عن مرحلة العبودية الفعالة الا قليلا ، مما يجعلنا نحس بكثير من الألم اذا دعيانا بالعبودية . وهذه الكراهية تبدو بوضوح حتى فى حالة الأزياء الموحدة التى تتخذها بعض الهيئات زيا مميزا لموظفيها ، وفى هذه البلاد (بقصد الولايات المتحدة) تبلغ هذه الكراهية حدا يجعل الناس يستهجنون - بطريقة خفية غامضة - الوظائف الحكومية العسكرية والمدنية ، التى تتطلب ارتداء الملابس الرسمية .

وكلما اختفت العبودية يميل عدد المستهلكين التبعين الذين يعيشون عالة على أى واحد من السادة ، يميل هذا العدد بصفة عامة الى الانخفاض . ومثل هذا القول يصدق بالطبع ، بل يصدق بدرجة أكبر ، على عدد الاتباع الذين يقومون نيابة عنه بالأعمال الترفية . وهذان الفريقان متلازمان بصفة عامة ، وإن لم يكن تلازمهما تاما ولا مستديما . فالتابع الذى كانت هذه الواجبات توكل اليه فى بادى الأمر كان الزوجه ، أو الزوجة ذات الخطوة . لكن عندما يبلغ هذا النظام مراحله التالية ، وعندما يقل بالتدرج عدد الخدم الذين يقومون عادة بهذه الأعمال ، تكون الزوجة آخر من يبقى من الاتباع ، وهذا طبعاً هو ما ننتظر . وفى طبقات المجتمع العليا يوجد قدر كبير من هذا النوع من الخدمة يتطلب الأداء ، وهنا أيضا لا تزال الزوجة تحتاج فى عملها الى معونة عدد من الخدم ، قل أو كثر . لكن اذا هبطنا السلم الاجتماعى فسرعان ما نبلغ درجة تعود عندها أعمال الفراغ والاستهلاك بالتبعية الى الزوجة وحدها . وهذه الدرجة موجودة اليوم بين أدنى فئات الطبقة الوسطى فى مجتمعات الثقافة الغربية .

وهنا تنقلب الأوضاع انقلابا عجيبا . فمن الحقائق المسلم بها عموما أنه لا يوجد بين أرباب العائلات من هذه الطبقة الوسطى الدنيا من يدعى أنه

يعيش حياة مترفة ، لأن ظروف الحياة قد عملت على اختفاء هذه الحياة المترفة .
• لكن زوجة رجل الطبقة الوسطى لا تزال تؤدي الأعمال الترفية بالنيابة ،
وذلك حفاظا لسمعة رب البيت وأهل منزله . فذا هبطنا السلم الاجتماعي
في أى مجتمع صناعى حديث وجدنا أن الحقيقة الأولى - الحياة المترفة
الواضحة التى يحياها رب الأسرة - تختفى عند وصولنا الى درجة عالية
نسبيا من درجات هذا السلم . فان رب الأسرة من الطبقة الوسطى قد
أرغمته الظروف الاقتصادية - فى سبيل كسب العيش - على تادية أعمال ذات
طابع صناعى الى حد كبير ، كما يفعل رجل الأعمال فى الوقت الحاضر .
لكن الحقيقة التى نستخلصها - الحياة المترفة والاستهلاك التبعييان اللذان
تؤديهما الزوجة ، والأعمال الثانوية الأخرى التى يؤديها الخدم نيابة عنها -
يستمر تمسك الناس بها كتقليد لا تسمح مستلزمات الواجهة بإغفاله . ومن
الأمور الشائنة أن نرى رجلا ينكب على العمل بهمة لا تعرف الكلل لكي
تستطيع زوجته أن تقوم بدلا منه بالأعمال المترفة التى تتطلبها روح العصر .

وأعمال الفراغ التى تقوم بها الزوجة فى مثل هذه الأحوال ليست
بطبيعة الحال استعراضا بسيطا للمتعل أو الكسل ، فهى تحدث فى جميع
الأحوال تقريبا متخفية فى شكل بعض الواجبات المنزلية أو المجالات
الاجتماعية التى تظهر عند امان النظر فيها أنها لا تهدف الى أى غرض غير
الدلالة على أن الزوجة لا تشغل نفسها ، ولا هى بحاجة الى أن تشغل نفسها ،
بأن عمل مربع أو ذى فائدة مادية . وقد سبق أن لاحظنا تحت عنوان آداب
السلوك ، أن القدر الأكبر من الواجبات المنزلية العادية التى تكرر لها
زوجات الطبقة الوسطى وقتهن وجهودهن ، تنسم بهذا الطابع . وهذا لا يعنى
أن اهتمامها بشئون البيت من حيث تزيينه وتنظيفه لا يرضى الرجال الذين
نشأوا على آداب الطبقة الوسطى . لكن الذوق الذى يعجبه القيام بهذه
الأعمال المنزلية من تزيين وتنسيق ، هو الذوق الذى تربي على هدى قانون
من قوانين السلوك تعجبه نفس هذه الأعمال التى تشهد لصاحبها بأنها تبذل
جهودا ضائعة . هذه الواجبات المنزلية تهدف الى مزيج مناسب من النظام
والجمال ، وإلى أغراض أخرى تدخل فى باب الجمال بكل ما يحمله هذا
اللفظ من معنى . ولا ننكر أن فى الامكان أحيانا تحقيق الأهداف التى لها
بعض القيمة الجمالية الحقيقية . وكل ما نؤكد هنا - فيما يتعلق بكل مباحث
الحياة هذه - أن جهود الزوجة تسير على هدى تقاليد شكلها قانون عرفى
يمجد تضييع الوقت والمال بطريقة استعراضية وفى غير طائل . فإذا ماتحقق
الجمال أو الراحة - وتحقيقهما يأتي نوعا ما بطريق الصدفة - فيجب
تحقيقهما بوسائل وطرق يرتضيها القانون الاقتصادى الخاص بالجهود
الضائعة . وأشهر ما تتزين به أسرات الطبقة الوسطى وأكثره وجاعة هو
- من جهة - المواد التى تستهلكها بطريقة ظاهرة أمام الغير ، وهو - من

جهة أخرى - الأشياء التى تقوم دليلا على أعمال الفراغ التى تؤديها
الزوجة .

والحاجة الى الاستهلاك التبعي على يدى الزوجة تبقى فعالة حتى في درجة
من درجات السلم الثرائي أدنى من الدرجة التى تتوقف عندها الحاجة الى
الفراغ التبعي . فعند درجة من درجات هذا السلم يقل بعدها أو ينعدم
تظاهر الزوجة ببذل جهود لا طائل تحتها ، من أعمال النظافة الظاهرية
وما شاكلها ، ولا تبذل عندها جهدا على سبيل التظاهر بالفراغ، عند هذه الدرجة
لا يزال الوقار يقتضى الزوجة أن تتظاهر باستهلاك بعض السلع استهلاكاً
مظهرياً فى سبيل سمعة أهل البيت وربه . وبذا أصبحت الزوجة - نتيجة
لهذا التطور النهائي لنظام قديم - هى المستهلك الظاهري لما ينتجه الرجل
من سلع ، بعد أن كانت فى بادئ الأمر مملوكة له وخادماً ، من الناحية
الصلمية والنظرية على السواء . لكنها لا تزال ، من الناحية النظرية ، ممنوكة
له بلا جدال ، لأن القيام التقليدي بأداء أعمال الفراغ والاستهلاك بالتبعية
هى العلامة الباقية من علامات الخادم الحر .

هذا الاستهلاك بالنيابة الذى تمارسه عائلات الطبقتين الوسطى
والدنيا لا يمكن أن يعبر تعبيراً مباشراً عن نظام حياة الطبقة المترفة . لأن
الأصح هو أن نظام حياة الطبقة المترفة هنا يظهر بشكل جديد . فالطبقة
المترفة تقف على رأس السلم الاجتماعى فيما يختص بعلو المقام ، ومن هنا
كانت طرق حياتها ومستويات القيم عندها هى المعيار الذى يقاس به مركز
الفرد فى المجتمع . وعلى جميع طبقات المجتمع التى يقل مركزها الاجتماعى
عن الطبقة العليا أن تراعى هذه المستويات الى حد ما . وقد أصبحت الحدود
التي تفصل بين الطبقات فى المجتمعات الحديثة المتحضرة غامضة متداخلة ،
وأينما كان هذا ، امتد أثر مستويات الواجهة التى تفرضها الطبقة العليا
الى أدنى طبقات الكيان الاجتماعى ، دو أن يقف فى سبيلها عائق . والذى
يحدث حينئذ أن ينظر أفراد كل طبقة الى نظام حياة الطبقة التى تعلوها ،
وكانه المثل الأعلى للواجهة ، فتبذل كل ما فى طاقتها كي تصل الى مستوى
هذا المثل الأعلى . وعليهم أن يخضعوا ، ولو ظاهرياً ، للقانون الذى تصارف
الناس عليه ، حتى لو أدى فشلهم فى هذا الى تعريض سمعتهم وكرامتهم
للدمار .

والأساس الذى يركز عليه فى النهاية حسن السمعة فى أى مجتمع
صناعى منظم ، هو سلطان المال . ووسيلة استمرارى سلطان المال ، وبالتالي
بلوغ حسن السمعة والحفاظة عليها ، هى الفراغ والاستهلاك الواضحان .
وعلى هذا كانت كلتا هاتين الوسيلتين من الوسائل المحببة الى الناس من أعلى
درجات السلم الاجتماعى الى أدنى درجة تستطيع ممارستها . وفى هذه

الدرجة الأخيرة التي تستطيع عندها تلك الممارسة ، تترك هذه المهمة للزوجة والأطفال . فإذا هبطنا بعد ذلك الى درجة تصبح عندها ممارسة الزوجة لآى شكل من أشكال الفراغ ، ولو تظاهريا ، أمرا غير مستطاع ، فان الاستهلاك المظهري الواضح للمال يبقى ، وتقوم به الزوجة والأطفال . وكذلك الرجل من أهل المنزل يستطيع القيام بنصيب فى هذا المجال ، وهو فعلا يفعل ذلك فى المعتاد . فإذا هبطنا أدنى من ذلك الى مستوى الفاقة والطبقات التي تسكن أقذر الأحياء ، وجدنا أن الرجل ، ويليهِ الأطفال مباشرة ، يتوقفون فعلا عن استهلاك شيء قيم فى سبيل التظاهر ، وتبقى المرأة هى الشخص الوحيد فعلا الذى تبدو فى مظهره آثار شيء من النعمة . وليس فى المجتمع طبقة ، حتى ولا أشدها فقرا ، تستغنى عن جميع أشكال الاستهلاك المظهري المعتادة . ولا يستطيع الناس ، الا تحت ضغط الحاجة الشديدة ، أن يتنازلوا عن آخر مظهر من مظاهر هذا الاستهلاك ، وانهم ليتحملون كثيرا من المشقة ومن القذارة قبل أن يطرحوا جانباً كل أداة من أدوات الزينة أو آخر مظهر من مظاهر وجاهة الثراء . فليست هناك طبقة أو دولة تدل نفسها أمام الاحتياجات المادية الى حد يجعلها تستغنى كلية عن هذه الاحتياجات ألبا أو الروحية .

من الاستعراض الذى أسلفنا لتطور الفراغ والاستهلاك الظاهرين ، يتضح أن جدوى كل منهما فى تحقيق الصيت تكمن فى عنصر الاسراف الذى يستركان فيه . فهو فى حالة أحدهما تبذير فى الوقت والجهد ، وفى حالة الآخر تبذير فى المال . فكلاهما وسيلة لاستعراض الثراء ، وكلاهما فى نظر العرف الدارج متساويان . فالفاضلة بينهما مسألة مفاضلة بين وسائل الإعلان فقط . الا بمقدار ما قد تتأثر هذه المفاضلة بمستويات أخرى للثراء نابعة من مصدر مختلف . وعلى أساس الفائدة التي يحققها الاعلان قد يقع اختيار المرء على إحدى الوسيلتين المذكورتين أو الأخرى خلال مراحل التقدم الاقتصادي المختلفة . والسؤال هو : أى الوسيلتين أشد تأثيرا فى الأشخاص الذين يراد لها أن تؤثر فيهم ؟ ان العرف كان دائما يجب اجابات مختلفة فى الظروف المختلفة .

وطالما بقى المجتمع من الصغر والتماسك بحيث يتأثر بذبوع الصيت وحده - أى طالما كانت البيئة الإنسانية التى يريد الفرد أن يوائم نفسه معها تقع فى دائرة معارفه الشخصية ودائرة الثروة التى يتناقشها الجيران - طالما كان هذا فان إحدى الوسيلتين لا تقل أثرا عن الأخرى . فكلتاها تخدم الغرض بنفس الدرجة خلال مراحل التطور الاجتماعى الأولى . لكن بعد أن يبلغ التمييز بين الطبقات مرحلة أعلى، ويصبح من الضروري أن يذيع صيت

المرة • فى بيئة انسانية أوسع ، يبدأ الاستهلاك (بصفته عاملا من عوامل الشهرة) فى التفوق على الفراغ كوسيلة عادية من وسائل حسن الاحدونة • وهذا يصدق بصفة خاصة خلال المرحلة الاقتصادية السلبية الحديثة • فان وسائل المواصلات وتنقلات السكان فى الوقت الحاضر تعرض الفرد لأنظار عدد كبير من الناس لا يملكون وسيلة يحكمون بها على مركزه (وربما أيضا على حسن نشأته) غير استعراض ثروته التى يستطيع أن يعرضها حين يكون تحت أبصارهم مباشرة •

والتنظيم الصناعى الحديث يعمل فى نفس الاتجاه كذلك ، لكن بطريق آخر • فان ضرورات نظام الصناعة الحديثة كثيرا ما تجمع بين أفراد أسرأت ليس بينهم أى اختلاط سوى ما يقتضيه وجودهم فى مسكن واحد • فجيران المرة ليسوا فى الغالب جيرانه من الناحية الاجتماعية ، بل قد لا يكونون حتى من معارفة • ومع ذلك فانه يقيم وزنا لحسن رأيهم فيه ، مع ان هذا الراى لا يزيد عن ان يكون عارضا • والوسيلة العملية الوحيدة التى يستطيع بها المرء أن يؤكد مقدرته المالية لهؤلاء الأشخاص الذين يشهدون حياته اليومية ولا يحسون بها ، هى استعراض قدرته على الشراء استعراضا لا يعرف الكلل • وفى المجتمعات الحديثة كثيرا ما يغشى الناس اجتماعات كبيرة يحضرها أقوام لا يعرفون عن حياة المرء اليومية شيئا ، ومن هذه الأماكن الكنائس والمسارح والمراقص والفنادق والمنزهات والمتاجر وغيرها • ولكى يترك المرء فى هؤلاء المشاهدين العرضيين أثرا حسنا ويحتفظ بدمائه دائما أمام أعينهم ، يجب أن يترك ثراؤه طابعه بأحرف بارزة بحيث تلفت أنظار من يمر بها • فمن الواضح اذن أن التقدم الحديث ينتجه الى زيادة أهمية الاستهلاك الظاهر على أهمية حياة الفراغ (كمظهر من مظاهر الوجاهة) •

ومن الملاحظ أيضا أن فائدة الاستهلاك الظاهرى كوسيلة من وسائل الصيت ، وكذلك فائدة الاحتفاظ به كعامل من عوامل الوجاهة، تبلغ ذروتها فى طبقات المجتمع التى تكون فيها اتصالات الأفراد الشخصية على أوسعها ، وتنقلات السكان فيها على أشدها • والاستهلاك الظاهرى يستنفد من دخل ساكن المدن قدرا أكبر مما يستنفد من دخل ساكن الريف ، كما أنه أكثر حتمية فى المدن منه فى الريف • وينتج عن ذلك أن أولهما أشد من الثانى اعتمادا فى حياته على دخل يومه ، لكى يستطيع الاحتفاظ بمظهر مقبول • من هذا مثلا أن المزارع الأمريكى وزوجته وبناته أقل اتباعا لأحدث الأزياء فى ملابسهم وأقل « مدنية » فى سلوكهم من عائلة الصانع الذى يعيش فى المدينة ويتساوى دخله ودخل المزارع • وهذا لا يرجع الى أن سكان المدينة أكثر بطبيعتهم شغفا بالسرور العظيم الذى يبعث عليه الاستهلاك الظاهرى.

للمال ، ولا الى أن سكان الريف أقل مراعاة لما يضيفه الثراء على صاحبه من الجاه . لكن تأثير هذا النوع من الدلالات التي تشهد للمرء بالثراء ، وكذا سرعة انتشار أثره من شخص الى شخص ، مؤكدان في المدن أكثر مما هما في الريف. وبذا يصبح المرء في حاجة الى مواءمة نفسه مع هذا المستوى العالي المتعارف عليه . فمستوى الواجهة في المدينة أعلى ، اذا قارنا طبقة بالطبقة المساوية لها . ولذا كان على الانسان أن يشبع حاجته الى الواجهة ولو اقتضاه ذلك أن يعيش على مستوى أقل من مستوى طبقته .

والاستهلاك عنصر محدد لمستوى المعيشة تزيد أهميته في المدينة عنها في الريف . فعند سكان الريف يفعل الادخار الى حد ما فعل الاستهلاك ، كما تفعل فعله أيضا وسائل الراحة المنزلية التي يذيع صيتها على السن الجيران الى حد يؤدي الغرض العام من الاستهلاك ، وهو أن يشتهر المرء بالثراء . ووسائل الراحة المنزلية هذه ، وأعمال الراحة التي ينغمس فيها المرء - حيث يوجد انغماس - هما أيضا يدخلان ضمن عناصر الاستهلاك الظاهري . وكذلك يقال نفس الشيء عن الادخار . فالقدر القليل من المدخرات الذي تضعه طبقة الصناع جانباً ، لا شك يرجع الى حد ما الى أن المدخرات في حالة اتصاف وسيلة أقل فعالية في الاعلان عن مركزه بالنسبة الى البيئة التي يعيش فيها . من مدخرات الشخص الذي يعيش في المزرعة أو في العزبة الصغيرة . فأحوال كل واحد من هؤلاء الأخيرين ، وبالأخص مستوى كل واحد من الناحية المالية ، معروفة لكل شخص آخر . وهذه الانارة الإضافية التي تتعرض لها طبقة الصناع والزراع ، اذا نظرنا اليها على حدة - واذا نظرنا اليها في بدايتها - قد لا تقلل من مقدار المدخرات قليلاً خطيراً ، ولكن الآثار الناجمة عن تجمعها والتي تحدث عن طريق زيادة مستوى الإنفاق وما ينتج عن هذا من الحيلولة دون الاتجاه الى الادخار ، لا يمكن إلا أن تكون كبيرة .

ومن الأمثلة الموضحة للطريقة التي يفعل بها قانون حسن السمعة هذا فعله ، ما يحدث عندما يدعو بعض الأصدقاء بعضاً الى الشرب والتدخين في المجال العامة ، وهو أمر معتاد بين العمال والصناع في المدن وبين الطبقة الوسطى والدينامي من الريفيين عامة . وفي وسعنا أن نذكر عمال طباعة الصحف كطبقة يحتل هذا النوع من الاستهلاك الظاهري مكانة محببة الى نفوسهم ، وله بينهم آثار معينة متميزة ، كثيراً ما نستعجتها . والعادات الغريبة التي تتميز بها هذه الطبقة ، في هذا المجال ، تنسب بصفة عامة الى نوع خاص غامض من الانحطاط الخلقى الذي يلصق بها ، أو ترجع الى أثر خلقى سيئ . تتركه مهنتهم ، بطريقة غير محققة ، فيمن يمتهنونها . ويمكن أن نلخص أحوال الرجال العاملين في حجرات التحرير والطبع في دور الطباعة كما يلي :

فالمهارة التي يكتسبها العامل في أية دار من دور الطبع أو أية مدينة ، من السهل أن تؤهله للعمل في أية دار أو أية مدينة أخرى ، أو بمعنى آخر ان الدافع الناتج من أى تمرس خاص دافع بسيط . وهذه المهنة أيضا تحتاج الى أكثر من الذكاء المتوسط والمعلومات العادية ، ولذا فان العاملين فيها هم عادة أكثر من غيرهم استعدادا للاستفادة من أى تغير طفيف في درجة الحاجة اليهم من مكان الى مكان . ومن هنا كان الرباط الذي يربطهم بموطنهم ضعيفا . والأجور التي يتقاضاها العاملون في هذه المهنة هي في نفس الوقت أجور عالية بدرجة تجعل الانتقال من مكان الى مكان أمرا سهلا نسبيا . ونتيجة ذلك حركة كبيرة بين العمال المشتغلين بالطباعة ، بل قد تكون أكبر منها بين أية مجموعة من العمال تمانلها تحديدا وكثرة عدد . هؤلاء العمال يتعرفون دائما بمجموعات جديدة من الناس ، والعلاقات التي يخلقونها معهم علاقات عارضة ومؤقتة ، ولكنهم رغم ذلك يقيمون وزنا لراى هؤلاء المعارف فيهم ، ولو مؤقتا . ومن هنا يدعواهم الميل الغريزي الى الظهور ، تسززه عواطف الزمالة الحلوة ، الى الانفاق عن سعة في هذه الوجوه التي تخدم اغراضهم أتم خدمة . وهنا أيضا - كما هي الحال في سائر المجالات - سرعان ما تصبح العادة تقليدا ساريا حالما تنال الاستحسان العام ، وبهذا تصبح جزءا من المقياس العام لأدب السلوك . والخطوة التالية هي جعل مقياس أدب السلوك هذا خطوة جديدة للتقدم في نفس الاتجاه ، اذ لا قيمة لأن يلائم الأفراد ملامة بسيطة لا روح فيها بين نفسه وبين مستوى من مستويات التبذير يستطيع كل من يعمل في هذه الصناعة أن يبلغه بطريقة آلية .

من أجل هذا يمكن أن نرجع زيادة انتشار التبذير بين عمال الطباعة بدرجة تفوق انتشاره بين غيرهم من العمال ، يمكن أن نرجع هذا - الى حد ما على الأقل - الى زيادة سهولة التنقل من مكان الى آخر ، وإلى ما يصحب هذه المهنة من طابع التغير في دائرة الأفراد الذين يعرفهم العامل ويتصل بهم . غير أن الدافع الأساسي لهذه الحاجة القصوى الى التبذير لا يخرج آخر الأمر عن أن يكون الرغبة في اظهار النفوذ والمركز المالى ، الذى يدفع مالك الأرض الفرنسي الى الشح والتقتير ، ويغرى المليونير الأمريكى بتأسيس الكليبات والمستشفيات والمتاحف . فلو أن قانون الاستهلاك البين لم يتعرض لأى طارئ خارجي من خصائص الطبيعة البشرية بغير مجراه تغييرا كبيرا لكان من المستحيل منطقيا على من هم في مثل ظروف طبقة ارباب الحرف والعمال الذين يعيشون اليوم في المدن ، أن يدخروا شيئا من المال مهما كانت أجورهم أو دخولهم عالية .

لكن هناك مستويات أخرى لحسن الاحدونة ، وقوانين أخرى لأدب السلوك يرغم الناس على التزامها بدرجة كبيرة أو صغيرة ، الى جانب

مستويات الثروة واستعراضها ، يتدخل بعضها لتأكيد القانون العام الأساسي الخاص بالتبذير البين ، أو لتحديده . فإذا نظرنا نظرة بسيطة الى أعمال الفراغ والى الاستهلاك البين لنعرف أيهما أقوى أثرا في الاعلان عن مركز الفرد . فمن المتوقع أن نجدهما في مبدأ الأمر يقتسمان مجال التنافس على جمع المال . والمتوقع بعد ذلك أن تتضائل أهمية الفراغ تدريجيا فيفسر الى الزوال كلما سار التقدم الاقتصادي وزاد عدد أفراد المجتمع ، وفي نفس الوقت تزيد أهمية الاستهلاك البين للسلع زيادة مطلقة وزيادة نسبية معا ، الى أن يمتص الإنتاج جميعه ولا يبقى على شيء منه الا ما يكفي لمجرد البقاء . لكن الطريق الفعلي الذي سارت فيه خطى التقدم كان يختلف بعض الشيء عن هذا النظام المثالي . فان أعمال الفراغ كانت في مبدأ الأمر تحتل المكان الاول . وكان لها مركز يعلو كثيرا على مركز الاستهلاك التبديدي للسلع ، سواء من حيث كونها استعراضا مباشرا للثروة أو من حيث كونها عنصرا تقاس به آداب السلوك ، خلال طور الثقافة ذات المظهر السلمي . ومنذ تلك المرحلة وما تلاها ثبت الاستهلاك أقدامه حتى أصبح الآن يحتل المكان الاول بغير منازع . رغم أنه لا يزال بعيدا عن أن يمتص كل انتاج يزيد على الحد الأدنى اللازم للبقاء .

وتبدو أعمال الفراغ مركزها كوسيلة من وسائل الشهرة في مرحلة ثقافية مبكرة يمكن اقتفاء أثره الى اليهود الاولى التي كان الناس فيها يفرقون بين العمل أشريف والعمل الحقير . فأعمال الفراغ أعمال شريفة ، وهي من علامات الجاه لأنها تعفى من أداء الأعمال الحقيرة ، والتفريق القديم بين الطبقات الشريفة والطبقات الوضيعة قائم على تمييز تحاسدى بين المهين يقسمها الى رفيع ووضيع ، وهذا التمييز التقليدى يكبر ، خلال المراحل الاولى ذات المظهر السلمى ، حتى يصبح قانونا نافذا من قوانين السلوك . ويساعد على انتشاره أن الفراغ لا يزال دليلا على الثراء لا يقلل في دلالة عن الاستهلاك . والحقيقة أن أثره في البيئات البشرية ذات العدد القليل ، والاستقرار النسبى التى يعيش فيها الأفراد خلال هذه المرحلة ، الحقيقة أن أثره في هذه المرحلة فعال الى حد أنه يعمل - بمساعدة التقليد القديم الذى يحط من قدر كل عمل منتج - على خلق طبقة كبيرة العدد من المترفين المعدمين ، بل انه يعمل الى الحد من جهود المجتمع فى سبيل الانتاج فتقف عند الحد الأدنى اللازم لمجرد البقاء . والمجتمع يتجنب آثار هذا التحريم المطلق للانتاج ، لأن الرقيق الذى يعمل تحت ضغط الاكراه أكثر مما يعمل حبا فى اكتساب الجاه ، يرغم على انتاج محصول يزيد على المستوى الأدنى الذى تنتجه الطبقة العاملة وما ينتج عن ذلك من انخفاض نسبى فى أعمال الفراغ البين بصفتها أساسا يقوم عليه تقدير الناس ، يرجع بعضه الى الأثر

النسبي المتزايد للاستهلاك كمظهر للثروة ، ولكن من الممكن أيضا أن نرجعه الى عامل آخر خارجي ، بل مناقض الى حد ما لعادة التمييز البين .

هذا العامل الخارجي هو غريزة حب الاتقان . فهذه الغريزة ، اذا ساعدتها الظروف الأخرى ، تدفع الرجال الى النظر بعين الرضا الى الكفاية في الانتاج والى كل ما ينفع الانسان ، وتدفعهم الى استهجان تبديد السلع أو الجهد . وغريزة حب الاتقان موجودة لدى جميع الرجال ، وتبرز حتى في ظروف غير ملائمة على الاطلاق ، وندرجه أنه مهما كان استهلاك أية سلعة من السلع بادى انتيذير في الواقع فلا بد على الأقل من حجة براءة تحاول أن تجعل له هدفا ظاهرا . وقد أشرنا في فصل سابق الى الطريقة التي تتحوّل بها هذه الغريزة - في ظروف معينة - الى رغبة في الاستغلال والى تقسيم تحاسدى للطبقات الى راقية ووضيعة . أما فيما يختص بتعارضها وقانون التمييز البين ، فان غريزة حب الاتقان تنعكس في الرغبة في أداء الأعمال ذات المنفعة الأساسية ، بقدر ما تنعكس في شعور دائم باستهجان كل ما هو عديم الجدوى واستحالة من الناحية الجمالية . ولما كانت هذه الغريزة بطبيعتها تشبه الحب الغريزي فان هديها يمس - أولا وبطريقة مباشرة - تل انتهاك لمقتضياتها . وهى لا تصل الى نقص حاجاتها الأساسية الا بدرجة أقل تأثيرا ، وبقدرة أقل فاعلية ، وهو أمر لا يمكن تقديره الا بعدد تفكير طويل .

وطالما كان الأرقاء وحدهم هم الذين يؤدّون جميع الأعمال ، فان الناس ينظرون دائما بعين الاحتقار الى كل جهد مئثر وينفرون منه الى درجة تعوق غريزة حب الاتقان عن أن تؤتى ثمارها من ناحية الاتقان ، لكن بعد أن تنتهى مرحلة الثقافة ذات المظهر السلمى (بما فيها من رق ومن تفريق في المراكز الاجتماعية) وتأتى بعدها مرحلة الصناعة السلمية (وما يصحبها من عمال مأجورين يتناولون أجورهم نقدا) تبدأ هذه الغريزة في أداء دورها بكفاءة أتم ، فقبداً حينئذ في فرض نفسها على تفكير الرجال ونظرتهم الى كل شئ قيم ، وتقرض نفسيا على الأقل بصفتها قانونا اضافيا من قوانين الرضاء النفسى . فاذا تركنا جميع الاعتبارات الخارجية جانبا ، وجدنا أن جميع الأشخاص (البالغين) الذين لا تنطوى نفوسهم على ميل الى تحقيق هدف معين ، أو الذين لا تدفعهم أنفسهم الى تشكيل مادة أو حقيقة أو علاقة تستفيد منها البشرية . هؤلاء الأشخاص جميعا لا يعدون أن يكونوا أقلية صائرة الى الزوال . وهذا الميل قد يطفى عليه الدافع القوى الى حب الشهرة عن طريق أعمال الفراغ وتجنب الأعمال الميعة الميعة ، وهى لهذا قد تعبر عن نفسها بأعمال مظهرية فقط ، كما هى الحال مثلا في « الواجبات الاجتماعية » وفي الأعمال ذات المظهر الفنى أو العلمى ، وفي الاهتمام بشئون

المنزل وزخرفته وحياكة الملابس أو اصلاحها ، وفى حسن اختيار الهندام أو لعب الورق أو النزهة فى اليخوت أو لعب الجولف وغيره من ألوان الرياضة . لكن كونها قد تنتهى - تحت ضغط الظروف - الى نوع من الفراغ التافه لا يقوم دليلا على انتفاء الغريزة الا بقدر ما يقوم اغراء الدجاجة باحتضان عدد من الكرات الخزفية دليلا على انتفاء غريزة الحضانة لدى الدجاج .

والذى يحدث فى الوقت الحاضر من محاولات يائسة للوصول الى نوع من النشاط الهادف يكون فى نفس الوقت بعيدا عن الانتساج المييب الذى يتمخض عن أية منفعة للفرد أو للمجموع ، هذا الذى يحدث يقوم دليلا على الفرق بين اتجاهات الطبقة المترفة الحديثة والطبقة المترفة التى كانت تعيش خلال المرحلة الثقافية ذات المظهر السلمى . وفى المرحلة القديمة كانت سيادة نظام الرق والتمييز الاجتماعى - كما ذكرنا فيما سبق - تعمل بغير هوادة على عرقلة كل جهد يوجه الى أى غرض غير أعمال السلب الساذجة ، وكان لا يزال من الممكن ايجاد نوع من العمل يوجه اليه ميل الناس الى النشاط ، عن طريق العدوان الاضطرارى على الجماعات المعادية ومقاومتها ، او تحريضهم على الطبقات المستعبدة فى مجتمعهم ذاته ، وقد أفاد هذا فى تخفيف ضغط الطبقة المترفة وتحويل نشاطها بغير حاجة الى أداء عمل نافع فعلا أو حتى عن نافع فى مظهره فقط . وقد كانت مزاوله الصيد تؤدى نفس الغرض الى حد ما . فلما تطورت الجماعة الى نظام صناعى سلمى ، ولما زادت فرص استغلال الناس للأراضى وقلت فرص الصيد فلم يبق منه الا بقايا تافهة ، كان على الطاقة التى تبحث عن عمل هادف أن تجد لها متنفسا فى اتجاه آخر . ومع اختفاء أعمال السخرة بدأت حدة الخجل الذى يستشعره الناس من بذل الجهود المثمرة فى الزوال ، وحينئذ بدأت غريزة حب الاقتان تثبت وجودها بدرجة زائدة من الصلابة والاصرار .

ولقد تغير « خط المقاومة الدنيا » بعض التغير ، وأصبحت الطاقة ، التى كانت فيما مضى تنفس عن نفسها عن طريق العدوان تتجه أحيانا الى اغراض تبدو فى ظاهرها مقيدة ، وأصبح الفراغ البين الذى لا هدف له أمرا معييا ، وبخاصة فى ذلك القسم من طبقة المترفين الذى تجعله أنسابه السلبية يخالف تقاليد الطبقة المترفة ذات الأصل العسريق . لكن قانون « الوجهة » الذى يستهجن كل عمل ينطوى على بذل جهد مثمر لا يزال قائما ولا يسمح بأداء أى عمل مفيد أو منتج . والنتيجة أن تقيرا قد طرا على أعمال الفراغ التى تزاولها الطبقة المترفة ، لكنه تغير شكل أكثر منه حقيقيا ، وتم التوفيق بين المقتضيات المتعارضة عن طريق التظاهر ، وظهر كثير من الآداب والواجبات الاجتماعية الدقيقة التى اتخذت طابع الرسميات ، وقامت كثير من الهيئات التى رسمت لنفسها أهدافا اصلاحية تبدو من خلال نظمها

الرسمية ومن أسماها ، كما ظهر كثير من النشساط ومن الأقوال التى يستشف منها أن المتكلمين قد لا يكون لديهم من الوقت ما يسمح لهمم بالتفكير فى قيمة عملهم من الناحية الاقتصادية ، وهذا التظاهر بأداء عمل هادف يصاحبه ويمتزج به عادة - أن لم يكن دائما - عنصر النشاط الهادف الذى ينتجه نحو بعض الأغراض الجدية .

وهناك تغير مماثل حدث فى الدائرة الضيقة للأعمال المريحة (بالنيابة) فبدلا من الاقتصاد على قضاء الوقت فى تعطل ظاهر ، كما كان يحدث فى عصور الحكم الأيوى الزاهرة ، نجد ربة البيت ، أثناء الأطوار السلمية للتقدم ، تخصص وقتها للاهتمام بشئون البيت . وقد سبق أن تكلمنا عن المظاهر البارزة لهذا التطور فى الخدمة المنزلية .

وقد كان من المعلوم الواضح - خلال مرحلة تطور التبذير البين جميعها. سواء كان تبذيرا فى السلع أو فى الخدمات أو فى الحياة البشرية - أنه يجب ، من أجل المحافظة على حسن سمعة المستهلك ، أن يكون الاستهلاك لسلع كمالية ، لأن الاستهلاك يجب أن يكون تبديدا لكي يحافظ على حسن سمعة المستهلك . فلا قيمة لاستهلاك يقتصر على ضرورات الحياة ، إلا حين مقارنته بما يستهلكه أو ذو الفقر المدقع الذين يعجزون حتى عن بلوغ المستوى الأدنى اللازم للبقاء . ولا يمكن أن ينتج عن مثل هذه المقارنة أى مستوى من مستويات الانفاق إلا أنعس مستويات الاعتدال وأفيحها . ولا يزال فى الامكان تحديد مستوى معيشى يسمح بالمقارنة التحاسدية فى أمور أخرى غير الثراء . من ذلك على سبيل المثال المقارنة بين مظاهر الرقى الخلقى أو الجسمى أو المعنئ أو الجمالى . والمقارنة فى هذه الوجوه جميعا أمر شائع فى الوقت الحاضر ، وهى عادة ترتبط بالمقارنة فى النواحي المالية ارتباطا يجعل من العسير التفريق بينها وبين هذه النواحي الأخيرة . وهذا يصدق بصفة خاصة فيما يتعلق بالتعبيرات السائدة عن الرقى أو الجمال ، حتى أننا غالبا ما نفهم فروقا على أنها جمالية أو عقلية ، بينما تكون فى حقيقتها فروقا مالية ليس إلا .

واختار لفظ « تبديد » هو اختيار يخطئه التوفيق من ناحية واحدة . فهذه الكلمة ، كما نستعملها فى حياتنا اليومية ، تنطوى على معنى من معانى الاستهجان . لكننا نستعملها هنا لعجزنا عن استعمال لفظ آخر يستطيع أن يعبر عن نفس المجموعة من العوامل ومن الفواهر ، ولا يجب أن نحمله على المحمل البغيض فننظنه ينطوى على تبديد غير مشروع لانتاج البشرى أو الحياة البشرية . والتبديد الذى نتكلم عنه هو ، من حيث النظرية الاقتصادية ، تبديد لا يزيد فى مشروعيته ولا يقل عن أى نوع آخر من التبديد . ونحن هنا نسميه « تبديدا » لأن انفاقه لا يخدم الحياة الانسانية

ولا المصالح الانسانية بصفة عامة ، لا لأنه اهدار الجهد أو الاتفاق أو سوء توجيههما كما يبدو من وجهة نظر المستهلك الفرد الذى يرضى بهذا التبديد . فهو اذا ارتضاء اغتنانا عن التساؤل عن فائدته النسبية له اذا قارنا بينه وبين مظاهر الاستهلاك الأخرى التى لا نستهنجها لأنها تنطوى على التبديد . ومهما كان شكل الاستهلاك الذى يتخيره المستهلك ، ومهما كان الغرض الذى يرمى اليه من هذا الاختيار ، فإنه يفيد لأنه تم بمحض اختياره . أما من وجهة نظر المستهلك الفرد فإن مشكلة التبديد لا تظهر فى نطاق النظرية الاقتصادية ذاتها . وعلى ذلك فإن استخدام لفظ « تبديد » على أنه مصطلح فنى ، لا ينطوى على استهجان للنواقح أو للأهداف التى يرمى اليها المستهلك ، بمقتضى هذا القانون من قوانين التبديد البين .

لكن يجدر - على أسس أخرى - أن نذكر أن لفظ « تبديد » كما نستعمله فى حياتنا اليومية ، يوحى باستهجان أى عمل ذى طابع اتلافى . وهذا المعنى الذى يفهم بمقتضى العرف العام هو فى ذاته تابع من غريزة حب الاتفاق . والاستهجان العام للتبديد معناه أن الرجل العادى لا بد - اذا أراد تحقيق الرضاء النفسانى - أن يرى فى كل جهد بشرى وفى كل متعة بشرية سموا بالحياة وبالرفاهية على وجه العموم . ولا بد لكل حقيقة اقتصادية - لكى تحظى بالموافقة الاجتماعية - أن تكون لها منافع غير شخصية - منافع من وجهة النظر الانسانية الشاملة . فالزايا النسبية أو التنافسية لفرد ما بالنسبة الى غيره لا ترضى الضمير الاقتصادى ، ومن أجل هذا لا يستطيع الاتفاق التنافسى أن ينال موافقة هذا الضمير .

ولو أننا توخينا الدقة التامة لما كان هناك شيء يستحق أن يوصف بأنه « تبديد بين » الا الاتفاق الذى على أسس من التفخر المالى التحاسدى . لكن ليس من الضرورى أن يعتبر التبديد تبديدا بهذا المعنى فى نظر الشخص الذى يتم على يديه الاتفاق ، لكى تنطبق عليه هذه التسمية . فكثيرا ما يحدث أن عنصرا من عناصر مستوى المعيشة يكون قد نشأ أول الأمر على أنه تبديد من أساسه ، ثم ينتهى به الأمر أن يصبح - فى رأى المستهلك - ضرورة من ضرورات الحياة ، وربما أصبح بهذه الطريقة لازما للمستهلك لزوم أى عنصر آخر من عناصر الاتفاق الضرورية . ويمكننا أن نذكر ضمن هذه العناصر التى تدخل أحيانا فى هذا الباب فتصلح بذلك مثلا على الطريقة التى ينطبق عليها هذا المبدأ ، السجاجيد والبسط وأدوات المائدة المصنوعة من الفضة والخدمات التى يؤدبها خلم المائدة والقبعات المصنوعة من الحرير والملابس المنشأة وكثيرا من المجوهرات والملابس . على أن لزوم هذه الاشياء لأى شخص بعد أن يعتادها لا يقوم حجة تبرر نعت نوع معين من الانفاق بأنه تبديد أو غير تبديد بالمعنى الفنى للكلمة . فالاختيار الذى يجب أن يخضع

له كل نوع من أنواع الاتفاق قبل تقرير هذا الأمر هو ما اذا كان يؤدي مباشرة الى رفاهية الحياة البشرية - أى ما اذا كان يساعد على تقدم عملية الحياة من زاوية غير شخصية ، لأن هذا هو أساس الحكم النهائي على غريزة حب الاقتان ، وهذه الغريزة هي محكمة الاستئناف النهائية فى أية مسألة تتعلق بالواقع الاقتصادى أو الكفاية الاقتصادية . وهو أمر يتعلق بالحكم النهائي الذى يصدر عن ذوق عام نزيه . فليست المسألة اذن هى ما اذا كان نوع معين من الاتفاق يبعث - فى ظل الظروف السائدة المتعلقة بعدادات الفرد والتقاليد الاجتماعية - على رضا المستهلك ذاته أو على اطمئنانه ، بل هى ما اذا كانت نتيجتها ، بصرف النظر عن الذوق المكتسب وعن قوانين السذوك والآداب التقليدية ، توفر مزيدا من الراحة ومن متع الحياة . فالانفاق التقنى يجب أن يدخل فى باب « التبديد » ما دامت التقاليد التى يستند اليها ترجع فى أساسها الى عادة المفاضلة المالية التحاسدية - طالما كان الناس يدركون أنها لم تكن تصبح عادة لازمة لو لم تستند الى هذا المبدأ من مبادئ الجاه القائم على الثراء أو على النجاح الاقتصادى النسبى .

وواضح أنه ليس من الضرورى أن يكون أى شكل بالذات من اشكال الاتفاق تبديدا محضا حتى يدخل فى باب الاتلاف البين . فقد تكون سلعة من السلع مفيدة وتبديدية معا ، وقد تكون منفعتها للمستهلك نابعة من الاستهلاك والتبديد بنسب غاية فى التباين . وكثيرا ما يقترون هذان العنصران فى السلع الاستهلاكية ، بل والسلع الانتاجية ، وعليهما يقوم نفها ، مع أن عنصر التبديد ، بصفة عامة ، يميل الى الغلبة فى المواد الاستهلاكية ، بينما العكس هو الصحيح فى حالة المواد المخصصة للانتاج . بل ان من الممكن دائما - حتى فى الحالات التى تبدو لأول وهلة أنها لا تجدى الا فى التظاهر المحض - أن نستشف وجود بعض الأغراض النافعة منها ، ولو ظاهريا على الأقل . ومن جهة أخرى نرى أن آثار التبديد الواضح ، أو على الأقل آثار عادة التظاهر . تبدو فى العادة واضحة عندما نعلم النظر اليها ، حتى فيما يتعلق بالآلات والعدد الخاصة التى أعدت لعمليات صناعية معينة ، كما تبدو واضحة فى أحط أنواع الصناعات البشرية . وربما كان من قبيل المجازفة ان نؤكد أن استخدام أية سلعة أو الانتفاع بأية خدمة - مهما بدا ان غرضها الأساسى وعنصرها الرئيسى هو التبديد الواضح - لا ينطوى على أية منفعة اطلاقا . وربما كانت المجازفة أقل اذا قلنا عن أية سلعة ذات منفعة أساسية أن عنصر التبديد فيها لا علاقة له بقيمتها اطلاقا ، سواء كانت العلاقة مباشرة أو بعيدة .

الفصل الخامس مستوى المعيشة المالى

ان الأغلبية العظمى من الناس فى أى مجتمع حديث لا تصدر - حين تنفق ما يزيد على الحد الضرورى لتحقيق الراحة المادية - عن محاولة للتبذير فى الاستهلاك الظاهرى ، بقدر ما تصدر عن رغبة فى أن تصل الى مستوى الوجاهة التقليدى وتحافظ عليه ، سواء بالنسبة لمقدار البضائع المستهكة أو لنوعها . وهذا المستوى الذى يحرك هذه الرغبة ليس جامدا لا يتغير ، ولا يعمل الإنسان للوصول اليه دون أن يوجد بعده مجال للاستزادة . فهذا المستوى من ، ولا سيما انه قابل للامتداد بغير حدود لو أتبع الوقت للتعود على أية زيادة فى المقدرة المالية وعلى اكتساب المراتب على مستوى الانفاق العالى الجديد الذى يلى هذه الزيادة . والانحطاط من مستوى انفاقى بعد أن نعتاده أصعب بكثير من الارتفاع بمستوى الانفاق استجابة لزيادة الثراء . فكثير من وجوه الانفاق المعتادة تنضج عند التحليل انها محض تبذير ، وبذلك لا تزيد على أن تكون شرفية ، لكنها بعد أن تندمج فى مستوى الاستهلاك المناسب وتكون بذلك قد أصبحت جزءا لا يتجزأ من نظام حياة الإنسان ، فان التخلي عنها لا يقل صعوبة عن التخلي عن أى وجه من وجوه الانفاق التى تعمل مباشرة على توفير الراحة المادية ، بل عن أى وجه قد يكون ضروريا لحفظ الحياة أو الصحة . وهذا يعنى أن الانفاق الذى يتصف بالرغبة فى حب الظهور أو التبذير أو الرغبة فى كسب الشرف ، والذى يوفر السعادة الروحية ، قد يصبح الاستغناء عنه أصعب من الاستغناء عن كثير من وجوه الانفاق التى توفر الاحتياجات الدنيا اللازمة للرخاء المادى أو لمجرد البقاء . ومن المعروف أن النزول من مستوى معيشى عال لا يقل صعوبة عن النزول من مستوى معيشى منخفض نسبيا . على أن الصعوبة فى الحالة الأولى صعوبة معنوية ، بينما هى فى الثانية قد تنطوى على انقاص للراحة المادية فى الحياة .

لكن بينما نرى التراجع صعبا ، نرى أن العودة الى مستوى انفاقى عال سهلة نسبيا ، بل الواقع أنها تتم كما لو كانت أمرا طبيعيا . وفى الحالات النادرة التى يحدث فيها أن يتخلف المرء عن زيادة استهلاكه الظاهر عندهما

تتوفر له امكانيات هذه الزيادة ، فان ذلك يصبح أمرا يحتاج فى نظر الناس الى تفسير ، فاذا عجز عن التفسير فقد يعزى الى دوافع الشح غير اللائقة ، بينما ينظر الناس الى الاستجابة السريعة للاتفاق عند ما تتوفر امكانياته على انها النتيجة الطبيعية . وهذا يدل على مستوى الاتفاق الذى تسير خطانا عادة على هديه ليس هو متوسط المستوى العادى الذى بلغناه ، بل هو المستوى المثالى الذى لا نكاد نبلغه ، أو الذى لا نبلغه الا ببذل بعض الجهد . والباعث هو التنافس — أى المفاضلة التحاسدية التى تدفعنا الى أن نبرز أولئك الناس الذين تعودنا أن نضع أنفسنا وإياهم فى طبقة واحدة . والواقع أن نفس هذا لراى ينطق به القول المشهور ، وهو أن كل طبقة تحسد الطبقة التالية لها فى السلم الاجتماعى مباشرة وتنافسها ، بينما يندر أن تقارن نفسها بالطبقات الأقل منها أو التى تسبقها بكثير . وهذا معناه ، بتعبير آخر ، أن المستوى اللائق فى الاتفاق — كما هو فى أهداف التنافس الأخرى — يقرره ما تسير عليه الطبقة التى تعلو فى المركز مباشرة . وهكذا ، وبهذه الطريقة يمكننا أن نتبع جميع قواعد النبل والوجاهة وجميع مستويات الاستهلاك — لا سيما فى أى مجتمع تكون فوارق الطبقات فيه غامضة نوعا ما — فنحنها تدرج تدرجا غير محسوس من طرائق تفكير أعلى الطبقات الاجتماعية وأكثرها ثروة ، أى طبقة الأغنياء المترفين .

وهذه الطبقة هى التى تقر بصفة عامة نوع نظام الحياة الذى يعتبره المجتمع ملائما أو شريفا ، ومن واجبها — عن طريق القدوة والمثال — أن تصنع نظام الخلاص الاجتماعى هذا فى أحسن صوره وأتمها . لكن طبقة المترفين العليا لا تستطيع أن تمارس هذه الوظيفة شبه الكهنوتية الا فى حدود بعض انقيود المادية . فهى لا تستطيع أن تحدث — حين تشاء — انقلابا فجائيا أو عكسيا لطرائق التفكير السائدة فيما يتعلق بأية وحدة من هذه المقنضيات ، لأن أى تغيير لا بد له من بعض الوقت لكى ينفذ الى الجماهير ويغير اتجاهاتها التى اعتادتها . وما يتطلب الوقت بصفة خاصة تغيير عادات الطبقات التى تعيش بمنأى عن الطبقة التى تستطيع أحداث التغيير . وهذه العملية تسير ببطء أكبر حيثما كان تنقل السكان أقل ، أو حيثما كانت الفوارق بين الطبقات المتعددة أوسع وأكثر حدة . لكن المجال يزداد اتساعا أمام الطبقة المترفة — اذا أتيج لها الوقت الكافى — لكى تحدث ما تشاء من التغيير فى قواعد السلوك ودقائق نظام المعيشة فى المجتمع . بينما نجد أن التغيير الذى يمكن أن تدخله على قواعد الوجامة الأساسية لا يمكن أن يتعدى الحدود التى يقبلها الناس . فمعاييرها وشريعتها تعتبر النهج الذى يجب أن تحتديه جميع الطبقات الأقل منها . لكن عند اتخاذ هذا النهج الذى ينتقل من أعلى الى أسفل ، محددا قواعد السلوك المحترم وطرقه ومشكلة العادات والميول الروحية بين الطبقات الدنيا ، نجد أن هذا النهج المسند

من مصادر يحتج بها ينتقل دائما بعد تحويره مسترشداً في ذلك بقواعد التمييز المظهرى الذى تُلطف منه غريزة الابداع بدرجات متفاوتة . ويجب أن نضيف الى هذه المعايير مبدأ آخر شاملا من مبادئ الطبيعة البشرية ، هو مبدأ المدافع العدواني ، الذى يقع - من حيث انتشاره ومن حيث أنه نابع على الرضاء النفسانى - بين العاملين المذكورين . وسوف نتناول فيما بعد تأثير هذا العامل الأخير فى تشكيل نظام الحياة الذى تقبله الجماهير .

يتعين على قواعد السلوك المحترم اذن أن تتفق مع الظروف الاقتصادية والتقاليد ودرجة النضج الروحي للطبقة التى ينظم طرائق حياتها . ويجب أن نلاحظ بصفة خاصة أن هذه القواعد مهما كان مصدرها ، ومهما كانت درجة تمثيلها مع مقتضيات الوجهة الأساسية عند أول ظهورها ، فلن يكون من المستطاع المحافظة الشكلية على هذه القواعد فى جميع الظروف اذا اتضح أن هذه القواعد أصبحت يمضى الزمن أو بانتقالها الى طبقة أقل ثروة ، لا تتماشى مع أسس الحياة الرغبة التى تعارفت عليها الشعوب المتحضرة ، أى أنها أصبحت لا تخدم غرض المقارنة التناسدية فى النجاح المالى .

وواضح أن معايير الانفاق هذه لها أثر كبير فى تحديد مستوى معيشة أى مجتمع وأية طبقة . ولا يقل عن هذا وضوحاً أن مستوى المعيشة الذى يسود فى أى وقت أو فى أى مستوى اجتماعى معين ، له بدوره أثر كبير فيما يتعلق بالمظاهر التى يتخذها الانفاق الشرفى ، وفيما يتعلق بدرجة سيطرة هذه الحاجة العليا على الاستهلاك لدى أى شعب من الشعوب . فالقيود التى يفرضها فى هذه السبيل مستوى المعيشة المعتاد هى فى الأغلب ذات طابع سلبى ، وهى تكاد تعمل منفردة لتحول دون الانخفاض عن درجة الانفاق المظهرى الذى أصبح معتادا .

إن أى مستوى معيشى له قوة العادة ، وهو مقياس معتاد وطريقة للاستجابة لعوامل معينة . والصعوبة التى يلقاها المرء فى مستوى اعتاده هى صعوبة التخلص من عادة بعد رسوخها . والسهولة النسبية التى يستطاع بها رفع مستوى المعيشة معناها أن عملية الحياة عملية طاقة متكشفة ، وأنها على استعداد للتكشف فى اتجاه جديد أينما وحيثما نقصت المقاومة للتعبير عن النفس . لكن بعد أن تتكون عادة التعبير عن النفس عبر خط من خطوط المقاومة الضعيفة فإن ذلك التعبير سيتخذ نفس المتنفس المعتاد حتى بعد أن يحدث فى البيئة تغيير يودى الى ارتفاع محسوس فى المقاومة الخارجية . وهذه السهولة المتزايدة فى التعبير فى اتجاه معين ، وهى ما يعبر عنها بالعادة ، قد تضعف المقاومة التى تهيئها الظروف الخارجية لسير الحياة فى اتجاه معين . وكما يوجد فرق بين العادات المختلفة أو بين طرق التعبير واتجاهاته المعتادة التى منها يتكون مستوى معيشة كل فرد ،

كذلك يوجد فرق كبير من حيث قوة المصابرة فى مواجهة ظروف معاكسة ودرجة العجز عن تجنب الانطلاق فى اتجاه معين .

ومعنى هذا فى لغة النظريات الاقتصادية السارية انه بينما ينفر الناس من اختزال نفقاتهم فى أى وجه من الوجوه نجدهم أكثر نفورا من الاقتصاد فى بعض الوجوه منهم فى بعض الوجوه الأخرى ، بحيث انه بينما يجد الناس غضاضا فى الاستغناء عن بعض أبواب الانفاق التى اعتادوها نجدهم لا يستطيعون الاستغناء عن بعض أبواب أخرى الا بشق الأنفس . فان مواد الاستهلاك وأشكاله التى يتشبث بها المستهلك فى اصرار كبير على ما تسمى فى العادة بضرورات الحياة أو المواد التى توفر المستوى الأدنى للبقاء . والمستوى الأدنى للبقاء لا يقوم بطبيعة الحال على عدد من السلع المعينة محددة النوع والقدر تحديدا لا حيدة عنه . ولكننا نستطيع - فيما يختص بمبحثنا هذا - أن نقول انه يشمل عددا من السلع الاستهلاكية اللازمة لحفظ الحياة . ونستطيع أن نفترض أن هذا الحد الأدنى هو آخر ما يتنازل عنه المرء اذا أرغم على الاستغناء عن بعض وجوه الانفاق . وهذا يعنى بطريقة عامة أن أقدم العادات التى تتحكم فى حياة الفرد وأكثرها تأصلا - العادات التى تمس وجوده ككائن حى هى أطولها بقاء وأكثرها قوة . وبعد هذه تأتى حاجات الإنسان العليا - العادات التى اكتسبها الفرد أو المجموعة من الناس فى مرحلة تالية - تأتى هذه الحاجات بدرجات تختلف نوعا ما ولكنها لا تتغير أبدا . وبعض هذه الحاجات العليا ، كالتعود على استعمال بعض المنبهات مثلا أو الحاجة الى الخلاص (بمعناه الدينى) أو حسن السمعة ، قد تكون لها فى بعض الأحوال الأسبقية على الحاجات الدنيا أو الأولية . وعلى العموم ، كلما زادت درجة التعود وكلما طالت فترة ممارستها العادة دون توقف وكلما ارتبطت بعادات أخرى من العادات السابقة للعادة . زاد تشبث هذه العادة بنفسها بالبقاء . والعادة تكون أقوى اذا كانت السمات الخاصة بالطبيعة البشرية التى يشملها أثر العادة ، أو كانت النزعات الفطرية المعينة التى تمارس عن طريق العادة . سمات أو نزعات متعلقة فعلا والى درجة كبيرة بعملية الحياة أو مرتبطة بتاريخ حياة أى عصر بشرى بالذات .

والسهولة المتفاوتة الدرجات التى تتكون بها مختلف العادات عند مختلف الأشخاص ، وكذلك النفور المتفاوت الدرجات الذى يحس به المرء اذا أرغم على التخلي عن بعض العادات ، يدلان على أن تكون بعض عادات معينة لا يرجع الى طول اعتيادها وحده ، فان الميول وسمات المزاج الموروثة لها فى تقرير مجموعة العادات التى تتحكم فى نظام حياة أى فرد أهمية لا تقل عن

أهمية طول فترة الاعتقاد . وكذلك نوع الميول الوراثة، أو بعبارة أخرى نوع المزاج الذى يرجع الى نوع :العنصر السائد فى أى مجتمع ، له أثر بعيد فى تقرير مدى وطريقة التعبير عن عمليات الحياة المرتبطة بالصادات فى أى مجتمع . ونستطيع أن ندلل على عظم الدور الذى تلعبه الميول الفطرية الموروثة فى سرعة تكون العادة لدى الأفراد وذلك بذكر السهولة المتناهية التى تتكون بها أحيانا عادة الإفراط فى تناول المشروبات الروحية ، أو السهولة والاحتمية المائلتين اللتين تتكون بهما عادة التزام قواعد التقوى لدى الأشخاص الذين أوتوا مواهب خاصة فى هذه السبيل . وهذه الأدلة نفسها نلحظها فى تلك السهولة العجيبة التى يعتاد بها المرء على بيئة بشرية معينة . وهى ما نعبر عنها بالحب الرومانتيكى .

والناس يختلفون من حيث الميول التى تنتقل اليهم ، أو من حيث السهولة النسبية التى يتفتح بها نشاط حياتهم فى اتجاهات خاصة ، والصادات التى تتفق مع ، أو تقوم على ، ميول معينة قوية نسبيا ، أو تتصف بسهولة نوعية كبيرة نسبيا فى التعبير عنها . تصبح ذات أثر كبير فى رخاء الإنسان . والدور الذى يلعبه هذا العنصر من عناصر النزعة الفطرية فى تقرير الصمود النسبى لمختلف الصادات التى يتكون منها مستوى المعيشة ، من شأنه أن يفسر التفور الشديد الذى يحس به المرء إذا تزعم على التخلي عن أى باب اعتاده من أبواب الانفاق الذى يتم على سبيل الاستهلاك المظهري . والنزعات الفطرية أو الميول التى يمكن أن نعزو اليها أية عادة من هذا النوع هى تلك النزعات التى تدخل ممارستها فى باب التنافس . والجنوح الى التنافس - بفرض المفاضلة التحاسدية - متاصل فى الإنسان منذ القدم ، وهو سمة متميزة بالطبيعة البشرية ، وهو سمة سرعان ما تنشط نشاطا ملحوظا وتؤكد نفسها تأكيدا شديدا فى اصرار كبير بأى شكل اعتادت أن تثبت به وجودها . فإذا انتهى المرء الى تكوين عادة محاولة التعبير عن طريق نوع معين من الانفاق الشرفى - عندما يعتاد المرء الاستجابة لأى نوع من أنواع الأثارة بنشاط من أى نوع وفى أى اتجاه ، فى هدى هذه الميول التنافسية الناشطة والبعيدة المدى - فإن التخلي عن مثل هذا الانفاق المعتاد لا يمكن حدوثه الا على مضض شديد . ومن جهة أخرى كلما ساعدت حيازة الثروة على وضع المرء فى مركز يسمح له بتطوير عملية الحياة فى مجال أوسع وعلى مدى أكبر ، فإن النزعات العنصرية القديمة تعبر عن نفسها بتقرير الاتجاه الذى يسير فيه التطوير الجديد للحياة . ثم ان الميول التى تعمل فى هذا السبيل فعلا بشكل من أشكال التعبير متصل بها ، يدعمها إيعاز صريح من نظام المعيشة السائد المعتسرف به ، والتى تتوفر لها موارد وفرص مادية تعين على ممارستها - هذه كلها لها أثر كبير فى تحديد الاتجاه الذى يتخذه النشاط الكامل للفرد من أجل

تأكيد وجوده • ومعنى هذا ، بتعبير أقصر ، أن زيادة مقدرة الفرد على الدفع (فى أى مجتمع يكون الاستهلاك المظهري فيه عنصرا من عناصر نظام الحياة) يحتمل أن تتخذ طابع الانفاق فى بعض وجوه الاستهلاك المظهري المتعارف عليها •

وإذا استثنينا غريزة المحافظة على النفس ، فربما كان الميل الى المنافسة أقوى الدوافع الاقتصادية الحقيقية وأكثرها يقظة وصمودا • والميل الى المنافسة فى أى مجتمع صناعى يظهر فى المنافسة المالية • ومعنى هذا ، فيما يختص بالمجتمعات الغربية المتحضرة ، أنه يتخذ شكل التبذير المظهري • فالحاجة الى التبذير المظهري ، اذن ، على استعداد دائما لامتناسص أية زيادة فى الكفاية الانتاجية للمجتمع أو أية زيادة فيما تنتج من السلع ، بعد توفير ما يكفى لسد أشد الاحتياجات المادية لزوما • وحيث لا يتم ذلك ، فى الظروف الحديثة ، يرجع السبب فى مخالفة القاعدة عادة الى أن معدل الزيادة فى ثروة الفرد كبيرة الى درجة لا يستطيع معها أن يرفع معدل زيادة الانفاق بنفس الدرجة ، أو قد يكون السبب أن الفرد الذى أصاب الثروة يرجى الانفاق فى وجوه الاستهلاك المظهري الى وقت آخر – والغرض من هذا عادة هو جعل جملة الانفاق الزائد الذى ينتويه أشد تأثيرا فيمن يشهدونه • وكلما ساعدت زيادة الكفاية الانتاجية على سهولة كسب وسائل المعيشة بمجهود أقل ، اتجهت طاقات الأفراد المجددين فى المجتمع الى بلوغ مستويات أعلى فى الاستهلاك المظهري ، بدلا من تقليل جهودهم وقصرها على مجرد الحد الذى يوفر لهم الراحة ، فالحجود المبدولة لا تنقص كلما زادت الكفاية الانتاجية وجعلت التقليل من المجهود ممكنا ، ولكن الزيادة التى تحدث فى الانتاج تستخدم فى سد تلك الاحتياجات التى تعزى غالبا فى النظرية الاقتصادية الى الاحتياجات العليا أو الروحية – وهى احتياجات قابلة للزيادة دائما • وقد كان أثر هذا العنصر فى مستوى المعيشة هو الذى جعل جيمس ستيوارت ميل يقول « من المشكوك فيه الى الآن أن تكون جميع المخترعات الآلية التى عرفت الى اليوم قد خففت من الجهد اليومى الذى يبذله أى انسان • »

ومستوى الاستهلاك المقبول بين المجتمع أو الطبقة التى ينتمى اليها الفرد يحدد مستوى معيشته بدرجة كبيرة ، ويتم ذلك اما مباشرة بالتأثير فى ذوقه العام فيما يتعلق بالأمور الحسنة والصحيحة ، عن طريق اعتياد التفكير فيها واستيعاب نظام الحياة الذى ينتمى هذا المستوى اليه ، واما بطريقة غير مباشرة عن طريق اصرار الجماعة على التمشى مع مستوى الانفاق السائد ، باعتباره المستوى اللائق والذى يعاقب من يخالفه اما بالسقوط فى عيى الناس أو التنبذ • وقبول مستوى المعيشة السائد وممارسته أمر مرغوب فيه وملامئ معا ، الى درجة أنه كثيرا ما يصبح لازما لراحة الفرد

الخاصة ولنجاحه فى الحياة • ومستوى معيشة أية طبقة - فيما يتصلق بالتبذير المظهرى - يصل فى الارتفاع عادة الى الحد الذى تسمح به قدرة الطبقة على الكسب ، مع الاتجاه الى زيادته باستمرار • وعلى ذلك كان أثره فى جهود الأفراد هو توجيهها توجيهاً موحداً الى جمع أكبر قدر ممكن من الثروة والى معارضة كل عمل لا يكون من ورائه كسب مالى • وكذلك كان أثره على الاستهلاك هو أنه يعمل فى نفس الوقت على تركيزه فى الوجوه التى تبدو أكثر وضوحاً لأعين المشاهدين الذين يسمى المرء الى نيل تقديرهم ، بينما نجد الميول والدوافع التى لا تنطوى ممارستها على الانفاق البين ، سواء فى الوقت أو فى المال ، مصيرها الى النسيان بسبب اهمال استعمالها •

وقد أدى هذا التفضيل للاستهلاك المظهرى الى جعل الحياة المنزلية لمعظم الطبقات حقيرة نسبياً ، اذا قورنت بالبهاء الذى يبدو به ذلك القسم من حياتهم الذى يظهرون به أمام اللا • ومن النتائج الثانوية لهذا التفضيل نفسه أن الناس عادة يخفون حياتهم الخاصة عن أعين الناظرين، فيعزفون عن كل اختلاط بجيرانهم فى كل ما يتعلق بكل نوع من الاستهلاك يستطيعون ممارسته فى الخفاء دون خشية من ملامة • من هنا كان انطواء الناس فى معظم المجتمعات الصناعية المتقدمة ، فى كل ما يتعلق بحياتهم المنزلية ، ومن هنا أيضاً كانت عادة العزلة والتحفظ ، وهى من أكبر مظاهر الاحتشام السائد بين الطبقات العليا فى جميع المجتمعات • كذلك نستطيع أن ننسب انخفاض نسبة المواليد بين الطبقات التى تلقى مقتضيات الانفاق المظهرى عبثاً ثقيلاً على كواهلها ، نستطيع أن ننسب هذا الانخفاض الى مطالب مستوى معيشى يقوم على التبذير المظهرى • فان الاستهلاك المظهرى وما يتبعه من زيادة النفقات التى تتطلبها تربية طفل تربية لائقة ، بالغة الضخامة وتقوم حائلاً منيعاً دون انجاب الأطفال • وقد يكون هذا العامل هو أقوى موانع مالتس أثراً •

وأثر عامل مستوى المعيشة هذا ، سواء من حيث الاقتصاد فى عناصر الاستهلاك الخفية التى توفر الراحة المادية ، أو من حيث قلة الأطفال أو انعدامهم ، قد نستطيع أن نلاحظه على أحسن صوره بين الطبقات التى تستغل بالهن العلمية • فقد جرى العرف على وضع هذه الطبقة فى مركز اجتماعى أعلى مما يسمح به مركزها المالى ، وذلك بسبب ما يفترض وجوده فيها من امتياز ومواهب نادرة ومعارف تتميز بها حياتها وعلى ذلك فدرجة الانفاق اللائق فيما يخص بهم عالية نسبياً ، ومن أجل هذا لا تترك أمامهم إلا مجالاً ضيقاً جداً للانفاق على مطالب المعيشة الأخرى • وقد أوجعهم الظروف على أن يصبح ذوقهم العادى فيما يتعلق بما هو حسن وصحيح فى هذه الأمور ، وكذلك ما يتوقعه المجتمع من مستوى مالى لائق برجال العلم ،

أرغمتهم الظروف على أن يصبح هذان الاعتباران من الملو بمكان إذا قيسا بدرجة الثراء والقدرة على الكسب السائدين في هذه الطبقة ، بالنسبة إلى الطبقات الأخرى من غير أهل العلم الذين يعتبرون اسميا مساوين لها من الناحية الاجتماعية . والرجال الذين يشتغلون بمهن علمية ، في أى مجتمع حديث لا تكون فيه هذه المهن احتكارا لرجال الدين ، تضطرهم الظروف بالرغم منهم إلى الاختلاط بطبقات أعلى منهم من الناحية المالية . ثم إن المستوى العالي للثراء السائد بين هذه الطبقات العليا يتسرب إلى طبقة العلماء دون أن يفقد من شدته قدرا يذكر ، ويتبع ذلك أنه لا توجد بين المجتمع طبقة تنفق في أبواب التبديد المظهرى نسبة من دخلها تزيد على ما ينفقه هؤلاء .

الفصل السادس

القواعد المألية للذوق

سبق أن كررنا التحذير أكثر من مرة ، من أنه بينما نجد أن النمط المنظم للاستهلاك هو إلى حد كبير مقتضيات الإسراف المظهرى ، فإننا لا يجب أن نفهم من هذا أن الباعث الذى يتصرف بمقتضاه المستهلك فى أية حالة معينة هو هذا المبدأ بشكله الظاهر الصريح . فالباعث له عادة هو الرغبة فى مجازاة العرف القائم كى يتجنب الملاحظة النابية والتعليق غير المرضى ، وأن يرقى بمعيشته إلى مستويات السلوك المتعارف عليها من حيث نوع المواد المستهلكة ومقدارها ودرجتها ، وكذلك من حيث صرف وقته وجهده فى الوجوه اللائقة . والتعود على مجازاة هذا العرف يدخل فى أكثر الأحوال ضمن بواعث المستهلك ، وله أثر مباشر فى تقييد استهلاكه ، لا سيما ما يكون منه أمام أعين الناس . لكننا نستطيع أن نلاحظ قدرا كبيرا من التبذير أيضا فى الاستهلاك الذى لا تقع عليه أعين الغرباء الا قليلا - كما هى الحال مثلا فى الملابس الداخلية وأصناف الطعام وأدوات المطبخ وغيرها من الأدوات المنزلية التى تستخدم من أجل الانتفاع بها لا من أجل التظاهر . ونظرة دقيقة إلى كل هذه الأدوات النافعة تكشف عن مظاهر معينة تضيف إلى تكاليف السلع المذكورة وتزيد قيمتها التجارية ، ولكنها لا تزيد بنفس النسبة من درجة الانتفاع بها فى الأغراض المادية التى نعلم انها صنعت من أجلها قبل أى شىء آخر .

فى ظل الإشراف الدقيق لقانون الإسراف المظهرى فى بعض النواحي المختارة ، ينمو قانون قواعد الاستهلاك المتعارف عليها ، من شأنه أن يجعل المستهلك يتمسك بمستوى معين من مستويات التبذير فى استهلاك سلعه وفى صرف وقته وجهده . ونمو هذا العرف المحدد ذو أثر مباشر على الحياة الاقتصادية ، ولكن له كذلك أثرا بعيدا غير مباشر على سلوك الناس فى نواح أخرى أيضا . فقواعد التفكير فيما يتعلق بالتعبير عن الحياة فى اتجاه معين لا بد أن تؤثر فى نظرتنا المعتادة لما هو طيب وحق فى الحياة من نواح أخرى كذلك ، لأن الصلحة الاقتصادية لا توجد متمسكة ومنفصلة عن سائر المصالح فى طرائق تفكيرنا ذات التركيب العضوى المعقد التى تتكون منها

مادة حياة الفرد الواعية . وقد سبق أن ضربنا مثلا لعلاقتها بقواعد الشهرة .

ومبدأ الاسراف المظهرى :هو المرشد الهادى فى تكوين عادات التفكير فيما هو حق وطيب فى الحياة وفى المتاع . وهذا المبدأ حين يفهم هذا يتخطى قواعد السلوك الأخرى التى لا تكون لها علاقة بقواعد الترف المبنية على أساس مالى ، ولكن يكون لها - بطريقة غير مباشرة أو عرضية - مغزى اقتصادى كبير نوعا . وعلى ذلك فإن قواعد الاسراف الذى يقصد به التفاخر قد تؤثر مباشرة أو من بعيد فى الاحساس بالواجب وفى الذوق الجمالى وتقدير قيمة الأشياء واللياقة الدينية والتقدير العلمى للحق . وليست هناك ضرورة تقتضى الدخول هنا فى مناقشة النقط المعينة التى عندها - أو الطريقة المعينة التى بها - يتعارض قانون الانفاق الشرقى وقوانين السلوك الخلقى . فهذا من الأمور التى لقيت كثيرا من الاهتمام والتوضيح على أيدى أولئك الذين يقتضيهـم وأجبهـم أن يرقبوا ويفتوا النظر الى كل مخالفة لقانون الأخلاق المعترف به . وفى المجتمعات الحديثة ، حيث نظام الملكية الخاصة هو المظهر القانونى والاقتصادى السائد فى المجتمع ، نجد قداسة الملكية الخاصة مظهرا أساسيا لقانون الأخلاق . ولا حاجة الى أن نؤكد أو نوضح أن عادة الاحتفاظ بالملكتك الخاصة دون المساس بها تتعارض وعادة أخرى هى عادة البحث عن الثروة من أجل الشهرة التى ينالها المرء عن طريق استهلاكها المظهرى . ومعظم الاعتداء على الممتلكات الخاصة ، لا سيما الاعتداءات الكبيرة ، تدخل فى هذا الباب . ومن المعروف أيضا أن المعتدى على الملكية الخاصة اعتداء يمكنه من الاستيلاء على قدر كبير منها ، لا ينال فى العادة أقصى العقوبة أو أقصى التثريب الذى يستحقه ذنبه على أساس قانون الأخلاق وحده . فاللصن أو المختلس الذى جمع عن طريق الحرام ثروة كبيرة لديه فرصة للإفلات من سلطة القانون أكبر من فرصة اللص الصغير ، كذلك يستطيع هذا أن ينال حسن السمعة بسبب ثروته التى جمعها وبسبب حسن انفاقه لملكتائه التى اقتناها بطرق غير مشروعة ، فإن حسن انفاقه لما اغتصب له اثر طيب فى نفوس الذين يقدرون مراعاة حسن السلوك ، ويقال فى نظرهم من بشاعة الجرم الخلقى الذى ارتكبه . كذلك نستطيع ان نذكر ، وهذا امر كبير الصلة بالموضوع ، أننا جميعا نميل الى مغفرة الاعتداء على الممتلكات اذا كان المعتدى قد صدر فى ذلك عن ذلك الباعث الجدير بالتقدير ، الا وهو توفير وسائل الحياة الكريمة لزوجته وأولاده . فاذا كانت الزوجة ، فضلا عن ذلك ، قد نشأت فى أحضان النعمة، فإن هذا يعتبر ظرفا اضافيا مخففا . أى أننا على استعداد لاقتفار مثل هذا الاعتداء ما دام الباعث عليه هو الدافع الشريف الذى يمكن لزوجة المعتدى أن تقوم بناية عنه باستهلاك الوقت والمال بالقدر الذى يتطلبه المستوى

المالى اللائق . وفى مثل هذه الحالة تكون عادة الرضاء عن درجة الاسراف المظهرى المعتادة متعارضة مع عادة استهجان الاعتداء على الملكية ، الى درجة انها احيانا تثير نى نفوسنا الشك فيما اذا كان الجزء الواجب هو المدح أو القدح . والغريب أن هذا صحيح حيثما انطوى الفعل الشائن على عنصر ضخم من عناصر العدوان أو القرصنة .

وهذا الموضوع لا يحتاج الى مزيد من الاسترسال فيه هنا ، ولكن قد لا يكون من غير الملائم أن نذكر أن كل مجموعة القوانين الخلقية التى تتعلق بمفهوم الملكية التى لا يجوز الاعتداء عليها هى ذاتها بقيقة منطقية للقيم التقليدية للثروة . ويجب أن نضيف أن هذه الثروة التى نعتبرها مقدسة تنال التقدير من أجل اكتساب حسن السمعة عن طريق استهلاكها استهلاكاً مظهرياً .

وسوف نتناول أثر جاء المال على الروح العلمية أو التطلع الى العلم ، بشئ من التفصيل فى فصل آخر . وكذلك لا توجد ضرورة تدعو الى التطويل فى الكلام عما يختص بروح التقوى أو الكفاية فى الطقوس أو سمو المقام الدينى فى هذا المجال ، فهذا ايضا سوف بأى ذكره عرضاً فى فصل تال . ومع ذلك فان عادة الانفاق فى سبيل كسب حسن السمعة له أثر كبير فى تكيف الأذواق العامة فيما يتعلق بالصحيح واللائق من الأمور المقدسة . ومن هنا نستطيع أن نشير الى علاقة مبدأ الاسراف المظهرى ببعض الطقوس والآراء الدينية الشائعة .

من الواضح أن قواعد الاسراف المظهرى يمكن أن تفسر قدراً كبيراً مما نستطيع أن نسميه « الاستهلاك ابتغاء وجه الله » ، كما هى الحال فى التبرع لإنشاء دور العبادة أو فى لبس الملابس الكهنوتية الفضفاضة ، وما إليها . بل اننا نجد ، حتى فى المعتقدات الحديثة ، التى يعزى الى آلهتها أنها تفضل المعابد التى لا تبنى بالأيدى ، نجد فى هذه المعتقدات أن المباني المقدسة وغيرها مما يتعلق بالعقيدة ، تبنى وتزين بطريقة يظهر فيها قدر كبير من الانفاق التبديدى . ولسنا فى حاجة الى كثير من الملاحظة أو التدقيق — وائى منهما يفى بالعرض — لكى نتأكد أن الروعة الباهظة التكاليف التى تبدو فى دور العبادة لها أثر كبير فى رفع معنويات المتعبد وترقيتها ، ولكن هذا الأثر نفسه يحدث عندما نفكر فى الإحساس بالخجل الوضع الذى يشعر به كل من يشاهد مظاهر الفقر والقدارة التى تحيط بمكان العبادة . ويجب أن يكون كل مايتعلق بالعبادة لا غبار عليه من الناحية المالية ، وهذا أمر ضرورى مهما كانت نظرنا الى هذه الأماكن التى تحيط بمكان العبادة من حيث قيمتها فى الأمور الدينية أو غيرها .

وقد يكون من المناسب أيضا أن نذكر أنه في جميع المجتمعات ، وبخاصة حيث لا يكون مستوى النظافة في المساكن عاليا ، نجد أن قدس الأقداس أرقى زخرفة وأكثر تديرا ظاهرا فيما يختص بعماراته وزينته ، من مساكن الذين يعمرونه للعبادة . وهذا يصدق على معظم المذاهب والعقائد سواء كانت مسيحية أو وثنية ، ولكنه يصدق بدرجة خاصة على العقائد الأقدم والأتم نصضا . وقدس الأقداس في نفس الوقت لا يوفر لمرتاديه راحة جسمية بل قد لا يوفر شيئا منها على الإطلاق . والحقيقة أن المكان المقدس لا يقتصر فقط على أنه لا يقدم لمرتاديه إلا قليلا من الراحة المادية إذا قورن بمساكنهم المتواضعة ، بل أن جميع الرجال يحسون أن الإدراك الصحيح لما هو حق وجميل وصالح يقتضى أن يخلو كل ما ينفي على أماكن العبادة من كل ما يوفر الراحة للمتعبد خلوا ظاهرا . فإذا سمحنا بإدخال أى عنصر من عناصر الراحة إلى المبنى فلا أقل من أن يتوارى بدقة تحت ستار من التقشف الظاهرى . وفي أشهر دور العبادة الحديثة التي لا يالو منشئوها جهدا فى اتفاق أى قدر من المال على انشائها ، نجد مبدأ التقشف مبالغا فيه إلى حد يجعل أمانته وسيلة لاشاعة الرهبة ، خصوصا في مظهره . وهناك قليل من الناس لهم احساس مرهف فيما يختص باستهلاك المال في سبيل العبادة ، ولا يرون في هذا التقشف شيئا من الحق أو الجمال . فاستهلاك المال في سبيل العبادة هو من قبيل الاستهلاك بالنيابة . وقانون التقشف في أسباب العبادة قائم على أساس ما للاستهلاك التبيدي الواضح من شرف في نظر الناس ، يستند المبدأ النقائى بأن الاستهلاك بالنيابة لا يجب ظاهريا أن يؤدي إلى راحة المستهلك بالنيابة .

والمكان المقدسة وماتجهز به من الرياض لها بعض مظاهر هذا التقشف في معظم العقائد التي لا نعتقد أن القديس أو الإله الذي يقام الهيكل باسمه موجود فيه ويستخدم الرياض في اشباع ما يعزى اليه من ذوقه المحب للترف . ويختلف الأمر نوعا ما في هذه الناحية في تلك العقائد التي تعزو إلى المعبود نوعا من الحياة أقرب إلى نوع الحياة الأرضية التي يحياها أى زعيم مقدس - أى التي تقرض أنه يستخدم شخصا هذه السلع الاستهلاكية . ففي هذه الحالة يتخذ بناء الهيكل المقدس وتجهيزاته الطابع الذى يضى على السلع التي ينتفع بها السيد أو المالك في الاستهلاك الظاهر . ومن جهة أخرى ، وحيث تستخدم الأدوات المقدسة لخدمة المعبود فقط ، أى حيث تستخدم نيابة عنه على أيدي عباده ، فهنا نجد الأدوات المقدسة تأخذ الطابع الخلق بالسلع التي يقصد منها الاستهلاك بالنيابة فقط .

ففى الحالة الأخيرة يخطط الهيكل والأدوات المقدسة بحيث لا تعمل على راحة المستهلك بالنيابة أو على متعته ، أو تؤدي بحال من الأحوال إلى

الاعتقاد بأن هدف استهلاكها هو راحة المستهلك . فإن الاستهلاك بالنيابة لا يهدف الى استمتاع المستهلك ، بل الى الشهرة المالية لاولئك الذين يحدث لمصلحتهم الاستهلاك . ومن اجل هذا كانت الملابس الكهنوتية باهظة الثمن ومنمقة وغير مريحة الى حد كبير . وفي الثقافات التي لا تقتصر في خادم المعبود أن يقوم على خدمته بصفة متلازمة ، نجد الهيكل والأدوات المقدسة ذات طابع تقشفي غير مريح . وهذا في رأى الناس ما يجب ان يكون .

ومبدأ الاسراف لا ينتهك مجال القوانين الخاصة بطقوس العبادة في تحديد مستوى التمييز اللائق بأمور العبادة فقط . فهو يتدخل في طرق العبادة كما يتدخل في وسائلها ، ويؤثر في أعمال الفراغ بالنيابة كما يؤثر في الاستهلاك بالنيابة . وتصرف رجال الدين في أحسن حالاته يتم في عزلة وبغير جهد أو اهتمام ، ولا تشوبه شائبة من اللذة الجسدية . وهذا يصدق - بدرجات متفاوتة طبعاً - على مختلف العقائد والمذاهب ، ولكن دلائل الاستهلاك المظهرى للوقت تبدو واضحة في حياة رجال الدين في جميع العقائد التي تتخيل معبودها في صورة انسان .

ومبدأ الفراغ بالنيابة السائد نفسه يبدو واضحاً في التفصيلات الخارجية لطقوس العبادة . ولنا حاجة الى الإشارة اليها الا لنزيد لها وضوحاً امام من يرونها . فجميع الطقوس تميل الى ان تتحول الى نوع من الصيغ المتكررة . وهذا التحول الى صيغ أكثر وضوحاً في العقائد التي اكتمل نموها وأصبح لها في نفس الوقت حياة وملابس كهنوتية أكثر تقشفاً وتنمقا وصرامة . لكنها تبدو أيضاً في أشكال العبادة وطرائقها في المذاهب الحديثة الأكثر تسامحاً فيما يتعلق بمظهر الكهنة والملابس والهيئات . ولفظ وتلاوة الصلاة - أو تلاوة « الخدمة » كما يعبر عنها في الانجليزية ، (ولفظ « الخدمة » هنا يحمل معنى ذا مغزى من حيث النقطة التي نحن بصدددها) تصبح أكثر آلية كلما تقدمت بالمذهب السنون وصار أكثر استقراراً ، وآلية الصلاة هذه تبعث على اتم الارتياح في نفوس المؤمنين الصادقين . وهذا أمر له ما يبرره ، لأن كونها آلية معناه الصريح أن المعبود الذي تؤدي الصلاة ابتغاء مرضاته يسر سروراً يزيد على القسدر الضروري الذي يتطلبه من خدمه . وهؤلاء الخدم غير منتجين ، وهذه صفة تنطوي على معاني التشريف لولاهم . وليست بنا حاجة الى ذكر التشابه الكبير في هذه النقطة بين وظيفة القسيس ووظيفة الخادم الذي يلبس حلة مميزة . ومما يرضى الشعور بما هو لائق من الأمور أن مهمة القسيس ومهمة الساعي كليهما تتم بطريقة شكلية فقط ، فلا يجب أن ينطوي أداء وظيفة القسيس على شيء من الرشاقة أو المهارة يمكن أن يفهم منه أن له قدرة على اتقان عمله .

ومن الطبيعي أنه يوجد في كل هذه الاعمال ما ينم عن مزاج المعبود وذوقه وميوله وطرق حياته التي يعزوها اليه العابدون الذين يعيشون في ظل قوانين القواعد المالية المتعلقة بحسن الأحذثة - وقد عمل مبدأ التهديد المبين ، عن طريق تأثيره في الاتجاه الذي يسيطر على طرق تفكير الناس ، على تشكيل فكرة المتعبدین عن معبودهم وعن العلاقة التي تربط الناس به . ومن الطبيعي ان العقائد الساذجة هي التي تضي على معبودها اكبر قدر من البهاء المالي ، ولكنه مع ذلك واضح جلي في جميع المعتقدات . فان جميع الشعوب في أية مرحلة ثقافية أو أية درجة من درجات الرقي ، بسرها غاية السرور أن تزيد شيئاً الى ما تعرفه عن شخصية معبود!تهم المحيطة بهم . وهم عندما يعملون خيالهم بهذه الطريقة ليساعدهم على اكمال الصورة عن مكان المعبود وطريقة حياته ، ينسبون اليه في العادة جميع الصفات التي يعتقدون أنها تخلق المثل الأعلى للانسان الكامل . وعندما يرغبون الاتصال بالمعبود فان طرائق التقرب ووسائله تكون أقرب ما يكون شيها بالمثل الأعلى للمعبود كما يتخيله الناس . وهم يحسون انهم عندما يقفون بين يدي المعبود فعليهم أن يفعلوا ذلك في أتم احتشام واحسن هدف ، وذلك بطرق خاصة معروفة وفي ظروف مادية معينة ، تليق في العرف العام بطبيعة المعبود ، وهذا المثل الأعلى لما جرى عليه العرف العام خاصا بالسلوك اللائق في مثل مناسبات الاتصال هذه ، من الطبيعي أن يتأثر الى درجة كبيرة بالمفهوم العام للسلوك الانساني الواجب اتباعه في كل مناسبة للقاء كريم . لهذا نرى من العبث أن نحاول تحليل آداب العبادة بأن ننسب جميع الشواهد الدالة على وجود مستوى مالي للشهرة ، نسبة مباشرة صريحة ، الى قانون التنافس المالي . ولهذا أيضا نرى من العبث أن ننسب الى المعبود ، كما يفهم الناس عامة ، شدة التمسك بالمستوى المالي وتجنب البيئة القفرة واستنكارها لمجرد أنها لا تليق بمقامه من الناحية المالية .

ومع ذلك ، ومع المبالغة في التساهل ، يبدو أن جميع قواعد الشهرة المانية تؤثر ، بطريق مباشر وغير مباشر ، تأثيرا ماديا فيما يتخيله الناس من صفات المعبود ، كما تؤثر في تصورهم لأمثل الطرق والظروف وأصلحها للتقرب اليه . فالشعور السائد هو أن المعبود يجب أن يسلك في حياته طرعا غاية في الوقار والفراغ . وكلما صور الناس مقام المعبود تصويرا شاعريا ، بحثا عن السمو بالعقيدة أو ارضاء المعبود ، حاول مؤلفو الترانيم بطبيعة الحال أن يثيروا خيال السامعين بتصوير العرش زائخا بمظاهر الأبهة والسلطان يحف به عدد كبير من الكهان . وفي مثل هذا التصوير للعرش السماوي نرى أن وظيفة هؤلاء الكهان هي الفراغ التبعي ، إذ يستنفدون وقتهم وجهدهم الى درجة كبيرة فيما لا طائل تحته من ترديد صفات المعبود الفذة ومآثره ، بينما يتلألا المكان المحيط بالعرش ببريق أنفاس

المعادن وأندر الأحجار الكريمة • والقوانين المالية لا تتدخل الى حد هذه المبالغة في تصوير المثل الأعلى للمعبود الا في التعبيرات غير المهذبة عن صورته • ومن الحالات التي تبين فيها هذه المبالغة ما نراه بين زواج الجنوب (يقصد جنوب الولايات المتحدة) • فان مؤلفي التراثيم عندهم لا يستطيعون ان ينزلوا بخيالهم الى شيء يقل قيمة عن الذهب ، ولهذا نجد تمسكهم بالجمال المالى يتمخض عن واقع أصفر فاقع لا يستسيغه ذوق وقور • ومع ذلك فقد لا تكون هناك عقيدة لم يلجأ معتنقوها الى القيم المالية يزدون بها من كفاية الطقوس التي تعين الناس على فهم الحقيقة عن أجهزة العبادة •

كذلك يشعر الناس - ويلتزمون بهذا الشعور - أن الكهنة الذين يقومون على خدمة المعبود لا يجوز لهم الاشتغال بأية مهنة منتجة ، وان العمل مهما يكن نوعه - أية مهنة ذات نفع للانسان - لا يجوز لهم اداؤها في حضرة المعبود او في حدود المكان المقدس ، وان من يمشل بين يديه يجب ان يكون قد تطهر من كل مظهر دنيوى للعمل المنتج عالق بلباسه أو بشخصه ، وأن يكون قد تدثر بملابس ذات دلالة تخالف دلالة ملابسه في الحياة اليومية ، وأنه لا يجوز لأى شخص أن يقوم في أيام العطلة التي تخصص لتكريم المعبود او الاتصال به بأى عمل له فائدة للانسان • بل ان عائلات الكهنة من العلمانيين ذوى القربى النائية يفرض عليهم أن يلزموا الفراغ التبعى يوما واحدا من كل اسبوع •

وأثر القوانين الخاصة بالوجاهة المالية نجده واضحا في أعمال الناس الذين لا علم لهم بما هو صحيح ولائق في الآداب الدينية وفي علاقاتهم بالمعبود ، سواء كانت هذه القوانين قد عملت ، بطريق مباشر أو غير مباشر ، على تصويرهم للمعبود •

وقد كان لقوانين الوجاهة هذه تأثير مائل ، لكنه أبعد أثرا وأكثر تحديدا ، على الذوق العام لجمال السلع المستهلكة أو منفعتها • فمقتضيات السلوك المالى قد أثرت بدرجة كبيرة في تقديرنا لجمال الأشياء الجميلة ومنفعتها • فتفضيل السلع بقدر ما ينطوى عليه استهلاكها من اسراف مظهرى ، والشعور بنفعها يتناسبان الى حد ما وما تنطوى عليه من تبديد وعدم تلاؤم مع استخداماتها الظاهرة •

ومنفعة الأشياء التي تقدرها من أجل جمالها تعتمد كثيرا على ارتفاع أثمانها • ونستطيع أن نوضح مدى هذا الاعتماد بمثل معروف جيدا • فملقعة من الفضة مصنوعة باليد وتتراوح قيمتها بين عشرة دولارات وعشرين دولارا ، لا تزيد في العادة نفعا - بالمعنى الأصلي للفظ - عن أخرى مصنوعة بالآلات من بعض المعادن الخسيسة - مثل الألومنيوم - ولا تتعدى قيمتها نحو عشرة

ستنتات أو عشرين سنتا ، وأولى الأداتين فى الواقع وسيلة أقل فائدة فى القيام بالخدمة الظاهرة لهما من الثانية .

على أن هناك اعتراضا واضحا على هذا القول ، وهو أننا حين ننظر الى الأمر من هذه الزاوية نتقاضى عن إحدى الفوائد الهامة للمعلقة الغالية الثمن ، أن لم تكن أهم قوائدها . فالمعلقة المصنوعة باليد ترضى ذوقنا وشعورنا بالجمال ، بينما المصنوعة بالآلة من المعدن الخسيس لا يزيد نفعا على كونها أداة تقوم بخدمتها بكفاية . ولا ريب أن هذا الاعتراض يطابق الواقع ، لكن قليلا من التفكير كفيلا بأن يظهر أن الاعتراض يبدو منطقيا ولكنه ليس قاطعا .

اذ يبدو (١) أنه بينما المعدنان المختلفان اللذان صنعت منهما المعلقتان يتوفر فيهما النفع والجمال بالنسبة للفرض الذى يستعملان فيه ، إلا أن معدن المعلقة المصنوعة باليد تزيد قيمته مائة مرة على قيمة المعدن الخسيس ، دون أن يكون ذلك راجعا الى زيادة كبيرة فى الجمال أو اللون ، ودون أية زيادة تذكر من حيث الفائدة المادية ، (٢) اذا اتضح بعد الفحص الدقيق أن المعلقة التى فرض أنها مصنوعة باليد ليست فى الحقيقة الا تقليدا دقيقا للسلاح المصنوعة يدويا ، ولكنها تقليد اتقنت صناعته بحيث تبدو كذلك فى شكلها وسطحها لاي انسان الا من تفحصها بعين مدربة ، اذا اتضح ذلك فإن نفع هذه الأداة ، بما فيه ذلك الرضاء الذى يحس به مستعملها ، لمجرد اعتقاده أنها أداة من أدوات الجمال ، يهبط فورا بمقدار ثمانين أو تسعين فى المائة ، أو يزيد ، (٣) فاذا بدت المعلقتان ، فى نظر الفاحص المدقق تدقيقا وثيقا نوعا ، متشابهتين فى مظهرهما الى درجة لا تجعل تمييزهما ممكنا الا عن طريق خفة وزن المعلقة الرخيصة فقط ، فإن هذا التشابه فى الشكل واللون لن يزيد من قيمة المعلقة المصنوعة آليا ، أو يزيد من شعور مستعملها ، عند تأملها ، زيادة تذكر ، طالما أنها ليست شيئا جديدا عليه ، وطالما أن فى مقدوره حيازتها بقيمة اسخية .

وما يقال عن المعلقتين يقال عن كل ما عداهما . فالرضاء العظيم الذى ينبعث من استعمال وتأمل المنتجات الغالية الثمن ، والمفروض فيها الجمال ، هو غالبا والى درجة كبيرة ينبعث من سرورنا بالشئ النفيس الذى يتخفى عادة تحت اسم السرور بالجمال . وزيادة تقديرنا للسلع الأعلى ثمنا هو تقدير لارتفاع قيمتها الترفية أكثر مما هو تقدير مجرد لجمالها . فإن مقتضيات الاسراف المظهرى لا تبرز بوضوح ، فى أكثر الأحوال ، بالنسبة لتحديد قواعد الذوق ، ولكنها رغم ذلك توجد فى شكل قواعد الزامية سائدة ودائبة العمل - عن طريق الاختيار - على تشكيل وتدعيم شعورنا بما هو جميل ، وتمييزنا لما يستحق - حقا - أن نعدّه جميلا وما لا يستحق .

وهذه النقطة بالذات هي التي يلتقي عندها ما هو جميل وما هو شرفى ، ويمتزجان بحيث يصعب عندها التمييز بين صفة المنفعة وصفة التمييز فى أية حالة معينة بالذات ، فكثيرا ما يحدث أن أداة من الأدوات التى تحقق الغرض الشرفى من الاسراف المظهرى هي فى نفس الوقت أداة جميلة المنظر . كذلك طريقة صنعها التى تتحقق بها فائدتها فى الغرض الأول قد تسبغ على الأداة ، بل هي فى الغالب تسبغ عليها فعلا ، نوعا من جمال الشكل واللون . وهذه المسألة يزيدها تعقيدا أن كثيرا من الأدوات ، كالأحجار الكريمة والمعادن النفيسة وغيرها من أدوات التزيين والتحلل ، تستمر فائدتها كعناصر من عناصر الاسراف المظهرى من منفعتها الأولى كأدوات من أدوات الجمال . فالذهب مثلا له قيمة كبيرة من حيث الجمال الحسى ، وكثير جدا من الأعمال الفنية التى تحوز التقدير العظيم - إن لم يكن أغلبها - هي فى نفس الوقت على درجة كبيرة من الجمال ، ولو أن جمالها هذا كثيرا ما يقترن بقيمتها المادية . وهذا القول يصدق أيضا على كثير من الأدوات التى تستعمل فى الملبس وبعض المناظر الطبيعية ، كما يصدق بدرجة أقل على أشياء أخرى كثيرة . ولو لم يكن هذا الجمال الحسى الذى تنطق به هذه الأشياء لما رغب أحد فى اقتنائها لذاتها ، ولما كانت دون غيرها أشياء يتباهى بها مقتنوها ومستعملوها . لكن منفعتها لمقتنيها ترجع عادة الى الشرف الذى يضيفه اقتنائها واستهلاكها أو الى ما تجنبه صاحبها من سوء السمعة ، أكثر مما ترجع الى أصالة جمالها .

وهذه الأدوات جميلة المظهر ، ومن هنا كانت فائدتها من هذه الناحية ، بصرف النظر عن فوائدها من النواحي الأخرى. وهى على هذا الاعتبار ذات قيمة لمن يستطيع حيازتها أو احتكارها ، ولهذا يتطلع الناس الى حيازتها على أنها ممتلكات قيمة . كما أن متعة حيازتها تبعث فى نفس حائزها الشعور بالتفوق المالى فى نفس الوقت الذى يعمل فيه تأمله اياها على ارضاء حاسة تقديره للجمال . لكن جمال هذه الأدوات، بالمعنى السبسط لهذا اللفظ، هو الدافع - وليس الأساس - لاحتكارها أو لقيمتها التجارية . « فمع عظم الجمال الحسى للجواهر إلا أن ندرتها وارتفاع أثمانها يضيف عليها نوعا من الامتياز لم يكن يتوفر لها لو كانت رخيصة » . والحقيقة أن هناك قليلا من الدوافع الى امتلاك مثل هذه الأدوات الجميلة واحتكارها ، إلا ما كان مرجعه الى طابع التفاخر بصفتها من علامات الاسراف المظهرى . ومعظم الأشياء التى ينطبق عليها هذا الوصف باستثناء ما كان منها من أدوات الزينة الشخصية ، تخدم كثيرا من الأعراض الأخرى بنفس الدرجة التى تخدم بها هذا الغرض التفاخرى ، سواء كانت فى حيازة الشخص الذى ينظر إليها أو لم تكن . وحتى فيمنها يختص بأدوات الزينة الشخصية ، يجب أن نزيد أن هدفها الرئيسى هو غنى أنها تضيف مزيدا من البهاء على لابسها أو مالكها إذا قورن بغيره ممن لا

يستطيعون حيازتها • والفائدة التي نحصل عليها من الأشياء الجميلة لا تزيد
زيادة كبيرة أو عامة لحد امتلاكنا إياها •

والتعميم الذى يقوم عليه بحثنا الى الآن هو أن اية مادة ذات قيمة يجب
- لكى ترضى ذوقنا الجمالى - أن تتفق ومقتضيات الجمال وارتفاع الثمن
كليهما • لكن هذا ليس كل شيء • فإن ارتفاع الثمن يؤثر فوق ذلك على
أذواقنا الى درجة تمتزج عندها درجات ارتفاع الثمن فى أذهاننا بصصفات
الجمال فى هذه المادة فتنتطبع نتيجة هذا فى أذهاننا على أنها تقدير للجمال
فحسب ، وتكون النتيجة أن تصبح درجات الجمال مفهومة على أنها صفات
الجمال للمادة الغالية الثمن • وهذه الدرجات الجمالية ترضينا بصفتها من
علامات الأشياء النفيسة التى نتباهى بها ، ومن هنا يمتزج الرضاء الذى تبعثه
فى نفوسنا بذلك الرضاء الذى يبعثه جمال شكلها ولونها • ولهذا كثيرا ما
نعلم عن المادة الجميلة المظهر مثلا أنها جميلة الى حد الكمال ، مع أننا
كثيرا ما نجد أن قيمتها الحقيقية لا تسمح بغير التعبير عنها بأنها اداة للمباهاة
المالية •

وهذا المزج والخلط بين عناصر ارتفاع الثمن والجمال ربما كان أوضح
ما يكون فى أدوات الملابس وأثاث المنزل • وقانون التفاخر فى أدوات الملابس
هو الذى يقرر أى أنواع الملابس والوانها ومادتها ومظهرها العام هى التى
تصبح مقبولة فى نظر الانسان فى أى وقت معين ، وكل خروج على هذا القانون
لا ترضى عنه أذواقنا كما لو كان خروجا على الحق • كما أن الرضاء الذى
ننظر به الى الملابس التى تتفق والطراز الحديث لا يشوبه شيء من التظاهر
بأى حال من الأحوال • فنحن على استعداد دائما أن نحس بشعور الرضاء
عن الملابس التى تتفق والطراز السائد ، وهو شعور ليس فيه شيء من النفاق •
فالملابس الخشنة والألوان الصارخة ، مثلا ، تؤذى أذواقنا أحيانا عندما يكون
الطراز السائد هو الملابس المصنوعة من مواد راقية لامعة وألوان غير صارخة •
وقبعة جميلة من قبعات هذا الموسم لا شك ترضى ذوقنا اليوم أكثر من قبعة
لا تقل عنها جمالا لكنها من طراز كان سائدا فى العام الماضى ، على أننا لو نظرنا
اليهما بعد ربع قرن مثلا لكان من أصعب الأشياء فيما اعتقد أن تفضل
احدهما على الأخرى • وكذلك نستطيع أن نذكر أيضا أننا اذا نظرنا
اليهما من حيث ملاءمتهما للجسم البشرى وحدها فإن اللعة الجميلة التى
تبدو فى قبعة الرجل الانيق ، أو فى حذائه الجلدى ، ليس فيهما من الجمال
شيء يزيد على ما فى لعة الاكمام المهلهلة ، ومع ذلك فليس هناك شك فى أن
جميع أفراد الطبقة العالية (فى المجتمعات الغربية المتحضرة) تتمسك تمسكا
شديدا وغريزيا بالأمر الأول على أنه من أكثر الأمور جمالا ، وتجنب الثانى
على أنه منفرد لكل حاسة من الحواس • ومن الشكوك فيه كثيرا أننا نستطيع

اغراء أى انسان بأن يلبس مثل هذه القبة التى تلبسها المجتمعات المتحضرة
الى للدافع قهرى قائم على أسس غير الأساس الجمالية .

وزيادة تعويدنا لأنفسنا على أن ننظر بعين التقدير الى كل ما يميز البضائع
الغالية ، وزيادة تعويدنا على أن نفرق الجمال وحسن السمعة ، تكون نتيجتهما
أن السلعة الجميلة غير الغالية الثمن تعتبر فى نظرنا سلعة غير جميلة . ومن
قبيـل هذا ما يحدث ، مثلا ، من أن بعض الزهور الجميلة تزدهر العين
باعتبارها من الأعشاب التى لا ترتاح العين لرؤيتها ، ومن أن بعض زهور
أخرى من التى تستطيع زراعتها بسهولة نسبية تقبلها - بل وتعجب بها -
الدرجات الدنيا من الطبقة الوسطى ، الذين لا يستطيعون شراء أنواع أخرى
أغلى ثمنا . لكن هذه الأنواع انفسها تأنف منها الطبقة ذات اليسار التى
تستطيع شراء الزهور الغالية الثمن والتى أهلتها تربيتها الى درجة عالية من
درجات تذوق الجمال فيما تعرضه محلات بيع الزهور ، بينما لا تزال هناك
أنواع أخرى من الزهور لا تزيد على هذه جمالا ويتكلف انتاجها نفقات كثيرة
تجذب قدرا كبيرا من اعجاب المفرمين بالزهور الذين اكتملت أذواقهم فى
بيئات شديدة المحافظة على حسن الأدب .

وهذا التفاوت فى مسائل الذوق الذى نشاهده بين طبقة وأخرى من
طبقات المجتمع ، نشاهده أيضا فيما يتعلق بأنواع أخرى كثيرة من المواد
الاستهلاكية ، كما هى الحال مثلا فيما يتعلق بالأثاث والمساكن والمتنزهات
والحدائق . وهذا التفاوت فى النظر الى ما هو جميل من هذه الأنواع المتنوعة
من الأشياء ليس تفاوتاً فى المعايير التى يحكم الذوق الجمال على أساسها .
وليس هذا اختلافا جوهريا فى المواهب من حيث تقديرها للجمال ، بل هو
بالحرى اختلاف فى معايير حسن السمعة ، وهى المعايير التى تحدد أى نوع
من مواد الاستهلاك أليق بالطبقة التى ينتمى اليها الشخص الذى يختار من بين
هذه الأشياء . فهو اختلاف فى تقاليد التملك فيما يختص بأنواع الأشياء التى
يستطيع الفرد استهلاكها وتدخل فى باب الذوق والفن ، دون أن يكون فى
هذا الاختيار أى حظ من قدره . وهذه التقاليد تتحدد - بدرجة كبيرة أو
قليلة من الدقة - على أساس المستوى المالى لحياة الطبقة التى ينتمى اليها
الفرد ، مع قدر طفيف من التجاوز يمكن تعليقه على أسس أخرى

وفى الحياة اليومية كثير من الشواهد العجيبة على الطريقة التى يختلف
بها قانون الجمال عند النظر الى الأدوات التى نستعملها ، من طبقة من الناس
الى أخرى ، وكذلك عن الطريقة التى ينحرف بها الذوق الجمال المتعارف عليه
عن الطريق الذى يملـه حبه الإشتهار بالثراء . ومن هذا القبيل نرى المروج
الخضراء والحدائق المنزلية أو المتنزه الذى سويت أعشابه بعناية يستهوى
أذواق الشعوب الغربية ، ويبدو أنها تستهوى بصفة خاصة أذواق الطبقات

الميسورة فى المجتمعات التى تزيد فيها نسبة العنصر الأشقر ذى الرؤوس الطويلة زيادة ملحوظة . ولا ريب أن هذه الروح تنطوى على عنصر من عناصر الجمال الحسى هو - ببساطة - نوع من الإدراك الباطن ، ولا شك أنها بصفتها هذه تروق لجميع الأجناس وجميع الطبقات بطريقة مباشرة ، لكنها قد تكون أكثر جمالا بلا شك فى عين الأشقر ذى الرأس المستطيل أكثر مما هى فى عين معظم الأجناس الأخرى من البشر . وهذا التقدير العظيم الذى تحظى به رقعة من الأرض الخضراء لدى هذا الفريق أكثر مما تحظى به لدى بقية السكان ، مضافا إليه مظهر أخرى يمتاز بها مزاج العنصر الأشقر ذى الرؤوس المستطيلة ، يقوم دليلا على أن هذا العنصر الجنىسى كان فى وقت من الأوقات - وعلى مدى أزمان طويلة - عنصرا زغويا يقطن اقليما ذا مناخ رطب . فالمرج الذى سويت أشعابه بعناية يبدو جميلا فى عين قوم يميلون بالوراثة الى سهولة الاحساس بالرضا عند تأمل مرج أو مرعى معتنى به عناية كافية .

والمرج هو من حيث الغرض الجمالى مرعى للبقر ، وفى بعض الأحوال فى وقتنا الحاضر - حيثما تساعد الظروف الملائمة على استبعاد شسبية حب التدبير ، تتحقق الأحلام التى يتغنى بها العنصر الأشقر ذو الرأس المستطيل بامتلاك بقرة وتركها ترعى فى مروج أو أملاكه ، وفى مثل هذه الحال نرى الواحد منهم يتخير بقرة من نوع غالى الثمن ، وحينئذ نرى شسبية حب الاقتصاد ، وهى التهمة التى تكاد تقتزن فى جميع الأحوال بتربية البقرة ، تتنافى مع ما يقتزن بتربية هذا الحيوان لأجل الزينة أو الهواية . لذلك نجد فى جميع الأحوال فائدة البقرة كأداة تعبر عن حسن الذوق أمرا يجب استبعاده - اللهم ! إذا كانت مظاهر الترف المحيطة بها تقوم دليلا على عكس هذا . وإذا كان الميل إلى نوع من الحيوانات الرعوية شديدا لدرجة يصعب معها التغلب عليه ، فكثيرا ما يحل محل البقرة حيوان آخر يقل عنها كثيرا أو قليلا كالغزال أو الوعل أو ما إليهما من الحيوانات القريبة . وهذه الحيوانات التى تستبدل بالبقرة ، ولو أنها أقل من البقرة جمالا فى عين الرجل الغربى ذى الميول الرعوية ، إلا أنها تفضلها فى مثل هذه الأحوال ، من أجل أنها أغلى نفعا وأقل فائدة إلى حد كبير ، ومن أجل ما يتبع ذلك من اشتها مالكلها بالثراء ، مع أنها ليست مربحة لا حقيقة ولا تصورا .

والمتنزهات العامة هى بطبيعة الحال نوع من المروج ، وهى على أحسن الفروض نوع من المراعى . ومثل هذه المتنزهات تتم صيانتها بالطبع عن طريق رعى الحيوان لما بها من العشب ، والماشية التى تسرح على العشب هى عامل يضيف إلى المرعى عنصرا جديدا لا يقلل من جماله . وهذا أمر يشعر به أى شخص يكون قد شاهد مرعى نال نصيبا كافيا من العناية . لكن مما يجدر ذكره ، على سبيل التعبير عن عنصر الثراء فى الذوق العام ، أنه يندر أن يلجأ

الناس الى هذه الطريقة - طريقة اطلاق الماشية ترعى ارض الملاعب العامة -
للعناية بها ، على أن خير ما يستطيع العامل الماهر أن يفعل له تحت اشراف
رئيس متمرن هو الوصول بالمنتزه الى شيء قريب الشبه بأرض الراعى . لكن
النتيجة النهائية لا تصل أبدا الى مستوى الجمال الفنى الذى تتمتع به
عملية الرعى ذاتها . لكن العرف العام لا يرى فى قطع الماشية الا دليلا على
الرغبة فى التوفير والاستفادة ، لدرجة أن ظهوره فى أرض الترفيه العامة
يصبح شيئا غثا لا يحتمل . وهذه الطريقة من طرق العناية بالملاعب العامة
طريقة رخيصة ، وهى لذلك غير لائقة .

ومن هذا القبيل مظهر آخر من المظاهر الخاصة بالملاعب العامة ، فهناك
استعراض مقصود للاسراف يصحبه تظاهر بالبساطة والانتفاع . والملاعب
الخاصة أيضا تكشف عن نفس هذه الفراسة حيثما كان مالکها أو مديرها ممن
تطورت اذواقهم فى ظل العادات التى تسيطر على حياة الطبقة الوسطى ، أو فى
ظل تقاليد الطبقة العليا أيام طفولة الجيل الذى يسير الآن الى الزوال . لكن
الملاعب التى تناسب الذوق الذى شبت عليه الطبقة العليا فى وقتنا الحاضر .
لا تظهر فيها تلك الملامح بنفس الدرجة . وهذا الاختلاف فى الذوق بين
الجيل الماضى والجيل الصاعد من الطبقة المهدبة مرده الى الوضع الاقتصادي
المتغير . وهناك اختلاف مشابه نستطيع ملاحظته من نواح أخرى ، كما
نستطيع أن نلاحظه فى الأغراض المقصودة من المحافظة على اراضى الترفيه
العامة . ففى هذه البلاد (يقصد أمريكا) ، كما فى كثير غيرها ، يوجد قسم
كبير من السكان ، أو هو كان يوجد الى ما قبل نصف القرن الأخير ،
كان يمتلك من الثروة ما ينفى عنه شبهة الجرى وراء التوفير . وقد كان
أفراد ذلك القسم الصغير من السكان - بسبب عدم كفاية وسائل المواصلات
- موزعين فى جهات متفرقة بعيدة عن الاتصال بعضهم ببعض ، ولذلك لم
يكن هناك أساس يقوم عليه ذوق عام غير مكتوث بالتبذير . لهذا لم تجد
ثورة اذواق الطبقة المهدبة ضد الرغبة الشائعة فى التوفير ما يكبح جماحها .
وحيثما استطاع الذوق الجمالى الاصيل ان يكشف عن نفسه فى جهات
متفرقة فيظهر الرضا عن ملابس الاقتصاد أو التوفير ، فانه حينئذ
ينقصه القبول الاجتماعى الذى لا يستطيع منحه الا عدد كبير من الناس
ذوى العقليات المتجانسة . لهذا لم يكن للطبقة الراقية رأى عام ذو وزن
يستطيع أن يقض الطرف عن دلائل الرغبة فى التوفير التى قد تبدو فى
المحافظة على الملاعب ، ولم يكن هناك بالتالى اختلاف ذو وزن بين المثل
الأعلى للطبقة المترفة والطبقة الوسطى الدنيا فى نظرتها الى الاراضى التى
تخصص للتمتع . فكلتا الطبقتين قد أقامت مثلها العليا ونصب أعينها
الخوف من أن تنهم بالفقر أو بالحرص على المال .

واليوم نرى تشعبا في المثل العليا قد أخذ في الظهور . فالقسم من الطبقة المترفة الذى كان دائما معنى من العمل ومن هموم المال مدى جيل أو أكثر ، قد أصبح اليوم من الكثرة بحيث يستطيع ان يكون له رأى فيما يتعلق بالدوق - ثم ان سهولة تنقلات أعضاء هذا القسم قد زادت من سهولة خلق « تماسك اجتماعى » بين افراده . وهذه الطبقة الممتازة تعتبر البعد عن التوفير امرا عاديا لدرجة انه قد فقد كثيرا من فائدته كأساس لقياس السمعة المالية . من اجل هذا نجد قوانين الذوق لدى الطبقة الراقية فى هذه الأيام لا ترى ضرورة ملحّة لدوام التظاهر بالتبذير ودوام التقيد بالابتعاد عن مظاهر الاقتصاد . ومن هنا نرى نزوعا الى كل ما هو ريفى المظهر وما هو طبيعى ، يبدو فى التنزهات وفى الملاعب على هذه المستويات الاجتماعية والثقافية العالية . وهذا النزوع هو الى حد كبير مظهر لغريزة حب الاقتان ، وهى تؤدى عملها بدرجات متفاوتة من التوافق ، ويندر أن تكون بعيدة بعدا كليا عن التأثير بالمؤثرات الخارجية ، وقد تتدرج فى بعض الأحيان الى شئ لا يختلف كثيرا عن ذلك التظاهر بحب الطابع الريفى الذى أشرنا اليه آنفا .

وهناك ميل شديد ، يبدو حتى فى اذواق الطبقة الوسطى ، الى بعض المبتكرات المفيدة التى يتم استخدامها عن التبذير الواضح ، ولكنها مع ذلك تقتنى تحقيقا لقانون التبذير الذى لا يرمى الى الاشتهار بالثراء ، وهو لهذا يؤدى غرضه بطرق ووسائل متنوعة تبعد عنه شبهة التفعية - ومن هذه المبتكرات الأسوار التى تبني على طراز ريفى ، والقنساطر والخنازل والمظلات ، وما إليها من المظاهر التى يقصد منها الى التجميل .

ومن طرق التظاهر بالانتفاع - وقد تكون اكثرها شرودا عن مستلزمات الاقتصاد - استعمال الأسوار والتكسيات المصنوعة من الحديد المطروق على طراز ريفى وانشاء الطرق المنعرجة عبر الارض المستوية .

ان النخبة من الطبقة المترفة قد تخطت طور الانتفاع بأنواع الجمال المالى ذات الفائدة الزائفة ، وذلك من بعض النواحي على الاقل . لكن اذواق الذين دخلوا حديثا فى عداد الطبقة المترفة الحقيقية ، واذواق الطبقة الوسطى والدنيا ، لا تزال بحاجة الى جمال مالى يحل محل الجمال الحسى حتى فى تلك الأشياء التى تنال الإعجاب من اجل ما بها من جمال طبيعى خاص بها .

والذوق العام فى هذه الأمور تمكن مشاهدته فى التقدير الكبير الشائع لفن تشذيب الحدائق ، وفى أحواض الزهور التقليدية فى الحدائق العامة . وقد يكون من أحسن الشواهد التى يمكن سردها على غلبة هذا الجمال المالى على الجمال الحسى فى اذواق الطبقة الوسطى ، ما يبدو فى إعادة

تخطيط الملاعب التى كان يشغلها اخيرا المعرض الكولمبى . فهذا الدليل من شأنه أن يؤيد ما ذهبنا اليه من أن الحاجة الى التبذير الذى يكسب لصاحبه حسن السمعة لا تزال على أشدها حتى حيثما يجتنب كل تظاهر بالاسراف . فان التأثير الفنى الذى تم فعلا خلال عملية إعادة التخطيط قد ابتعد نوعا ما عما كان يحدث لو أن هذه العملية قد عهد بها الى أناس لا يسيرون على هدى قوانين الذوق المالية . وحتى النخبة الممتازة من أهل المدينة ترقب خطوات العمل برضاء لا حدود له ، مما يدل على أن هناك تباينا قليلا - ان كان هناك تباين على الإطلاق - بين اذواق الطبقة العليا والطبقتين الوسطى والدنيا من أهل المدينة - فالشعور بالجمال عند سكان هذه المدينة التى تمثل الثقافة المالية الراقية ، حريص على أن لا يعيد عن مبدئه الثقافي العظيم وهو الحرص على التظاهر بالتبذير .

وحب الطبيعة ، وهو نفسه قد يكون نابعا من قانون راق من قوانين الذوق ، يعبر عن نفسه أحيانا بطرق غير متوقفة ، على هدى قانون الجمال المالى هذا ، ويؤدى الى نتائج قد تبدو - لمن لا يتأملها مليا - غير متجانسة . فمثلا عادة غرس الأشجار فى المناطق العارية عنها بهذه البلاد ، وهى عادة يجذبها الجميع ، قد امتدت مزاولتها - بصفتها بابا من أبواب الانفاق المشرف - الى مناطق تكثر بها الأشجار الكثيفة ، حتى لم يعد من الأمور غير العادية أن ترى قرية أو فلاحا فى المنطقة التى تغطيها الأشجار يبحث من الأرض أشجارها الأصلية ليغرس محلها فورا فسائل من أنواع دخلة يزرعها فى أنحاء المزرعة أو تزرعها القرية على طول شوارعها . وبهذه الطريقة قد تحتجب غابة كاملة من أشجار البلوط أو الفرغار أو الزان أو البندق البرازيلى أو الشوكران أو التامول ، كى يخلو مكانها لفرس فسائل الاسفندان اللين أو الحور أو الصفصاف . فهناك شعور بان ما ينطوى عليه ترك أشجار القابة على حالها من دلالة على حب تجنب الانفاق ، ينأى بالمرء عن الوقار الذى يستوجب عمل شيء يؤدى غرضا من اغراض الجمال أو الشرف .

ومثل هذه الأمور انشاعة التى يسترشد فيها الذوق بالسمعة المالية ، يمكن أن نتتبع آثارها فى المستويات السائدة للجمال فى الحيوان ، وقد سبقت الإشارة الى الدور الذى يلعبه هذا القانون الذوقى الذى يحدد للبقرة مستواها الجمالى عند الناس . ومثمل هذا يمكن أن يقال عن الحيوانات الاليفة الأخرى ، على قدر فائدتها للمجتمع ، كالطيور المنزلية مثلا والخنازير والماشية والافغانم والماعز وخيول الجر . فهذه جميعا من نوع المواد الانتاجية وتؤدى دورا نافعا بل ومربحا فى أغلب الاحوال . ومن أجل هذا ليس من السهل أن تنسب اليها شيئا من الجمال . لكن الأمر يختلف فيما يتعلق بالحيوانات المنزلية التى لا تخدم فى العادة غرضا ما

كالحمائم والبغاوات وغيرها من طيور القفص ، والققط والكلاب والخيل السريعة . فهذه في العادة من مواد الاستهلاك المظهرى . وهى لهذا ذات طبيعة شرفية ، ونستطيع حقا أن نعتبرها جميلة . وهذه الفصائل من الحيوان هى عادة محل إعجاب الطبقات العليا ، بينما الطبقة الدنيا ماليا - والأقلية الممتازة من الطبقة المترفة التى كفرت منذ زمن بالقانون القاسى الذى يستنكر الاقتصاد - ترى الجمال فى كل أنواع الحيوان على السواء دون أن يكون هناك خف فاصل يضع حدودا مالية دقيقة بين ما هو جميل وما هو دميم .

أما فى حالة الحيوانات المنزلية التى تربى ليعرف عن صاحبها الثراء وتعتبر جميلة ، فهناك أساس آخر للتقويم يجب أن نتناوله بالكلام . ففيمما عدا الطيور التى تدخل فى عداد الحيوانات الأليفة التى تنم تربيتها عن ثراء صاحبها ، والتى اكتسبت منزلتها بين هذا النوع من الحيوان لسبب واحد هو كونها لا تدر ربحا ، فإن الحيوانات التى تستحق الذكر بصفة خاصة هى الققط والكلاب والخيل السريعة . والققط أقل قيمة فى هذا المجال من النوعين الآخرين اللذين ذكرناهما توا ، لأنها أقل منهما استهلاكا للمال ، بل انها قد تؤدى بعض الأغراض المفيدة أحيانا . ومزاج القط فى نفس الوقت غير ملائم من حيث فائدته للأغراض الشرفية ، فهو يعيش مع الإنسان على قدم المساواة ، ولا يدرى شيئا عن علاقة المنزل الاجتماعية التى هى الأساس القديم الذى يقوم عليه كل تمييز فى المقام والشرف والسمة ، بالإضافة الى أنه ليس عاملا سهلا من عوامل الموازنة القائمة على التحاسد بين مالكة وبين جيرانه . وهناك استثناء لهذه القاعدة الأخيرة نجده فى اقتناء السلالات النادرة الجميلة مثل ققط أنقره التى لها قيمة شرفية على أساس أنها غالية الثمن وأن لها لذلك حقا خاصا فى أن تسمى جميلة على أسس مالية .

وللكلب مزايا سواء من حيث فائدته أو من حيث المواهب المزاجية الخاصة ، ونثيرا ما يقال عنه أنه صديق الإنسان ، وكثيرا ما ذكر ذكاءه وأخلاصه بالثناء . ومعنى هذا أن الكلب هو خادم الإنسان وأن له موهبة الخضوع الأعمى وسرعة العبد الى فهم مزاج سيده . وإلى جانب هذه الصفات التى تلائمه جيدا من حيث علاقته بالمنزلة الاجتماعية - والتى لا بد من أجل غرضنا الحاضر أن تعتبر صفات نافعة - نجد أن الكلب له بعض خصائص لها قيمة جمالية أكثر غموضا . فهو أقدر الحيوانات الأليفة جسما وأحفظا عادات . من أجل هذا نراه يتقرب من صاحبه بطريقة ملؤها الخضوع والمداهنة ، مع الاستعداد لإلحاق الأذى والمتاعب بكل من عساه . فالكلب إذن يتطلب رضانا عن طريق استرضاء حبنا للسيادة ، ولما كان هو أيضا

اعلاما من عوامل التبدير ولا يؤدى فى العادة غرضا نافعا . فان له فى نظر الناس مكانة اكيدة كعامل من عوامل حسن السمعة . والكلب فى نفس الوقت يقترب فى خيالننا بالقنص - وهو خصله تستحق الجزاء وتعبير عن الدوافع العدوانية التى تعتبر من امارات الشرف .

ونحن اذا نظرنا الى الكلب من هذه الزاوية ، فان ما قد يكون له من جمال فى الشكل ورشاقة فى الحركة ، وما قد ينسب اليه من الصفات انعكسية ، كلها أمور يعرفها الجميع ويبالغون فى التفتى بها . بل ان سلالات الكلاب التى استولدها الهواة واصبحت ذات اشكال غاية فى القبح ، اصبح كثير من الناس يعتبرونها جميلة . وهذه السلالات من الكلاب - كثيرا من الحيوانات التى يربها الهواة - تدرج فى اسعارها وفى درجات جمالها تدرجا يتناسب الى حد ما مع غرابة اشكالها ودرجة ابتعاد الشكل عن المألوف فى أية حالة خاصة . وهنا وفيما يتعلق بهذا الأمر ، نرى أن التمييز فى أوجه الاستفادة على أساس غرابة الشكل وابتعاده عن المألوف يمكن أن يتحول فيقوم على أساس ندرة النوع وما يستتبعه ذلك من غلاء ثمنه . والقيمة التجارية لدرجة المسخ فى أشكال لفصيلة الكلبية ، كالذى نراه سائدا فى أشكال الكلاب المنزلية التى يقتنيها الرجال والنساء على السواء ، تقوم على النفقات الباهظة التى يتطلبها انتاجها ، بينما قيمتها عند مقتنيها تقوم أساسا على فوائدها كدليل على التبديد الراضع للمال . ومن هنا ، وبطريقة غير مباشرة ، صارت لها قيمة اجتماعية بسبب ما يستلزمه اقتناؤها من اتفاق للمال . وهكذا أصبحت تحوز الإعجاب وتعرف بالجمال . ولما كانت كل رعاية تمنح لهذه الحيوانات لا يمكن بحال من الأحوال أن تكون مربحة أو مفيدة ، فانها تكون أيضا من أسباب حسن السمعة . ولما كانت عادة بذل الرعاية لها بالتالى غير مستهجنة فانها قد تتطور الى محبة عادية شديدة المتانة وذات طبيعة يشوبها قدر كبير من الاحسان . وهكذا نجد فى المحبة التى يبديها الناس للحيوان الأليف ، ان قانون الاسراف موجود الى حد بعيد بدرجة ما ، كقانون يوجه العاطفة ويشكلها فى تخير هدفها . ومثل هذا أيضا صحيح ، كما سنرى وشيكا ، فيما يتعلق بالمحبة التى نبذلها للناس أيضا ، ولو أن الطريقة التى يعمل بها القانون فى تلك الحالة يختلف نوعا ما .

والحال فيما يتعلق بالحصان السريع تشبه حال الكلب كثيرا . فهو على العموم باهظ النفقات ، أو كثير التكاليف قليل الفائدة - من الناحية الانتاجية . فان تكن له قيمة انتاجية ، من حيث توفير الرخاء للمجتمع أو تسهيل سبل الحياة للإنسان ، فانها تأتى فى شكل استعراض للقوة وسرعة الحركة اللتين تروقان للذوق الجمالى العام . هذه بطبيعة الحال منفعة أساسية . فالحصان لم يوهب الاستعداد الروحي للتعبية الذليلة بالقدر

الذى وهبه الكلب ، ولكنه يستجيب استجابة فعالة لنزوات صاحبه اذا اراد تسخير القوى الحيوانية فيما حوله لفائدته وحسب اختياره ، ويعكس عن طريقهما ما فى شخصيته من قدرة على السيطرة. فالحصان السريع قد كون حصان سباق ، ممتازا او غير ممتاز. وبهذه الصفة تتحقق فائدته لصاحبه ففائدة الحصان السريع تأتى الى حد كبير من قيمته كوسيلة لرفع قدر صاحبه ، لأن مما يرضى عند صاحبه حب التسلط والسيادة أن يرى حصانه يفوق حصان جاره . ولما لم تكن هذه الفائدة مريحة ، بل هى على العموم تدخل فى باب الاتلاف ، وبطريقة بادية للعيان كذلك ، فانها بذلك تكون من دواعى الشرف ، ومن هنا تكسب الحصان السريع مركزا ممتازا كعامل من عوامل الزهو لصاحبه . أضف الى ذلك أن حصان السباق الحقيقى له أيضا فائدة فخرية غير منتجة تأتى من كونه أداة من أدوات القمار .

فالحصان السريع اذن محظوظ من الناحية الجمالية ، من حيث أن قانون حسن السمعة المالية يجيز تقدير ما قد يتوافر له من جمال الشكل أو الفائدة . وفى وجوده ينعكس قانون الاسراف المظهرى والدليل المؤيد لحب السيطرة والتفوق . والحصان ، الى جانب هذا ، حيوان جميل ، وهو أن حصان انسياق لا يبدو كذلك لا فى أعين أولئك الذين لا ينتمون الى طائفة هواة خيل السباق ولا الى أولئك الذين يوقف ذوقهم الجمالى على حكم هواة خيل السباق . ويبدو أن هذا الذوق الذى لم تتح له التنمية الكافية يرى أن أجمعن حصان هو الذى مر بتطور جذرى يقل عما مر به حصان السباق خلال عملية الانتخاب التى تمت أثناء عملية التطوير التى قام بها مربو هذا الحيوان . ومع ذلك فانه عندما يريد كاتب أو خطيب - لا سيما من أولئك الذين تبدو فصاحتهم تافهة - أن يدل على رشاقة الحيوان ومنافعه ، من الناحية الخطابية ، فانه فى العادة يذكر الحصان ، وعادة ما يعتمد قبل الانتهاء من خطابه أن يوحى الى السامعين بأنه يقصد حصان السباق .

ويجب أن نشير الى أنه عند ترتيب درجات الأنواع المختلفة من الخيل ومن الكلاب ، الأمر الذى يصادفه المرء حتى بين الناس ذوى الأذواق التى لم تتل حظا كبيرا من التنمية فى مثل هذه الأمور ، يستطيع المرء أن يكشف عن أثر آخر مباشر وواضح من آثار قواعد الشهرة المالية لدى الطبقة المترفة . ففي هذه البلاد مثلا (أمريكا) نرى أذواق الطبقة المترفة قد تأثرت فى مفاهيمها الى حد ما بالعادات والتقاليد السائدة - أو التى يعتقد أنها سائدة - بين الطبقة المترفة فى بريطانيا . وهذا فيما يتعلق بالكلاب صحيح الى درجة أقل مما هو فيما يتعلق بالخيل . ففي الخيل ، لا سيما خيل الركوب - التى لا تخدم على أحسن الفروض الا غرض التظاهر بالاتلاف -

نجد أن جمال الحصان يتناسب مع مقدار ما هو انجليزي ، إذ أن الطليقة المتروكة الانجليزية - من حيث ما يتعلق بمفاهيم حسن السمعة - هي الطليقة المتروكة العليا في هذه البلاد (أمريكا) ، ومن هنا كانت هي المثل الذي تحتذيه الطبقات الأقل منها درجة . وهذه المحاكاة في طرائق ادراك الجمال والحكم على الذوق ليس من الضروري أن تتمم عن حكم قائم على التحيز أو على النفاق والمحاكاة . فان التحيز إذا قام على هذا الأساس حكم على الذوق خطير بقدر ما هو خطير إذا قام على أي أساس آخر . والفرق هو أن هذا الذوق تحيز لما هو حق من ناحية حسن السمعة لئلا هو حق من ناحية الجمال .

ويجب أن نقرر أن المحاكاة تمتد إلى أكثر من الذوق الجمالي الباذي في جسم الحصان فحسب ، فانها تشمل أيضا فن ركوب الخيل والملابس المزركية التي يلبسها الراكب ، حتى أن الجلسة الصحيحة أو الرشيقة يحددها كذلك العرف الانجليزي كما تحددها الطريقة التي يخطر بها الحصان .

ولكي نبين إلى أي حد قد تلعب الصدفة دورا في تكوين الظروف التي تقرر ما يليق وما لا يليق من وجهة نظر القانون المالي للجمال ، نستطيع أن نذكر أن جلسة الرجل الانجليزي فوق ظهر الجواد ، ومشية الجواد المضنية التي استوجبت تلك الجلسة ، هما من بقايا الزمن الذي كانت الطرق الانجليزية فيه من الرداءة ، بسبب الأحوال والقاذورات ، بحيث كان اختراقها شبه مستحيل على حصان يسير بخطوات مريحة ، حتى أن شخصا يتمتع بذوق راق في الغروسية يركب اليوم حصانا غليظ الخلقه ابتز الذيل ، ويجلس فوقه جلسة متعبة ويسير بخطى مضنية ، وذلك لأن الطرق الانجليزية كانت خلال معظم سنوات انقراض الماضي في حالة يستحيل معها اختراقها على جواد يسير بخطى تشبه خطى الخيل ، أو على حيوان تؤهله بنيته للسير بسهولة على الأرض الصلبة المكشوفة التي يتميز بها الموطن الأصلي للحصان .

ولم يقتصر تأثير قوانين الذوق بقوانين الشهرة المالية على ما يتعلق بالمواد الاستهلاكية وحدها - بما فيها الحيوانات المنزلية ، ففي وسعنا أن نقول شيئا من هذا القبيل عن الجمال في الأشخاص . ولكي نتجنب كل ما يمكن أن يكون موضعاً للتناقض ، سوف لا نقيم وزنا في هذا المجال لما قد يكون هناك من تحيز شائع للمظهر الميجل والطلعة المهيبة التي جرى العرف الدارج على أن يقرنها بالثراء عند كبار الرجال . فهذه السمات معروفة إلى حد ما بأنها علامات مؤكدة على الجمال الشخصي . لكن هناك ، من جهة أخرى ، عناصر خاصة للجمال في الأئني تنضوي تحت هذا الاسم

وذاط طابع خاص ومحدد ، لدرجة أنه يسمح بتقديره تقديرا مفصلا . ومن القواعد المقررة تقريبا أن المجتمعات التي ما زالت فى طور التنمية الاقتصادية والتي تتوقف قيمة المرأة عند الطبقة الراقية فيها على مقدار ما تؤدي من الخدمات ، تصبح فيها المرأة القوية ذات الأطراف الطويلة هي المثل الأعلى للجمال الأنثوى . فأساس التقدير هو قوة البنية ، بينما تقاطيع الوجه ليس لها الا قيمة ثانوية . ومن الأمثلة المعروفة جيدا على هذا النموذج الجمال لدى الثقافات العدوانية الأولى ، ما ورد عن العذارى فى أشعار هوميروس .

هذا المثل الأعلى يعتبره التغير فى أدوار التطور التالية ، عندما تصبح الزوجة لدى الطبقات العليا زوجة بلا عمل . حينئذ نرى المثل الأعلى يشمل لخصائص التي تستتبعها أو التي تأثرت بها حياة الدعة المفروضة على الزوجة . فالمثل الأعلى الذي تقبله الجماعات نرى مثل هذه الظروف يمكن أن نراه فيما جاء من وصف النساء الجميلات على لسان الشعراء والكتاب فى عصور الفروسية . فقد جرى العرف التقليدى فى تلك الأزمان على أن المرأة ذات الأصل العريق يجب أن تخضع لحماية دائمة وأن تعفى اعفاء تاما من أداء أى عمل نافع . وقد كان المثل الأعلى للجمال الذي تمنح عنده عصر الفروسية يهتم قبل كل شيء بتقاطيع الوجه ويتركز على دقته وعلى دقة اليدين والقدمين ، وعلى القوام الرشيق ، وعلى الوسط الأهيف بصفة خاصة . وفى الوصف التصويرى لنساء ذلك العصر ، وفيما جاء فى التقليد الخيالى لفكر عصر الفروسية وشعره ، نرى الوسط يضمن حتى ليوحى بالوهن البالغ . ونفس هذا المثل الأعلى لا يزال باقيا عند قسم كبير من الناس فى المجتمعات الصناعية الحديثة . ولكن يجب أن نذكر أن تشبثه باق على أشده بين أقل المجتمعات الحديثة تتقدم من الناحية الاقتصادية والمدنية ، وهى التى لا تزال تحتفظ بأكثر قدر من مقومات الثقافة العدوانية ومستوياتها . ومعنى هذا أن المثل الأعلى لعصور الفروسية لا يزال باقيا فى أحسن حالاته لدى تلك المجتمعات التى يمكن أن نعتبرها أقل المجتمعات تقدما . ولا تزال هناك بقايا من هذا المثل الخيالى الباهت تظهر بكثرة فى أدواق الطبقات المسورة فى دول القارة الأوروبية .

وفى المجتمعات الحديثة التى بلغت مستويات عليا فى التنمية الصناعية ، نرى الطبقات المترفة العليا قد جمعت من الثروة ما يجعلها تضع نساءها فى مراكز تنأى بهن عن شبهة القيام بأى عمل منتج . وهنا نجد مركز النساء كستهلكات بالتبعية قد أخذ يفقد أهميته فى نظر معظم الناس . وكانت نتيجة هذا أن المثل الأعلى للمرأة الجميلة قد أخذ يتغير فيعود مرة أخرى من المرأة ذات القوام الرقيق الى درجة توحى بأنها مريضة ،

وذاً التكوين الشفاف البالغ فى رفته ، الى امرأة من الطراز القديم لا توجد وجود يديها وقمعيها ، بل لا توجد فى الواقع الحقائق المسادية الغليظة الأخرى فيما يتعلق بشخصها . وفى خلال مراحل التطور الاقتصادى تحول المثل الأعلى للجمال عند الشعوب ذات الثقافة الغربية من المرأة ذات المنظر الجسمانى الى المريدة ، وهو اليوم يسبيله الى التحول ثانيا الى المرأة الأولى، وكل هذا استجابة لتغير ظروف المنافسة المالية . فقد كانت مقتضيات المنافسة فى وقت من الاوقات تتطلب العبيد الأصحاء ، وكانت فى اوقات أخرى تتطلب استعراضا للبطالة بالتبعية ، وبالتالي عجزا واضحا عن أداء أى عمل . لكن الموقف قد بدأ اليوم يتعدى هذه المقتضيات ، اذ أن ظروف التقدم العظيم فى الصناعة الحديثة قد جعلت التعطل بين النساء ممكنا حتى فى بعض المستويات الأدنى بالنسبة لسلم الاحترام والشهرة ، بحيث لم يعد هذا التعطل علامة حاسمة على المركز المالى المرموق .

وفى ما عدا التحديد العام الذى يفرضه قانون الاسراف المظهرى على المثل الأعلى لجمال الأنثى ، نجد هناك عنصرا آخر أو عنصرين يستحقان ذكرا خاصا لأنهما يوضحان كيف يستطيع هذا القانون أن يتحكم تحكمسا شديدا فى ذوق الرجال عن جمال الأنثى . وقد سبقنا الإشارة الى أنه فى خلال مراحل التطور الاقتصادى التى يعتبر التعطل البين فيها وسيلة من وسائل حسن السمعة ، يصبح المثل الأعلى لجمال المرأة فى الأبدى والأقدام الدقيقة الصغيرة والوسط الأهيف . هذه المظاهر وما إليها من عيوب التكوين التى تقترن بها فى العادة ، من شأنها أن تتم عن عجز صاحبيتها عن بذل أى جهد منتج ، وهى من أجل هذا لا بد أن تبقى بلا عمل وعالة على صاحبها ، فهى غير ذات منفعة وتطلب كثيرا من النفقة ، ومن هنا كانت ذات قيمة لأنها دليل قائم على أن صاحبها ذو مركز مالى متين . وينتج من هذا أن المرأة فى هذه المرحلة الثقافية تفكر فى تغيير شخصيتها لتكون أكثر مسايرة لمقتضيات أذواق العصر الراقية . وعلى هدى قانون اللياقة المالية يرى الرجال فى المظاهر المصطنعة الناتجة عن هذا التغيير أمورا تثير إعجابهم ، كالوسط الضيق المشدود الذى لبث زمنا طويلا موضع الإعجاب فى المجتمعات ذات الثقافة الغربية ، وكأقدام انصينيين المشوهة . وكل هذه الأشياء لا شك تشويه منفر فى نظر الذوق الذى لم يتمودها ، وتطلب من الانسان قدرا من التعود قبل أن يستطيع الرضاء بها . ومع ذلك فلا مجال للشك فى أنها تمجىب الرجال الذين ألفوا التفكير فيها على أنها من دواعى الفخر التى تجيزها مقتضيات الشهرة المالية . فهى من عناصر الجمال المالى والثقافى التى أصبحت تلعب دورها بصفقتها من مقومات المثل الأعلى للأنوثة .

والعلاقة التي نشير إليها هنا بين القيمة الجمالية للأشياء وبين قيمتها المالية القائمة على التحاسد ، ليس لها بطبيعة الحال وجود في ذهن من يقوم بعملية التقييم . وطالما أن الشخص الذي يصدر حكما قائما على الذوق يضع نصب عينيه أن الشيء موضوع الجمال الذي يفكر فيه هو من علامات التمييز والشهرة المالية ، وأنه لذلك يمكن من الناحية القانونية اعتباره جميلا ، فلن يكون حكمه على الذوق حكما أصيلا ، ولا يستحق الاهتمام من هذه الناحية . أما العلاقة التي تستحق الاهتمام بين الشهرة وبين الجمال المعروف عن الأشياء ، فتوجد في تأثير الشهرة على طرائق تفكير الشخص الذي يقوم بالتقييم . فهو قد اعتاد إصدار أحكام على قيمة عدد من الأشياء المنوعة - اقتصادية وخلقية وجمالية وشرفية - تتعلق بالأعمال التي يجب عليه أن يقوم بها ، واتجاهه إلى النساء على شيء معين على أساس آخر سوف يكون له أثر على درجة تقديره لهذا الشيء إذا أراد أن يقدره على أساس الجمال . وهذا صحيح بدرجة أخص فيما يتعلق بالتقدير على أسس ترتبط بعامل الجمال ارتباطها بعامل الشهرة . فالتقدير من أجل الأغراض الجمالية والتقدير من أجل أغراض الشهرة لا يقف أحدهما بمعزل عن الآخر بالقدر الذي قد يظنه بعض الناس . والخلط في الأمر عرضة للحدوث بصفة خاصة بين هذين النوعين من التقييم ، لأن قيمة الشيء من حيث كونه عاملا من عوامل الشهرة لا يسهل في العادة تمييزها أثناء الكلام باستعمال مصطلحات وصفية خاصة . وينتج من هذا أن المصطلحات التي جرى العرف على استعمالها للدلالة على عناصر جمالية تستعمل للدلالة على هذا العنصر الغامض من عناصر المنزلة المالية ، ومن السهل أن يأتي في أعقاب ذلك اختلاط في الآراء . وبهذه الطريقة تندمج متطلبات الشهرة في المفهوم العام بمتطلبات الذوق الجمالي ، فلا يستسيغ الجمال غير المصحوب بأمارات حسن السمعة المتعارف عليها . لكن متطلبات الشهرة المالية ومتطلبات الجمال عند هذا الذوق الساذج لا يتطابقان تطابقا كبيرا . لذلك كان استبعاد غير اللائقين ماليا من محيطنا يستتبع استبعادا كليا أو جزئيا لذلك العدد الكبير من عناصر الجمال التي قد لا تطابق المتطلبات المالية .

ومعايير الذوق الأساسية نشأت منذ أزمان سحيقة ، بل ربما تكون قد سبقت ظهور القوانين المالية التي نحن بصدد بحثها هنا . ونتيجة لذلك - وبسبب قوة تكيف طرائق تفكير الناس في الماضي تكيفا قائما على تخير ما هو أنسب - فإنه يحدث أن متطلبات الجمال وحدها يمكن اشتباهاها بوسائل غير باهظة التكاليف وبتركيب يفهم الغرض منها بسهولة وتفهم الطريقة التي تؤدي بها ذلك الغرض .

وقد يكون من المناسب هنا أن نستعيد الوضع الميكولوجي الحديث ، اذ يبدو ان جمال الشكل مسألة تتعلق بسهولة الإدراك والمقارنة بالمعرفة السابقة . وقد تكون فى مأمن من الخطأ اذا جعلنا هذه الدعوى أهم من ذلك . فاذا كان التجريد يقوم على الترابط والإيمان و « التعبير » على انها جميعا عناصر الجمال ، فان الجمال اذن فى أى جسم تقع عليه العين معناه أن العقل قد أسرع بمزاولة قدرته على الإدراك والمقارنة بما سبق من معرفة فى الاتجاه الذى يهيئه له هذا الجسم بالذات . لكن الاتجاهات التى يزاول العقل فيها هذه القدرة بسهولة ، او التى تعبر فيها هذه القدرة من نفسها بسهولة ، هى الاتجاهات التى عمل الاعتياد الطويل الوثيق على تهيئة العقل للعقل الليل اليها . وفيما يتعلق بعناصر الجمال الأساسية ، نرى هذا الاعتياد اعتيادا وثيقا وطويلا الى حد أنه لم يعمل على اغراء العقل بالنزوع الى اختيار الشكل المذكور فحسب ، بل عمل كذلك على استحسان تكوين الفسيولوجى والوظيفة الفسيولوجية . وبقدر ما تدخل المصلحة الاقتصادية فى تركيب الجمال ، تدخل كذلك بإيمان أو تعبير عن كفايته لفرض من الأغراض وكمظهر من مظاهر الصلاحية لعملية الحياة . وهذا التعبير عن السهولة الاقتصادية أو المنفعة الاقتصادية لآلة أداة من الأدوات . . . وهى ما يمكن التعبير عنها بالجمال الاقتصادي للأداة - يمكن ان تؤديه على احسن وجه عندما نعبّر بدقة وبغير غموض عن دورها وعن مدى خدمتها للأهداف المادية فى الحياة .

وعلى هذا الأساس نرى أن الأداة البسيطة غير المنمقة هى من بين الأدوات النافعة أفضلها من الناحية الجمالية . لكن لما كان قانون الشهرة المالية يرفض ما كان غير باهظ الثمن من الأدوات المخصصة للاستهلاك الفردى ، كان لزاما أن نبحث عن اشباع رغبتنا فى الأشياء الجميلة عن طريق التوفيق بين هذين الاتجاهين ، فالواجب أن نخادع قوانين الجمال بحيلة تبدو فى ظاهرها تبذيرا اتلافيا مشرفا ، بينما هى فى نفس الوقت تفى بمطالب حواسنا الناقدة عن الأشياء النافعة والجميلة ، أو على الأقل تفى بمطالب بعض العادات التى قد أصبحت تقوم مقام هذه الحواس . ومثل هذه الاحساسات الإضافية الخاصة بالذوق الإعجاب بكل شئ مستحدث ، ويساعد على ذلك حب الاستطلاع الذى ينظر به الناس الى كل مبتكر يخلب اللب وينم عن العبقرية . ومن هنا يحدث أن جميع الأشياء التى يدعى الناس أنها جميلة ، والتى تؤدى الغرض من استخدامها بصفتها هذه ، تبدو فيها عبقرية عظيمة فى التصميم ، وتعتبر مذهلة لمن يراها - أى أنها تبعث فيه الحيرة بما توحى من شعور غير مترابط بأنها فوق مستوى المعقول -

فى نفس الوقت الذى تقوم فيه شاهدةا على أنها قد استلزمت كثيرا من الجهد فوق الجهد الذى كان يكفى لابلأها درجة الكفاية التى تجعلها تؤدى الغرض الاقتصادى الواضح من استعمالها .

من الممكن توضيح هذا يمثل نوره من خارج مجال عاداتنا واتصالاتنا اليومية ، وبالتالى من خارج مجال ميولنا اليومية . هذا المثل هو معاطف الريش العجيبة التى يستعملها أهل هاواى ، وأيدى القواديم المظممة التى يستعملها أهالى كثير من جزر بولينيزيا فى حفلاتهم الدينية . هذه الأشياء لا يستطيع أحد أن ينكر جمالها ، سواء من حيث أنها تسر الناظرين بجمال تركيبها وشكلها ولونها . أو من حيث أنها شاهد على المهارة الفائقة والعبقرية فى التصميم والتركيب . لكن هذه الأدوات فى نفس الوقت لا تستطيع أداء أى غرض اقتصادى آخر . ثم ان تطور العبقرية التى تأخذ بالآباب ، على هدى قانون الجهد المضاعف ، لا يتمخض فى جميع الأحوال عن مثل هذه النتيجة الباهرة ، اذ قد تكون النتيجة فى كثير من الأحيان كبتا تاما لجميع العناصر التى تصمد للاختبار بصفتها تعبيرا عن الجمال أو عن المنفعة وتعويضا عن شواهد العبقرية والجهد الضامنين اللذين تسندهما تضاة واضحة ، حتى يأتى وقت يصبح فيه كثير من الأشياء التى نحيط بها انفسنا فى حياتنا اليومية ، بل وكثير من أدوات الملبس والزينة اليومية ، تصبح جميعا من الأشياء التى لا يمكن احتمالها الا تحت ضغط التقاليد الموروثة . والأمثلة على هذا الاتجاه فى الاستعاضة بالعبقرية وغلاء الثمن عن الجمال وعن الفائدة ، يمكن أن نشاهدها مثلا فى فن عمارة المنازل ، وفى الفنون والزخارف المنزلية ، وفى كثير من أدوات الملبس ، لا سيما ملابس النساء ورجال الدين .

ان قواعد الجمال تستدعى التعبير عن النوع . لكن الغرابة التى تلازم مطالب الاسراف المظهرى تتعارض مع قواعد الجمال هذه . ذلك لأنها تجعل حكمنا على الأشياء من ظواهرها مجموعة من الأمزجة الذاتية . ثم ان الأمزجة الذاتية تخضع للرقابة الانتخابية لقانون التشبث بالأشياء ذات الأثمان الباهظة .

وعملية الموازنة الانتخابية بين التصميمات المختلفة وبين هدف الاسراف المظهرى والاستعاضة بالجمال المالى عن الجمال الفنى ، كانت فعالة الأثر بصفة عامة فى تقدم فن العمارة . وقد يكون من أصعب الأمور أن نجد مسكنا متمدينا حديثا أو مبنى عاما يستطيع أن يفاخر بأكثر من أنه أقل قبحا نسبيا فى نظر أى شخص يفرق بين عناصر الجمال وعناصر التبديد الشرفى . فالنوع الذى ليس له حدود فى واجهات العمارات الاستغلالية ، والمنازل التى تسكنها الطبقات الراقية فى مدنا ، هو تنوع لا حدود له فى محنة

المعمار وفى الأعمال التى لا ينتج عنها الا المتاعب ذات التكاليف الباهظة .
واذا نظرنا الى الجوانب الميتة لجوانب تلك المباني وفى مؤخرتها التى تركت
دون أن تمسها يد الفنان . اذا نظرنا اليها على أنها من الأشياء الجميلة
وجدناها أحسن ما فى البناء من مظاهر .

والذى ذكرناه عن تأثير قانون الاسراف المظهرى على قوانين الذوق
ينطبق ايضا - بدرجة قليلة من التغيير فى المصطلحات - على تأثيره فى
آرائنا عن منفعة الأشياء فى تحقيق أغراض أخرى غير الغرض الجمالى .
فالناس تنتج البضائع وتستهلكها كوسيلة للاستمتاع التام بالحياة البشرية ،
وتقوم فائدتها فى المكان الاول على مقدار كفايتها لهذا الغرض . والغرض هو
فى المكان الاول استمتاع الفرد بحياته استمتاعا مطلقا . لكن ميل الانسان
الى ان يفضل غيره قد حول استهلاك الملابس الى وسيلة من وسائل المقارنة
التحاسدية ، ولهذا أضاف الى البضائع الاستهلاكية فائدة أخرى ثانوية ،
فجعلها من شواهد القدرة النسبية على الدفع . وهذه الفائدة غير المباشرة
أو الثانوية للبضائع الاستهلاكية تضى على الاستهلاك طابعا شرفيا ، كما
تضى هذا الطابع أيضا فى نفس الوقت على البضائع التى تخدم هذا الغرض
التنافسى من أغراض الاستهلاك . فاستهلاك البضائع الغالية الثمن يوجب
الاحترام ، والبضائع التى تحوى عنصرا هاما ينم عن ارتفاع ثمنها فوق القدر الذى
يجعلها تحقق الفائدة الظاهرة من استعمالها ، هى بضائع تكسب لصاحبها
الفخار . وعلى ذلك كانت علامات غلاء الثمن فى البضائع من العلامات التى
تزيد من قدرها - أى تزيد فى أهميتها الكبيرة لخدمة الغرض التحاسدى
غير المباشر الذى يحققه استهلاكها . وعكس هذا صحيح . أى أن البضائع
تكون من دواعى الحطة ، وبالتالي غير جذابة ، اذا كانت تنم عن التمسك
الشديد بنواحي الفائدة وحدها دون ان يبدو فيها جانب من جوانب الاسراف
يستطيع ان يعيل بها ميلا ملائما عند المقارنة التحاسدية . فهذه المنفعة غير
المباشرة تضى كثيرا من قيمتها على الأنواع الراقية من البضائع . واذا كان
لمادة من المواد ان تحقق الفائدة التى يروجها منها الذوق المثقف ، فلا بد أن
تحتوى على عنصر من عناصر هذه المنفعة غير المباشرة .

ومع ان الأصل فى استنكار الناس لمستويات المعيشة التى لا تتسم
بالتبذير ، قد يرجع الى أنها كانت تنم عن عدم القدرة على انفاق الكثير من
المال ، وانها كانت بذلك تنم عن فشل فى النواحي المالية ، فان الأمر ينتهى
بهم الى استقباح الأشياء الرخيصة على اعتبار أنها فى حقيقتها شائعة أو
مستهجنة لأنها رخيصة . وبمرور الزمن كان كل جيل يأخذ عن سابقه هذا
التقليد الذى يعتبر التبذير من أمارات علو المقام ، وكان كل جيل بدوره
يزيد من قوة هذا القانون الخاص بما لانفاق المال عن سعة فى استهلاك

البضائع من التأثير فى رفع اقدار الناس . وهكذا سارت الامور حتى بلغنا آخر الامر درجة من الاقتناع بتفاهة البضائع غير الغالية حتى لم يعد لدينا اى ريب فى صحة المثل القائل (كل رخيص حقير) . وهذه العادة التى نقضى بالرضا عن الاشياء الغالية والثغور من الاشياء الرخيصة قد تاصلت فى نفوسنا الى حد جعلنا نتمسك غريزيا بقصد ولو محدود من الاسراف التبدى فى كل ما نستهلكه ، حتى فى حالة البضائع التى نستهلكها بيننا وبين أنفسنا دون اى احتمال لعرضها امام انظار الغير . فنحن جميعا نشعر ، شعورا صادقا لا ريب فيه ، أننا نرتفع نفسانيا اذا تناولنا طعامنا اليومى فى اوان من الفضة مشغولة باليد او فى أطباق من الصينى مزخرفة باليد (ولو أنها كثيرا ما تكون ذات قيمة فنية مشكوك فيها) ، موضوعة على مفروش للمائدة من التيل القيم ، حتى لو فعلنا كل هذا فى خلوة وبين أنفسنا بمعزل عن أهلنا أنفسهم . وكل نكوص عن مستوى العيشة الذى اعتدنا اعتباره لائقا من هذه الناحية ، يعتبر مساسا مؤلما بجلالنا الانسانى . ولهذا أيضا أصبحت الشموع على موائد العشاء فى الاثنى عشر عاما الأخيرة مصدرا للاضائة أكثر بهجة من سواه ، فقد أصبح ضوء الشموع اليوم يعتبر أهذا وأقل اذى للعين التى اعتادته من ضوء الزيت او الفاز او الكهرباء . ولكن هذا القول لم يكن من السهل قوله منذ ثلاثين سنة عندما كانت الشموع أرخص وسائل الاضاءة التى يمكن توفيرها للاستعمال المنزلى ، بالإضافة الى أن الشموع حتى فى ايامنا هذه لا توفر ضوءا مقبولا ولا كافيا لى غرض آخر غير الاضاءة فى الحفلات .

وقد لخص أحد انساسة المحنكين ممن لا يزالون على قيد الحياة ، فحوى هذا الموضوع برمته حينما قال : « ان الملبس الرخيص يجعل لابسـه رخيصا » ، وقد لا يكون هناك انسان لا يحس بقوة الاقتناع التى يشتمل عليها هذا القول .

وعادة التطلع فى البضائع الى علامات تشير الى الغلاء الزائد فى ثمنها ، والى الرغبة فى أن تحقق كل بضاعة فائدة لمصلحة الأغراض غير المباشرة أو التحاسدية ، هذه العادة تؤدى الى تغيير فى المستويات التى تقاس على أساسها فائدة البضائع . فعنصر التفاخر وعنصر الفائدة غير المحدودة ، لا ينفصل أحدهما عن الآخر فى تقدير المستهلك لقيمة البضاعة ، وهذان العاملان مجتمعين تتكون منهما المنفعة التى نحققها من استهلاك البضائع ، والتى لا يمكن فصل بعضها عن بعض . وعلى أساس هذا المستوى الجديد الذى نقيس به مقدار النفع الذى نناله من الاشياء ، لا نجد بضاعة تستطيع أن تحوز الإعجاب بسبب كفايتها المادية وحدها . فاذا كان لها أن تحوز الكفاية والرضا فى عين المستهلك فيجب أن يتوفر فيها عنصر التفاخر

كذلك . وقد نتج عن هذا ان اصبح منتج البضائع الاستهلاكية يواجهون جهودهم الى انتاج بضائع يتوفر فيها عنصر التفاخر هذا ، وهم يفعلون ذلك بكل سرور وهممة، لانهم انفسهم واقعون تحت سلطان هذا المستوى الذى تقدر على اساسه قيمة البضائع، ويعتريهم شعور صادق بالآلم اذا راوا بضاعة تنقصها التجهيز اللائق الذى يكسبها صفة تفاخرية . ومن هنا لم تعد اليوم نرى بضائع من أى نوع لا تحتوى على هذا العنصر التفاخرى بدرجة ما . فاذا كان هناك مستهلك يلح - على طريقة ديوجينيس - فى طلب استبعاد كل عنصر من عناصر التفاخر او الاسراف من المواد التى يستهلكها ، فلن يستطيع الحصول من الاسواق الحديثة على ايسر حاجة من حاجاته ، بل الواقع انه حتى لو لجأ الى توفير حاجاته عن طريق جهود الشخصفة فسوف يجد من الصعب - ان لم يكن من المستحيل - ان يجرد نفسه من طرائق التفكير الشائعة فى هذا المجال ، وسوف يستحيل عليه ان يوفر لنفسه ضرورات الحياة التى تكفى استهلاك يوم واحد ، دون ان تقوده الغريزة والسهو الى ان يبذل فى البضاعة التى انتجتها يداه شيئاً من الجهد الاضافى ليكسبها عنصراً من عناصر التفاخر والزخرف .

من المعروف ان الذى يشتري البضائع النافعة فى اسواق القطاعى يتأثر فى اختياره بعنصر البضاعة ومهارة الصنعة اكثر مما يتأثر بآبة علامة جوهريّة تدل على حسن أدائها للغرض من استخدامها . فالبضائع يجب - لكى يقبل عليها المشترون - أن تعكس قدراً كبيراً من الجهد الذى بذل لكى يكسبها مظهراً من مظاهر غلاء الثمن ، الى جانب ما يكسبها من الكفاية المادية لاداء هذا الغرض . وهذه العادة التى تجعل من الارتفاع الواضح فى الثمن قانوناً من قوانين النفع ، تؤدى بطبيعة الحال الى رفع التكاليف النهائية للمواد الاستهلاكية ، وتجعلنا نأخذ حذراً من البضاعة الرخيصة عندما تقنعنا بأن قيمة الشئ تتعلق الى حد ما بغلاء ثمنه . وهناك فى العادة مجهود يبذله المستهلك دائماً للحصول على البضائع النافعة له بأقل ثمن يستطيع الحصول عليها به ، لكن ما تقضى به الرغبة الشائعة فى دفع ثمن ظاهر الارتفاع كدليل على قيمة البضاعة وكجزء لا يتجزأ من مقدار نفعا ، يجعله يرفض أية بضاعة لا يبدو فيها قدر كبير من مظاهر الاسراف التبديدى ، لأنها تبدو حينئذ فى نظره دون المستوى اللائق به .

ويجب ان نزيد أيضاً أن ملامح البضائع الاستهلاكية التى يستقر فى المفهوم العام أنها دليل على حسن أدائها للغرض منها ، والتى أشرنا اليها هنا على أنها من عناصر الاسراف التبديدى ، تروق فى عين المستهلك أيضاً على أسس أخرى غير ارتفاع الثمن وحده ، فهى عادة تقوم شاهداً على المهارة وحسن الصنعة ، حتى لو لم تسهم فى زيادة الفائدة منها زيادة كبيرة .

ولا شك ان شيئا من هذا القبيل هو الأساس الذي يجعل أية علامة خاصة من العلامات التي تساعد على التفاخر تحوز رضاء أغلبية الناس وتجعلهم يتهافون على اقتناء البضائع التي تحتوى على تلك العلامات ، ويجعلها بصد ذلك تحتفظ بمكانتها كمنصر لا ينفصل من العناصر التي تؤثر فى قيمة البضاعة . واستعراض مهارة الصنعة فى أداة من الأدوات انما يسر العين بصفته هذه ليس الا ، حتى حيث تكون النتيجة البعيدة - التي لم نتعرض لها الى الآن - تافهة . فان تأمل الأشياء التي تبدو فيها مهارة الصنعة فيسه ارضاء للذوق الفنى ، لكن علينا ان نضيف أيضا أنه ليس هناك دليل كهذا على المهارة الصناعية أو على المواءمة العبقورية الفعلية بين الوسيلة والغاية يستطيع على المدى الطويل ان يحوز استحسان المستهلك المتحضر الحديث ما لم يتفق وقانون الاسراف المظهرى .

وهذا الراى الذى نبدية هنا يحدد مركز المنتجات الآلية فى الاقتصاد الخاص بالاستهلاك . ونقطة الخلاف الرئيسى بين منتجات الآلات والمنتجات اليدوية التي تحقق الأغراض نفسها تنحصر عادة فى أن الأولى تحقق الغرض الرئيسى منها تحقيقا اتم ، فهى منتجات أكثر كمالا وفيها من المواءمة بين الوسيلة والغاية قدر أكبر . لكن هذا امر لا يفيها من التحقير والغبين ، لأنها لا تصمد أمام اختبار التبدد المشرف . فالصناعة باليد طريقة من طرق الإنتاج أكثر اسرافا ، ومن هنا كانت المنتجات التي تصنع بهذه الطريقة أكثر فائدة فيما يتعلق بالشهرة المالية ، ومن هنا تصبح العلامات الدالة على أن سلعة من السلع قد صنعت باليد علامات مشرفة ، والسلع التي تحمل هذه العلامات تصبح ذات قيمة أعلى من قيمة مثيلاتها التي أخرجتها الآلات . والعلامات الشرفية التي تدل على أن السلعة من إنتاج اليد هي عادة - ان لم تكن دائما - عيوب أو شذوذ فى نسيج المادة المصنوعة باليد تنم عن الموضع الذى أخطأ عنده الصانع فى تنفيذ التصميم . وعلى ذلك يكون أساس تفوق السلع المصنوعة باليد هو درجة من درجات الرداءة . وهذه الدرجة لا يجب أن تزيد بحيث يظهر فيها قصور عن الاتفاق ، لأن هذا سيقوم دليلا على التكلفة الرخيصة ، ولا يجب أن تقل بحيث تنم عن الدقة المثالية التي لا تحققها الا الآلات ، لأن هذا سيقوم دليلا على التكلفة الرخيصة كذلك .

وتقدير هذه الشواهد الدالة على الرداءة المرغوبة التي تكسب البضائع اليدوية قيمتها وجمالها بالالفين فى أعين الطبقة المهذبة ، مسألة تتعلق بدقة التمييز . وهى تقتضى التدريب وتنمية طرائق التفكير الصحيحة فيما يختص بما يمكن أن يسمى « فراسة اختيار السلع » . والسلع التي تنتجها الآلات من أجل الاستعمال اليومي كثيرا ما تحوز الإعجاب والتفضيل من جانب العامة وغير ذوى الحسب الذين لا يفكرون مليا فى آداب السلوك فيما يتعلق

بالاستهلاك الأنيق ، وذلك على أساس اتقانها البالغ دون سواء . وانحطاط
أثمان السلع الآلية يقوم دليلا على أن الكمال الناتج عن المهارة وحسن الصنعة
الذى يشتمل عليه كل ابتكار باهظ التكاليف فى التجهيز النهائى للسلسلة .
لا يكفى فى حد ذاته ليضمن لها القبول والاستحسان الدائم ، لأن الابتكار
لا بد أن يتفق وقانون الاسراف المظهرى . وأى مظهر من المظاهر التى تحكم
بها على قيمة سلعة من السلع ، مهما كان جميلا فى حد ذاته ، ومهما كان
محققا للرغبة فى الانتفاع بالسلسلة ، فإنه لن يحوز القبول اذا كان فيه
ما يمس قانون الشهرة المالية هذا .

وهذه الخسة الظاهرة أو عدم النظافة فى السلع المعدة للاستهلاك ،
والتي ترجع الى شيوعها ، أو بتعبير آخر الى قلة تكاليف انتاجها ، من الأمور
التي يأخذها بعض الناس مأخذ الجذ البالغ . والاعتراض على السلع التى
تنتجها الآلات كثيرا ما يكون على هيئة اعتراض على شيوعها ، لأن ما هو شائع
تكون (ماليا) فى متناول كثير من الناس ، ولذلك كان استهلاكه غير
مشرف ما دام مقصرا عن تحقيق أهداف المقارنة التحاسدية بين مستهلكه
وبين غيره من المستهلكين . ولذلك كان استهلاك - أو حتى منظر - مثل
هذه السلع يقترن دائما بما ينم عن المستويات الأدنى للحياة البشرية ،
وكلما تأملها الانسان خرج منها بشعور جارف بالحقارة بغض غاية البغض
ومؤلم غاية الألم لأى شخص رقيق الحس . والأشخاص ذوو الأذواق النامية
الذين لا يملكون الموهبة أو العادة أو الدافع على التمييز بين أسس الأحكام
المختلفة التى يصدرونها بناء على أذواقهم ، نجد أحكامهم القائمة على اعتبارات
الشرف تندمج فى أحكامهم القائمة على اعتبارات الجمال أو النفع - بالطريقة التى
ذكرناها . والحكم المعقد الناتج من هذا يكون بمثابة حكم على جمال السلعة
أو على نفعها ، وهذا أمر يتوقف على ميول من يصدر الحكم أو على مصلحته
التي تجعله ينظر الى السلعة من هذه الزاوية أو تلك . وكثيرا ما يحدث
من هذا أن تعتبر علامات الشعبية أو انخفاض السعر علامة مؤكدة على عدم
الكفاية الفنية ، وكثيرا ما رتبت السلع من ناحية الكفاية الفنية من جهة ،
والقبح الفنى من جهة أخرى ، ويكون الترتيب قائما على هذا الأساس
للاسترشاد به فى مسائل الذوق .

والسلع الرخيصة أو غير اللائقة من مواد الاستهلاك اليومي فى
المجتمعات الصناعية الحديثة ، هى عادة - كما سبق أن ذكرنا - من منتجات
الآلات . والطابع الخاص لمظاهر السلع الآلية اذا قارناها بالسلع اليدوية ،
هو أنها أعظم اتقانا من ناحية الصناعة وأعظم دقة فى تفاصيل تنفيذه
التصميم . ومن هنا يتأتى أن مظاهر النقص البادية فى السلع اليدوية
تعتبر علامات على السوء من الناحية الجمالية أو الناحية النفعية ، أو

كلاهما ، ما دامت من العلامات التي تشرق من يستعملها ، ومن هنا نشأ التفخيم لكل ما يحتوى على بعض العيوب ، ذلك التفخيم الذى كان جون رسكن John Ruskin ووليم موريس William Morris من المتشدين به والمتحمسين له فى زمانهما ، وعلى هذا الأساس تحمس الناس من بعدهما الى اليوم للدعاية لمظاهر النقص البادية فى السلع وللجهود الضائعة (فى انتاجها يدويا) . ومن هنا ايضا جاءت الدعاية للعودة الى الانتاج اليدوى والصناعة المنزلية . والكثير من اعمال هذا الفريق من الناس وآرائه الذى يمكن أن ينطبق عليه هذا الوصف كان من المستحيل الدعاية له فى الزمن الذى لم تكن فيه السلع ذات المظهر الاكمل هى الارخص .

وكل شيء نقوله هنا ، أو نستطيع أن نقوله ، موجه بطبيعة الحال الى القيمة الاقتصادية لهذه المدرسة من مدارس التعاليم الجمالية وحدها . وما نقوله لا يجب أن يؤخذ على أنه بخس لقيمة هذه التعاليم ، فانما هو أساسا عرض لخصائص نزعة هذه التعاليم وتأثيرها على الاستهلاك وعلى انتاج السلع الاستهلاكية .

وربما كانت صناعة الكتب التى انشغل بها موريس خلال السنوات الاخيرة من حياته هى خير مانستشهد به على الطريقة التى اثرت بهما هذه النزعة الدوقية على الانتاج . لكن الذى يصدق الى حد كبير على انتاج مطبعة كلمسكت (1) Kelmscott يصدق بدرجة تقل قليلا عند تطبيقه على الناحية الفنية فى صناعة الكتب فى الايام الاخيرة بصفة عامة ، من حيث حروف الطباعة والورق والرسوم التوضيحية ومواد التجليد والتجليد نفسه . ودعوى التفوق الذى ينسب الى أحدث المنتجات فى صناعة الكتب تقوم من بعض الوجوه على درجة التقارب بينها وبين خشونة الصنعة التى كانت سائدة عندما كانت صناعة الكتب صراعا غامضا مع مواد غير مطاوعة ، يقوم به المختصون بواسطة ادوات غير كافية . وقد كانت هذه الكتب أغلى ثمننا لانها كانت تتطلب عملا يدويا ، ثم انها أيضا أقل صلاحية للاستعمال من الكتب التى اخرجت بهدف المنفعة وحدها ، ومن هنا تستطيع ان تفاخر بانها تلائم قدرة الشارى على استهلاك ما يريد ، كما تلائم قدرته على بذل الوقت والجهد . وعلى هذا الأساس نرى دور الطباعة اليوم تعود الى النموذج « القديم » ونماذج اخرى من حروف الطباعة عفى عليها الزمن بدرجة قليلة أو كبيرة واصبحت أقل سهولة فى قراءتها ، وتضفى على الصفحات طابع « عدم الاتقان » أكثر من الحروف « الحديثة » . بل ان المجلة العلمية التى ليس لها فى الظاهر من هدف سوى اتباع إحدى

(1) يبدو من سياق الكلام ان هذا اسم المطبعة التى كان يعمل بها موريس المذكور .
الترجم

الطرق لعرض المادة التي تتصل بعلمها ، تنقيد بمقتضيات هذا الجمال المالى الى درجة انها تطيع مناقشتها العلمية بحروف من الطراز القديم على ورق مدموغ ذى حواف غير مسواة . ولكن الكتب التي لا تهتم ظاهريا بالعرض الثمر لمحتوياتها وحده ، تذهب فى هذا المجال بطبيعة الحال ، الى حد أبعد ، ففيها نجد حروف الطباعة من طراز أردأ نوعا ، ونراها مطبوعة على ورق مدموغ باليد ذى حواف غير منتظمة وهوامش عريضة واوراق لم تفصل اطرافها ، ومجلدة بطريقة تدل على أن جهدا قد بذل لاجلها يظهر عدم الاتقان والتفاهة البالغة . وقد سارت مطبعة كلمسكت فى هذا المضمار شوطا كبيرا الى حد السخافة - اذا نظرنا الى الموضوع من وجهة نظر المنفعة المجردة وحدها - فاصدرت كتابا للاستعمال الحديث طبعتها حسب طريقة الهجاء البائدة بحروف سوداء ومجلدة يرق الغزال الطرى الزود بأحزمة من الجلد . ومن المظاهر المميزة الأخرى التي تحدد المكانة الاقتصادية لصناعة الكتب من الناحية الفنية ، أن تلك الكتب الأكثر رشاقة لا يطبع منها - فى أحسن الأحوال - غير عدد محدود من النسخ . والواقع أن طبع عدد محدود ضمان - ولو أنه ضمان بدائى - لأن يعتبر الكتاب نادرا وأنه لهذا قد تكلف كثيرا ومن هنا يتسم مقتنيه بالقدرة المالية .

والجاذبية الخاصة لهذه الكتب فى نظر المشتري ذوى الأذواق المهذبة لا تتبع بالطبع من الشعور الساذج بارتفاع ثمنها وزيادة قباحتها . ففى هذه الحالة ، كما فى الحالة المشابهة لها الخاصة بأفضلية الأدوات المصنوعة باليد على المصنوعة بالآلات ، نجد أن أساس التفضيل هو الامتياز الاصيل المنسوب الى السلعة الأعلى ثمنا والأقبح منظرا . والامتياز الاصيل الذى ينسب الى الكتاب الذى يشبه ما كانت تخرجه العمليات القديمة البائدة ينظر اليه على أنه قبل كل شيء أداة نفع ممتازة من الناحية الفنية . ولكن ليس من غير الشائع أن نجد أحد هواة الكتب المهذبين يؤكد أن الكتاب ذا الاخراج القبيح هو ايضا الأكثر نفعا كاداة من ادوات الكلمة المطبوعة . وهذا الراى يقوم على أساس صحيح الى حد ما فيما يتعلق بالقيمة الفنية الممتازة للكتاب الزرى . فان الكتاب قد وضع تصميمه على أساس الجمال وحده وعادة ما يصيب مصممه بعض النجاح فى تحقيق هذا الغرض . على ان الذى نريد أن نؤكد هنا هو أن قانون الذوق الذى يعمل المصمم على هداه هو قانون نما فى ظل قانون الاسراف المظهرى وأن هذا القانون يعمل - بطريقة الانتخاب - على استبعاد اى قانون من قوانين الاسراف لا يتفق ومطالبه . ومعنى هذا أنه بينما الكتاب الزرى قد يكون جميلا ، إلا أن الحدود التي يعمل المصمم فى نطاقها مقيدة بمطالب من نوع غير فنى . فاذا كان الكتاب الذى يخرجه المصمم جميلا فلا بد أن يكون ايضا باهظ الثمن وغير صالح

لتحقيق الفرض الظاهري منه . على أن قانون الذوق لم يتشكل ، فى حالة مصمم الكتب ، تشكلا نهائيا بقانون الاسراف فى شكله الأول . فان القانون يجرى الى حد ما مطابقا لذلك التعبير الشائى عن المزاج العدوانى ، من تيجيل كل ما هو قديم او بائد ، والذي يسمى فى بعض الأحيان قانون التمسك بالقديم ، أو الكلاسيكية .

وقد يكون من اصعب الأمور - من حيث النظرية الجمالية - ان لم يكن من غير الممكن عمليا ، ان نرسم خطا فاصلا بين قانون الكلاسيكية ، اى تعظيم القديم ، وقانون الجمال . فمن حيث الفرض الجمالى لا توجد ضرورة تذكر لرسم هذا الخط ، بل الحقيقة انه لا يجب ان يكون . اما من اجل نظرية الذوق فان التعبير عن مثل أعلى متفق عليه فى الكلاسيكية ، مهما كان الأساس الذى يقوم عليه الاتفاق ، قد يعتبر عنصرا من عناصر الجمال ، دون ان يكون هناك أى جدال فى شرعيته . لكن لا يبدو ان هذا التمييز يدخل فى نطاق غرضنا الحالى - وهو تقرير الأسس الاقتصادية التى تشتمل عليها قوانين الذوق ومقدار اثرها فى توزيع السلع واستهلاكها .

ومركز السلع التى تنتجها الآلات فى خطة الاستهلاك يعين على توضيح طبيعة العلاقة التى توجد بين قانون الاسراف المظهرى وقواعد الاستهلاك الشائعة فى المجتمع . وهذا القانون لا اثر له كمبدأ من مبادئ التجديد أو الابتكار ، لا فى أمور الفن والذوق بالذات ، ولا فيما يتعلق بالذوق الشائع الخاص بمقدار الانتفاع بالسلع ، ولا يمتد اثره الى المستقبل على انه مبدأ خلاق يعمل على التجديد ويضيف مواد استهلاكية جديدة وعناصر جديدة غالية الثمن . والمبدأ الذى نعنيه هو - من ناحية خاصة - قانون سلبى أكثر مما هو قانون ايجابى ، ومبدأ من مبادئ التنظيم أكثر مما هو مبدأ خلاق ، وهو لا يكاد يخلق أو يبدع أى عرف أو عادة بطريقة مباشرة بل يقتصر عمله على الاختيار . والاسراف المظهرى لا يهتدى أساسا للتنوع أو التقدم بطريقة مباشرة ، لكن التلازم مع مطالبه شرط لبقاء أى تجديد يمكن ادخاله على اية أسس أخرى . ومهما كانت الطريقة التى تنشأ بها قوانين الاتفاق وعاداته وطرائقه ، فانها جميعا تخضع لفعل قانون الشهرة هذا ولأثره فى اختيار الأصلح . ودرجة مطابقتها لما يتطلبه هذا القانون هى بمثابة اختبار لصلاحها للبقاء فى مجال التنافس بينها وبين سواها من العادات والتقاليد . فاذا تساوت جميع الظروف فان العادات التى تبدو أكثر اسرافا لا اثر لها فى نشأة هذه التغيرات بل ينحصر اثرها فى استمرار الأوضاع التى تصلح للبقاء اثناء سيادة هذه العادات . وهى تعمل على ابقاء الأصلح لا على خلق ما هو مقبول . ووظيفتها هى تجربة كل شيء والتمسك بما يحقق أغراضها .

الفصل السابع الملبس بصفتها معبرا عن الثقافة المالية

قد يكون من المناسب هنا ، على سبيل التمثيل ، أن نبين ببعض التفصيل الى أى حد تنطبق المبادئ الاقتصادية التى عرضنا لها الى الآن على الحقائق اليومية فى ناحية من نواحي عملية الحياة . وقد لا يستطيع أى اتجاه من اتجاهات الاستهلاك أن يقدم لنا مثالا أوفى بهذا الغرض من الاتفاق على الملابس . فقاعدته الاسراف المظهرى بالنسبة للسلع هى التى تعرب عن نفسها بصفة خاصة فى امور الملبس ، ولو ان المبادئ الأخرى المتصلة بهذه القاعدة والتى تتعلق بالشهرة المالية ، نجد ما يعبر عنها ايضا بنفس الوسائل — وهناك طرق أخرى لعرض مقدرة الشخص المالية أمام انظار الناس تحقق الغرض منها بكفاية ، وطرق أخرى يذيع صيتها ويجرى وراءها الناس دائما فى كل مكان ، لكن الاتفاق على الملابس له هذه الميزة فوق معظم الطرق الأخرى ، وهى ان ملبسنا معروض دائما أمام الأنظار ، ويقوم شاهدا على مستوانا المالى من أول نظرة يلقيها علينا المشاهدون . كما أنه صحيح كذلك أن الاتفاق الذى نطبقه فى سبيل الظهور أكثر وضوحا وربما كان أكثر شيوعا فى باب الملبس منه فى أى باب آخر من أبواب الاستهلاك . وليس من الصعب على أى انسان أن يعترف بأن القدر الأكبر مما تنفقه جميع الطبقات على الملبس يهدف الى اكساب صاحبه مظهرا محترما أكثر مما يهدف الى وقاية النفس . وقد لا يكون هناك موضع آخر يحس المرء فيه بشعور الرثانة كما يحس به عندما يعجز عن بلوغ المستوى الذى تعارف عليه المجتمع فى امور الأزياء . وهذا يصدق على الأزياء بدرجة أكبر مما يصدق على معظم أبواب الاستهلاك ، مما يجعل الناس يعرضون أنفسهم لقدر كبير من الحرمان من وسائل الراحة أو ضرورات الحياة لكي يوفروا لأنفسهم ما يرونه قدرا لانقا من الاستهلاك التبديدى ، حتى أنه ليس من غير المعتاد أن نرى الناس فى أنواع من المناخ قاسية يلبسون ملابس غير مناسبة لكي يظهروا فى ملبس محترم . ثم ان القيمة التجارية للمواد التى تستعمل فى الملبس فى أى مجتمع حديث تأتى من مطابقتها للطرز الشائع ومن شهرتها ، أكثر كثيرا

مما تأتي من المنفعة التي تحققها لشخص لابسها . والحاجة الى الملابس هي ،
فو قكل شيء ، حاجة « أسمى » او « روحية » .

وهذه الحاجة الروحية الى الملابس ليست كلها ولا في أساسها جنوحا
ساذجا الى استعراض القدرة على الإنفاق . فقانون الاسراف المظهرى يحدد
طريق الإنفاق على الملابس ، كما يحدد طرق الإنفاق على ما عداها ، بتحديد
قوانين الذوق والأناقة . وفي الأحوال العادية يكون الدافع الذى يحس به
اللابس أو الشارى للملابس التى تنم عن الاسراف المظهرى . هو دافع الحاجة
الى مراعاة المعادات القائمة ، وبلوغ مستوى الذوق والوجهة المتعارف عليه .
ولا يقتصر الأمر على وجوب خضوع الانسان لقانون العرف السائد فى المجتمع
فيما يتعلق بالملبس ، من أجل أن يتجنب المهانة التى يتعرض لها من تقولات
الناس وملاحظاتهم الجارحة ، ولو أن هذا الدافع نفسه ذو وزن كبير ، لكننا
الى جانب هذا ، نجد مقتضيات التبذير راسخة فى طرائق تفكيرنا فيما يتعلق
بالملبس ، حتى أننا نستقبح بانغريزة أى نوع من الملبس غير باهظ الثمن ، أو
نشعر دون روية أو تحليل أن ما هو غير باهظ الثمن لا بد أن يكون حقيرا .
والمثل الذى يقول « الملبس الرخيص يجعل الرجل رخيصا » أو الذى يقول
« شيء رخيص وحقير ، يصدق فى مفهوم الناس على الملبس أكثر مما يصدق
حتى على مواد الاستهلاك الأخرى . وابة سلعة رخيصة الثمن تعتبر - على
أساس الذوق والمنفعة كليهما - سلعة حقيرة ، وذلك اتباعا للحكمة القائلة
« شيء رخيص وحقير » . فنحن نرى الأشياء جميلة ، كما نراها ناعمة ، بدرجة
تناسب نوعا ما مع ارتفاع ثمنها . ونحن جميعا ، باستثناء عدد قليل لا يؤبه
به ، نرى الأداة الغالية المشغولة باليد من أدوات الملبس تفضل - من حيث
جمالها وفائدتها - أداة تشبهها ولكنها تقل عنها ثمنا ، مهما كانت درجة
تقليد الأداة الزائفة للأصل الثمين . والذى ينفر منه احساسنا فى الأداة
الزائفة لا يرجع الى أنها أخط شكلا أو لونا ، ولا هو فى الحقيقة يرجع بحال من
الأحوال الى مظهرها الذى تقتحمه العين . فان الأداة التى لا تعجب المرء قد
تكون متقنة التقليد لدرجة تجعلها تجوز على الفحص غير الدقيق ، ومع ذلك
فان قيمتها الجمالية ، وكذلك قيمتها التجارية، تتناقص فجأة حالما ينكشف
تقليدها . ليس هذا فحسب ، بل قد نستطيع أن نؤكد - دون أن نخشى
معارضة تذكر ، ان القيمة الجمالية لأداة من أدوات الملبس ، اذا عرف انها
مقلدة ، تهبط مبهوطا يتناسب نوعا ما مع قلة ثمنها عن ثمن الأداة الأصلية .
فهى تفقد منزلتها الجمالية لأنها تهبط الى منزلة مالية أخط .

لكن مهمة الملابس كشاهد على مقدرة الشخص على الدفع ، لا تنتهى عند
مجرد الدلالة على ان لابسها يستهلك سلما قيمة تزيد على القدر اللازم
لراحته الجسمية . فان مجرد الاسراف المظهرى بالنسبة للملابس ذو أثر فعال

ومرض فى حد ذاته ، وهو دليل كاف من أول نظرة على نجاح الشخص فى الأعمال المالية ، وبالتالي دليل من أول نظرة على مركزه الاجتماعى . ولكن الملبس له فوائد أخرى أكثر نفاذاً وإبعداً من هذه الدلالة المباشرة الفجة على الاستهلاك التبدى وحده . فإذا كان هذا التبدى - الى جانب دلالة على أن الشارى قادر على الاستهلاك بسخاء وبغير مراعاة للاقتصاد - يستطيع أيضاً أن يدل فى نفس الوقت على أنه ليس فى حاجة الى العمل فى سبيل كسب عيشه ، كان ذلك تأييداً عظيماً لمركزه الاجتماعى . واذن فملابسنا - لكى تحقق الغرض منها تحقيقاً فعالاً - لا يجب أن تكون غالية الثمن فحسب، بل يجب أيضاً أن تقوم دليلاً لكل من يشاهدها على أن لبسها لا يقوم بأى نوع من الأعمال الانتاجية . وفى خلال عملية التطور التى ساعدت نظام ملابسنا على التقدم حتى أصبحت تتلاءم مع الغرض منها هذا التلاؤم التام ، لقيت هذه الدلالة الثانوية ما تستحق من الاهتمام . ونحن لو اتينا نظرة فاحصة على نوع الملابس التى جرى العرف العام على اعتبارها رشيقة ، لوجدناها قد صممت فى كل خطوة على أساس أن تقر فى نفس مشاهدتها أن لبسها لا يقوم عادة بأى جهد مشعر . وليس هناك ريب فى أن الملبس لا يمكن اعتباره رشيقة، بل ولا لائقاً ، إذا كان به من الكدر أو البلى ما ينم عن أن صاحبه يؤدى أعمالاً يدوية . ثم ان الأثر الجميل الذى تتركه فى نفوسنا الملابس الأنيقة النظيفة يرجع أساساً - ان لم يكن دائماً - الى أنها توحى بأن صاحبها يتمتع بالفراغ ، أى ليس له أية صلة شخصية بأية عملية صناعية من أى نوع . وكثير من الفتنة التى تكتنف الحذاء الجلدى ذا اللعة الدائمة ، والقماش النظيف الخالى من البقع ، والقبعة المستديرة البراقة ، وعصا السير ، التى تزيد من عظمة الرجل الملهب التليدة ، إنما تأتى من دلالتها القاطعة على أن لبسها لا يستطيع ، وهو يلبسها ، أن يمد يده الى أى عمل يفيد الإنسان فائدة مباشرة وعاجلة . والملبس الرشيق يؤدى وظيفة الرشاقة لا من حيث أنه غالى الثمن فحسب ، بل لأنه أيضاً من أمارات التمتع بالفراغ . فهو لا يدل فقط على أن لبسه يستطيع شراء سلع ذات قيمة عالية نسبياً ، ولكنه يدل فى الوقت نفسه على أنه يستطيع أن يستهلك دون أن ينتج .

وملابس النساء تذهب الى مدى أبعد من ملابس الرجال فى دلالتها على أن التى تلبسها بعيدة عن كل عمل منتج . ولسنا فى حاجة الى برهان يؤيد الحكم العام على أن أرشق أنواع القبعات النسائية تذهب الى مدى أبعد من قبعات الرجال العالية فى سبيل جعل كل نوع من أنواع العمل مستحيلاً على لبستها . وحذاء المرأة يضيف ما يسمى الكعب الفرنسى الى شواهد الفراغ الاجبارى الذى تشهد به لمعة الحذاء ، لأن من الواضح أن هذا الكعب العالى يجعل كل نوع من أنواع العمل اليدوى ، حتى أبسطها وأكثرها

حُرورة ، من الصعوبة بمكان ، ومثل هذا يصدق ، بل وإلى درجة أكبر ، على تنورة المرأة وسائر أجزاء الثياب التي تدخل في الملابس النسائية . والسبب الرئيسى الذى يجعلنا نتمسك بالتنورة هو بالضبط ما يلى : انها باهظة الثمن وانها تعوق حركة لابستها فى كل لفطة وتقعدها عن كل جهد نافع . ومثل هذا صحيح فيما يتعلق بمادة النساء فى ترك شعورهن تطول بدرجة كبيرة .

لكن ملابس المرأة لا تقتصر على انها تبرز ملابس الرجل العصرى فى درجة دلالتها على عدم القيام بأى عمل . فهى تضيف أيضا مظهرا فريدا ومميزا يختلف فى نوعه عن أى شئ اعتاد الرجال ممارسته . وهذا المظهر هو مجموعة المبتكرات التى يعتبر مشد الخصر نموذجا مثاليا لها . فالمشد ، من حيث النظرية الاقتصادية ، تشويه أساسى تتحمله المرأة بهدف تقليل حيويتها وجعلها باستمرار غير صالحة للعمل بدرجة واضحة . صحيح أن هذا المشد ينال من الجاذبية الشخصية لمن تلبسه ، ولكن ما تخسره المرأة فى هذا المجال يعوضه ما تكسبه فى مجال الوجهة التى تنالها بسبب الزيادة الواضحة فى عرض قدرتها على الانفاق وعجزها عن العمل . وقد نستطيع أن نقرر بصراحة أن أثورة الملابس النسائية يمكن تفسيرها ، فى واقع الأمر ، على أنها تعويق فعال تقوم به الملابس النسائية ، لكل جهد مشر . وهذا الفرق بين ملابس الرجال وملابس النساء قد اقتصرنا على الإشارة اليه هنا على أنه مظهر مميز ، وسوف نتعرض وشيكاً لبحث الأساس الذى قام عليه .

الى هنا اذن نجد أن مبدأ الاسراف المظهرى هو المعيار الشامل والسائد فى الملابس . وبلى هذا المعيار ، ويكمله ، معيار ثان هو مبدأ الفراغ البين . وهذا المعيار يظهر — من حيث شكل الملابس — على هيئة ابتكارات متنوعة تهدف جميعا الى الدلالة على أن لابستها لا يقوم ، وليس بوسعها ، على قدر ما يستدل من ملابسها ، أن يقوم بأى عمل منتج . وعلاوة على هذين المبدأين نجد مبدأ ثالثا قد لا يقل عنهما أثرا ، ويمكن أن يلحظه أى شخص يولى هذا الأمر ولو قليلا من التأمل . فالملبس لا يجب أن يبين عن الاسراف المظهرى وتقييد حرية الحركة فحسب ، بل يجب فى نفس الوقت أن يتمشى مع أحدث طراز . ولم يحدث أن استطاع أحد الى الآن أن يقدم تفسيراً شافيا لنظرية التغير المستمر فى أطرزة الملابس . فالمقتضيات الملحة التى تضطرننا الى لبس الملابس التى تتمشى مع العرف السائد ، وكذلك التغير المستمر من موسم الى موسم فى اساليب الأزياء ، امران معروفان جيدا لكل انسان . لكن نظرية هذا التتابع والتغير المستمر لم يهتد اليها أحد الى اليوم . ونحن نستطيع بالطبع أن نقدم تفسيراً صحيحاً ومطابقاً للواقع تماما ، وهو أن مبدأ التجديد هذا هو معيار آخر مكمل لقانون الاسراف المظهرى . ومن

الواضح انه لو لم يتح لكل ثوب أن يلبس غير فترة قصيرة ، ولو لم تخرج ملابس الموسم الماضي لتستعمل فى الموسم الحاضر ، لزاد الإنفاق التبديدى على الملابس زيادة كبيرة . هذا أمر صحيح فى حد ذاته ، ولكنه لا يزيد على أن يكون تفسيراً سليماً ، وكل ما نستطيع أن نقيده من هذا القول هو أن معيار الاسراف المظهرى يتحكم بطريقة فعالة فى كل ما يتعلق بالملبس الى حد أن أى تغيير فى نوع الطراز يجب أن يلائم مقتضيات الاسراف . ولكن هذا لا يفسر لنا الدافع على احدث وقبول التغيير فى الاطرزة السائدة ، كما أنه يقصر عن أن يفسر لماذا كان أى طراز بالذات فى أى وقت بالذات ضرورة ملزمة الى القدر الذى نعرفه .

ولكى نبحث عن مبدأ نستطيع أن نعتبره دافعا الى الخلق والتجديد فى الاطرزة ، لا بد لنا ان نعود القهقري الى الدافع البدائى غير الاقتصادى الذى دعا الى ارتداء الملابس ، وهو مبدأ التزين . فنحن نستطيع - دون أن ندخل فى جدل طويل عن كيف ولماذا يثبت هذا الدافع وجوده على هدى قانون الاسراف - نحن نستطيع ان نقرر عموما ان كل تجديد تسلسلى فى الاطرزة هو محاولة للوصول الى نوع من المظهر يكون احسن قبولاً فى تقديرنا للشكل واللون والتأثير ، من الطراز السابق الذى حل هو محله . والاطرزة المتغيرة هى تعبير عن الجرى غير المستقر وراء شيء يرضى شعورنا بالجمال . ولكن لما كان كل تجديد خاضعا لتأثير قانون الاسراف المظهرى - ذلك التأثير الذى من شأنه ان يبقى على الاصلح ويقضى على الاقل صلاحا - فان المجال الذى يستطيع التغيير ان يحدث فى حدوده ، مجال ضيق نوعا ، لان الجديد لا يجب فقط ان يكون اجمل ، او ربما لا يجب ان يكون اقل قبحا فى اغلب الأحوال ، من سابقه ، بل يجب أيضا ان يسمو الى المستوى التبديدى المفهوم .

وقد يبدو لاول وهلة ان نتيجة مثل هذا الصراع الذى يدور بلا هوادة فى سبيل بلوغ المستوى الجمالى فى الملابس يجب أن تكون اقترابا تدريجيا من الكمال الفنى . وقد يتوقع المرء بالطبع ان تعكس الاطرزة اتجاها محددا نحو شكل خاص أو أكثر من أشكال الملابس يلائم جسم الانسان بشكل واضح . بل ربما كان لدينا اليوم اسباب وجيهة تجعلنا نشعر ان الاطرزة - بعد كل ما بذل على الملابس من مهارات وجهود طول هذه السنين العديدة - يجب ان تكون قد بلغت حدا من الكمال النسبى واستقرارا نسبيا قريبا جدا من نموذج فنى دائم نستطيع التمسك به . ولكن هذا ليس هو الواقع ، بل الحقيقة أن من المجازفة أن نؤكد أن اطرزة اليوم أكثر فى الواقع ملائمة من الاطرزة التى كانت سائدة منذ عشر سنوات أو من اطرزة عشرين سنة مضت أو خمسين أو مائة . ومن جهة أخرى يذهب البعض الى حد بعيد فى التأكيد -

دون أن يلقوا معارضة - أن الأطرزة التي كانت سائدة منذ ألفى سنة كانت أكثر ملائمة من الملابس المصرية المتقنة التي تبذل في إخراجها جهود مضيئة .

وهكذا نجد أن تحليل الأطرزة الذي قدمناه هنا لا يفسر الأمر تفسيراً كاملاً ، وعلينا أن نذهب في محاولة التحليل إلى مدى أبعد . ومن المعروف جيداً أن بعض الأطرزة الخاصة وأنواعاً من اللبس ذات استقرار نسبي ، قد تم تصميمها في جهات مختلفة من العالم ، كما هي الحال مثلاً عند اليابانيين والصينيين وغيرهم من الشعوب الشرقية ، وكذا عند اليونان والرومان وغيرهم من شعوب الشرق القديمة . وكذلك أيضاً في العصور التالية ، عند الفلاحين في كل دولة أوروبية تقريباً . وهذه الملابس الوطنية أو الشعبية يقرر النقاد الأكفاء في معظم الأحوال أنها أكثر ملائمة وأرقى ذوقاً من الأزياء الحضرية الحديثة المتقلبة ، وأنها في نفس الوقت أيضاً ، أو على الأقل هي في العادة أقل اسرافاً في مظهرها ، أي أن من السهل أن نلاحظ في تكوينها عناصر أخرى غير استعراض ارتفاع أثمانها .

وهذه الأزياء ذات الاستقرار النسبي تقتصر على العموم ، وإلى حد كبير على مناطق محلية صغيرة ، وتختلف اختلافاً يتدرج قليلاً قليلاً من مكان إلى مكان . وهي في كل حالة قد صممتها شعوب أو طبقات أقر منا ، وبخاصة أنهم ينتمون إلى دول وجهات وأزمان كان فيها السكان ، أو على الأقل طبقة السكان التي صممت الملابس المذكورة ، متجانسين وثابتين وغير متنقلين . ومعنى هذا أن الملابس الثابتة التي تصمد لاختبار الزمن والتقد ، قد تم تصميمها في ظروف كان قانون الاسراف المظهرى فيها ذا سلطان أقل من سلطانه في المدن الكبيرة الحديثة المتحضرة حيث يستطيع السكان الأثرياء المتنقلون أن يسرعوا خطى التغير فيما يتعلق بطراز الملابس . ثم أن الدول والطبقات التي صممت ملابس ثابتة وفنية كانت ظروفها بحيث جعلت التنافس المالى بينها يتبع طريق التنافس في الفراغ البين بدلاً من أن يكون في الاستهلاك البين للسلع . وعلى ذلك يصح أن نقول بصفة عامة أن طراز الملابس أقل ما يكون ثباتاً وملاءمة في تلك المجتمعات التي يكون فيها قانون الاسراف المظهرى للسلع أقوى ما يكون ، كما هي الحال في مجتمعنا (بقصد الولايات المتحدة) وكل هذا يشير إلى وجود تعارض بين الاسراف وبين الملابس التي يتوفر فيها الفن . أما من حيث الواقع العملي فإن معيار الاسراف المظهرى لا يتلاءم وضرورة كون اللبس جميلاً أو مناسباً . وهذا التعارض يهيئ لنا تفسيراً للتغيير المضطرب في الطراز الذي لا يستطيع قانون الاسراف ولا قانون الجمال وحده أن يفسره .

ان معيار الوجاهة يتطلب ان يكون الملبس شاهدا على الانفاق التبديدي ولكن كل اسراف منفر للذوق الوطنى . وقد قيل عن القانون السيكولوجى انه يقرر ان جميع الرجال - وربما النساء الى حد اكبر - يمتنون التبديد عبثا سواء فى الجهد او فى المال ، تماما كما كان يقال فى وقت من الاوقات عن الطبيعة انها تمتعت الفراغ . لكن مبدأ الاسراف المظهرى يقتضى اتفاقا باذى العبث ، ولهذا فان ماينتج عن هذا من الاسراف البين على الملبس اسراف قبيح حقا . ولهذا نجد كل جزء يزداد أو يتغير فى الملبس عند احداث أى تجديد فى طرازه ، انما هو محاولة لتجنب كل نقد موجه اليه ، وذلك بادخال ابتكار يجعله يبدو محققا لبعض أهداف اخرى ، فى نفس الوقت الذى تعمل فيه مقتضيات الاسراف المظهرى على اخفاء القصد من هذه الابتكارات حتى لا تبدو أكثر من مجرد مظهر شفاف يخفى وراءه الغرض الحقيقى . بل اننا نجد ان طراز الملبس - حتى حيث يجمع به الخيال بكل حريره - يندر ان يخلو ، اذا خلا على الاطلاق ، من التظاهر بأنه يحقق بعض النفع الواضح .

على أن فائدة الأجزاء الجديدة التى تضاف الى الملبس لتجعله يطابق الطراز الجديد ، هى فى جميع الأحوال ادعاء غير مستور ، وسرعان ما تبدو تفاهتها لناظرينا بدرجة تجعلنا لانطبقها ، وحينئذ نهرب منها الى طراز جديد . ولكن الطراز الجديد يجب ان يتلاءم ومقتضيات الاسراف والتفاهة اللتين تضمنان لصاحبهما الاشتهار بالثراء . وسرعان ما تصبح تفاهته فى نظرنا شيئا مستقبحا بقدر ما كانت سابقتها ، والعلاج الوحيد الذى يسمح لنا به قانون التبذير هو البحث عن متنفس فى تصميم جديد لا يقل عن هذا تفاهة ولا يقل الناس عزوفا عن التمسك به . ومن هنا جاء الاستقباح والتغير المستمر فى طراز الملابس .

والآن ، وقد انتهينا من تفسير ظاهرة الأطرزة المتقلبة ، فان علينا أن نجعل التفسير يطابق حقائق الحياة اليومية . ومن بين هذه الحقائق اليومية الميل المعروف الذى يبديه جميع الرجال فى أى وقت معين الى الطراز الشائع فى ذلك الوقت . فان الطراز الجديد المستحدث يتهافت الناس على اتباعه فى موسم من المواسم ، ثم ، وعلى الأقل طالما كان لا يزال حديثا ، يراه الناس عموما جميلا وجذابا . فالتناس يشعرون بأن الطراز الجديد جذاب ، وهذا يرجع ، من بعض الوجوه ، الى الشعور بالراحة الذى يتركه فينا بسبب انه يختلف عن سابقه ، ويرجع من بعض الوجوه الأخرى الى أنه اكتسب السمعة الجديدة . وقانون الوجاهة ، كما ذكرنا فى الفصل السابق ، يشكل أذواقنا الى حد ما ، بحيث أن أى شيء يعتبر فى ضوء هذا القانون مناسبا حتى تبلى جدته ، أو حتى تتحول كفائه للشهرة الى تصميم جديد مبتكر يحقق نفس الغرض العام . ومن الشواهد على أن الجمال - أو « البهاء » - الذى ينسب

الى اى طراز يتهافت الناس عليه فى اى وقت بالذات لا يعدو أن يكون جمالا كاذبا وعارضا ، أن احدا من الأطرزة الكثيرة المتقلبة لا يصمد للزمن . ولو ارجعنا البصر الى ما قبل ست سنوات او أكثر لوجدنا أن احسن أطرزتنا حينذاك تبدو فى نظرنا اليوم مضحكة ، ان لم تكن قبيحة . وكلفنا العابر بأى شئ مستحدث ، يقوم على أسس غير الأسس الجمالية ، ولا يبقى الا بالقدر الذى لايسمح لذوقنا الجمالى الدائم أن يثبت نفوذه ويلفظ هذا الابتكار الجديد الذى لا يهضم .

وعملية تحول المجتمع من الفرام بالطراز الجميل الحديث الى النفور منه تستغرق وقتا يطول أو يقصر ، وطول الوقت الذى يلزم فى أية حالة بالذات يتناسب عكسيا مع درجة قبح الطراز المذكور . وهذه العلاقة الزمنية بين القبح والتقلب فى الطراز تهيب لنا أساسا لكى نستنتج أنه كلما زادت سرعة تعاقب الأطرزة وزحزحة بعضها بعضا ، كانت أكثر تنفيرا للذوق السليم . وعلى ذلك نستطيع أن نفرض أنه كلما قطع المجتمع - وخصوصا الطبقات الثرية منه - شوطا أبعد فى الثراء وكثرة التنقل وفى زيادة العلاقات الانسانية ، زاد قانون الاسراف المظهرى تأكيدا لسلطانه فى شئون الملبس وزاد اتجاه الذوق الجمالى الى أن يتعطل أو أن يغطى عليه قانون الشهرة المالية ، وزادت سرعة قلب الأطرزة وتغييرها ، وزاد الناس استقباحا للأطرزة المتغيرة التى يخلف بعضها بعضا فى ذبوع الصيت ونفورا منها .

ولا تزال هناك فى نظرية الملابس هذه نقطة واحدة على الأقل لابد من بحثها . فمعظم النقط التى ذكرناها تنطبق على ملابس الرجال كما تنطبق على ملابس النساء ، ولو أنها فى العصر الحديث تنطبق فى كل شئ على ملابس النساء بدرجة أقوى مما تنطبق على ملابس الرجال . لكن ملابس النساء تختلف عن ملابس الرجال اختلافا أساسيا فى نقطة واحدة . فملابس النساء تتمسك تمسكا أشد وأوضح بكل مظهر من المظاهر التى تدل على أن لابسها معفاة من القيام بأى عمل إنتاجى يتسم بالخشونة أو غير قادرة عليه . وهذه الخاصية المعيزة للملابس النساء ذات أهمية لا من حيث أنها تكمل نظرية الملبس فحسب ، لكن أيضا من حيث أنها تثبت ما ذكرناه عن مركز النساء الاقتصادى ، فى الماضى وفى الحاضر على السواء .

وقد كانت وظيفة المرأة فى خلال التطور الاقتصادى ، كما رأينا اثناء بحث مركز المرأة تحت عنوان الفراغ بالتبعية والاستهلاك بالتبعية ، أن تستهلك السلع نيابة عن رب الأسرة ، وكأن تصميم ملابسها يتم على أساس تحقيق هذا الغرض . وقد نشأ عن هذا أن صار القيام بعمل إنتاجى ظاهر - ينظر اليه بشكل خاص ، على أنه مهين للمرأة المحترمة ، ولهذا كان لابد من

يبدل الجهود المضنية فى تصميم ملابس النساء حتى تدخل فى روع من يراها .
الحقيقة الواقعة (وهى فى الواقع خرافة) وهى أن من تلبس هذا اللبس
لا تقوم عادة - وليس فى مقدورها أن تقوم - بأى عمل نافع . فان الآداب
العامة تقتضى من المرأة المحترمة أن تمتنع دائما عن بدل أى جهد منتج وأن
تستعرض فراغها أكثر مما يفعل الرجال الذين ينتمون لطبقتها الاجتماعية .
وان الألم ليحز فى نفوسنا لو عرفنا أن امرأة راقية النشأة اضطرت - لكى
تكتسب قوتها - الى القيام بعمل نافع . فهذا ليس « مجال المرأة » . فمجال
المرأة فى منزلها الذى عليها أن « تجمله » ، وعليها أن تكون « أهم ما يزينه » .
فليس من المعتاد أن يقال عن رب العائلة انه زينة أهل المنزل . ومظهر المرأة
هذا ، اذا نظرنا اليه مقترنا بالحقيقة الأخرى ، وهى أن الأناقة تقتضى اهتماما
شديدا باستعراض الاسراف فى اللبس وغيره من مظاهر زينة المرأة ، هذا
المظهر يؤيد وجهة النظر التى أشرنا اليها فيما سبق .

ولما كان نظامنا الاجتماعى قد تطور عن النظام الأبوى القديم فانه يقتضى
من المرأة بصفة خاصة أن تستعرض قدرة العائلة على الشراء . وحسن سمعة
العائلة التى هى جزء منها يجب - حسب ما يقضى به نظام الحياة المتحضر
الحديث - أن يكون موضع اهتمام المرأة الخاص ، وعلى ذلك يجب أن تكون
خطة الانفاق المشرف والفراغ البين ، وهما أهم عاملين يحفظان للأسرة
سمعتها الطيبة ، أهم ما تعنى به المرأة ، وهذا الاهتمام بالاسراف المظهرى
للسلع والجهد ، وهذه الخطة المثلى للانفاق المشرف - كما تفصح عن نفسها
فى حياة أغنى الطبقات - يجب عادة أن تكون الوظيفة الاقتصادية الوحيدة
للمرأة .

وفى مرحلة التطور الاقتصادى التى كانت المرأة فيها متاعا للرجل بكل
معنى الكلمة ، كان استعراض الفراغ البين والاستهلاك البين جزءا من المنفعة
المطلوب من المرأة أداؤها ، اذ لما لم تكن المرأة سيدة نفسها فان الفراغ البين
والانفاق البين كانا من دواعى الشرف لسيدكما لا لنفسها ، ومن هنا جرى
العرف على أن ربة البيت كلما كانت أكثر بدخا واقل انتساجا فيما يبدو ،
كانت حياتها أكثر تشريفا لرب العائلة وأكثر أثرا فى اكسابه حسن السمعة
الى حد أن المرأة كان يطلب منها لا أن تكون شاهدا على حياة الدعة فحسب ،
بل أن تجعل نفسها أيضا عاجزة عن القيام بأى نشاط مثير .

وفى هذه النقطة بالذات نرى ملابس الرجل يقل عن ملابس المرأة ، وهو
امر له ما يبرره . فالاسراف المظهرى والفراغ البين يجلبان حسن السمعة
لأنهما دليل القدرة المالية ، والقدرة المالية تكتسب صاحبها الشرف وحسن
السمعة لأنها ، عند تحليلها آخر الأمر ، شاهد على النجاح والقدرة الفائقة ،

ومن هنا كانت دلائل التبديد والفراغ التى يبدىها الفرد بالاصالة عن نفسه لا تستطيع ان تتخذ المظهر أو تبلغ المدى الذى يجعل منها دليلا على العجز أو الشقاء من جانبه ، لأن الظهور بمثل هذا المظهر ان يتم فى هذه الحالة عن السمو ، بل عن النقص ، وبهذا يقضى على الغرض منه . وعلى ذلك فحيثما كان الانسان ، عادة أو فى المتوسط ، يذهب فى الانفاق التبديدى والتظاهر بالامتناع عن العمل الى المدى الذى يستعرض به متاعبه أو عجزه الجسماني الذى تحمله باختياره ، فان النتيجة العاجلة لهذا ان يفهم الناس أن هذا الشخص لا يقوم بهذا الانفاق التبديدى ولا يتحمل ذلك العجز لفائدة شخصية يصيبها من حيث الشهرة المالية ، بل لفائدة شخص آخر يعيش هو عائلة عليه من الناحية الاقتصادية ، وهذه العلاقة يجب عند تحليلها التحليل الأخير ان تتلخص من حيث النظرية الاقتصادية ، فى أنها علاقة عبودية .

ولنطبق هذا التعميم الآن على أزياء النساء ، ونعرض الموضوع فى عبارات محددة : فالكعب العالى والتنورة والقبعة غير العملية والمشد الذى تلبسه المرأة حول خصرها والتفاضى العام عن كل مضايقة بتحملها اللابس ، وهو مظهر واضح فى كل أزياء النساء المتحضرات ، هى كلها أمور عديدة تشهد بأن المرأة فى نظام الحياة المتحضر الحديث ، لا تزال نظريا تعتمد على الرجل من الناحية الاقتصادية ، وانها لا تزال ، وربما من ناحية وهمية الى حد كبير ، متاع الرجل . والسبب الواضح فى كل هذا الفراغ البين والزى الذى يتم عن الاسراف من جانب النساء ، يرجع الى انهن خدمن موكول اليهن ، عند توزيع الوظائف الاقتصادية ، القيام باستعراض قدرة سيدهن على الانفاق .

وهناك شبه واضح من هذه الناحية بين أزياء النساء وأزياء خدم المنازل ، لاسيما الخدم الذين يتخذون لهم زيا خاصا مميزا . ففى كليهما استعراض متقن للاسراف الذى لا داعى له ، وفى كليهما أيضا افعال ملحوظ لراحة لابسها الجسمانية . لكن زى السيدات يذهب فى تعمده المحكم للدلالة على الفراغ ، ان لم يكن على العجز الجسماني ، الذى يعيش فيه صاحبه ، الى حد أبعد من زى الخدم . وهذا هو ما يجب أن يكون ، لأن ربة البيت هى نظريا رئيسة خدم المنزل ، وذلك بمقتضى النظام المثالى للثقافة المالية .

والى جانب الخدم ، الذين ينطبق عليهم هذا الاسم فى العرف العام ، توجد طبقة أخرى من الناس — على الأقل — يجعلهم زبهم شبيهين بطبقة الخدم ، ويشتمل على كثير من المظاهر التى تكسب الأزياء النسائية مظهرها الأنثوى . هذه هى طائفة رجال الدين . فملابس القسس تعكس ، بدرجة

كبيرة ، جميع المظاهر التى اوضحنا انها تقوم دليلا على منزلة الخدم وعلى حياة التبعية . فملابس القسيس نفسها منمقة وغريبة المنظر وغير لائقة وغير مريحة للابسةا الى حد المضايقة ، من الناحية الظاهرية على الأقل ، وهى فى غرابة هذه الصفات تبرز عادات القسيس اليومية . والقسيس فى نفس الوقت مفروض فيه أن يمتنع عن بذل أى جهد مثير وأن يحتفظ فى حضرة الناس بملامح جامدة لا تلين ، مما يشبه ، الى حد كبير ، ما يفعل خادم المنزل المدرب تدريباً كافياً ، ووجه القسيس الحليق هو أمر آخر له نفس الاثر . وهذا الشبه بين طبقة القسس وطبقة الخدم الخصوصيين فى السلوك وفى اللبس يرجع الى الشبه بين الطبقتين من حيث الواجبات الاقتصادية . فالقسيس فى النظرية الاقتصادية ، خادم خاص يقوم ، فى المفهوم العام ، على خدمة الرب الذى يلبس هو الزى الخاص بخدمته . وهذا الزى ذو طابع باهظ الثمن الى حد كبير ، وهذا ما يجب أن يتوافر فيه لكى يعرض عظمة سيده المقدس عرضاً لائقاً . لكنه قد صمم بحيث يدل على أن ارتدائه لا يوفر الا قليلا او لا يوفر شيئاً من الراحة البدنية للابسه ، لانه سلعة من سلع الاستهلاك بالتبعية ، وطيب السمة الذى ينبع من ارتدائه يعود الى السيد الغائب ، لا الى الخادم التابع .

والخط الذى يفصل بين أزياء النساء والقسس والخدم من جهة ، وأزياء الرجال من الجهة الأخرى ، لا يراعى دائما فى الواقع ، لكن يندر أن نجد احدا ينكر أنه موجود دائما فى طرائق تفكير الناس بدرجة محددة الى حد ما . هناك أيضا بطبيعة الحال رجال لا ينتمون الى هذه الطبقات ، وعددهم غير قليل ، يدفعهم تمسكهم الشديد بالأزياء الغالية الأنيقة الى تخطي هذا الخط الوهمى الذى يميز بين ملابس النساء وملابس الرجال ، بحيث يتخلدون لأنفسهم زيا قد صمم دون شك لكى يضابق جسم لابس ، لكن كل واحد منا يقرر دون تردد أن مثل هذا الزى على جسم رجل هو خروج على العرف المألوف . وقد اعتدنا أن نقول أن مثل هذا الزى «مخنث» ، وأحيانا يسمع الواحد منا ملاحظة يبدئها بعض الناس عن شخص مهذب يلبس ملابساً متأنقا فيقولون انه يلبس ملابساً أنيقاً كملبس الخدم .

و «تقليعة» مشد الخصر استثناء ظاهر من القاعدة التى أوردناها هنا أكثر تفصيلا ، خصوصا أنها تمكس اتجاهها واضحا نوعا ما فى التطورات الاخيرة التى حدثت فى الأزياء .

و «تقليعة» مشد الخصر استثناء ظاهر من القاعدة التى أوردناها هنا كمثال . على أن الدراسة الدقيقة تبين أن هذا الاستثناء الظاهر هو فى حقيقته تثبيت للقاعدة التى تقول أن أية «تقليعة» جديدة فى أى عنصر أو مظهر خاص بالأزياء ، تتوقف على الدور الذى تقوم به كشاهد على المنزلة المالية . ومن المعروف جيدا أن مشد الخصر لا يستعمل لكى ~~يظهر~~ ~~الخصر~~

الأكثر تقدما من الناحية الصناعية ، إلا بين طبقات اجتماعية محددة تحديدها واضحة . فبناء الطبقات الفقيرة ، خصوصا بين سكان الريف ، لا تستعمل عادة إلا كأداة من أدوات الترف أيام العطلات . فبناء هذه الطبقات ملزمات بأداء أعمال شاقة ، فإذا أردن التظاهر بالبطالة ، على حساب تعذيب أجسادهن بالملابس الضيقة ، فلن يجدين هذا من هذه الناحية إلا قليلا . أما استعمال الملابس الضيقة أثناء العطلات فيرجع إلى تقليد قانون الأناقة السائد بين نساء الطبقة الراقية . فإذا تدرجنا إلى أعلى فوق مستوى الحرمان المنخفض هذا وفوق مستوى العمل اليدوي ، فأننا نجد أن مشد الخصر كان إلى ما قبل جيل أو جيلين لا غنى عنه تقريبا لجميع نساء الطبقات المحترمة ، بما في ذلك أكثرهن ثراء وشهرة . وقد بقيت هذه القاعدة سارية طالما لم تكن قد ظهرت بعد طبقة كبيرة من الناس الذين اثروا ثراء يضعهم فوق أية شبهة من حاجة إلى أداء أي عمل يدوي . وهي في نفس الوقت من كثرة العدد بحيث تجعل من نفسها طبقة اجتماعية واحدة قائمة بذاتها منفصلة عن غيرها ، بحيث يمكن لكثرة عددها أن تكون أساسا تقوم عليه قواعد سلوكية خاصة داخل نطاق الطبقة ، تملأها طرق التفكير السائدة بين أفرادها وحدهم . وقد نمت الآن طبقة من المترفين الذين يملكون ثروة طائلة بحيث أن أي اتهام لهم بأنهم مضطرون إلى أداء عمل يدوي يصبح اتهاما باطلا لا يمسهم منه أي ضرر . وعلى ذلك فقد كان مأل مشد الخصر بين هذه الطبقة هو الأهم إلى حد كبير .

فإذا كانت هناك استثناءات من قاعدة التخلي عن مشد الخصر هذه فهي ظاهرة أكثر منها حقيقة ، وتشمل الاستثناءات الطبقات الغنية في الدول ذات الكيان الصناعي المنخفض - وهي الدول القديمة شبه الصناعية - كما تشمل الذين دخلوا حديثا في زمرة الأثرياء في المجتمعات الصناعية الأكثر تقدما . هؤلاء الآخرون لم يتح لهم الوقت الكافي لانتزاع أنفسهم من قوانين الذوق الشعبية وقواعد حسن السمعة التي ورثوها عن طبقتهم السابقة ذات المستوى المالي الأدنى . فالاستمساك باستعمال مشد الخصر ليس قليل الوجود مثلا في المدن الأمريكية التي ظهرت وأصابها الثراء الفاحش فجأة . وإذا جاز لنا أن نستعمل لفظ «الترف» على أنه تعبير فني دون أن نحمله على محمل مستقبح ، استطعنا أن نقول أن استعمال المشد يبقى ، إلى درجة كبيرة ، خلال فترة «الترف» - أي فترة التردد والتحول من ثقافة مالية وضيفة إلى ثقافة مالية أعلى ، ومعنى هذا أن المشد يبقى في كل البلاد التي توارثته حينما طالما كان يؤدي الغرض منه كشاهد على الفراغ المشرف من حيث كونه دليلا على عجز لابس من الناحية الجسمية . وهذه القاعدة تسرى بالطبع على أنواع أخرى من العيوب ومن البكترات التي ترمى إلى استعراض عجز الفرد عن العمل .

وتنطبق نفس القواعد تقريبا على أبواب الاستهلاك الظاهري المنوعة ،
والحقيقة أن أشياء مشابهة تنطبق فيما يبدو الى درجة قليلة على مظاهر
مختلفة تتعلق بالأزياء ، خصوصا اذا كانت هذه المظاهر تنطوي على مضايقة
واضحة ، أو تظاهر بالمضايقة للابسا . وهناك اتجاه واضح خلال مائة
السنة الأخيرة ، في تطور أزياء الرجال بصفة خاصة ، يميل الى التخلي عن
أبواب الاسراف والعلامات التي تتم عن الفراغ وكانت بالضرورة مصدر
مضايقة ، تلك الأبواب التي ربما حققت غرضا مستحبا في زمانها ولكن
بقاءها اليوم بين الطبقة العليا يعتبر شيئا زائدا عما تقتضيه الضرورة . ومن
قبيل هذه الأبواب مثلا ، استعمال الشعر المستعار وتبييضه بمسحوق
أبيض ، واستعمال الشرائط المذهبة والاحتفاظ بالوجه حليقا دائما . وقد
حدث في السنوات الأخيرة أن بدأت المجتمعات الراقية تعود قليلا الى الوجه
الحليق ، لكن هذا قد يكون تقليدا انتقاليا غير حكيم للأسلوب الذي كان
يلتزم به الخدم الخصوصيون ، وربما جاز لنا أن نتوقع لها أن تذهب في
نفس الطريق الذي ذهب فيه شعر أجدادنا المستعار المرشوش بالمسحوق
الأبيض .

هذه الامارات وغيرها مما يشبهها في دلالتها الصارخة - لكل من
يشاهدها - على ثقافة الأشخاص الذين يستخدمونها ، قد حلت محلها اليوم
طرق أخرى أرق منها تؤدي نفس الغرض ، وهي طرق لا تقل وضوحا أمام
النظرة المدربة التي تتمتع بها تلك النخبة القليلة من الأفراد الذين تهدف الى
التأثير فيهم تأثيرا حسنا . أما طريقة الاعلان الفجة القديمة فقد احتفظت
بمكانتها طالما كان جمهور المشاهدين الذي يبقى المستعرض ارضاه كبير العدد
بالنسبة للمجتمع الذي لم تكن دذيته تسمح له بملاحظة التنوعات البسيطة
التي تطرا على علامات الثروة والفراغ . وطريقة الاعلان يعتمدها التهذيب
عندما تنشأ طبقة ثرية كبيرة العدد يتوفر لها الفراغ الكافي الذي يساعدها
على اكتساب المهارة في فهم مغزى مظاهر الاسراف الأكثر دقة . فالملابس
« الصارخة » تصبح منفرة لأصحاب الذوق الرفيق ، على اعتبار أنها برهان
واضح على زغبة لا ضرورة لها في الفات النظر والتأثير في أصحاب الذوق
غير الرفيق . أما الشخص ذو النشأة العالية فلا يهتم اهتماما يذكر الا
بالتقدير المشرف الذي يبديه نحوه أفراد طبقته الراقية ذوو الأذواق المذهبة .
فاذا زاد عدد أفراد الطبقة الثرية المتمتعة بالفراغ زيادة كبيرة ، أو اتسع
مجال اتصال بعض افرادها ببعض اتساعا عظيما يجعل منها بيئة بشرية تحقق
اغراضها الثرفية ، فحينئذ يظهر الاتجاه الى استبعاد عناصر السكان الدنيا
من محيطها ، حتى لو كانوا مجرد مشاهدين يبتغى نيل اعجابهم أو اذلالهم .
ونتيجة هذا كله تهذيب للوسائل ، بالبحث عن مبتكرات أكثر رقة والنجوة

الى نظام مهذب لتصميم الازياء . وعندما تقوم الطبقة المترفة الراقية هذه باتخاذ الخطوات الأولى فى كل أمر يتعلق بأداب السلوك فان أثر هذا على باقى طبقات المجتمع أيضا يكون تهديبا تدريجيا لأساليب الازياء . وكلما زاد المجتمع ثروة وثقافة يتم استعراض القدرة على الشراء عن طريق وسائل تحتاج الى تمييز أدق من جانب المشاهد . وهذا التمييز المهذب بين طرق الاعلان هو فى الحقيقة عنصر كبير جدا من عناصر الثقافة المالية الراقية .

الفصل الثامن الإعفاء، الصناعي والمحافظة

حياة الإنسان فى المجتمع ، مثلها مثل حياة أى نوع آخر تماما ، هى صراع من أجل البقاء ، وهى لذلك عملية ملائمة عن طريق الانتخاب . وتطور الكيان الاجتماعى كان دائما عملية انتخاب طبيعى لنظم الحياة . والتطور الذى حدث ، ولا يزال يحدث فى النظم الإنسانية والطبع الإنسانى يمكن إرجاعه بوجه عام الى عملية انتخاب طبيعى لأصلح طرائق التفكير والى عملية تلاؤم ، لأفراد تلاؤما إجباريا مع بيئة كانت دائمة التغير تبعا لنمو المجتمع وللنظم المتغيرة التى عاش الناس فى ظلها . وليست النظم مجرد نتيجة لعملية الانتخاب وللتلاؤم التى تقوم بتشكيل أنواع الميول والقدرات السائدة أو الشائعة ، بل هى فى نفس الوقت طرق خاصة من طرق الحياة ومن العلاقات الإنسانية ، ومن أجل ذلك كانت بدورها عوامل فعالة فى عملية الانتخاب ، ومن أجل ذلك تساعد النظم المتغيرة بدورها على عملية انتخاب أخرى للأفراد الذين وهبوا أصلح الميول العقلية ، وعلى عملية تلاؤم أخرى بين الميول والعادات الفردية وبين البيئة المتغيرة عن طريق تكوين نظم جديدة للحياة .

ان القوى التى عملت على تشكيل الحياة البشرية والكيان الاجتماعى يمكن دون شك أن نرجعها فى النهاية الى الأنسجة الحية والبيئة المادية . لكننا نستطيع ، فيما يتعلق بالموضوع الذى نتناوله ، أن نعبر عن هذه القوى على أحسن وجه بأنها عبارة عن بيئة ، بشرية وغير بشرية ، وكائن بشرى ذى كيان مادى وعقلى محدد الى درجة ما ، وهذا الكائن البشرى فى مجموعه أو فى المتوسط متغير بدرجة ما ، تغيرا يخضع أساسا دون ريب الى عملية انتخاب تعمل على المحافظة على التغيرات الملائمة . وقد تكون المحافظة على التغيرات الملائمة هى الى درجة كبيرة احتفاظا انتخابيا بالأنواع البشرية . ففى تاريخ حياة أى مجتمع يتكون سكانه من خليط من عناصر بشرية مختلفة ، نجد واحدا من عدة عناصر صامدة ومستقرة نسبيا من حيث صفاتها الجسمية والخلقية ، هو الذى يصل الى مركز الرياسة فى أى وقت معين . فان الموقف ، بما فيه من نظم سائدة فى أى وقت معين ، يساعد على بقاء نوع واحد من الشخصيات وسيادته ، بتفضيله على ما عداه . ونوع الرجال الذين ينتخبون بهذه الطريقة

ليحفظوا ويطوروا النظام الذى ورثوه عن أسلافهم يتولون تشكيل هذه النظم. بدرجة عظيمة ، تشكيلا يلائم رغباتهم . لكن اذا صرفنا النظر عن الاختيار. بين أنواع من الرجال وطرائق من طرق التفكير مستقرة نسبيا ، فلا ريب أن هناك عملية أخرى من عمليات الممارسة الانتخابية لطرائق التفكير تعمل فى نفس الوقت داخل النطاق العام للقدرات الذى يمتاز به العنصر البشرى السائد أو العناصر السائدة . وقد يكون هناك تنوع فى الطبائع الأساسية لآى شعب من الشعوب ، جاء عن طريق الانتخاب بين أنواع مستقرة نسبيا ، لكن هناك أيضا تنوع يرجع الى التلاؤم فى التفصيلات داخل نطاق النوع نفسه ، والى الاختيار بين وجهات نظر حياتية معينة فيما يتعلق بأية علاقة اجتماعية بالذات ، أو مجموعة من العلاقات .

وفىما يتعلق بالبحث الذى نتناوله ، فإن السؤال الخاص بطبيعة التلاؤم - وهل هو أساسا اختيار بين أنواع مستقرة من المزاج والطباع ، أو هل هو أساسا تلاؤم بين أساليب الناس فى التفكير وبين الظروف المتغيرة - مثل هذا السؤال أقل أهمية من حقيقة أن النظم تتغير وتتطور باستمرار بطريقة أو بأخرى . والنظم لا مفر لها من التغير بتغير الظروف ، لأن لها طبيعة الاستجابة الاعتيادية للبواعت التى تقدمها هذه البيئة المتغيرة . وتطور هذه النظم هو تطور المجتمع . والنظم فى حقيقتها هى أساليب التفكير السائدة المتصلة بعلاقات معينة أو وظائف معينة للفرد أو للمجتمع ونظام الحياة ، الذى هو مجموع النظم السائدة فى أى وقت بالذات أو فى أية مرحلة معينة من مراحل تطور المجتمع ، يمكن ، من الناحية السيكولوجية ، تعريفها تعريفا شاملا بأنها اتجاه روحى سائد أو نظرية سائدة من نظريات الحياة . أما من حيث مظاهرها العامة ، فإن هذه الميول الروحية أو هذه النظرية اذا حللناها تحليلًا دقيقًا ، يمكن إرجاعها الى نوع سائد من الصفات .

والظروف السائدة اليوم تحدد شكل نظم الغد عن طريق عملية انتخابية قاهرة ، بالتأثير فى نظرة الناس الاعتيادية الى الأمور ، وبالتالي بتغيير وجهات النظر والاتجاهات الفكرية المتوارثة عن الماضى ، أو بتأييدها ، والنظم (أى أساليب التفكير) التى يسترشد بها الناس فى حياتهم ، يرثونها بهذه الطريقة عن زمان مضى قبل زمانهم بوقت طال أو قصر ، ولكنها على أية حال قد تطورت نحو الكمال فى الماضى وآلت اليهم منه . والنظم هى نتاج العملية السابقة ، وهى متلائمة مع ظروف سابقة ، ولذلك لا تتفق اتفاسًا تامًا مع مقتضيات الحاضر . وعملية التلاؤم الانتخابى هذه لا تستطيع فى واقع الأمر أن تساير الظروف الدائمة التغير التى يوجد فيها المجتمع فى وقت معين ، فإن البيئة والظروف ومقتضيات الحياة التى تملئ التلاؤم وتنفذ الانتخاب ، تتغير من يوم الى يوم ، وكل وضع تال من أوضاع المجتمع يحججه بدوره الى التقادم.

والنسيان بمجرد استقراره . فكلما خطا المجتمع خطوة في سبيل التطور فإن هذه الخطوة ذاتها هي تغير في الوضع يقتضى تغيرا جديدا ويصبح نقطة تحول جديد الى خطوة جديدة في التلاؤم ، وهكذا دواليك بغير نهاية .

من الواجب اذن ، ولو أنها حقيقة واضحة طال الكلام فيها ، أن نشير الى أنه نظم اليوم - أو نظام الحياة الحاضر الذى يرضى عنه الناس - لا ثلاثم الظروف الحالية ملائمة تامة . وفى نفس الوقت نرى أن عادات الناس الفكرية القائمة تميل الى البقاء الى ما لانهاية ، الا حيثما تضطرها الظروف الى التغير فهذه النظم التى توارثها النسل عن السلف : هذه الأساليب فى التفكير ووجهات النظر والاتجاهات العقلية والقدرات وما إليها ، هي اذن فى ذاتها عامل من عوامل المحافظة على القديم . وهى بهذا تعتبر عامل القصور الذاتى أو الاستمرار الاجتماعى ، أو الاستمرار السيكولوجى أو المحافظة على الوضع القائم .

والكيان الاجتماعى يتغير ويتطور ويوائم نفسه مع الظروف المتغيرة عن طريق واحد دون سواء هو تغير أساليب التفكير لدى طبقات المجتمع المتنوعة ، أو هو ، بعد التحليل الدقيق ، طريق تغير أساليب التفكير لدى الأفراد الذين يتكون منهم المجتمع . وتطور المجتمع هو فى حقيقته عملية ملائمة عقلية من جانب الأفراد وتحت ضغط الظروف التى لا تستطيع الاستمرار فى استساغة أساليب التفكير التى نشأت فى ظل مجموعة من الظروف الماضية وتلاصت معها . ولا يهمننا هنا ما اذا كانت عملية التلاؤم هذه هى عملية انتخاب واستمرار عناصر بشرية قوية معينة أو هى عملية تواؤم فردية وتوارث صفات مكتسبة .

والتطور الاجتماعى ، وخاصة اذا نظرنا اليه من ناحية النظرية الاقتصادية ، عبارة عن تقدم متتابع الى درجة كبيرة جدا من « التوفيق بين » علاقاتنا الداخلية والخارجية » ، ولكن هذا التوفيق لا يبلغ الاستقرار النهائى أبدا ، لأن العلاقات الخارجية عرضة للتغير المستمر نتيجة للتغير التطورى المستمر الذى يعترى « العلاقات الداخلية » . لكن درجة الاقتراب من التوفيق التام قد تزيد أو تنقص تبعا للسهولة التى يتم بها التوفيق . وكل تعديل فى أساليب تفكير الناس لكى تتلاءم مع وضع متغير ، لا يتم على اية حال الا متأخرا وعلى مضض ، والا تحت ضغط يمليه وضع جديد لا يستسيغ الأفكار السائدة . وتعديل النظم والآراء المعتادة لكى تلائم بيئة متغيرة ، يحدث استجابة لضغط خارجى ، وهو فى طبيعته يشبه الاستجابة لقوة دافعة . وعلى ذلك فإن حرية التوفيق وسهولته ، أو بتعبير آخر قدرة الكيان الاجتماعى على النمو ، تتوقف الى حد كبير على مقدار الحرية التى تؤثر بها الأوضاع فى أى وقت على كل فرد فى المجتمع - أى درجة تعرض كل فرد لقوى البيئة القاهرة .

فاذا بقى قسم أو طبقة من المجتمع بمنأى عن آثار البيئة إلى درجة كبيرة ، فإن هذا القسم من المجتمع ، أو هذه الطبقة ، يوائم في بطنه بين آرائه ونظام حياته وبين الوضع العام المتغير ، فهو يميل من هذه الناحية إلى تأخير عملية التحول الاجتماعى . والطبقة المترفة الثرية هى بمنأى عن تأثير القسوى الاقتصادية التى تعمل على التغير والتعديل . ومن الممكن أن يقال إن القوى التى تعمل على تعديل الأنظمة ، لا سيما فى حالة مجتمع صناعى حديث ، هى عند التحليل النهائى ، قوى اقتصادية محضة .

ويمكن النظر إلى أى مجتمع على أنه جهاز صناعى أو اقتصادى يتكون كيانه مما يسمى بنظمه الاقتصادية . وهذه النظم هى الأساليب المعتادة التى تسير بمقتضاها عملية حياة المجتمع فى علاقتها بالبيئة المادية التى يعيش فيها . فإذا رأينا أساليب معينة من أساليب تطور النشاط البشرى فى هذه البيئة بالذات ، قد أصبحت متقدمة من هذه الوجهة ، فإن حياة المجتمع سوف تسير فى هذه الاتجاهات العادية بشيء من السهولة . وسوف يسخر المجتمع قوى البيئة فى تحقيق أغراضه فى الحياة باتباع أساليب تعلمها أسلافه فى الماضى وأودعها تلك النظم .

لكن كلما زاد عدد السكان ، وكلما زادت معلومات الإنسان ومهارته فى توجيه قوى الطبيعة ، فإن وسائل العلاقات المعتادة بين أفراد المجتمع والوسائل المعتادة التى تسير بها عملية حياة المجتمع بأكملها لاتتمخض عن نفس النتيجة التى كانت تتمخض عنها من قبل . كما أن نتائج الحياة لا توزع بنفس الطريقة أو بنفس الدرجة من الفعلية بين مختلف أعضاء المجتمع كما كان الأمر من قبل . فلو أن النظام الذى كانت عملية المجتمع تسير بمقتضاه فى ظل الظروف القديمة كان يتمخض عن أحسن النتائج التى يمكن بلوغها فى ظل هذه الظروف من حيث كفاية عملية حياة المجتمع وسهولتها ، فإن نظام الحياة نفسه إذا لم يتغير لا يمكن أن يتمخض عن أحسن النتائج الممكنة من هذه الوجهة فى ظل الظروف التى تغيرت . ففى ظل الظروف التى تغيرت - ظروف السكان والمهارات والمعلومات - قد لا تكون سهولة الحياة كما يعيشها الناس تبعاً لنظم الحياة التقليدية أقل مما كانت فى ظل الظروف السابقة . لكن المحتمل دائماً هو أنها قد تكون أقل مما كان ينبغى أن تكون ، لو أن النظام قد تغير بحيث يتلاءم مع الظروف بعد تغيرها .

والجماعة تتكون من أفراد ، وحياة الجماعة هى حياة الأفراد يعيشونها على أنفراد ، ولو فى الظاهر على الأقل . ونظام الحياة الذى ترتضيه الجماعة هو الاجتماع الذى يتنעד عليه رأى مجموع الأفراد فيما هو حق ولائق ونافع

وجميل من الأمور التي تتعلق بالحياة البشرية . وعندما يعاد تنظيم ظروف الحياة التي تنشأ عن تغير طريقة معالجة الإنسان للبيئة ، فإن النتيجة لا تكون تغيراً منتظماً لدرجة سهولة حياة الفريق بأسره . وقد تزيد الظروف الجديدة من سهولة الحياة أمام الفريق بأسره ، ولكن إعادة التنظيم يتبعه عادة نقص في سهولة سبل الحياة ، أو التمتع الكامل بها ، أمام بعض أفراد الفريق .

وأي تطور في الطرق الفنية أو في عدد السكان أو في التنظيم الصناعي سوف يقتضى من بعض أفراد الفريق على الأقل تغيير أساليب حياتهم لكي ينتقلوا بسهولة وكفاية إلى الظروف الصناعية الجديدة . وهم عندما يفعلون هذا سوف لا يقدرون على التلاؤم والأفكار الجديدة المكتسبة ، فلا يميزون بسهولة ما هو حق وما هو جميل من أساليب الحياة الجديدة .

وأي شخص يراد منه تغيير أساليب حياته وعلاقاته المعتادة بين جنسه سوف يشعر بالفرق الهائل بين أساليب الحياة التي تتطلبها منه مقتضيات الحياة التي ظهرت حديثاً وبين أسلوب الحياة التقليدي الذي اعتاده .

والأفراد الذين يجدون أنفسهم في هذا الوضع هم الذين يتعرضون لأقوى الموانع لتنظيم أسلوب الحياة الجديدة ، وهم أكثر الناس استعداداً للاقتناع بقبول الميثولوجيات الجديدة ، والحاجة إلى مقومات الحياة الضرورية هي التي تقنع الناس في مثل هذا الوضع . والضغط الذي تمارسه البيئة على الفريق ويقضى بتعديل نظام الحياة التي يحياها يؤثر على أفراد الفريق في شكل مطالب مالية . وبسبب هذه الحقيقة - حقيقة كون العوامل الخارجية تأخذ إلى حد كبير شكل المطالب المالية أو الاقتصادية - بسبب هذه الحقيقة نستطيع أن نقول أن القوى التي لها وزن في تعديل النظم في أي مجتمع صناعي حديث هي في أساسها عوامل اقتصادية ، أو نقول بتحديد أكبر ، أن هذه القوى تكون على شكل ضغط اقتصادي . ومثل هذا التعديل الذي نعينه هنا هو في أساسه تعديل في وجهات نظر الناس إلى ما هو حق ، والسبيل التي يتم بها التعديل في إدراك الناس لما هو طيب وحق هي في الغالب ، الحاف المطالب المالية .

وأي تغير في آراء الناس بالنظر إلى ما هو طيب وحق في الحياة البشرية ، لا يتم في أحسن الأحوال إلا ببطء . وهذا يصدق بصفة خاصة على أي تغير في الاتجاه الذي يسمى تقدماً ، أي في الاتجاه الذي يبتعد عن الأوضاع القديمة - من الوضع الذي يمكن اعتباره نقطة الانطلاق عند أية خطوة من خطى تطور المجتمع اجتماعياً . أما النكوص والعودة إلى وضع طال اعتياد الجنس البشري عليه في الزمن القديم ، فأمر يسير ، وهذا يصدق

بصفة خاصة فى حالة ما اذا كان الابتعاد عن هذا الوضع القديم غير راجع فى الأصل الى حلول نوع بشرى جديد لا يتفق مزاجه والوضع القديم الذى كان قائما .

والمرحلة الثقافية التى سبقت المرحلة الحاضرة مباشرة فى تاريخ الحضارة الغربية هى التى أطلقنا عليها هنا اسم المرحلة ذات المظهر السلمى . وفى هذه المرحلة ذات المظهر السلمى يكون قانون المنزلة الاجتماعية هو المظهر الغالب فى نظام الحياة . ولسنا بحاجة الى أن نشير الى مقدار استعداد الرجال فى وقتنا الحاضر للعود الى سيادة المعانى الروحية وأداء الخدمات الشخصية التى كانت من مميزات ذلك الزمن . بل نستطيع بالحرى أن نقول أن هذا الاستعداد قد توقف بسبب المطالب الاقتصادية ، ولم تحل محله ميول عقلية تتلاءم تلوأما تماما مع هذه المطالب التى ظهرت حديثا . ويبدو أن مرحلتى التطور الاقتصادى العدوانية والسلمية المظهر قد بقيتا فترة طويلة من تاريخ حياة جميع العناصر البشرية التى يتكون منها السكان ذوو الثقافة الغربية . ومن هنا بلغت النزعات والاتجاهات العقلية التى تتميز بها هذه المرحلة حدا من الثبات بحيث يصبح الانتكاس السريع نحو المظاهر العامة للتكوين السيكولوجى المرتبط بهذه الفترة أمرا لا بد منه لاية طبقة أو مجتمع لا يكون واقعا تحت سلطان القوى التى تساعد على الاحتفاظ بطرائق التفكير المستحدثة .

ومن المعروف جيدا أنه لو انزل بعض الأفسراد ، بل لو انزلت مجموعات من الناس كبيرة العدد ، عن ثقافة صناعية عالية وعاشوا فى بيئة ثقافية أدنى ، أو فى وضع اقتصادى ذى طابع بدائى ، فانهم سرعان ما تبدو عليهم دلائل الانتكاس الى المظاهر الروحية التى يتميز بها الطابع العدوانى . ويبدو من المحتمل أن العنصر الأوروبى الأشقر ذا الرأس المستطيل يستطيع الارتداد الى الهمجية بسهولة أكبر مما تستطيع العناصر البشرية الأخرى التى يشترك معها هذا العنصر فى الثقافة الغربية . وهناك أمثلة كثيرة على مثل هذا الارتداد حدثت على نطاق صغير فى تاريخ الهجرة والاستعمار الحديث . ولولا خشية الاساءة الى شعور الوطنية المعتصبة ، وهو من المظاهر المميزة للثقافة العدوانية ، وغالبا ما يكون وجوده أظهر دليل على انتكاس المجتمعات الحديثة ، لضربنا من المستعمرات الأمريكية مثلا على هذا الانتكاس الذى حدث على نطاق كبير بدرجة غير عادية ، ولو أنه لم يكن انتكاسا بعييد المسدى .

والطبقة المترفة تقف الى حد كبير بمنجى من ضغط تلك المطالب الاقتصادية السائدة فى أى مجتمع صناعى حديث بالغ التنظيم . ومطالب هذه الطبقة أقل الحافا على هذه الطبقة منها على أية طبقة

أخرى ، وبناء على هذا الوضع الممتاز يجب أن نتوقع منها أن تكون أقل طبقات المجتمع استجابة للمطالب التي يفرضها الوضع من أجل الاستمرار في تنمية النظم والتلاؤم مع الوضع الصناعي المتغير . فالطبقة المترفة هي الطبقة المحافظة ، والمطالب التي يفرضها وضع المجتمع من الناحية الاقتصادية العامة لا يحسها أفراد هذه الطبقة بدرجة كبيرة أو مباشرة ، ولن يقتضيه أحد - تحت تهديد الاتهام بالتقصير - أن يغيروا طرائق حياتهم وآراءهم النظرية عن العالم الخارجي لكي تلائم ما تقتضيه الأساليب الصناعية المتغيرة ، لأنهم ليسوا جزءاً أساسياً من المجتمع الصناعي . وعلى ذلك نجد أن هذه المطالب ليس من السهل أن تبعث في أفراد هذه الطبقة ذلك القدر من الضيق بالأوضاع القائمة الذي يستطيع دون سواء أن يجعل أمة مجموعة من الناس تتخلى عن آرائها وطرق معيشتها التي اعتادتها . ودور الطبقة المترفة في التطور الاجتماعي هو إبطاء خطاه والمحافظة على تقديم المنبذ . وهذا الرأي ليس جديداً بأي حال ، فقد كان منذ زمن طويل - ولا يزال - من الأمور الشائعة لدى الرأي العام .

والاعتقاد السائد بأن الطبقة الغنية محافظة بطبيعتها قد تقبله الرأي العام منذ مدة دون مساعدة كبيرة من أى رأى نظرى خاص بوضع هذه الطبقة من التطور الثقافي وعلاقتها به . فإذا كان هناك ما نعلل به تمسك هذه الطبقة بالتقديم فهو على العموم سبب تحاسدى يجعل هذه الطبقة الغنية تعارض كل تجديد لأن لها مصلحة خفية من نوع تافه في الاحتفاظ بالظروف الراهنة . وهذا التفسير الذي نقدمه هنا لا ينطوى على دافع حين الشأن ، فان معارضة هذه الطبقة لأى تغيير في النظام الاقتصادي معارضة غريزية ولا تستند أساساً الى أى حساب شخصى للمنافع المادية . فهي كراهية غريزية لأى تحول عن الأسلوب الاعتيادى فى أداء الأشياء أو النظر إليها - كراهية شائعة لدى جميع الرجال ، ولا سبيل الى التغلب عليها الا تحت ضغط الظروف . فكل تغيير فى طرائق الحياة والتفكير أمر غير مستساغ . والفرق من هذه الناحية بين الرجل الغنى والرجل العادى ليس فى الدافع الذى يحض على التمسك بالتقديم ، بقدر ما هو فى التعرض للقوى الاقتصادية التى ترغم الانسان على التغيير . فأفراد الطبقة الثرية لا يستجيبون لمطالب التجديد بنفس السهولة التى يستجيب بها غيرهم ممن هم ليسوا مضطرين الى هذا .

هذه المحافظة من جانب الطبقة الغنية هي من المظاهر الواضحة الى حد جعلها تعتبر حتى من علامات الاحترام . فانه لما كانت المحافظة من الأمور التى تتميز بها الطبقة الغنية التى هي بالتالى القسم الأكثر احتراماً من المجتمع ، فقد اكتسبت هذه المحافظة ما يجعلها من علامات الشرف أو الزينة.

وأصبحت من الأمور الراسخة المتوارثة حتى أصبح التمسك بالآراء المحافظة يعتبر أمرا مسلما به ، وذلك من حيث رأينا عن الاحترام ، وهو فرض لازم على كل من يريد أن يحيا حياة لاغبار عليها من حيث السمعة الاجتماعية . ولما كانت المحافظة على القديم علامة مميزة من علامات الطبقة الراقية ، فبى اذن من الأمور اللاتقة ، لكن التجديد ، على عكس ذلك ، من الأمور المستهجنة لانه من خصائص الطبقة الدنيا . وأول العناصر ، وأكثرها بعدا عن التفكير فى ذلك النفور والامتناع الذى يجعلنا ننفض من حول المجددين الاجتماعيين هو ذلك الاحساس بأن التجديد شئ غير كريم ، المرح أننا حتى فى الحالات التى نقر فيها بالمرأيا العظيمة للقضية التى يدافع عنها المتكلم - كما يحدث بسهولة عندما تكون العيوب التى يسعى لعلاجها بعيدة بعدا كافيا من حيث الزمان أو المكان أو التأثير الشخصى - لا يسع الانسان مع ذلك الا أن يشعر بأن الداعى الى التجديد شخص يستحسن عدم الاختلاط الاجتماعى به ، لأن الاتصال به أمر مكروه على الأقل ، فالتجديد نوع من السلوك غير مستحسن .

ولما كانت عادات الطبقة المترفة الثرية وأعمالها وآراؤها تتخذ سمة القانون السلوكى لسائر طبقات المجتمع ، فان هذه الحقيقة تزيد تأثير هذه الطبقة المحافظة قوة وانتشارا ، وتفرض على جميع الأشخاص المحترمين أن يتبعوا خطاهم . حتى ان طبقة الأثرياء ، بحكم مركزها الممتاز كمشكلة لآداب السلوك العالى ، تصبح ذات أثر يعمل على تأخير خطى التطور الاجتماعى ، ويزيد كثيرا على مجرد ما تهيئه لها قوتها العديدة من أثر ، ويؤدى احتذاء مثلها ، الذى أصبح بمثابة العرف الموروث ، الى زيادة تشديد مقاومة سائر الطبقات الأخرى لآى تجديد ، والى تركيز ميول الناس على الأوضاع القديمة التى توارثوها من جيل سابق .

وهناك طريقة ثانية يعمل بها نفوذ الطبقة المترفة فى ذات الاتجاه ، وذلك من حيث تعويق المجتمع عن تخير نظام للمعيشة أكثر ملاءمة لمقتضيات العصر . وهذه الطريقة الثانية التى تتجلى بها قيادة الطبقة الراقية ليست بالضبط من قبيل المحافظة الفريزية والمعارضة لكل رأى حديث التى ذكرناها الآن ، ولكن لا بأس من أن تتناولها هنا بالكلام ، حيث أنها على الأقل تتفق مع الميول العقلية المحافظة فى أنها تعمل على تعويق التجديد وتطور الكيان الاجتماعى . ودستور العادات القائمة والعرف والمعاملات الذى يسود فى وقت بالذات وفى مجتمع بالذات ، فيه قدر كبير من خصائص الوحدة العضوية ، بحيث أن أى تغيير كبير فى ناحية منه يستلزم قدرا من التغيير أو التعديل فى نواح أخرى كذلك ، ان لم يستلزم تنظيما جديدا على طول الخط . فاذا حدث تغيير لا يؤثر تأثيرا مباشرا الا فى ناحية صغيرة من

النظام فان ما يحدث من الاضطراب فى دستور المعدات القائم قد يمر دون أن يلاحظه أحد . لكن من الأسلم ، حتى فى مثل هذه الناحية ، أن نقول ان النظام العام لا بد أن يتعرض من جراء هذا لاضطراب بعيد الأثر الى حد كبير أو قليل . فاذا حدث من جهة أخرى أن كان الإصلاح المشود ينطوى على تعطيل أو تغيير شامل لقاعدة ذات أهمية قصوى من قواعد النظام السائد فان الناس يحسون فوراً أن اضطراباً سوف يعتري النظام بأكمله، ويشعرون أن تعديل البناء ليلالئم الوضع الجسدي ، اذا قام على عنصر واحد من أهم عناصره ، لا بد أن يكون أمراً شاقاً ومتعباً ، ان لم يكن مشكوكاً فى نجاحه .

ولكى تقدر الصعوبة التى ينطوى عليها مثل هذا التغيير الأساسى فى مظهر فرد من مظاهر نظام الحياة السائد ، فما علينا الا أن ننادى فى أى بلد من البلدان ذات الحضارة الغربية ، بالقضاء على نظام الزوجة الواحدة أو نظام النسب الى الأب أو نظام الملكية الخاصة أو الإيمان بوجود الله ، أو نتصور أن أحداً نادى بالقضاء على عبادة السلف فى الصين ، أو بإلغاء نظام الطبقات فى الهند ، أو بإلغاء الرق فى أفريقية ، أو بالمساواة بين المرأة والرجل فى العالم الإسلامى(١) . ولستنا فى حاجة الى أى جدل لكى نثبت أن اضطراب الكيان العام للمعدات والتقاليد فى أية حالة من هذه الحالات لا بد أن يكون اضطراباً بالغا . ولكى نستحدث مثل هذا التجديد لا بد أيضاً أن يحدث فى أساليب تفكير الناس تغيير شامل فى كل ما يتعلق بنواح أخرى من النظام غير الناحية التى ذكرناها بالذات . وسوف تبلغ مقاومة الناس لمثل هذا التجديد حد الاحجام عن الأخذ بنظام فى الحياة غريب من أساسه . . .

والنفور الذى يحسه الناس الطيبون من أية دعوة الى التخلّى عن أساليب معيشة درجوا عليها ، هو حقيقة من الحقائق التى يشعرون بها كل يوم . فليس من غير المعتاد أن تسمع الأشخاص الذين يقدمون للمجتمع النصيح الخالص لوجه الخير أو يوجهون اليه العتاب الرقيق ، ليس من غير المعتاد أن تسمع هؤلاء الناس يرفعون عقائرهم بالتحذير من الآثار السيئة البعيدة المدى التى يتعرض لها المجتمع من جراء تغيرات تافهة ، من مثل حرمان الكنيسة الانجليكانية من بعض المظاهر ، أو زيادة تسهيل الطلاق أو منح المرأة حق التصويت ، أو تحريم صناعة المشروبات المخدرة وبيعها ، أو إلغاء الوارث أو تقييدها . . . وهلم جرا . فأى واحد من هذه التجديدات عرضة

(٢١) هذا مثل صاخر من أمثلة جهل الغربيين بما يجرى فى غير بلادهم ، لأن هذا الكتاب مع حداثة كتابه هذا - لم يعلم ان هذه المساواة قد نادت بها الناس فى العالم الإسلامى منذ نصف قرن ، وانها قد استقرت منذ مدة فى كثير من البلاد الإسلامية .
الترجم

— كما يدعون — لأن « يهز الكيان الاجتماعى من أساسه » ، و « يجعل الحياة بالاجتماع الى درك من الفوضى » ، و « يقلب أسس الأخلاق » و « يجعل الحياة لا تطاق » و « يقوض نظام الطبيعة » . الى غير ذلك . وهذه الطرق من طرق التعبير هى لا شك من قبيل المغالاة الشديدة التى توهم السامعين بأن موضوع الكلام له نتائج أخطر كثيرا مما هى فى حقيقتها ، لكنها فى نفس الوقت — كغيرها من أنواع المغالاة — شواهد على الشعور الشديد بخطورة النتائج التى ينوى تصويرها . من هنا يشعر السامعون أن عواقب هذه التجديدات وأشباهها فى قلب نظام الحياة السائد أخطر بكثير من التغيير البسيط فى تدبير واحد منفصل من سلسلة من التدابير ، لمصلحة أفراد المجتمع . وما ينطبق — بهذا القدر من الوضوح — على التغييرات ذات الأهمية القصوى ينطبق — بوضوح أقل — على التغييرات ذات الأهمية المباشرة الأقل . والاعتراض على التغيير هو ، الى حد كبير ، اعتراض على المشقة التى يتحملها المرء فى عملية التعديل التى يستلزمها أى تغيير معين . وهذا التماسك بين أية مجموعة من النظم لأية ثقافة بالذات أو أى شعب بالذات يزيد فى شدة المقاومة الغريزية التى يبديها الناس لأى تغيير فى أساليب تفكير المجتمع ، حتى فى الأمور التى لو نظرنا إليها على أفراد لوجدناها ذات أهمية قليلة .

وقد كانت إحدى نتائج هذا النفور الزائد ، الذى يرجع الى تماسك النظم الانسانية ، أن أى تجديد يستدعى من المجهود العصبى فى سبيل تنفيذ التعديل اللازم ، أكثر مما كان يستدعى لو لم يكن هذا التماسك . وليس الأمر قاصرا على أن أى تغيير فى أساليب التفكير السائد أمر غير مستساغ . بل ان عملية تعديل نظرية الحياة المتعارف عليها ينطوى على قدر من المجهود العقلى — مجهود طويل وشاق لكى يحتفظ الإنسان بمركزه فى الأوضاع الجديدة . وهذه العملية تتطلب بذل شيء من الجهد ، ومن هنا تنطوى ، لكى تتم على أحسن وجه ، على بذل قدر من الطاقة فوق ما يبذل فى الصراع اليومي من أجل البقاء . وينتج من هذا بالتالى أن الجوع والمتاعب الجسمية لا تقل أثرا فى تعويق التطور عن حياة الرخاء التى تحول دون التذمر بقطع الطريق على كل فرصة له . والذين يعانون الفقر الشديد وجميع الناس الذين يستنفدون كل جهدهم فى الصراع من أجل كسب قوت يومهم ، محافظون لأنهم لا يستطيعون بذل جهد فى التفكير فيما يأتى بعد غد ، بالضبط كما أن ذوى الثراء الفاحش محافظون لأنهم لا يجدون فرصة تذكر للتذمر من الوضع كما هو عليه اليوم .

ونستنتج من هذا رأى أن نظام الطبقة المترفة يعمل على جعل الطبقات الدنيا محافظة عن طريق سلبهم كل ما يستطيعون سلبه من ضرورات الحياة ، وبالتالى تقليل استهلاكهم وتقليل ما يستطيعون بذله من الجهد تبعاً لذلك ،

الى حد يجعلهم عاجزين عن بذل الجهد لمعرفة طرائق تفكير جديدة واعتناقها .
فتراكم الثروة عند الطرف الأعلى من السلم الثرائى يعنى حرمانا عند الطرف
الادنى منه . ومن الامور المعروفة جيدا أن درجة كبيرة من الحرمان بين
مجموع الشعب ، حيثما كانت ، هى خطر شديد على أى تجديد .

هذا الأثر الحرمانى المباشر لعدم المساواة فى توزيع الثروة يدعمه أثر
غير مباشر يؤدى الى نفس النتيجة . والأسلوب الذى لا بد من احتشائه ،
الذى تفرضه الطبقة الراقية فى تحديد قوانين الوجاهة يعمل كما ذكرنا على
تشجيع الاستهلاك البين . وانتشار الاستهلاك البين كمنصر رئيسى يحدد
مستوى الوجاهة لدى جميع الطبقات ، لا يمكن بالطبع أن نرجعه كلية الى
أثر مثال الطبقة المترفة الثرية ، لكن ممارسته والتمسك به يستندهما مثال
الطبقة المترفة من غير شك . ومقتضيات الوجاهة فى هذا الأمر كثيرة جدا
وملزمة جدا ، الى حد أننا نجد الفائض الذى يمكن الاستغناء عنه من مواد
الاستهلاك - حتى بين طبقات مركزها المالى من القوة بحيث يسمح باستهلاك
سلع تزيد كثيرا على القدر الضرورى للحد الأدنى للبقاء - نقول أن هذا
القدر الفائض ، يعد سد الحاجات المادية الضرورية ، كثيرا ما يذهب فى
سبيل استعراض الوجاهة بدلا من أن يذهب فى سبيل زيادة الراحة المادية
والاستمتاع بالحياة . زد على هذا أن فائض الطاقة التى يمكن بذلها ، يحتمل
أيضا أن يبذل فى سبيل الحصول على سلع تخدم غرض الاستهلاك البين
أو غرض الاكتناز البين . والنتيجة هى أن مقتضيات الوجاهة المالية تميل
الى: (١) ألا نترك الا الحد الأدنى للبقاء لينفق فى غير الاستهلاك البين ،
(٢) أن تمتص أى فائض من الطاقة قد يكون متيسرا بعد توفير مجرد
الحاجات المادية اللازمة للحياة . وحاصل كل هذا هو دعم الاتجاه العام
للمجتمع نحو المحافظة على الأوضاع القائمة . فنظام الطبقة المترفة يعوق
التطور الثقافى بطريقة مباشرة (١) بسبب القصور الذاتى المعروف عن الطبقة
ذاتها ، (٢) وبسبب المثل الذى تضربه للناس فى الاستهلاك البين رضى
المحافظة . وبطريقة غير مباشرة ، (٣) بسبب ذلك العرف المتبع فى عدم
المساواة فى توزيع الثروة وموارد العيش ، وهو العرف الذى يقوم عليه
النظام نفسه .

ويجب أن نضيف الى هذا أن الطبقة المترفة لها أيضا مصلحة مادية فى
ترك كل شيء على ما هو عليه . فهذه الطبقة تتمتع ، مهما كانت الظروف
السائدة فى أى وقت معين ، بمركز ممتاز ، وكل خروج على النظام القائم
قد تكون له نتائج مدمرة لهذه الطبقة ، بخلاف الاحتفاظ بالوضع الراهن .
لهذا نجد أن ميول هذه الطبقة ، من حيث دوافع مصلحتها الطبقيّة دون
سواها ، هى ترك الأوضاع القائمة وشأنها . وهذا الدافع القائم على المصلحة

عن شأنه أن يدعم ميلها الغريزي الشديد ، وبذلك يجعلها أشد محافظة مما كان ينتظر منها لولا هذا الدافع .

كل هذا بطبيعة الحال لا يعنى شيئاً من حيث المدح أو القدح فى دور الطبقة المترفة كمؤيدة للاحتفاظ بالأوضاع القائمة أو لانتكاس الكيان الاجتماعى ، أو كأداة لهما . فان ما تبديه من المقاومة قد يكون مفيداً أو قد يكون عكس ذلك . وسواء كان هذا أو ذاك فى أية حالة بالذات ، فان المسألة تتعلق بالدراسة والحاجة أكثر مما تتعلق بالنظرية العامة . فقد يكون هناك قدر من الصحة فى رأى الذى كثيراً ما يعبر عنه المتكلمون باسم العناصر المحافظة (وهذه مسألة تتعلق بالسياسة) وهو أن التجديد الاجتماعى والتجريب خليقان بأن يدفعهما المجتمع دفعا سريعا الى أوضاع غير مستقرة ولا تطاق ، لولا الوقتات القوية الصامدة التى تقفها الطبقة المحافظة الميسورة فى وجه التجديد الذى لا يمكن أن تكون له نتيجة سوى التدمير ورد الفعل الذى تأتى على أعقابهِ الكوارث . على أن كل هذا خارج عن نطاق بحثنا الحاضر .

لكن الطبقة المترفة تعمل بطبيعتها دائما على مقاومة ذلك التلاؤم البيئى الذى نسميه التقدم أو التطور الاجتماعى ، وذلك بصرف النظر عن استنكارنا لهذا ، وبصرف النظر عما اذا كانت مثل هذه المقاومة لكل تجديد متسرع أمرا لا مناص منه . ونستطيع أن نجعل الاتجاه الذى يميز هذه الطبقة بالمثل للقاتل « كل ما هو موجود صحيح » ، مع أن قانون الانتخاب الطبيعى عندما ينطبقه على النظم الانسانية ينطبق بوضوح بالحقيقة التى تقول « كل ما هو موجود خطأ » . وهذا لا يعنى أن النظم الموجودة اليوم غير ملائمة أصلا لأهداف الحياة اليوم ، لكنها ، دائما وحسب ما تقضى به طبيعة الأشياء ، خطأ الى حد ما . فهى نتيجة تعديل ناقص الى حد ما فى طرائق الحياة لكى تلائم وضعاً كان سائداً فى لحظة من لحظات التطور الماضى ، وهى من أجل هذا خطأ بقدر يزيد على الفترة التى تفصل بين الوضع الحاضر والوضع السابق . ولفظا « خطأ » و « صواب » يستعملان هنا طبعا دون أن نحملهما أى انعكاس لما يجب أو لا يجب أن يكون ، فهما يستعملان فقط من وجهة النظر التطورية المحايدة ، ويقصد بهما الدلالة على التلاؤم أو عدم التلاؤم مع العملية التطورية الفعالة . ونظام الطبقة المترفة بحكم مصلحة الطبقة وغريزتها ، ويحكم كونها مثالا تميل الطبقات الأخرى الى احتدائه ، يعمل على استمرار عدم التلاؤم الموجود فى النظم ، بل انه يجذب العودة الى وضع من الأوضاع القديمة التى عفى عليها الزمن الى حد ما ، الى وضع لا يزال أبعد عن التلاؤم مع ضرورات الحياة فى ظل النظام القائم حتى من النظام القسديم المقبول الذى أخذه المجتمع عن الماضى القريب .

لكن بالرغم من كل ما يقوله الناس فى أحاديثهم عن الأيام الجميلة الماضية ، فلا تزال الحقيقة أن الأنظمة تتغير وتتطور ، فهناك اضافات جديدة مستمرة الى العادات وأساليب التفكير ، وتلاؤم بين العادات وطرق المعيشة قائمة على الاختيار . وعلينا أن نقول شيئا عن دور الطبقة المترفة فى توجيه هذه الإضافات وفى تمويقها على السواء . لكننا لا نستطيع هنا أن نقول إلا قليلا عن علاقتها بتطور الأنظمة ، الا حيث يمس هذا التطور النظم التى هى - أولا ومباشرة - ذات طابع اقتصادى . وهذه النظم - أى الكيان الاقتصادى - نستطيع أن نميز منها بالتقريب قسمين أو نوعين ، حسب فائدتها لأحد غرضين متباينين من أغراض الحياة الاقتصادية .

فإذا أردنا أن نستخدم الاصطلاح الكلاسيكى ، فهى نظم للكسب أو للانتاج ، أما اذا رجعنا الى مصطلحات سبق استعمالها بالفعل فى مناسبة أخرى بالفصول السابقة ، فهى نظم مالية أو صناعية ، أو استخدمنا مصطلحات أخرى مغايرة ، فهى نظم تهدف الى خدمة المصالح الاقتصادية ، تحاسبية كانت أو غير تحاسبية . والنوع الأول يتعلق « بالتجارة » ، أما الأخير فبالصناعة ، مع استعمال هذه الكلمة الأخيرة بمعناها الآلى . والأنواع الأخيرة لا تعتبر فى العادة نظما ، وهذا يرجع بدرجة كبيرة الى أنها ليست ذات أهمية مباشرة للطبقة الحاكمة ، ومن هنا يندر أن تكون موضع تشريع أو اتفاق مدروس . فإذا ما أولاها الناس اهتماما فانهم يتناولونها عادة من جانبها المالى أو التجارى ، لأن هذا هو جانب الحياة الاقتصادية التى تجذب قبل غيرها اهتمام الناس فى وقتنا الحاضر ، لا سيما اهتمام الطبقات العليا ، فليس لدى هذه الطبقات إلا أمور قليلة يمكن أن تشغل بالهم خلاف الاهتمام بالجوانب التجارية ، كما أن هذه الطبقات هى التى يلقى على كاهلها فى نفس الوقت عبء القيام على مصالح المجتمع .

وعلاقة الطبقة المترفة (أى الطبقة ذات الأملاك التى لا تؤدي عملا) بالعملية الاقتصادية ، هى علاقة مالية - علاقة حيازة لا علاقة انتاج ، علاقة استغلال لا علاقة خدمة . وقد يكون دورهم الاقتصادى بالطبع من الأهمية بمكان - بطريقة غير مباشرة - لعملية الحياة الاقتصادية ، ولسنا نقصد هنا أبدا الى الانتقاص من الدور الاقتصادى الذى تلعبه الطبقة ذات الأملاك أو كبار رجال الصناعة . فان غرضنا لا يعدو أن يكون الإشارة الى ماهية طبيعة علاقة هذه الطبقات بالعملية الصناعية والنظم الاقتصادية . إذ أن دورهم ذو طبيعة طفيلية ، ومصلحتهم هى توجيه كل شئ يستطيعون توجيهه لمصلحتهم الخاصة والاحتفاظ بكل ما تملكه أيديهم . ولقد تطورت جميع تقاليد عالم التجارة تحت الأشراف الفعل لهذا المبدأ العسوداوى أو الطفلى . وهى تقاليد خاصة بالامتلاك ، اشتقت منذ أمد بعيد أو قريب عن

الثقافة العدوانية القديمة . لكن هذه النظم المالية لا تلائم الوضع الحاضر لملاءمة تامة ، لأنها قد تطورت في ظل نظام مضى يختلف نوعا ما عن النظام الحاضر ، ولهذا ليست على درجة كبيرة من الصلاحية ، حتى من الناحية المالية . فان الحياة الصناعية المتغيرة تتطلب طرقا مختلفة للحياة ، والطبقات الممولة لها بعض المصلحة في تعديل النظم المالية بحيث تعطى خير النتائج بالنسبة للحصول على ذلك الكسب الخاص الذى يتمتعى مع استمرار العملية الصناعية التى منها يأتى هذا الكسب . . ومن هنا كان هناك اتجاه مستمر من جانب الطبقة المترفة لتوجه التطور فى النظم وجهة تتفق مع الاهداف المالية التى تشكل الحياة الاقتصادية للطبقة المترفة .

ويبدو اثر المصلحة المادية والمصالح المالية ، فى تطور النظم ، فى التشريعات والاتفاقات التى تهدف الى حماية الملكية وسريان العقود وتسهيل المعاملات المالية وضمان المصالح الشخصية . ومن هذا القبيل أيضا التغييرات التى تتعلق بالافلاس والحراسة والمسئولية المحدودة وأعمال البنوك والنقد ، واتحادات العمال وأصحاب الأعمال ، والاحتكارات والتجمعات . وكل قانون أو تقليد من هذا النوع له نتائج مباشرة على طبقة المالكين وحدهم ، وبمقدار ما يملكون ، أو بمعنى آخر بمقدار يتناسب مع مركزهم فى الطبقة المترفة . ولكن هذه الاتفاقات التى تتعلق بالحياة التجارية لها اخطر الآثار المباشرة فى عملية الصناعة وفى حياة المجتمع . ولهذا نجد طبقة الأغنياء عند توجيهها التطور الصناعى من هذه الناحية تخدم غرضا ذا أهمية خطيرة للمجتمع ، لا فى الاحتفاظ بالوضع الاجتماعى القائم فقط ، لكن فى تشكيل العملية الصناعية ذاتها كذلك .

والهدف المباشر لهذا الكيان التنظيمى المالى وتطوره هو زيادة تسهيل الاستغلال السلمى المنظم ، لكن آثاره ذات المدى البعيد تفوق هذا الفرض المباشر كثيرا . فمباشرة الأعمال المالية فى سر زائد لا تسمح للصناعة المتقدمة ان تسير دون أى اضطراب فحسب ، بل ان ما يتبع ذلك من استبعاد الاضطراب والتعقيد الذى يستدعى الحكمة وحسن البصر بأمور الحياة اليومية يعمل أيضا على جعل الطبقة الممولة نفسها لا ضرورة لها . فحالما تستقر المعاملات المالية وتسير فى سهولة روتينية فمن السهل حينئذ الاستغناء عن الرئيس المشرف على الصناعة ، لكن هذا الاستغناء لا يجيء الا فى المستقبل البعيد ، كما لا يخفى . وكل التحسينات التى تحدث لخير المصالح المالية فى النظم الحديثة ، تؤدى ، فى مجال آخر ، الى احلال الشركات المساهمة التى لا روح لها محل المالك ، وبهذا تعمل أيضا على امكان الاستغناء عن دور الطبقة المترفة فى التملك . ومن هنا أيضا ، وبطريقة غير مباشرة ، كان اتجاه تطور النظم الاقتصادية الذى تحدده مصالح الطبقة المترفة ذا نتائج صناعية بالغة الأهمية .

الفصل التاسع

المحافظة على الصفات القديمة

ليس للنظام الذى تسيطر عليه الطبقة المترفة أثر فى البناء الاجتماعى فحسب بل وفى خلق كل عضو من أعضاء المجتمع . فبمجرد قبول اتجاه معين أو رأى معين كمستوى أو معيار واجب الاتباع فى الحياة ، فإنه يؤثر فى خلق أفراد المجتمع الذى ارتضاه وبشكل الى حد ما عاداتهم فى التفكير ويهيمن على تطور استعداداتهم وميولهم من أجل اختيار الصالح منها . ويتم بعض هذا الأثر بتعديل عادات كل الأفراد عن طريق التعليم والإرغام ، كما يتم بعضه الآخر باقصاء الأفراد والسلالات غير الصالحة . وهؤلاء الأفراد الذين لا يسارون أساليب الحياة التى ارتضاها المجتمع يبعدون الى حد ما وبكبح جماحهم . وبهذه الطريقة صار مبدأ التنافس المالى ومبدأ الاعفاء الصناعى شريعة الحياة ، كما أصبحت عاملين قوين لهما بعض الأهمية فى الحالة التى يكفى الناس أنفسهم لها .

ويؤثر هذان المبدآن العريضان الخاصان بالاسراف المظهرى والاعفاء الصناعى فى التطور الثقافى عن طريق توجيه عادات الناس فى التفكير ، ومن ثم عن طريق ضبط نمو المنظمات ، وكذلك عن طريق المحافظة على بعض السمات المنتمة للطبيعة البشرية التى تؤدي الى رفاهة الحياة كما تراها الطبقة المترفة وبهذا يسيطر هذان المبدآن على الطباع الفعالة فى المجتمع . وينزع نظام الطبقة المترفة فى تشكيل خلق الانسان دائماً الى الإبقاء على العادات الروحية والطبيعة البشرية الأولى . وأثره فى طباع المجتمع هو الحد من التطور الروحى . ويتجه هذا النظام فى مرحلة الثقافة الحديثة بنوع خاص الى المحافظة على القديم بصفة عامة . وهذا الرأى معروف تماماً ولكنه قد يبدو جديداً فى استعماله حالياً . ولذلك قد يكون من الضرورى عرض الأسباب المنطقية التى دعت اليه حتى ولو كان فى ذلك بعض التكرار الملل وذكر أشياء لا جديد فيها .

والتطور الاجتماعى عملية تكيف انتخابى للطباع وعادات التفكير تحت ضغط ظروف الحياة المرتبطة بها . وتكييف عادات التفكير هو عبارة عن نمو الأنظمة . ولكن تطور الأنظمة يحدث معه فى نفس الوقت تغيير جوهري عظيم . فان عادات الناس لا تتغير بتغير الظروف فحسب ، بل ان تلك

ظروف الحياة . ويعتقد علماء السلالات البشرية المحدثون أن هذا التغير في الطبيعة البشرية عبارة عن عملية انتخاب من بين عدة أنواع من سلالات أو عناصر سلالات ثابتة ودائمة . ويميل الناس إلى العودة إلى حد ما إلى نوع آخر من الطبيعة البشرية أو إلى العمل على غرس صفات تطابق في ملامحها الأساسية حالة كانت سائدة في الزمن الماضي ، وتختلف عن الحالة السائدة في الزمن الحاضر . وتوجد عدة أنواع سلالية ثابتة نسبيا من الجنس البشري في الشعوب ذات الثقافة القريبة . ولكن هذه الأنواع السلالية ما زالت متشابهة إلى يومنا هذا ، لا كاشكال جامدة لا تتغير ولكل منها طابع دقيق متميز ، بل على هيئة عدد من الصفات المتنوعة إلى حد ما . ولقد نتج بعض التغير في الأنواع السلالية إبان عملية الانتخاب الطويلة التي مرت على الأنواع العديدة ومولديها في أثناء نمو الثقافة في عصور ما قبل التاريخ والعصور التاريخية .

وهذا التغير الحتمي في الأنواع نفسها ، بسبب عملية الانتخاب الطويلة والاتجاه الثابت ، لم يلحظه الكتاب الذين بحثوا في تسلسل السلالات ملاحظة تامة . ويقتصر البحث هنا على صفتين أساسيتين مختلفتين في الطبيعة البشرية وناجتين أخيرا عن التكيف الانتخابي للأنواع السلالية في الثقافة القريبة . والنقطة الهامة الآن هي بحث الأثر المحتمل للحالة الحاضرة في استمرار التعبير في إحدى هاتين الصفتين المختلفتين أو في الأخرى .

ومن الممكن تلخيص الوضع من الناحية السلالية ، وتحاشي التفاصيل ، إلا ما لم يكن عنه غنى ، لمرض بيان بسيط واضح لا يصلح لأي غرض آخر عن الأنواع السلالية وتفرعاتها وطرق العودة إليها وبقائها . والإنسان في مجتمعاتنا الصناعية يغلب أن يكون نتاج أحد الأنواع الثلاثة السلالية الأساسية : النوع المستطيل الرأس أو الجمجمة ، أبيض البشرة ، والنوع الأسمر قصير الرأس عريض الجمجمة ، ونوع البحر المتوسط ، وذلك مع التغاضي عن العناصر الصغيرة والبعيدة عن ثقافتنا . إلا أن الرجوع إلى الوراء في كل هذه الأنواع السلالية الأساسية يقودنا إلى واحد على الأقل من الاتجاهين الرئيسيين : الصفة المسالمة والصفة العدوانية . والصفة الأولى من هاتين الصفتين المتميزتين أقرب إلى أصل الجنس في كل حالة إذ أنه الممثل الأصلي لنوعه كما كان في العصر الأول للحياة المشتركة التي يمكن الحصول على دلائل عليها سواء أكان أثريا أم سيكولوجيا . وهذه الصفة تمثل أعداد الإنسان المتحضر الحالي في طور الحياة المسالمة الهمجى الذي سبق الثقافة العدوانية ونظام المراكز الاجتماعية وظهر المنافسة المالية . أما الصفة الثانية أي العدوانية فتعتبر استمرارا لتطور أكثر حداثة

للأنواع السلالية الأساسية وللأنواع التي تولدت عنها وذلك عن طريق التكيف.
الانتخابى إبان نظام الثقافة العدوانية وثقافة التنافس الحديثة فى الطور.
شبه المسالم أو الثقافة المالية الأصلية .

ويعتقضى قوانين الوراثة المعروفة يمكن أن تبقى بعض الظواهر من طور
ماض بعيد أو قريب . وفى الحالة العادية ، أو فى المتوسط ، إذا تحول
النوع ، فإن صفات النوع تنقل تقريبا كما كانت فى الماضى القريب - وهى
التي تسمى بالحاضر الموروث . والحاضر الموروث تمثله الثقافة العدوانية
فى فترتها الأخيرة والثقافة شبه المسالمة الحديثة .

وبسبب طبيعة الإنسان المتغيرة وهى خاصية هذه الثقافة الحديثة.
الموروثة العدوانية وشبه العدوانية والتي ما زالت قائمة ، يعيل الإنسان
العصرى المتحضر الى غرس صفات جديدة فى الحالات العادية . ويحتاج
هذا الرأى الى بعض المحددات فيما يخص أبناء الطبقات الذليلة أو المغلوبة
على أمرها فى العصور البربرية ، الا أن المحددات المطلوبة قد لا تكون كبيرة.
كما قد يظهر لأول وهلة . ويبدو أن صفة التنافس العدوانى لم تبلغ درجة
كبيرة من الثبات لدى كل الناس بصفة عامة ، أى أن الطبيعة البشرية التى
ورثها الإنسان المتحضر فى الغرب ليست واحدة تقريبا من ناحية درجة أو
قوة الاستعدادات والميول المختلفة التى تكونها . والإنسان فى الحاضر
الموروث له عادات قديمة الى حد ما كما يظهر من المتطلبات الأخيرة للحياة
الاجتماعية ، والنوع الذى يعيل الإنسان العصرى الى الرجوع اليه غالبا ،
حسب قانون التغير ، هو نوع من الطبيعة البشرية الأكثر قدما . ومن ناحية
أخرى اذا أخذنا فى الاعتبار السمات الأصلية التى تبدو فى الأفراد والتي
تختلف عن الصفات العدوانية السائدة فإن الصفات قبل العدوانية تبدو
أكثر نباتا وأعظم تناسقا فى توزيع عناصر الطباع أو فى قوتها النسبية .

وهذا التشعب فى الطبيعة البشرية الموروثة بين صفات النوع السلالي
فى العصور الأولى وصفاته فى العصور الحديثة وهى التى يعيل الإنسان
الى إبرازها ، يعترضه ويهيمه تشعب معائل بين النوعين أو الأنواع السلالية
الأساسية التى تتكون منها الشعوب القريبة . والواقع أن الأفراد فى هذه
المجتمعات يعتبرون فى كل الحالات مولدين من العناصر السلالية السائدة
والتي اتحدت بنسب مختلفة مما أدى الى كونهم يعملون الى أخذ بعض
الصفات من هذا النوع السلالي أو ذاك . وتختلف هذه الأنواع السلالية فى
الطباع بصورة تشبه الى حد ما الاختلاف بين الصفات العدوانية والصفات
قبل العدوانية للأنواع : فالنوع الأبيض يظهر من خصائص الطباع العدوانية
أو على الأقل من صفات العنف فيها أكثر من النوع الاسمر وبخاصة نوع

البحر المتوسط . وعندما يؤدي نمو الأنظمة أو عندما تبين الصفات الفعالة في مجتمع معين ابتعادا عن الطبيعة العدوانية للبشر فانه قد يستحيل التأكد من أن هذا الابتعاد يدل على الرجوع الى الصفات قبل العدوانية ، فقد يرجع ذلك الى تقلب أحد العناصر السلبية « الدنيا » في المجتمع . على أنه يبدو ، وإن كان الدليل غير قاطع ، أن التغيرات في الطباع الفعالة في المجتمعات العصرية لا ترجع كلية الى أي انتخاب بين الأنواع السلبية الثابتة ، بل يبدو أنها ترجع الى حد كبير الى الاختيار من بين الصفات العدوانية والصفات المسالمة لأنواع كثيرة .

وليس هذا الرأي الخاص بتطور الإنسان المعاصر ضروريا لبحثنا ، وستبقى النتائج العامة لاستخدام هذه الآراء الخاصة بالتكيف الانتخابي صحيحة في جوهرها إذا حل جديد محل مفاهيم واصطلاحات داروين وسينسر الأولى . وفي هذه الظروف يصبح من الممكن التساهل في استعمال الاصطلاحات . فلفظ « نوع » يستعمل بدون تقييد ليدل على تنوع الطباع التي قد لا ينظر إليها علماء السلالات البشرية الا على أنها صفات تافهة للنوع وليست أنواعا سلبية واضحة . وحيثما يتضح أن البحث يستلزم تمييزا أدق فإن الجهد الذي سيبذل في سبيل تحقيق ذلك سيفصح عن نفسه في سياق الكلام .

والأنواع السلبية الحالية هي مشتقات من الأنواع العنصرية البدائية . ولقد طرا عليها بعض التغيير وبلغت درجة من الثبات في صورتها المتغيرة في ظل النظام والثقافة البربرية . وإنسان الحاضر الموروث سواء كان وضيعا أو رفيعا هو عبارة عن النوع البربري والعناصر السلبية التي يتكون منها . إلا أن هذا النسوع البربري لم يبلغ أعلى درجات التجانس أو الثبات . ورغم أن الثقافة البربرية في الأطوار العدوانية وشبه المسالمة استمرت مدة طويلة إلا أن تلك المدة لم تكن كافية كما لم تكن ثابتة في مميزاتا الى حد يكفي ليهيئ نباتا متناهيًا للنوع . وكثيرا ما يحدث خروج على الطبيعة البربرية للبشر ، وكثيرا ما نشاهد ذلك في هذه الأيام ، وذلك لان ظروف الحياة العصرية لا تعمل باستمرار على قمع أي خروج على القواعد البربرية والطباع العدوانية يكون غير متفق مع كل أغراض الحياة المتحضرة وبخاصة أغراض الصناعة الحديثة .

والابتعاد عن الطبيعة البشرية للحاضر الموروث يحدث في الغالب نتيجة للرجوع الى صفة بدائية لنفس النوع . وهذه الصفات البدائية تمثل الطباع التي تميز الطور البدائي للبربرية المسالمة . وظروف الحياة وأهداف الجهود التي كانت سائدة قبل ظهور الثقافة البربرية شكلت الطبيعة البشرية

وثبتتها من ناحية الصفات الأساسية . والانسان العصرى يميل الى الرجوع الى تلك الصفات القديمة العنصرية فى حالة الانحراف عن الطبيعة البشرية للحاضر الموروث . ويبدو ان الظروف التى كان الناس يعيشون فى ظلها فى أعظم الأطوار بدائية فى الحياة الاجتماعية التى يمكن أن تسمى بحق إنسانية ، كانت من النوع المسالم ، ويبدو أن أخلاق الناس أى طباعهم واتجاههم الروحى فى هذه الظروف البدائية ونظمها كانت من النوع المسالم الذى لا يميل الى العدوان ، ولكن ذلك لم يكن يعنى الكسل . ويمكن بالنسبة لهذا البحث اعتبار هذا الطور الثقافى المسالم بداية طور التقدم الاجتماعى . وفيما يخص هذا البحث يبدو أن الصفة الروحية المميزة لهذا الطور الأولى الافتراضى من الثقافة كانت احساسا غامضا وغير واضح بتماسك الجماعة ، يعبر عن نفسه الى حد كبير بالعطف اللطيف - ولكن من غير جهد - على كل ما يجعل الحياة هينة وباحساس بالنفور من كل ما يعترض طريق الحياة أو يذهب بهائها . ولما كان هذا الاحساس كامنا فى كل عادات التفكير لدى الانسان البدائى فقد كان لاهتمامه بكل ما يفيد النوع قوة قاهرة عظيمة فى حياته ، وفى طريقة اتصاله العادى بغيره من أعضاء المجتمع .

وتبدو آثار هذا الطور الأولى المسالم من الثقافة ضعيفة وغير مؤكدة اذا اقتصرنا على النظر الى الدليل القاطع على وجودها فى العادات والآراء المألوفة فى الحاضر التاريخى سواء فى المجتمعات المتحضرة أو غير المتحضرة ، وانما يبدو دليل غير مشكوك فيه على وجودها فى البقايا السيكولوجية وفى بعض السمات الثابتة والمألوفة فى خلق الانسان . وربما تبقى هذه السمات الى حد ما فى تلك العناصر السلالية التى لم تكن تلعب دورا رئيسيا إبان الثقافة العدوانية . وقد أصبحت السمات التى كانت صالحة لعادات الحياة البدائية عديمة النفع نسبيا فى تنازع الافراد من أجل البقاء فى مرحلة الثقافة البربرية وقد كبتت وأبعدت تلك العناصر أو تلك المجموعات السلالية التى جعلتها طباعها أقل صلاحية للحياة العدوانية .

وفى أثناء الانتقال الى الثقافة العدوانية تغير - الى حد ما - نوع الكفاح من أجل البقاء من كفاح لحماية الجماعة ضد بيئة غير بشرية الى كفاح ضد بيئة بشرية . وقد صاحب هذا التغير بفض متزايد وشعور بالعداء بين افراد الجماعة ، وكانت ظروف النجاح ، وكذلك ظروف البقاء فى الجماعة ، تتغير الى حد ما ، وكان الاتجاه الروحى السائد فى الجماعة يتغير تدريجيا وتبرزه مجموعة مختلفة من الاستعدادات والميول ليصبح لها السيادة الشرعية فى أسلوب الحياة المقبول . ومن هذه السمات البالية التى تعتبر من آثار الطور الثقافى المسالم غريزة تماسك العنصر التى نسعيها الضمير ،

وتشمل الشعور بالصدق والمساواة وغريزة حب التفوق فى صورتها البسيطة التى لا تثير البغضاء .

ولا بد من اعادة شرح الطبيعة البشرية من ناحية العادات على ضوء علم الحياة وعلم النفس الحديثين . وعند اعادة الشرح فان الشرح الموجز السابق يوضح المكان المخصص لهذه السمات واساسها . وهذه العادات شائعة الى حد لا يمكن ان تمرى معه الى اثر نظام حديث او نظام استمر لوقت قصير . والسهولة التى تبرز بها هذه السمات فى الحياة الحديثة والعصرية على هذه السمات تثبت ان هذه العادات من الآثار الباقية من نظام قديم للغاية وانها من التعاليم التى كان الناس يضطرون الى عدم العمل بها فى الظروف المتغيرة فى الزمن الحديث ، والطريقة التى تثبت بها هذه السمات وجودها فى كل مكان تقريبا اذا ما خف ضغط الضرورات الخاصة تؤكد ان العملية التى تثبت بها السمات وامتزجت فى التكوين الروحى للنوع لا بد قد استغرقت زمنا طويلا جدا نسبيا وبدون توقف . وهذا الموضوع لا مجال فيه للتساؤل عما اذا كانت هذه عملية تعويد بالمعنى القديم للكلمة او عملية تكييف انتخابى للعنصر .

وضرورات الحياة وسماتها فى ظل ذلك النظام الخاص بالمازك والافراد ، والتناقض الطبقي الذى يشمل فترة كاملة من بدء الثقافة العدوانية الى العصر الحالى تثبت ان سمات الطباع التى هى موضوع البحث لم تستطع الظهور والثبات خلال تلك الفترة . ومن المحتمل تماما ان هذه السمات انحدرت من أسلوب بدائي فى الحياة وعاشت خلال فترة الثقافة العدوانية وشبه المسألة دون ان تظهرها وتثبتها هذه الثقافة الحديثة . ويظهر انها مميزات وراثية للجنس وانها تثبت رغم المطالب المتغيرة للنجاح فى ظل أطوار الثقافة العدوانية والمالية الحديثة . ويبدو انها استمرت بدرجة من التثبيت فى اثناء التحول الى سمات وراثية موجودة بدرجة ما فى كل فرد من افراد النوع وان لها اساسا عريضا يساعد على استمرارها فى كل عنصر .

وهذه الصفة المتصلة بالجنس او العنصر لا تستبعد بسرعة حتى فى ظل عملية انتخاب تشبه فى قسوتها وطول مدتها تلك التى مرت بها السمات موضوع البحث خلال الأطوار العدوانية وشبه المسألة . وهذه السمات المسألة لا تمت بصلة الى اساليب الحياة البربرية واهدافها . والصفة البارزة فى الثقافة البربرية هى التنافس المستمر والعداء بين الطبقات والافراد ، وهذا النظام القسام على التنافس لا يشجع الافراد ذوى السمات المسألة وذرياتهم الا الى حد ضئيل ، ولذلك يميل الى استبعاد هذه السمات ، ويبدو

انه اضعفها الى حد كبير فى الشعوب التى كانت خاضعة له . وحتى حيثما لا توقع العقوبة القسوى جزاء عدم الامتثال لطباع النوع البربرى فان القمع يحدث دائما للأفراد غير الممثلين وذرياتهم ولو الى حد ما . وحينما تكون الحياة هى الى حد كبير عبارة عن التنازع بين أفراد المجتمع فان التحلى الظاهر بالسمات المسالمة القديمة يمرقل جهود الفرد فى كفاحه من أجل الحياة .

وفى ظل أى تطور ثقافى معروف غير الطور البدائى الافتراضى الذى تحدثنا عنه هنا ، نجد مزايا دماء الخلق والمساواة ومشاركة الغير وجدانيا بلا تفرقة بين الأفراد لا تساعد كثيرا على رخاء الحياة . والتحلّى بها قد يحمى الفرد من سوء معاملة الأغلبية التى تصر على قليل من هذه الأسس فى مثلهم الأعلى للإنسان العادى ورغم هذا الأثر السلبى وغير المباشر فان الإنسان يكون أسعد حالا فى ظل نظام المنافسة كلما قل تمسكه بهذه الصفات . فقد يقال ان التحرر من الضمير ، ومشاركة الغير وجدانيا ، ومن الأمانة ، ومن المبالاة بالحياة تساعد الى حد كبير نوعا ما على النجاح فى الثقافة المالية . فان الإنسان الذى أحرز نجاحا عظيما فى كل الأزمنة كان من هذا الطراز ، اللهم الا اذا استثنينا من كان نجاحه فى غير مجال الثروة أو الجاه ، وحينئذ لا تعتبر الأمانة أفضل سياسة الا فى حدود ضيقة وفى مفهوم المستر بيكويك دون سواء *

والمفهوم - من وجهة نظر الحياة فى ظل الظروف العصرية المتحضرة فى مجتمع الثقافة الغربية المستنير - ان الإنسان البدائى البربرى لم يحرز نجاحا كبيرا فى المرحلة قبل العدوانية ، وهو الإنسان الذى حاولنا ان نصف طباعه بايجاز فيما ذكرنا اعلاه . وحتى من ناحية اغراض تلك الثقافة المفترضة التى يستند اليها ثبات هذا الطراز من الطبيعة البشرية ، وحتى من ناحية أهداف المجتمع البدائى المسالم فان لهذا الإنسان البدائى من النقص الاقتصادية الكثيرة الظاهرة مثل ما له من الفضائل الاقتصادية ، كما يتضح لائ انسان لا يفسد رايه التحيز الناشئ عن الشعور بالزمانة البشرية . فهو فى أحسن حالاته انسان ماهر لا يصلح لثى . ويؤخذ على هذا النوع من الخلق البدائى افتراضا الضعف وعدم الكفاية وقلة المهارة والقدرة على المبادأة واللفظ فى تراخ واستسلام والميل للروحانية بدرجة طفيفة . وعلاوة على ذلك فان هذا النوع يتصف بصفات أخرى لها بعض الأهمية فى أسلوب الحياة الجماعية ، لأنها تساعد على سهولة الحياة فى المجتمع ، وهى الصدق والمسالمة والمحبة وعدم الميل الى التنافس واثارة البغضاء بين الناس .

ويصحب ظهور الطور العدوانى فى الحياة تغيير فيما يتطلبه خلق الإنسان الناجح ، وتحتاج العادات الى أن تكيف نفسها حسب الضرورات

الجديدة فى ظل الأسلوب الجديد للعلاقات الإنسانية . ويتطلب استمرار النشاط الإنسانى والذى سبق أن ظهر فى الصفات المميزة للحياة البدائية التى تحدثنا عنها من قبل - أن يعبر هذا النشاط عن نفسه فى عدد جديد من الاستجابات لبواعث متغيرة . فالأساليب التى كانت تيسر الحياة التى كانت تتلاءم كثيرا مع الظروف الماضية أصبحت غير صالحة للظروف الجديدة . فقد كانت الحالة تتميز بالمحبة النسبية أو عدم تنوع المصالح - أما الآن فتتميز بالتنافس الذى تزداد كل يوم شدته وتضيق دائرته . والصفات التى تميز أطوار الثقافة العدوانية والأطوار التالية والتى تدل على أنواع الإنسان الذى يصلح للبقاء فى ظل نظام المراكز الاجتماعية هى (فى صورتها الأولى ، العنف والأنانية وعدم الولاء للعشرة والكذب - والاتجاء جهارا الى القوة والتدليس .

وفى ظل نظام المنافسة القاسى الذى استغرق زمنا طويلا عمل انتخاب الأنواع السلافية على تهيئة السيادة المؤكدة بقاء لتلك العناصر السلافية التى كانت تملك تلك الصفات . وفى نفس الوقت لم تفقد العادات المتأصلة التى اكتسبت فى العصور الأولى بعض فوائدها لأغراض حياة الجماعة ولم يبطل عملها نهائيا .

ويجدر بنا أن نذكر أن الأوربيين الذين ينتهون الى النوع الأبيض مدينون بنفوذهم القوى وتفوقهم فى الثقافة الحديثة الى تحليهم بدرجة غير عادية بالصفات المميزة للإنسان العدوانى . وهذه المميزات الروحية بالإضافة الى النشاط الجسمانى الجهم الذى يحتمل أن يكون ناتجا عن الانتخاب من بين المجموعات وبين الذريات . تعمل غالبا على وضع أى عنصر سلافى فى مركز الطبقة المترفة أو المتفوقة وبخاصة خلال الأطوار الأولى لظهور نظام الطبقة المترفة . ولا معنى ذلك أن هذه القدرات اذا اجتمعت فى أى فرد تضمن له نجاحا شخصيا عظيما . فالشروط اللازمة لنجاح أى فرد فى النظام القائم على المنافسة ليست بالضرورة الشروط اللازمة لنجاح أية طبقة . فنجاح أية طبقة أو جماعة يستلزم شدة التعصب للطائفة أو الولاء للزعيم أو التمسك بعقيدة ، بينما يستطيع الفرد المتنافس تحقيق غاياته اذا جمع بين النشاط والمبادأة والأنانية والاحتياط - وهى صفات البربرى - وعدم الولاء أو التعصب للطائفة الذى يتصف به الإنسان الهمجى - وبهذه المناسبة نلاحظ أن الذين أحرزوا نجاحا عظيما (نابوليونى) على أساس الأنانية الشديدة والتجرد من الضمير كثيرا ماكانت لهم الخصائص البدنية للنوع الأسمر أكثر مما لهم من خصائص النوع الأبيض . ومع ذلك يبدو أن نسبة كبيرة من الذين أحرزوا نجاحا متوسطا على أساس الأنانية ينتهون جسمانيا الى العنصر السلافى الأخير .

وتؤدي الطبائع المنبعثة من العادات العدوانية الى بقاء حياة الافراد ورخائها في ظل نظام قائم على التنافس ، وتؤدي في نفس الوقت الى بقاء الجماعة ونجاحها اذا كانت حياة الجماعة تقوم كذلك على التنافس الشديد مع الجماعات الأخرى . الا ان تطور الحياة الاقتصادية في المجتمعات الأكثر تقدما من الناحية الصناعية يؤدي الآن الى ان مصلحة المجتمع أصبحت لا تتفق وتنافس الافراد من أجل مصالحهم الذاتية . وهذه المجتمعات الصناعية المتقدمة لم تعد بصفة عامة تتنافس من أجل سبل الحياة أو من أجل الحق في العيش - اللهم الا في الحالات التي تدفع فيها النزعات الوحشية الطبقات الحاكمة فيها الى ممارسة تقاليد الحرب والنهب . ولم تعد هذه المجتمعات عدوة لبعضها البعض بحكم الظروف أو بحكم التقاليد والطبائع ، وأصبحت مصالحها المادية - فيما عدا المصالح الناتجة عن حسن سمعة الجماعة في بعض الأحيان - ليست غير متعارضة وحسب ، بل ان نجاح أي مجتمع منها يساعد بلاربع على انتعاش الحياة في أي مجتمع آخر داخل الجماعة في الوقت الحاضر وفي المستقبل . ولم يعد لأي منها أية مصلحة مادية في التغلب على غيرها . ولا ينطبق هذا تماما على الافراد وعلاقاتهم ببعضهم بعض .

والمصالح المشتركة في أي مجتمع عصري تتركز في الكفاية الصناعية . ويخدم الفرد أهداف المجتمع بقدر كفايته في الأعمال التي تسمى عادة انتاجية . وخير ما يؤدي الى خدمة الجماعة هي الأمانة والجد والمسالة والمحبة والتجرد من الأنانية ومعرفة العلاقات السببية والالام بها من غير حشر المعتقدات الروحانية ومن غير الميل الى الاكتال على التدخل في مجرى الحوادث من جانب أية قوة طبيعية خارقة للطبيعة . ولسنا في حاجة الى التحدث عن الجمال والسمو الخلقى ، أو الجدارة العامة وحسن السمعة التي تضيفها تلك الصفات على الطبيعة البشرية ، وليس هناك ما يدعو كثيرا الى التبحر لصورة الحياة الجماعية التي تنتج عن سيادة هذه الصفات ، الا ان هذا خارج عن الموضوع . وخير ما يضمن نجاح الأعمال في مجتمع صناعي عصري هو التمسك بتلك الصفات . ويتوقف النجاح على مقدار تمسك الناس بها . والتخلي بها ضروري الى حد ما لتنظيم الصناعة المعاصرة تنظيمًا مقبولا يتلاءم مع الظروف الحالية . وعندما تتمسك بها أو بمعظمها الاجهزة المعقدة الشاملة المسألة في جوهرها والبديعة التنظيم في المجتمع الصناعي المعاصر فانها تؤدي عملها على خير وجه . ولكنها توجد لدى الانسان العدوانى بدرجة تقل كثيرا عن القدر الضروري لتحقيق اغراض الحياة الاجتماعية المعاصرة .

ومن ناحية أخرى فان خير ما يخدم المصلحة العاجلة للفرد في ظل النظام القائم على التنافس ، هو الدهاء والتخلي عن المبادئ الخلقية في

١٠ إدارة الأعمال . والصفات التى سبق ذكرها كمعين على تحقيق مصالح المجتمع ضررها أكبر من نفعها للفرد اذ أن تحليله بها يحول نشاطه الى اغراض أخرى غير الكسب المالى ، ويوجهه أيضا فى سعيه للكسب الى طرق فى الصناعة طويلة وعقيمة ، بدلا من استعمال الهداء المتحرر من كل قيد .
فهى تعوق دائما تقدم الفرد فى الصناعة . وفى النظام القائم على التنافس يتبارى اعضاء المجتمع الصناعى العصرى بعضهم مع بعض ، ويحقق كل منهم مصلحته الذاتية العاجلة تحقيقا كاملا اذا ما تجرد من الضمير فأصبح قادرا على خداع اخوانه وايدائهم كلما وافته الفرصة ، كل ذلك فى هدوء ومن غير جلبة .

وقد سبق أن لاحظنا أن النظم الاقتصادية الحديثة تنطوى تحت نوعين واضحين تقريبا : المالى والصناعى . وينطبق هذا تماما على العمالة ، اذ يشمل النوع الاول العمالة التى تعنى بالملكية او جمع المال . ويشمل الثانى العمالة التى تعنى بالصناعة والانتاج . وكما تناولنا نمو الانظمة فسنتناول العمالة . وتتركز المصالح الاقتصادية للطبقة المترفة فى الأعمال المالية ، اما المصالح الاقتصادية للطبقات العاملة فتتصل بكلا النوعين من الأعمال ، ولكنها تتصل بالأعمال الصناعية بصفة خاصة . والدخول فى زمرة الطبقة المترفة يأتى عن طريق الاشتغال بالأعمال المالية .

وهذان النوعان من الأعمال يخلفان اختلافا جوهريا من ناحية الاستعدادات المطلوبة لكل منهما ، كما أن التدريب الذى يوفره كل منهما يختلف عن الآخر اختلافا تاما . فقواعد الأعمال المالية تعمل على المحافظة على بعض الصفات والنزعات العدوانية وغرسها ، ويتم تحقيق ذلك بتعليم الأفراد والطبقات المشتغلة بتلك الأعمال ، وقمع الأفراد غير الصالحين من هذه الناحية واقصائهم . وبمقدار ما تصاغ عادات الناس فى التفكير فى القالب المطلوب نتيجة للتنافس على جمع المال والممتلكات ، وبمقدار ما تنحصر أعمالهم الاقتصادية فى ملكية الثروة كما يفهم من أساس قيمتها التبادلية وادارتها عن طريق تبادل القيم تساعد خبرتهم فى الحياة الاقتصادية على استمرار الطباع وعادات التفكير العدوانية وتعظيمها . وفى النظام المسالم الحديث لا شك أن الأعمال المالية تدعم بصفة خاصة الحد المسالم من العادات ، والنزعات العدائية ، أى أن الأعمال المالية تكسب صاحبها مهارة فى الطرق المتنوعة لاحتمال أكثر مما تكسبه فى الطرق البالية للاغتصاب بالأكراه .

وهذه الأعمال المالية التى ترعى الطباع العدوانية هى الأعمال التى تعنى بالملكية - الوظيفة المباشرة للطبقات المترفة - وبالأعمال الاضائية الخاصة بجمع المال واكتنازه وتنطوى تحتها تلك الطبقة من الأشخاص وتلك

السلسلة من الواجبات فى العملية الاقتصادية التى تعنيان بملكية المشروعات التى تضطلع بها الصناعة المتنافسة وبخاصة فى النواحي الأساسية للإدارة الاقتصادية التى تسمى عمليات الإدارة المالية . ويمكن أن يضاف إليها الجزء الأكبر من الأعمال التجارية . وينظم هذه الواجبات ويشرف على حسن أدائها وإيضاحها المكتب الاقتصادى لمدير الصناعة ، الذى له من الدهاء أكثر مما له من الذكاء . أما إدارته فعالية أكثر منها صناعية ، من النوع المسموح به عادة فى الصناعة — أما التفاصيل الحقيقية الخاصة بالإنتاج والتنظيم الصناعى فيقوم بها ممرضون ذوو خبرة عملية أقل ، وهم رجال موهوبون فى أمور الصناعة أكثر منهم فى الإدارة — وتشارك فى نفس النزعة إلى صوغ الطبيعة البشرية بالتقاييم والانتخاب الأعمال العادية غير الاقتصادية كالأعمال السياسية والكنسية والحرية ، وهى لذلك تحسب من الأعمال المالية .

والأعمال المالية أيضا درجة من الاحترام أعلى من درجة الأعمال الصناعية ، ولذلك تعمل الطبقة المترفة بما لها من سمعة طيبة على دعم مكانة تلك النزعات التى تخدم الأغراض التى تثير البغضاء والحسد بين الناس — كما أن أسلوب تلك الطبقة فى حياة البلخ يساعد على بقاء الصفات والنزعات العدوانية . ويتدرج الاحترام باختلاف الأعمال . فالأعمال التى تتصل مباشرة وعلى نطاق واسع بالملكية هى أكثر الأعمال الاقتصادية الأصلية احتراماً . وإليها فى تقدير الناس تلك الأعمال التابعة مباشرة للملكية وإدارة العمليات المالية مثل الأعمال المصرفية والقانونية . فالأعمال المصرفية توحى بالملكية الكبيرة ، ولا ريب أن هذه الحقيقة هى التى تضفى عليها المهابة . ومهنة القانون لا تتضمن ملكية كبيرة ، ولكن نظراً لعدم فائدتها إلا فى إثارة المنافسة فإن لها مركزاً كبيراً فى الخطة التقليدية . فالمحامى يشتغل بصفة خاصة فى أعمال التدليس العدوانية سواء فى إنجازها أو فى التغلب عليها . ولذلك فالنجاح فى هذه المهنة دليل على الاتصاف بذلك الدهاء البربرى الذى كان دائماً يدعو إلى احترام الناس وخوفهم . والأعمال التجارية لا تنال الاحترام كلية ما لم تنطو على عنصر كبير من الملكية وعنصر صغير من المنفعة . ويرتفع شأنها بعض الشيء أو ينحط بنسبة ما يؤده من خدمات للطبقات العليا والطبقات الدنيا من الشعب . ولذلك فحرفة التاجرة بالقطاع فى الضروريات الدنيا للحياة تنزل إلى مستوى الحرف اليدوية والعمل فى المصانع . ولا شك أن احترام الناس للعمل اليدوى بل وللعمل الخاص بإدارة العمليات الميكانيكية ضئيل نسبياً .

ولابد من تحديد مسبق قوله عن التدريب الذى توفره الأعمال المالية . إذ كلما اتسع نطاق المشروعات الصناعية قل ما تلاقيه الإدارة

المالية من تلاعب وتنافس ذكى ، أى أنه نظرا لتزايد عدد الأفراد المتصلين بهذه الناحية من الحياة الاقتصادية يصبح العمل روتينيا ويقل فيه الإيحاء المباشر بخداع المنافسين أو استغلالهم . وغالبا ما يمتد التحرر من العادات العدوانية الناجم عن ذلك الى المروسين فى العمل . وهذا التعديل فى التدريب لا يسمى فى الحقيقة واجبات الملكية والادارة .

والوضع يختلف بالنسبة لأولئك الأفراد - أو الطبقات - الذين يشتغلون بعمليات الانتاج الفنية واليدوية . فحياتهم اليومية ليست - الى نفس الدرجة - ميدانا للتعود على البواعث والحركات التى تثير المنافسة والبغضاء فى النواحي المالية من الصناعة . وهؤلاء يلتزمون دائما بفهم الحقائق والنتائج الآلية وتنسيقها ، ويعرفون قيمة أهداف الحياة الانسانية وما يؤدونه فى سبيل تحقيقها . وفيما يتعلق بهذا القسم من السكان تعمل الصناعة بما تلقىه من دروس وبطريقة الانتخاب على تكييف اساليب التفكير لدى المتصلين بها اتصالا مباشرا لأغراض الحياة المشتركة الخالية من الكراهية والحسد . ولذلك تعمل الصناعة على المسارعة بتخليهم عن النزعات والميول العدوانية الواضحة المنحدرة بالورثة والتقاليد من الماضى الهمجى للجنس البشرى .

وعلى ذلك فان التدريب على الحياة الاقتصادية فى المجتمع ليس نوعا واحدا فى كل صوره . والنشاط الاقتصادى الذى يعنى مباشرة بالمنافسة المالية يعمل على المحافظة على بعض الصفات العدوانية ، بينما الأعمال الصناعية التى تحصل اتصالا مباشرا بانتاج السلع تعمل فى الغالب على عكس ذلك . الا اننا يجب ان نلاحظ بالنسبة للمشتغلين بهذا النوع من الأعمال انهم جميعا تقريبا يهتمون الى حد ما بشئون المنافسة المالية (كما فى التحديد التنافسى للأجور والمرتبات وشراء السلع الاستهلاكية مثلا) ولذلك فالتمييز الذى ذكرناه لأنواع الوظائف ليس تمييزا دقيقا ومحددا لأنواع الأفراد .

وأعمال الطبقات المترفة فى الصناعة الحديثة من شأنها ان تعمل على بقاء بعض العادات والنزعات العدوانية . وعلى قدر اسهام أفراد تلك الطبقات فى الأعمال الصناعية فان تدريبهم يساعد على الاحتفاظ بالطباع العدوانية . لكننا نستطيع من جهة أخرى ان نقول ان الأفراد الذين يمكنهم وضعهم من ان يعيشوا فى سر قد يحتفظون بخصائصهم وينشرونها حتى لو كانوا يختلفون كثيرا عن عامة الناس جسما وخلقا . ولدى تلك الطبقات الثرية فرص كثيرة للإبقاء على الصفات الخلقية الأصلية ونقلها . والطبقة المترفة بعيدة الى حد ما عن مقتضيات الظروف الصناعية ، ولذلك يمكن ان يبدى أفرادها قدرا كبيرا غير عادى من الرجوع الى المزاج السلمى او الهمجى . وفى

وسع هؤلاء الأفراد الشاذين أو المرتدين الى الطباع الاصلية ان يظهروا نشاطهم وفق الاساليب السلمية دون ان يخشوا قمعا او نبذا سريعا كما يحدث فى الحرف الدنيا .

والواقع ان شيئا من هذا القبيل يبدو حقيقيا . فمثلا فى الطبقات العليا يوجد كثير من الأفراد تدفعهم ميولهم الى عمل الخير ، كما ان هذه الطبقات تعمل - بما تبديه من آراء - على تأييد الجهود التى تبذل فى سبيل الاصلاح والتحسين . ثم ان كثيرا من هذه الجهود الخيرية والاصلاحية تدل على تلك المهارة اللطيفة والتشتت الفكرى اللذين هما من خصائص الهمجين البدائيين . الا انه ما زال من المشكوك فيه ان هذه الحقائق تقوم دليلا على ان الرجوع الى الصفات القديمة يحدث فى الطبقات العليا اكثر مما يحدث فى الطبقات الدنيا . وحتى اذا كانت هذه الميول فى الطبقات الفقيرة فليس من السهل اظهارها ، اذ تعوزها الوسيلة والوقت والقوة اللازمة للتعبير عنها . والدليل على هذه الحقائق يصب التسليم به لأول وهلة .

ولا بد - الى جانب التحديد السابق - من ملاحظة ان الطبقة المترفة فى هذه الأيام تعتبر من الذين اصابوا توفيقا فى المسائل المالية ، ومن اجل ذلك يفترض فيهم انهم موزونون فى الصفات العدوانية . والدخول فى زمرة الطبقة المترفة تمهد له الاعمال المالية التى تعمل عن طريق الانتخاب والتكيف على الا بدخل فى زمرة هذه الطبقة الا من يستطيع من الناحية المالية ان يجوز الاختبار فى الصفات العدوانية . وعندما تظهر أية صفة من صفات الطبيعة البشرية غير العدوانية فى تصرفات هؤلاء الناس فانها غالبا مايقضى عليها . ولكي يحافظ الفرد على مركزه فى هذه الطبقة فلا بد ان يتحلى بالطباع المالية ، والا فانه يبدد ثروته ويفقد مكانته فى الحال . والأمثلة على ذلك كثيرة .

ويحتفظ كيان الطبقة المترفة بقوته عن طريق عملية انتخاب دائبة تعمل على ان تسحب من بين الطبقة الدنيا من كان من افرادها يصلح بدرجة كبيرة للمنافسة المالية الباغية . ولا بد للانسان الطموح ، لكى يصل الى مكان فى هذه الطبقة ، لا من قدر مناسب من الكفاية المالية فحسب ، بل من قدر عظيم من هذه الكفاية لكى يتغلب على الصعاب المادية التى تعترض طريق ارتقائه ، فالحوادث المعوقة كثيرة .

ولا شك ان عملية الدخول الى زمرة هذه الطبقة بطريق الانتخاب عملية دائبة منذ عرف التنافس المالى ، او بعبارة اخرى منذ ظهور نظام الطبقة المترفة ، الا ان الاساس الدقيق للانتخاب لم يكن دائما واحدا ، ولذلك

فان عملية الانتخاب لم تكن تأتي دائما بنفس النتائج . وفى الطور الهمجى البدائى ، أو الطور العدوانى ، كان اختبار الصلاحية هو اختبار للجرأة بالمعنى البسيط لهذه الكلمة . ويجب على المرشح لهذه الطبقة ان يكون مخلصا لعشيرته ، مرهوب الجانب ، شرسا ، عديم الضمير ، متشبها بآرائه . ولقد كانت هذه الصفات هى التى يعتد بها فى جمع الثروة وفى حق الملكية . وكان الأساس الاقتصادى للطبقة المترفة فى ذلك الوقت ، كما كان فى العصور التالية له ، امتلاك الثروة . الا أن طرق جمع المال والمواهب اللازمة للحصول عليه تغيرت بعض الشيء منذ العصور الاولى للثقافة العدوانية . ونتيجة لعملية الانتخاب كانت الصفات السائدة فى الطبقة المترفة فى عصور الهمجية الاولى هى البغى الصريح والاهتمام الشديد بالمكانة الاجتماعية وحرية الالتجاء الى التدليس . وكان أعضاء هذه الطبقة يحافظون على مكانتهم بما يقومون به من اعمال جريئة . وقد وصل المجتمع فى الثقافة الهمجية الحديثة الى أساليب ثابتة لجمع المال فى ظل النظام شبه السلمى للمكانة الاجتماعية ، اذ حل محل العدوان البسيط والعنف الشديد المطلق ، الدهاء والاحتياى كأفضل وسيلة مقبولة لجمع المال . ولذلك أصبحت الطبقة المترفة تحافظ على مجموعة أخرى من النزعات والميول . فما زال البغى المتعجرف والتعالى والاهتمام الشديد بالمكانة الاجتماعية من الصفات البارزة فى تلك الطبقة . ولقد بقيت هذه الصفات فى تقاليدنا « فضائل أرستقراطية » مثالية ، لكن كانت تقتزن بها صفات مالية أقل ضراوة ، منها التعقل والحزم والمخادعة . وبعمر الزمان قرب الطور المسالم الحديث للثقافة المالية وأصبحت لهذه الصفات والعادات الأخيرة أهمية نسبية فى تحقيق الأهداف المالية وأهمية أكثر نسبيا فى عملية الانتخاب التى يتم بها الاندماج فى الطبقة المترفة .

وقد تغير أساس الانتخاب حتى أصبحت الكفايات التى تؤهل الآن للانضمام الى تلك الطبقة هى الكفايات المالية فقط . ولم يبق من الصفات البربرية العدوانية الا الإصرار على تنفيذ الفرض أو التمسك بالهدف الذى يميز الإنسان العدوانى البربرى الناجم من الهمجى المسالم الذى حل هو محله . الا أنه لا يمكن أن يقال ان هذه الصفة تميز انسانا من الطبقة العليا ناجحا فى الأعمال المالية من انسان من الطبقة الدنيا الصناعية . اذ ان التدريب والانتخاب اللذين تتعرض لهما الطبقة الدنيا فى الحياة الصناعية الحديثة يضيفان أهمية حاسمة بدرجة متشابهة على هذه الصفة والأفضل أن يقال ان الإصرار على تنفيذ الفرض يميز هاتين الطبقتين من طبقتين آخرين : العاجز الذى لا يعمل شيئا للصالح العام ، والمنحرف عن الطريق المستقيم فى الطبقة الدنيا . فمن ناحية الكفاية الطبيعية يشبه الرجل المالى الرجل المنحرف تماما كما يشبه الصانع الرجل اللطيف عديم الحيلة العاجز

عن الاعتماد على نفسه . فالرجل المالى الأمل يشبه الرجل المنحرف الأمل .
فى تجرده من الضمير بتحويله السلع والأشخاص لأغراضه الذاتية ، وفى
تجرده القاسى من تقدير شعور ورغبات غيره من الناس ، ولما يترتب
على أعماله من آثار بعيدة ، إلا أنه يختلف عنه فى شدة احساسه بالمركز
الاجتماعى وفى تدبره للعواقب ومثابرته على العمل لتحقيق هدف بعيد .
وتظهر الصلة بين هذين النوعين من الطباع فى الميل الى اللهو والميسر وفى
حب التنافس بغير هدف . ويظهر الرجل المالى المثالى أيضا صلة عجيبة
بالرجل المنحرف فى أحد الانحرافات الملازمة للطبيعة البشرية . فالإنسان
المنحرف يعتقد عادة فى الخرافات وفى الحظ والتماويذ وفى
الطيرة وأعمال السحر والشعوذة . وحيثما تكون الظروف ملائمة
يعبر هذا الميل عن نفسه بالحماس الدينى فى خشوع ومراعاة الشعائر
الدينية بكل دقة . . وقد يكون من الأفضل وصف هذا الميل بأنه من مظاهر
التدين أكثر منه من الدين . وتشبه طباع المنحرف من هذه الناحية طباع
الطبقات المالية المترفة أكثر مما تشبه طباع الصانع أو العاجز عديم الحيلة .

والحياة فى المجتمع الصناعى الحديث ، أو بعبارة أخرى فى ظل
الثقافة المالية ، تعمل عن طريق الانتخاب على اظهار بعض الاستعدادات
والميول والمحافظة عليها . وليس الاتجاه الحالى فى عملية الانتخاب مجرد
العودة الى نوع سلالى معين وثابت ، فهو ينزع الى اجراء تعديل فى
الطبيعة البشرية يختلف من بعض الوجوه عن أى نوع أو صفة انحدرت من
الماضى . والتطور لا يهدف الى تحقيق شىء واحد . فالطباع التى يعمل
التطور على تثبيتها لأنها تتفق والمستوى المطلوب تختلف عن الصفات
القديمة فى الطبيعة البشرية فى أن هدفها أكثر ثباتا وأعظم وحدة ، وأن
المثابرة على بذل الجهد لتحقيقه أعظم . وفيما يخص النظرية الاقتصادية
تهدف عملية الانتخاب بصفة عامة الى شىء واحد رغم النزعات الصغيرة
ذات الأهمية العظمى التى تنحرف عن سير التطور . ولكن اذا استثنينا هذا
الاتجاه العام فان الطريق الذى يسير فيه التطور ليس واحدا . فمن ناحية
النظرية الاقتصادية يسير التطور فى حالات أخرى فى اتجاهين مختلفين .
ومن ناحية المحافظة عن طريق عملية الانتخاب على القدرات أو الاستعدادات
فى الأفراد يمكن تسمية هذين الاتجاهين بالمالى والصناعى . ومن ناحية
المحافظة على النزعات والميول الروحية يمكن تسميتهما بالمعدنى أو الانانى
والمسالمة أو الاقتصادى . ومن ناحية الميل ذهنى أو العلمى لاتجاهى
التطور يمكن ان يوصف أولهما بأنه الرأى الشخصى فى الإدارة أو الصلة
النوعية أو المركز أو الأهمية ، ويوصف الثانى بأنه وجهة نظر غير شخصية
فى النتيجة أو الصلة الكمية أو الكفاية الآلية أو الفائدة .

وتستدعى الأعمال المالية في الغالب النوع الأول من هذه الميول والاستعدادات . وتعمل بطريقة الانتخاب على المحافظة عليها في الناس . أما الأعمال الصناعية فتستدعى النوع الثاني وتعمل على المحافظة عليه ، وسيثبت التحليل النفساني المستفيض ان كلا من هاتين المجموعتين من الاستعدادات والميول ما هي الا التعبير بصور متعددة عن ميل خلقي معين . فالاستعدادات والإرادة والمصالح التي تتضمنها المجموعة الأولى عبارة عن تعبيرات عن صفة معينة في الطبيعة البشرية نتيجة لوحدة الفرد أو وحدانيته . وهذا ينطبق تماما على المجموعة الثانية . فالمجموعتان يمكن أن تفهما على انهما اتجاهان اختباريان في الحياة حتى يعمل الإنسان الى احدهما الى حد ما . وتنزع الحياة المالية بصفة عامة الى المحافظة على الطباع البربرية ولكن مع احلال التدليس والتروى محل الميل الى الضرر المادى الذى يتميز به الإنسان البربرى البدائى . ولا يحل الخداع محل الانلاف الا بدرجة غير مؤكدة . وفي الأعمال المالية تجرى عملية الانتخاب فى هذا الاتجاه دائما ، الا ان نظام الحياة المالية - فيما عدا التنافس على الربح - لا يعمل دائما كذلك . ونظام الحياة العصرية فى استهلاك الزمن والسلع لا يعمل بصراحة على قضاء الصفات الارستقراطية أو على احتضان الصفات البورجوازية . والخطة التقليدية للعيشة المحترمة تستدعى كثرة العمل بالصفات البربرية الأولى . ولقد سبق التحدث بشئ من الاسهاب عن هذه الخطة التقليدية فى الحياة فى الفصول السابقة وسيزيد الاسهاب فى الفصول الأخيرة .

ويبدو مما قيل ان حياة الطبقة المترفة وخطتها فى الحياة لا بد ان تساعد على المحافظة على الطباع البربرية ، وبخاصة الصفات شبه المسالمة أو البورجوازية ، ولكنها تساعد أيضا على المحافظة على الصفات البربرية الى حد ما . ولذلك فمن الممكن - اذا لم تكن هناك عوامل مزعجة - تبين اختلاف الطباع فى طبقات المجتمع . فالصفات الارستقراطية والبورجوازية، أى الصفات الهدامة والمالية لا بد ان توجد فى الغالب فى الطبقات العليا ، والصفات الصناعية أى الصفات المسالمة توجد غالبا فى الطبقات العاملة فى الصناعة الميكانيكية . وهذا صحيح بصفة عامة لكن غير مؤكدة . ولكن هناك صعوبة فى اختبار هذه الحقيقة ، كما ان نتائج مثل هذا الاختبار غير مؤكدة بالدرجة المرجوة . وهذا الفشل الجزئى له عدة أسباب معينة . فكل الطبقات تشترك الى حد ما فى الصراع المالى ، وفى كل الطبقات توجد للصفات المالية أهمية فى نجاح الفرد وبقائه . وحيثما تسود الثقافة المالية تسير عملية الانتخاب - التى تشكل عادات الناس فى التفكير والتى تقرر بقاء السلالات المتنافسة تقريبا على قاعدة الصلاحية فى الحصول على المال . ولذلك فلولا الحقيقة التى تقرر ان الكفاية المالية لا تتفق بصفة عامة مع الكفاية الصناعية لاتجهت عملية الانتخاب فى كل الاعمال الى سيادة الطباع

المالية الكاملة ، وتكون النتيجة اعتبار « الرجل الاقتصادى » هو النوع العادى والنهائى للطبيعة البشرية . الا ان الرجل الاقتصادى الذى لا يهتمه الا مصلحته الذاتية والذى يتحلّى بأى صفة انسانية غير الفطنة ، لا يصلح لتحقيق أهداف الصناعة الحديثة .

وتتطلب الصناعة الحديثة اهتماما غير ذاتى وغير عدائى بالعمل القائم . وبدون ذلك يستحيل القيام بالعمليات الدقيقة فى الصناعة . بل ويستحيل فى الواقع فهمها . وهذا الاهتمام بالعمل يميز العامل من المجرم من ناحية ومن مدير الصناعة من ناحية اخرى . ولما كان لا بد من أداء العمل من أجل استمرار الحياة فى المجتمع فان عملية الانتخاب تشجع الاستعدادات الروحية للعمل فى عدد معين من الأعمال . ومع ذلك فلا بد من التسليم بان عملية الانتخاب لاقضاء الصفات المالية فى الأعمال الصناعية عملية غير مؤكدة ، وبأنه لذلك بقيت الطباع البربرية فى هذه الأعمال . ولهذا السبب لا يمكن التمييز حاليا بين خاق الطبقة المترفة وخلق عامة الناس من هذه الناحية .

ومما يزيد ابهام الموضوع الخاص بالتمييز الطبقي من ناحية التكوين الروحى أن جميع طبقات المجتمع تكتسب عادات فى الحياة ، وان هذه العادات تشبه بعض الصفات الموروثة تماما وتعمل فى نفس الوقت على اظهار تلك الصفات فى كل الناس ، وعادة ما تكون هذه العادات المكتسبة أو الصفات الخلقية المنتحلة ذات طابع ارسىقراطى . وان المركز الذى اكتسبته الطبقة المترفة كمثال يحتذى لنيل الاحترام فرض كثيرا من خصائص نظريتهم فى الحياة على الطبقات الدنيا ، مما يؤدى دائما الى المثابرة الى حد ما على غرس تلك الصفات الارستقراطية فى المجتمع . ولهذا السبب ايضا فان لهذه الصفات فرصة للبقاء بين الناس افضل مما لو لم تكن اقتداء بالطبقة المترفة . ومن الممكن ذكر طبقة خدم البيوت كوسيلة هامة لنقل الآراء الارستقراطية فى الحياة ومن ثم والى حد ما نقل الصفات الخلقية القديمة الى الطبقات الدنيا . فهؤلاء الخدم تتشكل آراؤهم فى الخير والجمال باتصالهم بسادتهم من الطبقة العليا وينقلون هذه الافكار الى اخوانهم من الطبقات الدنيا وبذلك ينشرون المثل العليا لتلك الطبقات بين المجتمع بدون اضاءة وقت كان من المحتمل ضياعه لو لم توجد هذه الوسيلة . وللمثل « من شابه سيده فما ظلم » اهمية اعظم مما يقدر عادة لسرعة قبول عامة الناس لكثير من أسس ثقافة الطبقة العليا .

وهناك ايضا عدد آخر من الحقائق التى تؤدى الى الاقلال من الاختلافات الطبقة الخاصة ببقاء الصفات المالية . فالصراع المالى يخلق طبقة كثيرة العدد سيئة التغذية . وسوء التغذية هذا يعنى عدم كفاية

ضروريات الحياة أو المال اللازم لتكاليف الحياة المتواضعة ، مما يؤدي في الحالين الى صراع اضطرارى عنيف على الوسائل التى يقضى بها الحاجات اليومية سواء كانت مادية او سامية والجهود التى يبذلها الانسان للتغلب على الفروق تقتضى استعمال كل نشاطه . فهو يعمل كل ما فى وسعه لتحقيق اغراضه الذاتية التى تضر بالغير ، وتزداد انايته باستمرار . وبذلك تأخذ الصفات الصناعية فى الزوال نتيجة لعدم استعمالها . ولذلك فان الطبقة المترفة بالأسلوب الذى تضعه للمعاملات المالية وبأخذها من الطبقات الدنيا كل ما يمكنها من وسائل الحياة تعمل بطريقة غير مباشرة على المحافظة على الصفات المالية فى الناس . وينتج عن ذلك أن الطبقات الدنيا تأخذ أولا صورة الطبيعة البشرية الخاصة بالطبقات العليا وحدها .

ولذلك فالفرق فى الطباع - كما يبدو - ليس كبيرا بين الطبقات العليا والدنيا . الا انه يبدو أيضا ان انعدام هذا الفرق يرجع الى حد كبير الى الاقتداء بالطبقة المترفة والى قبول عامة الناس لتلك المبادئ العريضة الخاصة بالاسراف الفاحش والتنافس المالى التى يقوم عليها نظام الطبقة المترفة ويعمل هذا النظام على الاقلال من الكفاية الصناعية فى المجتمع وعلى تأخير تكيف الطبيعة البشرية لتلائم ضرورات الحياة الصناعية الحديثة . ويؤثر فى الطبيعة البشرية السائدة او الفعالة بشكل يعمل على المحافظة عليها ، وذلك :

١ - بنقل الصفات القديمة عن طريق الوراثة داخل الطبقة ، وكذلك حيثما ينقل دم الطبقة المترفة الى خارجها .

٢ - وبالمحافظة على التقاليد المرمية فى النظام القديم وتقويتها ، مما يجعل فرص بقاء الصفات البربرية اعظم أيضا خارج نطاق الانتقال من طريق الدم من الطبقة المترفة .

الا أنه لم يبذل الا جهد ضئيل - اذا كانت هناك جهود قد بذلت على الإطلاق - فى سبيل جمع واستيعاب البيانات ذات الأهمية الخاصة فى موضوع بقاء أو استبقاء الصفات السكائمة فى انسان العصور الحديثة . ولذلك فالبيانات الواضحة التى تقدم لتأييد الرأى المذكور قليلة ، وذلك الى جانب عرض بيانات غير مترابطة لتلك الحقائق المعروفة التى حصلنا عليها ومع أن هذا العرض قد يكون مملا ولا جديد فيه الا أنه رغم ذلك يبدو ضروريا لاتمام البحث حتى بالصورة الضعيفة التى ذكر بها ، ولذلك فقد يكون من الانصاف ان نطلب شيئا من التسامح بالنسبة للفصول التالية التى تعرض بيانا مجزا من هذا النوع .

الفصل العاشر

المخلفات الحديثة المنبثقة من طباع البحارة

تعيش الطبقة العاطلة المترفة على هامش المجتمع الصناعي ، وليست في داخله. ودملتها بالصناعة مالية أكثر منها صناعية. والانضمام إليها يأتي من استعمال المواهب المالية، أى من استعمال المواهب للحصول على المال، بدلا من استعمال القدرة على أداء خدمات عامة . ولذلك فعملية الانتخاب تقوم بعملية تصفية مستمرة للناس الذين يكونون الطبقة المترفة . ويسير هذا الانتخاب على قاعدة الصلاحية للأعمال المالية . الا أن أسلوب هذه الطبقة في الحياة هو الى حد كبير تراث الماضى ويشتمل على كثير من عادات الطور البربرى البدائى ومثله . وهذا الأسلوب البربرى القديم يفرض نفسه أيضا الى حد ما على الطبقات الدنيا . ويعمل أسلوب الحياة بدوره - أى العادات والتقاليد - بطريقة الانتخاب وبالتعليم ، على تشكيل المادة الانسانية . ويهدف هذا العمل فى الغالب الى المحافظة على الصفات والعادات والمثل العليا التى تنتمى الى العصر البربرى البدائى - أى عصر الجراة والحياة العدوانية .

وأن أعظم تعبير صريح ذاتى عن الطبيعة البشرية القديمة التى تميز الانسان فى الطور العدوانى لهو نزعته الأصلية للقتال . وغالبا ما تسمى هذه النزعة فى الحالات التى يكون فيها العمل العدوانى جماعيا ، بالروح الحربية أو بالوطنية كما سميت فيما بعد . ولا يحتاج الأمر الى التأكيد بأن الطبقة المترفة بالوراثة فى بلاد أوروبا المتحضرة تنزع الى الحرب بدرجة أكبر من الطبقات المتوسطة . وفى الحق أن الطبقة المترفة تدعى الامتياز على غيرها فى سبيل المفاخرة ، على أن ذلك ولا ريب قائم على بعض الأسباب . فالحرب عمل شريف ، وللشجاعة الحربية تقدير عظيم فى نظر عامة الناس . وهذا الاعجاب بالشجاعة الحربية هو فى حد ذاته أكبر دليل على الطباع العدوانية فى عشاق الحرب . والتحمس للحرب والطباع العدوانية التى تدل عليه تنتشران الى أكبر حد بين الطبقات العليا وبخاصة الطبقة المترفة بالوراثة . وعلاوة على ذلك فإن عمل الطبقة العليا الجدى الظاهر هو الادارة ، وهذه أيضا عمل عدوانى فى أصلها وتطورها .

والطبقة الوحيدة التى استطاعت أن تنازع الطبقة المترفة بالوراثة شرف النزعة الحريةية هم المنحرفون فى الطبقة الدنيا • وفى الأوقات العادية لاتعنى الطبقات لصناعية بالأمور الحريةية الا قليلا • وعندما لا يثار هؤلاء الناس العاديون الذين يكونون القوة الفعالة فى المجتمع الصناعى فانهم يرفضون الاشتباك فى أى حرب غير دفاعية • وفى الحق أنهم يستجيبون بشئ من البطء الى الدعوة المهيجة التى تطلب اتخاذ موقف الدفاع •

وفى المجتمعات الأكثر حضارة أو المتقدمة صناعيا يمكن القول بأن نزعة العدوان الحربى لا وجود لها بين عامة الناس • وليس معنى ذلك أن الروح الحريةية لاتوجد بصورة عنيفة بين عدد كبير من أفراد الطبقات الصناعية ، وليس معنى ذلك أن نار الحماسة الحريةية لاتشتعل الى حين فى عامة الناس استجابة لدعوة مهيجة كما يشاهد فى هذه الأيام فى أكثر من مملكة فى أوروبا وفى أمريكا فى الوقت الحاضر • ولكن فيما عدا هذه الأسباب التى تدعو الى تمجيد الأعمال الحريةية مؤقتا ، وفيما عدا هؤلاء الافراد ذوى الطباع القديمة العدوانية وبعض أفراد الطبقات العليا والدنيا الذين لهم نفس هذه الطباع ، فان عدم التحمس للحرب فى أى مجتمع متحضر حدث عظيم اثنى حد يجعله موضعا للتندر ، اللهم الا ضد الغزو الحقيقى • وتؤدى عادات عامة الناس واستعداداتهم الى اظهار نشاطهم فى أعمال أخرى اقل روعة من الحرب •

وهذا الاختلاف الطبقي فى الطباع قد يرجع الى حد ما الى الاختلاف فى وراثة الصفات المكتسبة فى الطبقات العديدة ولكن يبدو أيضا أنه يطابق الاختلاف فى الأصل السلالى • وهذا الاختلاف الطبقي أقل وضوحا فى هذه الناحية فى البلاد التى يعتبر أهلها من جنس واحد نسبيا مما هو فى البلاد التى تختلف فيها العناصر السلالية التى تتكون منها الطبقات العديدة فى المجتمع اختلافا كبيرا • ويلاحظ بهذه المناسبة أن من ينضمون فى العصور الحديثة الى الطبقات المترفة فى البلاد التى من النوع الثانى يظهرون بصفة عامة روحا حربية أقل من معاصريهم من سلاله الارستقراطيين القدماء • وهؤلاء الأعضاء الجدد خرجوا من صفوف عامة الناس من عهد قريب • ويرجع اندماجهم فى الطبقات المترفة الى ممارسة صفات ونزعات لايمكن أن تعد من الجرأة بمعناها القديم •

وعلاوة على النشاط الحربى الحقيقى فان نظام المبارزة تعبیر آخر عن ذلك الميل العظيم للقتال • والمبارزة نظام متبع فى الطبقة المترفة • وهى فى جوهرها التجاء متعمد للقتال كحل نهائى للخلاف فى الراى • وفى المجتمعات المتحضرة لا تنتشر المبارزة كظاهرة طبيعية الا حيث توجد طبقة مترفة بالوراثة وغالبا ما تقتصر على أعضائها • ويستثنى من ذلك :

١ - ضباط الجيش والبحرية وهم فى العادة من افراد الطبقة المترفة ، وفى نفس الوقت يدربون بصفة خاصة على التفكير العدوانى .

٢ - والمنحرفون فى الطبقة الدنيا الذين لهم نفس النزعات والعادات العدوانية اما بالوراثة أو بالتدريب أو بهما معا . ولا يلجأ فى العادة الى المراك كوسيلة لفض الخلاف فى الرأى نهائيا الا ابن الطبقة العليا والعرييد . أما الرجل العادى فلا يقاتل فى العادة الا عندما تعمل شدة الانفعال الوقتى أو شدة السكر على منع العادات الأكثر تعقيدا من الاستجابة للدوافع التى تثير الغضب والسخط ، اذ أنه فى هذه الحالة يعود الى الصور البسيطة لغريزة اثبات الذات ، أى أنه يعود الى حين ، وبدون تفكير الى عادة ذهنية قديمة .

ونظام المبارزة كوسيلة لفض المنازعات والمسائل الخطيرة المتعلقة بالأولوية تجعل القتال الخاص دون استشارة بمثابة التزام اجتماعى تحتمه رغبة الانسان فى نيل احترام الناس . ومن أمثلة هذا النوع من العادات المتصلة فى الطبقة المترفة مبارزة الطلاب الالمان التى تعتبر من بقايا مظاهر الفروسية . ويوجد فى كل البلاد التزام اجتماعى مماثل ، ولو أنه أقل فى مظهره بين المنحرفين فى الطبقة الدنيا أو فى الطبقة المترفة الزائفة ، يوجب على العرييد أن يثبت رجولته فى قتال لاداعى له مع زملائه . وهذه العادة منتشرة فى المجتمع بين الأولاد من كل الطبقات . فالولد فى العادة يعرف أنه وزملاءه يناولون من الاحترام على قدر قدرتهم النسبية على القتال . وفى مجتمع الأولاد لا يوجد عادة أساس لتقدير مدى احترام أى فرد منهم يشذ عن العرف فلا يقاتل أو لا يستطيع القتال اذا دعى اليه .

وينطبق هذا الوصف بصفة خاصة على الأولاد الذين تخطوا سن الرشد بقليل ، ولكنه لايناسب طباع الأطفال إبان الطفولة أو سنوات ما قبل البلوغ التى يعتمد الأطفال فيها على أمهاتهم فى كل شأن من شئون حياتهم اليومية . وفى هذه المرحلة الاولى من الحياة يقل الاعتداء على الغير كما يقل الميل الى الخصام . والانتقال من هذا الخلق المسالم الى الخلق العدوانى الخبيث والضرار فى الحالات الخطيرة ، تدريجى . ويتم استيعاب عدد أكبر من هذه الاستعدادات والنزعات فى حالة بعض الأفراد عنها فى حالات أخرى . والطفل سواء أكان ولدا أم بنتا أقل فى المرحلة الأولى من نموه ميلا الى المبادأة بالعدوان لاثبات ذاته والى عزل نفسه ومصلحه عن البيئة التى يعيش فيها ، ويكون كثير الخجل والتهيب وسريع التأثر بالزرع وفى حاجة الى الاصداف . وفى الحالات العادية تتحول هذه الطباع الى طباع الفتوة بزوال مظاهر الطفولة تدريجيا ولكن بدرجة سريعة نوعا ما ، ولو أن هناك أيضا حالات لا تظهر فيها مطلقا المظاهر العدوانية لحياة الفتيان ، أو يكون ظهورها بدرجة ضئيلة وغير واضحة .

أما بالنسبة للبنات فمن النادر أن يتم الانتقال إلى الدور العدواني بنفس الدرجة التي يتم بها انتقال الأولاد . وفي كثير من الحالات لا يكون هناك انتقال على الإطلاق . وفي هذه الحالات يكون الانتقال من الطفولة إلى المراهقة والنضج عبارة عن عملية تغيير تدريجي مستمر من الاهتمام بأغراض الطفولة ونزعاتها إلى الاهتمام بأغراض حياة البلوغ وأعمالها وعلاقاتها . وقبلما تظهر فترة الشراسة في البنات ، لكن في الحالات التي تظهر فيها يكون الميل إلى الشراسة والعزلة خفيفا في العادة .

وفترة الشراسة تظهر بوضوح في الولد ، وتستمر بعض الوقت ولكنها تنتهى عادة عند البلوغ . وقد تحتاج هذه الجملة إلى بعض الأدلة المادية . فالحالات التي لا يتم فيها الانتقال أو التي يكون الانتقال فيها جزئيا من الطبائع الصبغانية إلى طبائع اليافعين ، ليست نادرة . والمقصود من طبائع اليافعين الطبائع العادية للأفراد البالغين في الحياة الصناعية الحديثة الذين يؤدون بعض الخدمات لتحقيق أهداف عملية الحياة الاجتماعية والذين يكونون كما يقال ، الفئة الفعالة في المجتمع الصناعي .

ويتنوع التكوين السلالي للأوروبيين . ففي بعض الحالات نرى الطبقات الدنيا نفسها تتكون إلى حد كبير من العنصر الأبيض المكر للسلام ، بينما في حالات أخرى يوجد هذا العنصر السلالي غالبا في الطبقة المترفة بالوراثة ويقل انتشاره عادة القتال بين أبناء الطبقة العاملة في هذه الحالة الأخيرة عن انتشارها بين أبناء الطبقة العليا في مثل هذا المجتمع أو الطبقة الدنيا أو المجتمع الأول .

وإذا ثبتت صحة هذا الرأي الخاص بطبائع أبناء الطبقات العاملة بعد موصلته بدقة تامة فإن ذلك لابد أن يزيد من قوة الرأي القائل بأن الطبائع المحببة للقتال هي إلى حد كبير من المميزات العنصرية ، وأنها داخلية في تكوين النوع السلالي - النوع الأبيض - للطبقة العليا صاحبة السيادة في البلاد الأوروبية أكثر مما هي في أنواع الطبقات الدنيا الخاضعة التي تكون غالبية السكان في هذه البلاد .

وطبائع الأولاد قد لا تمت بصلة أقوى إلى موضوع الجراحة التي تتصف بها عدة طبقات في المجتمع ، إلا أن لها بعض الأهمية في أنها تبين أن هذه النزعة للقتال ترجع إلى طبائع أقدم كثيرا من تلك التي يتصف بها الإنسان البالغ المأدب في الطبقات الصناعية . ويمثل الطفل في ذلك كما في كثير من مظاهر الطفولة الأخرى بعض المراحل الأولى في تطور الإنسان البالغ ولو بصورة مصغرة . وعلى حسب هذا التفسير يعتبر ميل الولد إلى الأعمال العدوانية والعزلة عن الناس ارتدادا مؤقتا إلى الطبقة البشرية التي تتفق

والثقافة البربرية الأولى أى الثقافة العدوانية . وفى هذه الحالة كما فى كثير غيرها تدل أخلاق الطبقة المترفة والطبقة المنحرفة على استمرار بعض الصفات العادية فى الطفولة والشباب والعادية أيضا فى أطوار الثقافة الأولى على الظهور فى طور المراهقة . ومالم يرجع الاختلاف كلية الى اختلاف أساسى بين الأنواع السلالية الثابتة فإن الصفات التى تميز المنحرف المختل والسيد المترف المتأقن من عامة الناس هى الى حد ما دلائل على التطور الروحى غير الكامل . فهى تبين طورا ناقصا اذا ما قورن بطور النمو الذى حصل عليه البالغون العاديون فى المجتمع الصناعى الحديث . وسيظهر حالا أن التكوين الروحى الصبيانى لهؤلاء الممثلين للطبقات الاجتماعية العليا والدنيا يبرز أيضا فى شكل صفات أخرى قديمة غير هذا الميل الى الأعمال العدوانية والعزلة .

ولكى يكون هناك مجال للشك فى أن الطباع المحبة للقتال تمثل أساسا مرحلة عدم اكتمال النمو نذكر المشاغبات التى لا هدف لها والمبينة على المزاح ولكنها منظمة ومتقنة الى حد ما الشائعة بين تلاميذ المدارس فى سن ما بين الطفولة الحقة والرجولة اليافعة . فهذه المشاغبات تقتصر فى الأحوال العادية على فترة المراهقة ، وتقل فى عددها وشدهتها عندما يدخل الفتى فى حياة البلوغ ولذلك فهى بصفة عامة ، تمثل فى حياة الفرد الخطوات التى سارت عليها الجماعة فى الانتقال من الحياة العدوانية الى حياة أكثر استقرارا . وفى كثير من الحالات ينتهى النمو الروحى للفرد قبل خروجه من المرحلة الصبيانىة . وفى هذه الحالات تبقى طباع حب القتال طوال العمر ولذلك فهؤلاء الأفراد الذين يبلغون فى النهاية مبلغ الرجال فى التطور الروحى يجتازون أحد الأطوار القديمة الذى يطابق المستوى الروحى الدائم للمحبين للقتال والألعاب الرياضية . ولا شك أن الأفراد المتباينين يبلغون النضج والرشد من هذه الناحية بدرجات متفاوتة ، أما الذين يعجزون عن بلوغ ذلك فيبقون رواسب غير مذابة للانسانية الفجة فى المجتمع الصناعى الحديث ، ولغسل عملية التكيف الانتخابى التى تؤدى الى زيادة الكفاية الصناعية وكمال الحياة فى المجتمع .

ويظهر عدم الاكتمال فى التطور الخلقى المشار اليه لا باشتراك البالغين جدا فى الأعمال الصبيانىة العدوانية فحسب بل وفى معاونة البالغين للصبيان على تلك الأعمال وتحريضهم عليها . وبذلك يساعد على تكوين عادات التراسة التى قد تبقى حية فى الأطوار المتأخرة من حياة الجيل الناشئ . وبذلك يقف حجر عثرة فى سبيل أية حركة تهدف الى خلق طباع أكثر هدوءا ونفعا فى المجتمع . فاذا كان الانسان ذو الميول العدوانية فى مركز يؤمله لتوجيه تطوره العادات لدى المراهقين فى المجتمع فإن اثره

فى المحافظة على صفات الجرأة والارتداد إليها قد يكون عظيما جدا . وهذا يضى أهمية مثلا على الرعاية التامة التى يسبغها كثير من القسيسين وغيرهم من دعانات المجتمع على « منظمات الشباب » وما يائثلها من المنطحات الشبيهة بالحربية . وينطبق هذا على تشجيع نمو « الروح الجامعية » وألعاب القوى الجامعية وماشابهها فى معاهد العلم العليا .

وتنطوى مظاهر الطباع العدوانية هذه تحت لواء أعمال الشراسة . وبعضها تعبيرات بسيطة غير متعمدة للنزعات العدوانية التى يتباهى بها البعض وبعضها أعمال متعمدة يهدف صاحبها من جرائها الى أن يشتهر بالبسالة . وينطبق هذا الوصف على كل أنواع الألعاب الرياضية - التى تشمل على اللاكمة ومصارعة الثيران وألعاب القوى والصيد وسباق الزوارق وألعاب المهارة - حتى لو لم يدخل فيها عنصر القوة البدنية . ولقد أخرج الانسان بمهارته الألعاب الرياضية من نطاق الأعمال العدوانية الى أعمال تقوم على المكر والخديعة . وسبب الانهماك فى الألعاب الرياضية التكوين الروحى القديم أى تمكن نزعة المباهاة العدوانية فى الانسان بدرجة كبيرة نسبيا . ويظهر الميل الشديد للمقاومة وإصابة الغير بالضرر بصفة خاصة فى تلك الأعمال التى تسمى عادة بالألعاب الرياضية .

ولربما كان أصح ، أو على الأقل أكثر وضوحا ، أن الألعاب الرياضية تبين - أكثر من التعبيرات الأخرى عن المباهاة العدوانية - أن الطباع التى تدفع الناس إليها هى فى جوهرها طباع صبيانية . ولذلك يدل الانهماك فى الألعاب الرياضية الى حد غير مألوف على عدم اكتمال التطور فى طبيعة الانسان الخلقية . وسرعان ما يرى الانسان هذا الخلق الصبباني القريب فى الرياضيين اذا ماوجه انتباهه الى ما يبدونه فى نشاطهم الرياضى من حب التظاهر . ويشترك مع الألعاب الرياضية فى حب التظاهر الألعاب والأعمال التى يميل إليها الأطفال عادة وبخاصة الأولاد . وحب التظاهر لا يكون بدرجة واحدة فى كل الألعاب الرياضية . وهو واضح فى الألعاب الرياضية الأصلية وفى مباريات ألعاب القوى بدرجة أكبر مما هو فى ألعاب المهارة التى يقوم بها اللاعبون وهم جالسون . ولو أن هذه القاعدة قد لا تنطبق عليها كلها بدرجة واحدة . اذ يلاحظ مثلا أنه حتى الرجال الوديعون العمليون الذين يخزجون للصيد يميلون الى أخذ مقدار من الأسلحة والمهمات يزيد على اللازم ليوهوا أنفسهم بخطورة عملهم . ويميل أيضا هؤلاء الصيادون الى الاختيال والتبخر فى مشيتهم وإلى شدة المبالغة فى الحركات التى يتطلبها الصيد ، سواء أكانت للانتسحاب أم الهجوم . وكذلك يوجد فى الألعاب الرياضية دائما قدر من الاختيال والتبخر والتظاهر وهى ما تبين الخصائص المسرحية لهذه الأعمال . وبهذه المناسبة فإن الألفاظ والتعبيرات المستعملة فى

المسابقات الرياضية هي الى حد كبير تعبيرات حربية مستمدة من المصطلحات الفنية الحربية . واستعمال مصطلحات خاصة في أى عمل ربما يقوم ذليلا على أن هذا العمل يقوم على التظاهر الكاذب اللهم الا اذا كان استعمال هذه المصطلحات ضروريا لسرية الأعلام .

وهناك خاصية أخرى تختلف بها الألعاب الرياضية عن المبادزات وما يماثلها من أعمال الشغب ، هي أنها تسمح بالقول بأن بواعث أخرى خلاف النزعة الى أعمال العنف والعدوان هي التي تدفع اليها. واذا كان هناك أى باعث آخر في حالة معينة فمن المحتمل أن يكون ضئيلا الا أن الأسباب الأخرى التي تبرر الانكباب على الألعاب الرياضية تكون أحيانا في الحقيقة أسبابا مساعدة . ولقد اعتاد الرياضيون - الصيادون على اختلاف أنواعهم - الى حد ما القول بأن الباعث على هوايتهم المفضلة هو حب الطبيعة والحاجة الى تجديد النشاط وما شابه ذلك . ولا ريب أن هذه البواعث مألوفة وأنها تضيئ شيئا من الإغراء على الحياة الرياضية الا أنها ليست البواعث الأساسية . اذ أن من الممكن سد هذه المطالب الصورية دون بذل الجهود المنظمة للقضاء على حياة تلك المخلوقات التي هي إحدى الخصائص الأساسية لتلك الطبيعة التي يجدها الرياضيون . وفي الواقع أن أعظم أثر ملحوظ لنشاط الرياضيين هو افتقار الطبيعة تماما نتيجة لقتلهم كل ما يستطيعون من الكائنات الحية .

ومع ذلك فهناك أساس لادعاء الرياضيين بأن أفضل السبل لسد حاجتهم الى تجديد النشاط والاتصال بالطبيعة في ظل التقاليد القائمة هو السبيل الذي يسلكونه . فلقد فرض الاقتداء بالطبقة المترفة ذات الطبائع العدوانية فيما مضى بعض قواعد التربية الصالحة ، ثم تمسك بها ممثلو تلك الطبقة تمسكا تاما . وهذه القواعد لا تسمح لهم - من غير لوم - بالعمل على الاتصال بالطبيعة بوسائل أخرى . وقد تغير وضع الألعاب الرياضية من عمل شريف موروث عن الثقافة العدوانية يعتبر أرقى أنواع العمل لسد أوقات القروغ اليومي فأصبحت النوع الوحيد للنشاط الذي يمارس في الخلاء ويتفق والتقاليد الاجتماعية . ولذلك فقد تكون الحاجة الى تجديد النشاط والحياة الخلوية من البواعث المباشرة على الصيد في البر والبحر . وهناك سبب غير مباشر يحتم العمل على تحقيق هذه الأغراض في ظل تلك المجزرة المنظمة وهو أمر لا يمكن مخالفته الا على حساب السمعة وما يتبع ذلك من تحقير .

وينطبق ذلك الوصف الى حد ما على أنواع أخرى من الألعاب الرياضية وأحسن مثل لها ألعاب القوى . فان لها أيضا طرائقها المقصورة التي تحدد ألوانها وطرق ممارستها وكيفية ترويحها عن النفس وفق دستور الحياة المحترمة . ويقول الممارسون لألعاب القوى والمحبوبون بها انها أفضل وسيلة

ممكنة لتجديد النشاط و « التربية البدنية » • والعادات المكتسبة تؤيد هذا القول • ودستور الحياة المحترمة يقضى من أسلوب الحياة لدى الطبقة المترفة كل نشاط لا يصطبغ بصبغة الفراغ الواضح • ولذلك فانه يميل بمرور الزمن الى اقصائه أيضا من أسلوب الحياة فى المجتمع بصفة عامة • ومع ذلك فالاجهاد الجسمانى بلا هدف ممل وغير مستساغ الى حد لا يطاق • وفى هذه الحالة يستعان - كما شوهد فى مناسبة سابقة - بلون من النشاط له فى الظاهر على الأقل غرض حسن حتى ولو كان هذا الغرض مجرد ادعاء كاذب • والألعاب الرياضية تفى بهذه الحاجات عديمة الجدوى وتضفى عليها غرضا حسنا فى الظاهر • ثم أنها تهيم مجالاً للمباهاة ، ولذلك فهي جذابة • • ولكي تكون الأعمال محترمة يجب أن تمتثل لقانون الطبقة المترفة فى الاسراف ، الا أنه لكي تكون الأعمال تعبيراً عادياً ولو الى حد ما عن مطالب الحياة ، يجب أن تمتثل لقانون البشرية العام بحيث تكفى لتحقيق غرض مفيد • ويتطلب النظام الذى تسير عليه الطبقة المترفة العبث الشديد الشامل • أما طبيعة المهارة فتتطلب أن يكون العمل هادفاً • وقانون الآداب الاجتماعية لدى الطبقة المترفة يعمل ببطء وشدة ، عن طريق عملية الانتخاب - على اقصاه كل طرق العمل المفيدة أو الهادفة ، من الأسلوب السائد فى الحياة • أما غريزة المهارة فتندفع الى العمل من تلقاء نفسها ، وقد ترضى الى حين - بهدف قريب • والعقل يجهل الأعمال غير المجدية لأنها تخالف تماماً الاتجاه الهادف العادى لعملية الحياة ، ولأنها تموقه وتزعجه •

وعادات المرء فى التفكير تكون العقل الذى يتجه دائماً نحو الأعمال المفيدة فى الحياة • والعقل سرعان ما ينفر من أية محاولة لجعله يستسيغ سياسة الاسراف والعبث كفاية من غايات الحياة • الا أن من الممكن تحاشي هذا النفور بقصر الاهتمام على الغرض المباشر من الجهود التى تبذل للدلالة على المهارة أو للتباهى • فالألعاب الرياضية - كالصيد فى البر والبحر وألعاب القوى وما شابهها - تهيم الفرصة لظهور المهارة والتباهى بالقوة والدهاء ، تلکم الصفات التى تتميز بها الحياة العدوانية • وطالما أن للمرء القدرة ولو الى حد ضئيل على التفكير ومعرفة الهدف من أعماله ، وطالما أن حياته تقوم على الدوافع البسيطة فإن الهدف المباشر والحقيقى من الألعاب الرياضية وهو اظهار التفوق سيشتبع فيه الى حد ما غريزة العمل ، وهذا حقيقى بصفة خاصة اذا كانت الدوافع المسيطرة هى نزعات التباهى الفطرية فى الطباع العدوانية • ومع ذلك فقوانين الآداب الاجتماعية تقريه بممارسة الألعاب الرياضية كتعبير عن حياة لا غبار عليها من الوجهة المالية • ولكي يأخذ أى عمل مكناته كوسيلة تقليدية متعادة من وسائل الترويح اللائق لا تد من التوفيق بين التبذير الشديد والهدف

المباشر • وإذا استحال من الوجهة الأدبية على الأفراد ذوى التربية الحسنة والحس الرقيق أن يمارسوا ألوانا أخرى للترويح والرياضة فإن الألعاب الرياضية تكون أحسن وسيلة ممكنة فى الظروف الحاضرة •

الا أن أعضاء المجتمع المحترم الذين يدافعون عن الألعاب الرياضية يبررون عادة موقفهم أمام أنفسهم وأمام جيرانهم بحجة أن تلك الألعاب وسيلة قيمة للنمو الى حد بعيد ، فهى لا تحسن أجسام المتبارزين فحسب بل انها عادة تنمى روح الرجولة فيهم وفى المشاهدين • وكرة القدم بالذات هى اللعبة التى ربما ستخطر على بال أى فرد فى هذا المجتمع عندما تثار مسأله فائدة الألعاب الرياضية ، لأن هذا النوع من ألعاب القوى يشغل أسى مكان فى عقل الذين يدافعون عن الألعاب أو يهاجمونها كوسيلة للخلاص الجسمانى أو الخلقى • ولذلك فهذه اللعبة النموذجية للألعاب الرياضية قد تستخدم لبيان علاقة الألعاب الرياضية بنمو لاعبيها جسما وخلقا • ولقد قيل بحق ان علاقة كرة القدم بالتربية البدنية تشبه كثيرا علاقة مصارعة الثيران بالزراعة • ولكى تكون هذه الألعاب مفيدة لا بد من التدريب المستمر • واللاعب سواء أكان انسانا أم حيوانا يخضع لانتخاب دقيق ونظام معين لصيانة وتقوية بعض الاستعدادات والنزعات التى تتميز بها الحالة العدوانية والتى تأخذ فى الاضمحلال فى حالة الاستئناس • وليس معنى ذلك أن النتيجة فى أية حال من الحالىن هى رجوع كل لعادات العقل والجسم العدوانية أو البربرية ، وانما هى رجوع من ناحية واحدة الى البربرية أو الحالة الطبيعية الوحشية - رجوع الى تلك الصفات العدوانية وتقويتها ، تلك الصفات التى تؤدى الى التلف والدمار بدون تنمية ماثلة للصفات التى تساعد المرء على المحافظة على ذاته وعلى اكتمال حياته فى بيئة وحشية • والتدريب الذى يتوفر فى كرة القدم يؤدى الى التوحش والدهاء فهو رجوع الى الطباع البربرية الأولى مع كبت تلك الصفات التى تتكافأ - من وجهة نظر الضرورات الاجتماعية والاقتصادية - مع الأخلاق الوحشية •

والقوة البدنية التى تكتسب من التدريب على ألعاب القوى - حسب ما يقال عن نتائج التدريب - تفيد الفرد والمجتمع من الناحية الاقتصادية • والصفات الروحية التى تلائم ألعاب القوى تفيد الفرد كذلك من الناحية الاقتصادية ولكنها لا تفيد المجتمع • وهذا ينطبق على أى مجتمع يتصف أفراداه الى حد ما بهذه الصفات • والمنافسة فى هذه الأيام هى الى حد كبير عملية اعتداد بالنفس على أساس هذه الصفات ذات الطابع العدوانى والتحلى - الى حد ما بهذه الصفات بالصور الزائفة التى تدخل بها المنافسة المسألة فى العصر الحديث غالبا ما يكون ضرورة من ضرورات الحياة لدى

الانسان المتحضر ، ولكن مع أنها ضرورية للانسان فى منافسته للغير الا انها لا تفيد المجتمع مباشرة . ومن ناحية قدرة الفرد على أداء الخدمات من أجل تحقيق أهداف الحياة الجماعية فإن القدرة على المنافسة – اذا كان لها فائدة – لا تفيد الا بطريقة غير مباشرة . فالشراسة والدهاء لافائدة منهما للمجتمع اللهم الا فى الأعمال العدوانية مع المجتمعات الأخرى ، والانسان لا يستفيد منهما الا لأن عددا كبيرا من هذه الصفات يعمل فى البيئة البشرية التى يتعامل معها . وان رجلا يدخل صراع المنافسة ولا يكون مسلحا بهذه الصفات لا بد أن يخسر ، ومثله الى حد ما كمثل ثور عديم القرون وسقط قطع من الماشية ذات القرون ، لا يستطيع العيش معها .

وقد يكون من المرغوب فيه الاتصاف بالطباع العدوانية وغرسها فى النفوس لأسباب أخرى غير اقتصادية . فالليل شديد من الناحية الجمالية أو الخلقية للنزعات البربرية كما أن الصفات المشار إليها تعمل بجد على تدعيم هذا الميل حتى أن فائدتها من الناحية الجمالية أو الخلقية قد توازن عدم فائدتها الاقتصادية. ولكن ذلك البحث يخرج عن موضوعنا الحالى فأننا لا نتحدث هنا عن الحاجة الى الألعاب الرياضية أو ملامتها بصفة عامة أو عن قيمتها فى النواحي غير الاقتصادية .

والحياة الرياضية فى مفهوم سواد الناس تنشئ نوعا من الرجولة فيه كثير من الصفات البديعة ، ويسودها الاعتماد على النفس وحسن معاملة الزملاء الى أقصى حد . على أن هذه الصفات نفسها قد تبدو من وجهة نظر أخرى وحشية وقبلية . وسبب استحسان الناس لهذه الصفات الرجولية والاعجاب بها وسميتها بالرجولة هو نفس سبب فائدتها للانسان . فاعضاء المجتمع ، وبخاصة هؤلاء الذين يحددون قواعد الذوق – يتصفون بهذه الصفات الى درجة تجعلهم يعتبرون أن المجردين منها ناقصون وان المتصفين بها الى حد غير مألوف جديرون بكل تقدير . وما زالت طباع الانسان العدوانى كامنة فى عامة الناس المتحضرين ومن الممكن اظهارها فى صورة واضحة فى أى وقت وذلك بانارة الميول التى تظهرها ، مالم يتعارض ذلك مع أعمالنا ومصالحنا . وقد تحرر سواد الناس فى المجتمع الصناعى – من الوجهة الاقتصادية – من هذه النزعات الشرسة اذ أنها استقرت فى العقل الباطن نتيجة للاقلاص الجزئى والمؤقت عنها وتبقى هذه الصفات على أهبة الاستعداد – ولكن بدرجات متفاوتة فى مختلف الأفراد – للاستجابة لأى باعث يثيرها بشدة أقوى من الاثارة اليومية المعتادة ، فتؤدى الى القيام بالأعمال والميول العدوانية . وتظهر هذه الميول بعنف عندما لا يتدخل عمل غريب عن الثقافة العدوانية فيشغل الانسان ويؤثر على رغبات الفرد وميوله

وهذا هو الحال بين أفراد الطبقة المترفة واتباعهم • ومن ثم كانت السهولة التي بها يزاول الأعضاء الجدد في تلك الطبقة الألعاب الرياضية ، ومن ثم كان النمو السريع للألعاب الرياضية والميول الرياضية في أى مجتمع صناعى تكاثر فيه المال الى حد يكفى لاعفاء جزء كبير من الناس من العمل •

وهناك حقيقة بسيطة ومألوفة يمكن ذكرها للدلالة على أن الدافع العدوانى لا ينتشر بدرجة واحدة في كل الطبقات • فعادة حمل عصا في المشى لمجرد اعتبارها أحد ملامح الحياة العصرية قد تبدو شيئا صغيرا تافها ، الا أن لها أهمية في موضوع البحث • والطبقات التي تنتشر بينها هذه العادة - الطبقات التي يذكرها الناس عند ذكر العصا - هي رجال الطبقة المترفة الأصلية والرياضيون ومنحرفو الطبقة الدنيا • ومن الممكن أن يضاف اليهم الرجال الذين يشتغلون في الأعمال المالية • ولا ينطبق ذلك على سواد الناس الذين يشتغلون في الصناعة • ويلاحظ بهذه المناسبة أن النساء لا يحملن عصيا الا في حالة العجز حيث تكون لها فائدة من نوع آخر • ولا شك أن حمل العصا عادة طيبة الى حد كبير ، الا أن أساس العادات المهذبة يرجع الى نزعات تلك الطبقة التي تسير وفق العادات المهذبة • والعصا تعلن عن أن يدي حاملها تعملان فيما لا يستلزم جهدا مشمرا ، ولذلك ففائدتها أنها دليل على الفراغ • ولكنها أيضا سلاح يفي بحاجة الانسان الهمجي عند الضرورة • وفي استعمال هذه الوسيلة الملموسة والبدائية للاعتداء على الغير سلوى لأى انسان ذى طبائع وحشية ولو بدرجة متوسطة.

ومقتضيات اللغة تجعل من المستحيل تجنب اظهار استنكارنا للاستعدادات والنزعات وأساليب الحياة موضوع البحث • ومع ذلك فليس الغرض امتداح أى من هذه النواحي في الأخلاق أو في مجرى الحياة أو استهجانها • فالعناصر المختلفة في الطبيعة البشرية السائدة يجب أن تبحث من وجهة النظر الاقتصادية ، والصفات تقيم وترتب على حسب صلتها الاقتصادية المباشرة بسهولة سير الأمور في الحياة الجماعية ، أى أن هذه الظواهر الطبيعية تبحث من وجهة النظر الاقتصادية وتقيم من ناحية أثرها المباشر في تسهيل أو تعويق التوفيق التام بين الناس والبيئة وبينهم وبين النظم الأساسية التي تتطلبها الحالة الاقتصادية للحياة الجماعية في الزمن الحاضر والمستقبل القريب • والصفات التي ورثت عن الثقافة العدوانية قليلة النفع من ناحية هذه الأغراض ، ولو أنه حتى في هذه المناسبة لا يصح أن ننفل أن عناد الانسان العدوانى وميله الشديد للعدوان تراث له قيمته • وتناقش القيمة الاقتصادية - مع أخذ القيمة الاجتماعية بمعناها الضيق في الحسبان - لهذه الميول والاستعدادات للحكم عليها دون محاولة لتقييمها

من وجهة نظر أخرى • وعندما تقارن هذه الصفات المتخلفة من العصور البدائية الأولى عن معنى الرجولة - عندما تقارن هذه بأسلوب الحياة الصناعى الحديث العادى والعملى ، وعندما تقيم على أساس المستويات المقررة للأخلاق وعلى وجه الخصوص بمستويات الجمال والنظم ، فقد يصبح لهذه الصفات قيمة تختلف كثيرا عما ذكر • ولكن نظرا لأن كل هذا خارج عن الموضوع فلن نبدى الآن رأيا فى هذه النقطة الأخيرة • وكل ما يجوز قوله هو الفات الأنظار الى وجوب عدم السماح لهذه المستويات الرفيعة التى لا تمت بصلة الى الفرض الحالى ، بالتأثير فى تقديرنا الاقتصادى لهذه الصفات الخلقية وللأعمال التى تعينها على النمو • وهذا ينطبق على الأشخاص الذين يمارسون فعلا الألعاب الرياضية والأشخاص الذين لا تتجاوز خبرتهم الرياضية مجرد المشاهدة • وما يقال هنا عن الميول الرياضية يمكن أن يقال كذلك عن النقد الكثير الذى يوجه حاليا الى ما يعرف بالحياة الدينية •

والقرة الأخيرة تلمس بإيجاز حقيقة أن الحديث اليومى عن هذا النوع من الاستعدادات والأعمال يندر الا يتضمن استنكارا أو دفاعا عنها • وهذه الحقيقة هامة لأنها تبين الاتجاه المألوف للرجل العادى المنصف نحو النزعات التى تعبر عن نفسها بالألعاب الرياضية والأعمال البطولية بصفة عامة • ولربما يكون هذا هو المكان المناسب لمناقشة ذلك الصوت الخافت نلستنكر الذى يتناسب فى كل المناقشات الكثيرة المدافعة أو المجددة لألعاب القوى وغيرها من أنواع النشاط الأخرى التى تتسم بالطابع العدوانى • وقد لوحظ أن نفس الاتجاه الاعتذارى الذى يسود بالنسبة للألعاب الرياضية يسود أيضا بالنسبة للمدافعين عن معظم النظم الأخرى الموروثة عن الطور البربرى • ومن هذه النظم القديمة التى تحتاج الى الدفاع عنها ، النظام الحالى لتوزيع الثروة وما ينجم عنه من الفوارق الطبقيّة والفروق فى المراكز الاجتماعية ، وكل أو جل صور الاستهلاك التى تنطوى تحت اسم الاسراف المظهري ، ومركز النساء فى ظل نظام الأبوة ، وكثير من ملامح المعتقدات التقليدية والشعائر الدينية وبخاصة التعبيرات المألوفة عن العقيدة ، والادراك الساذج للشعائر الدينية • ولذلك فإن مايقال عن الألعاب الرياضية والخلق الرياضى على سبيل امتدادها سيقال - مع تغيير مناسب فى الأسلوب - دفاعا عن تلك الأنظمة الأخرى التى يقوم عليها تراثنا الاجتماعى •

وهناك شعور - غامض فى العادة ولا يجاهر به المدافعون ولكن من الممكن لمسه فى طريقة حديثهم - بأن هذه الألعاب الرياضية ، وكذلك الدوافع وعادات الفكر العدوانية التى تكمن وراء الخلق الرياضى لا يستسيقها الادراك السليم • والقول المأثور « بأنها صفات سيئة جدا فى نظر غالبية القتل »

ليتضمن تقويماً للطباع العدوانية والآثار التهذيبية الناتجة عن التعبير العلني عنها واستخدامها من وجهة نظر رجال الأخلاق وهو تعبير عن رأى الرجل العاقل البالغ عن مدى وجود الصفات العدوانية ومدى إمكان الانتفاع بها فى أغراض الحياة الجماعية . ومن المفهوم أن هذا التوجيه هو ضد أى نشاط يتضمن التطبع بالأخلاق العدوانية وأن عبء إثبات نفعها يقع على كاهل المدافعين عن الرجوع الى الطباع العدوانية وعن الأعمال التى تقويها . وفى المجتمع عدد كبير من الناس يمتدحون الألعاب الرياضية والمسابقات ويشجعونها ، إلا أن فيه مع ذلك شعوراً عاماً بأنها فى حاجة الى سند يدل على فائدتها . وهذا الدليل المطلوب يأتى عادة من إثبات أن الألعاب الرياضية رغم أنها فى جوهرها ذات اثر عدوانى ضار بالمجتمع ، ورغم أنها تعمل على الرجوع الى النزعات الضارة بالصناعة إلا أنها بطريقة غير مباشرة وبعبدة - أى بطريقة غير مفهومة كالاستقطاب ، أو عن طريق المارة رد فعل - تعمل على نمو الطباع المفيدة للأغراض الاجتماعية أو الصناعية . . ومعنى ذلك أن الألعاب الرياضية ولو أنها تقوم على العنف وتثير البغضاء إلا أنه يظن أنها بآثارها الفاضلة البعيدة تنمى الطباع التى لاتبعث على البغضاء . وعادة ما يحاول المدافعون عنها إثبات ذلك بما لديهم من خبرات ، أو على الأصح الادعاء بأن هذا هو الرأى الناتج عن الخبرة وأنه لابد أن يكون واضحاً لكل من يهيم الأمر . ولقائمة الدليل على صحة ذلك نجدهم يحسنون تجنب الأساس الواهى الذى يبنى عليه الاستنتاج من العلة الى المعلول ، اللهم الا فيما يثبت أن الألعاب الرياضية تنمى « فضائل الرجولة » التى سبق ذكرها . ولكن لما كانت فضائل الرجولة يعوزها السند على أهميتها من الناحية الاقتصادية فإن سلسلة البراهين تنتهى حيث يجب أن تبدأ . وهذا الاعتذار فى نظر رجال الاقتصاد عبارة عن محاولة لاثبات - رغم منطق الموضوع - أن الألعاب الرياضية تعمل فى الحقيقة على النهوض بما قد يسمى صراحة بالمهارة . وطالما أن المدافعين عن الألعاب الرياضية لم ينجحوا فى اقناع أنفسهم أو غيرهم بصحة هذا المنطق فإنه لن يهدأ لهم بال ، ويجب التسليم بأنهم فى الغالب لن يهدأ لهم بال . وعادة ما يظهر عدم اقتناعهم بدفاعهم فى لهجتهم العنيفة وفى تحمسهم الجمع الأدلة التى تمزج مركزهم .

ولكن لماذا تحتاج الألعاب الرياضية الى الدفاع عنها ؟ وإذا كان عدد كثير من الناس فى المجتمع يميلون اليها ويشجعون على ممارستها أفلا يكون ذلك دليلاً كافياً على فائدتها ؟ ولقد نقل التدريب الطويل الذى تلقاه الناس على أعمال الجراة فى طور الثقافة العدوانية وشبه المسألة ، الى الأجيال الحاضرة طباعاً تجد فى هذه التعبيرات عن العنف والدهاء اشباعاً لنزعاتها . ولذلك فلماذا لا تقبل هذه الألعاب الرياضية على أنها تعبيرات مناسبة عن

الطبيعة البشرية الصحيحة العادية ؟ ما هو النمط الآخر الذى يجب أن يلتزم الناس باتباعه فى حياتهم ، غير ذلك الذى يحدد مجموع الميول والغرائز العديدة التى تعبر عن نفسها فى عواطف هذا الجيل بما فى ذلك أعمال الجراة المتوارثة ؟ ان النمط الحقيقى الذى يستهوى النفوس هو غريزة المهارة ، وهو غريزة أساسية وقديمة أكثر من النزعة الى المباحاة العدوانية . وما النزعة الى المباحاة الا تطور خاص لغريزة المهارة حدث متأخرا نسبيا رغم مرور زمن طويل جدا منذ حدوث ذلك . وهذه النزعة العدوانية الى المباحاة أو كما قد تسمى غريزة حب الألعاب الرياضية ، ليست بالضرورة متغيرة اذا ما قورنت بغريزة المهارة الأصلية التى تطورت منها وقرعت عنها . واذا قومت نزعة المباحاة العدوانية على ضوء هذا المعيار السلوكى للحياة فان المباحاة العدوانية ، ومن ثم الألعاب الرياضية ، لن تجد لها سندا يبررها .

والطرق والاجراءات التى تتبعها الطبقة المترفة للمحافظة على الألعاب الرياضية والأعمال العتيقة التى تثير البغضاء لا يمكن تناولها بإيجاز . ومما سبق بيانه يظهر أن الطبقة المترفة بعواطفها وميولها أكثر ميلا للنزعات الحربية من الطبقات الصناعية . ويبدو أن هذا ينطبق على الألعاب الرياضية كذلك . الا أن تأثير تلك الطبقة فى الميول السائدة نحو الألعاب الرياضية يتم بطريق غير مباشر عن طريق التكريم وتزيين الحياة ، ويعمل هذا الأثر غير المباشر بطريقة واضحة على بقاء العادات والطباع العدوانية . وهذا صحيح حتى بالنسبة لأنواع الرياضة التى تحول قوانين اللياقة بين الطبقة العليا المترفة وبين مزاولتها ، مثل الملاكمة ، ومصارعة الديوك وغيرها من صور التعبير السوقية عن الطباع الرياضية . وبعض النظر عما تتضمنه البيانات المعتمدة عن الآداب الواجب مراعاتها بواسطة تلك الطبقة فان قوانين اللياقة التى تسير عليها تمتدح فيها المباحاة والتبذير بطريقة لا لبس فيها ، وتذم عكسها . تلك القوانين لا تفهم بالسهولة المرغوب فيها نظرا للقوارق بين الطبقات الاجتماعية ولذلك فانها تطبق بدون تفكير الى حد ما وبقليل من الشك فى مدى ملاءمتها أو المواضع التى اجيزت فيها على سبيل الاستثناء .

والانكباب على ألعاب القوى - لا ممارستها الفعلية فحسب بل وتشجيعها أدبيا - هو الى حد ما من مميزات الطبقة المترفة ، وهى تشترك فى ذلك مع منحرفى الطبقة الدنيا ومع تلك العناصر الرجعية فى المجتمع ذات الميول العدوانية المسيطرة . وقليل من الناس فى البلاد الغربية المتحضرة يتجردون من الغريزة العدوانية ولا يجدون أية متعة فى مشاهدة الألعاب الرياضية والعاب القوى . على أنه مع انضمام عامة الناس الى الطبقات الصناعية فان

الميل الى الالعب الرياضية ليس قويا الى الحد الذى يخلق مايسمى بحق العادة الرياضية . فالالعب الرياضية فى نظر هذه الطبقات تسلية عرضية وليست من الملامح الجدية للحياة . ولذلك لايمكن ان يقال ان هؤلاء الناس يفرسون النزعة الرياضية . ومع انها لم تصبح امرا منسيا لدى الافراد العاديين منهم ، أو حتى لدى عدد كبير من الافراد ، الا أن الميل الى الالعب الرياضية فى الطبقات الصناعية العادية لايزيد عن ذكريات تبدو فى صورة اهتمام عرضي اكثر منها اهتماما حيويا ودائما له أهميته فى تشكيل المركب العضوي لعادات التفكير التى تتعلق بها .

وهذه النزعة - كما تظهر فى الحياة الرياضية فى هذه الأيام - ليست عاملا اقتصاديا ذا قيمة . وهى بمفردها عديمة الأهمية الى حد كبير فيما يتعلق بآثارها المباشرة على كفاية المراء الصناعية أو استهلاكه ، الا ان انتشار ونمو ذلك النوع من الطبيعة البشرية الذى من خصائصه هذه النزعة له بعض الأهمية ، اذ هى تؤثر فى حياة المجتمع الاقتصادية من ناحية سرعة التطور الاقتصادى وطابع النتائج المترتبة على هذا التطور . وفى كل الظروف والأحوال فان سيطرة هذا النوع من الخلق على عادات التفكير المنتشرة بين الناس لا يمكن الا أن تؤثر بدرجة كبيرة فى مدى واتجاه ومستويات ومثل الحياة الاقتصادية للجماعة وكذلك فى درجة تلاؤم حياة الجماعة مع البيئة .

ويمكن ان نقول نفس الشئ على بعض الصفات الأخرى التى تكون الخلق البربرى . ويمكن اعتبار هذه الصفات البربرية الأخرى ، من وجهة نظر النظرية الاقتصادية صفات ملازمة للطباع الوحشية التى تعبر عنها الجراة . وهى الى حد ما ليست ذات أهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية ولا علاقة لها مباشرة بالأمور الاقتصادية ، ولكنها تصلح للدلالة على مرحلة التطور الاقتصادى التى يكيف الانسان الحائز لهذه الصفات نفسه لها ولذلك فهى ذات أهمية من حيث أنها اختبارات اضافية لدرجة موامة الفرد المتصرف بها للضرورات الاقتصادية فى هذه الأيام ، ولكنها أيضا ذات أهمية الى حد ما بصفتها استعدادات تعمل على زيادة أو نقص قدرة الفرد على أداء الخدمات الاقتصادية .

واذا وجدت الجراة المجال للتعبير عن نفسها فى حياة الانسان البربرى فانها تتخذ لذلك وسيلتين هامتين : القوة والخداع . وهاتان الوسيلتان متبعتان أيضا بدرجات متفاوتة فى الأعمال الحربية الحديثة وفى الأعمال المالية وفى الالعب الرياضية . والحياة الرياضية والحياة التنافسية بصورها

الأكثر جدية تغرس الصفات اللازمة لذلك وتقويها. والاستراتيجية أو الدهاء عنصر لا بد منه على الدوام فى الألعاب الرياضية كما لا بد منه فى الأعمال الحربية والصيد . وفى كل هذه الأعمال تصبح الاستراتيجية عبارة عن مكر وخداع . فللخداع والكذب والتخويف شأن عظيم فى المصارعة والملاكمة وفى المباريات الرياضية بصفة عامة . ومهمة الحكم العادية والنظم الفنية الدقيقة التى تحكم حدود ودقائق الغش الجائز والاستفادة من التلاعب تكفى لاثبات حقيقة أن الأعمال والمحاولات الاحتمالية للتغلب على الخصم ليست ملامح عرضية للألعاب ولا بد بالطبع أن يؤدى التعود على الألعاب الرياضية الى زيادة نمو الاستعداد للاحتيال . وأن انتشار ذلك الخلق العدواني الذى يرغب الناس فى الألعاب الرياضية ليدل على انتشار عدم الذمة وعدم المبالاة التام بمصالح الغير بين الافراد والجماعات . وان الالتجاء الى الخداع فى أية صورة وبمقتضى أى سند من القانون أو العادة ، لهو تعبير عن أنانية ضيقة . ولسنا فى حاجة الى الاسهاب فى القيمة الاقتصادية لهذه النقطة من الخلق الرياضى .

ومما يجدر ذكره بهذه المناسبة أن أجلى صفة يتميز بها الملاكون والمصارعون وغيرهم من الرياضيين هى الدهاء المتناهى . ولا تقل أعمال يوليسيس العظيمة شهرة عن أعمال أخيل سواء فى مناصرتها الجوهريّة للألعاب الرياضية أو فى الشهرة التى تضيفها على رجل الألعاب الرياضية الداهية بين أقرانه . وعادة ما يكون تمثيل دور الدهاء فى صمت هو أول خطوة يقوم بها الشبان تشبها بالرياضيين المحترفين اثر حصولهم على شهادة التخرج من أية مدرسة محترمة ثانوية أو عالية حسب الظروف . وصفة الدهاء - كمظهر زخرفى - تسترعى انتباه أولئك الذين يعنون جديا بالمصارعة والملاكمة والسباق وغيرها من أنواع المباريات المائلة التى تتصف بطابع المنافسة . ومن الممكن الإشارة - كدليل آخر على ما بيننا من صلة روحية - الى أن أعضاء الطبقة الدنيا المنحرفة يظهرون هذا الدهاء بدرجة ملحوظة وعادة ما يبالغون فى ذلك الى الحد الذى يشاهد غالبا لدى المتفوقين فى ألعاب القرى من الشباب . وبهذه المناسبة فان ذلك أوضح دليل على ما يسميه عامة الناس « بالخشونة » فى الشباب المتطلع الى السمعة السيئة .

ويلاحظ أن الرجل الداهية ليس له أية قيمة اقتصادية فى المجتمع الا فيما يختص بالتعامل مع المجتمعات الأخرى . وعمله لا يؤدى الى النهوض بالحياة . وهو فى أفضل صورة ، وفى علاقته المباشرة بالامور الاقتصادية ، عبارة عن تحويل المادة الاقتصادية فى المجتمع لتنمو فى اتجاه غريب عن عملية الحياة الاجتماعية . وهو يشبه فى ذلك ما يسمى فى الطب بالورم

البسيط الذى يميل بعض الشيء الى تخطى الحد غير المؤكد الذى يفصل بين
الأورام البسيطة والأورام الخبيثة .

وتعمل الصفتان العدوانيتان - العنف والدهاء - على تكوين الطباع
العدوانية أو الميول الروحية . وهما تعبران عن الانانية الضيقة . وهما
عظيما الفائدة للفرد فى حياة يقوم النجاح فيها على التحاسد . ولكليهما أيضا
قيمة كبيرة من الناحية الجمالية ، وتدعمهما الثقافة المالية . ولكنهما عديما
الفائدة من ناحية أهداف حياة الجماعة .

الفصل الحادى عشر

الاعتقاد فى الحظ

النزعة الى الميسر صفة أخرى من صفات الخلق العدوانى . وهى ملازمة للخلق السائد غالبا بين الرياضيين والعاكفين على الأعمال الحرة والتنافسية بوجه عام . ولها أيضا قيمة اقتصادية مباشرة ، فهى معروفة بأنها تعوق الكفاية الصناعية المرتفعة فى أى مجنم تنتشر فيه بدرجة كبيرة .

ومن المشكوك فيه أن يكون الميل الى المقامرة من الملامح التى تنتمى بصفة خاصة الى النوع العدوانى من الطبيعة البشرية . والاعتقاد فى الحظ هو الدافع الأساسى الى المقامرة ، ويبدو أن آثار هذا الاعتقاد يمكن تتبعها - على الأقل فيما يخص بعناصر هذا الاعتقاد - الى مرحلة سابقة لمرحلة الثقافة العدوانية . ومن الممكن أن يكون الاعتقاد فى الحظ قد تطور فى ظل الثقافة العدوانية الى الصورة التى هو عليها الآن والتى تبدو كأنها العنصر الأساسى فى الخلق الرياضى وفى نزعة المقامرة . ومن المحتمل أن صورته الواضحة فى الثقافة الحديثة تعود الى التعاليم العدوانية . الا أن الاعتقاد فى الحظ هو فى جوهره عادة أقدم من الثقافة العدوانية . فهو صورة من الاعتقاد بأن للأشياء روحا . ويبدو أن هذا الاعتقاد انتقل فى جوهره من طور بدائى الى الثقافة البربرية ، ثم أخذ ينتقل عن طريق تلك الثقافة الى أن وصل الى مرحلة حديثة من التطور البشرى فى صورة واضحة فرضتها التعاليم العدوانية . ولكنه على أية حال يعتبر صفة قديمة موروثة من الماضى السحيق الى حد ما ، ولا يتفق مع حاجيات الصناعة الحديثة ويعوق الكفاية التامة فى الحياة الاقتصادية للجماعة فى العصر الحاضر الى حد ما .

ومع أن الاعتقاد فى الحظ أساس عادة المقامرة الا أنه ليس العنصر الوحيد الذى تقوم عليه عادة المراهنة . فالمراهنة على نتيجة المباريات التى يتنافس فيها المتبارزون فى القوة والمهارة تصدر عن باعث آخر لا يكون الاعتقاد فى الحظ من الملامح البارزة فى الحياة الرياضية بدونه . وهذا الباعث الآخر هو عبارة عن رغبة الفائز المنتظر - أو المشايخ للفريق المنتظر - فوزه - فى الاعلاء من شأن فريقه على حساب الفريق الخاسر . فالفريق

الأقوى لا يحرز نصرا مبينا فحسب ، والفريق الخاسر لا يبتلى بهزيمة منكرة مذلة تمشى مع عظم المكسب والخسارة المالية . ولو أن لهذا وحده أهمية كبرى ، بل أن الرهان أيضا يكون عادة بهدف - ولو أن هذا الهدف لا يكون معروفا علانية أو سرا ، زيادة فرص الفوز للخصم المراهن عليه ، ويحس المرء أن المال الذي أنفق والقلق الذي استولى على النفوس من جراء ذلك لا يمكن أن ينتهيا إلى لا شيء . وهنا تظهر صفة غريزة الحدق يسندها احساس أكثر وضوحا بأن التقمص الروحي للأشياء لابد أن يحكم بالفوز للفريق الذي تعمل الأحداث لصالحه تدفعها وتقودها في ذلك الرغبة الملحة لدى الأفراد . وهذا الدافع على المراهنة يعبر عن نفسه جهارا بمساندته المنافس المنتظر فوزه . ولا ريب أن هذا من ملامح العدوان . والتعبير عن الاعتقاد في الحظ بالمراهنة خضوع للدوافع العدوانى الاصيلى . ولذلك يمكن القول تانه مادام الاعتقاد في الحظ يعبر عن نفسه عن طريق المراهنة فانه يعتبر عنصرا لا يتجزأ من عناصر الخلق العدوانى . والاعتقاد في الحظ عادة قديمة تنتمى أصلا إلى الطبيعة البشرية التى لا تنوع فيها ، ولكن عندما يساعده على الظهور الدافع العدوانى التنافسى فيتخذ الشكل الواضح لعادة المقامرة فانه يصبح فى هذا الشكل الواضح الرافى المتطور صفة من صفات الخلق العدوانى .

والاعتقاد فى الحظ هو الاعتقاد بأن للظواهر الطبيعية القدرة على توجيه الأمور . وله فى كافة أشكاله وتعبيراته المتعددة أهمية عظمى من ناحية الكفاية الاقتصادية فى أى مجتمع ينتشر فيه انتشارا كبيرا . وهذا مما يبرر البحث الوافى فى نشأته ومضمونه وفى صلة أشكاله المختلفة بالكيان والعمل الاقتصادى . وكذلك البحث فى صلة الطبقة المترفة بتطوره وتنوعه وثباته . ويحتوى الاعتقاد فى الحظ فى الصورة المتطورة المتكاملة التى يشاهد فيها لدى المتبربرين ذوى الثقافة العدوانية أو لدى الرياضيين فى المجتمعات الحديثة ، يحتوى على الأقل على عنصرين ظاهرين يعتبران بمثابة مرحلتين مختلفتين لنفس عادة التفكير الأصلية أو بمثابة نفس العامل الفسيولوجى فى مرحلتين متتاليتين من مراحل تطوره . على أن كون هذين العنصرين هما مراحل متتالية فى نفس الخط العام لنمو الاعتقاد فى الحظ لا يمنع تمايزهما فى الفكر لدى أى فرد . والصورة الأكثر بدائية (أو الأكثر قسما) لهذا الاعتقاد هى اعتقاد أولى فى أن للأشياء روحا - أو أن بين الأشياء علاقة روحية - وبذلك يكون للحقائق تصرفات وصفات كالأفراد . ويعتقد الإنسان القديم أن لكل الأشياء والحقائق الهامة بشكل واضح فى بيئة ذاتية شبيهة شخصية ولها ارادة - أو بمعنى آخر نزعات - تكون مجموعة الأسباب المعقدة وتؤثر فى سير الأمور بكيفية غامضة . واعتقاد الرجل الرياضى فى الحظ أو فى قدرة الأشياء على توجيه الأمور عبارة عن الاعتقاد البدائى غير الواضح

بأن للأشياء روحا . وإن ذلك ينطبق بطريقة غامضة جدا فى الغالب على الأشياء والظروف ولكنه يعتقد عادة أن لهذه الأشياء القدرة على الصفع أو على الخداع والمداينة أو على تمكين ظهور النزعات الكامنة فى الأشياء التى هى الأداة اللازمة لأية لعبة من ألعاب المهارة أو الحظ وملحقاتها . وغالبية الرياضيين يحملون تعاويد أو تماائم يشعرون أنها تحميهم وتجلب لهم التوفيق . وهناك كثيرون يخافون بالقطرة من الأعمال السحرية التى تجلب سوء الحظ للاعبين أو للفريق الذى يراهنون عليه ، أو يشعرون بأن مساندتهم لأحد اللاعبين أو أحد الفريقين لا بد أن تشد من أزره أو ينظرون إلى « البروكة » على أنها شيء هام .

والاعتقاد فى الحظ فى صورته البسيطة هو ذلك الاحساس القطرى بأن فى الأشياء أو الظروف نزعة غائبة غامضة . وتنزع الأشياء أو الأحداث إلى تحقيق هدف معين سواء أكان عرضيا أم متعمدا . ومن هذا المنهج البسيط القائل بأن لكل شيء روحا يتطور الاعتقاد بخطئ غير محسوسة إلى الصورة أو المرحلة الثانية الفرعية التى سبق ذكرها وهو اعتقاد واضح إلى حد ما فى قوة خارقة للطبيعة غير معروفة . وهذه القوة الخارقة تؤثر فى الأشياء المنظورة المتصلة بها ولكنها لا تنسبها من ناحية الذاتية . واستعمال عبارة « قوة خارقة » هنا ليس له معنى آخر من ناحية القوة التى يقال أنها خارقة . فما هو الا تطور آخر للمعتقدات الاحيائية . والقوة الخارقة للطبيعة ليست حتما عاملا شخصيا بالمعنى التام ولكنها قوة لها من الصفات الشخصية ما يكفى للتأثير الشديد إلى حد ما فى نتيجة أى عمل وبخاصة المباريات . والاعتقاد السائد فى أن يدا خفية هى التى توجه الإنسان ، والذى يصبغ قصص البطولة الايسلندية بصفة خاصة والقصص الجرمانية القديمة بصفة عامة هو ايضا هذا الاحساس بالنزعة الخارجة عن الطبيعة فى سمر الأحداث .

وفى هذا التعبير أو الشكل من أشكال الاعتقاد فى الحظ يندر تجسيد هذه النزعة رغم ما ينسب إليها إلى حد ما من ذاتية . وهذه النزعة الشخصية تخضع أحيانا للظروف - وهى عادة الظروف ذات الطابع الروحي أو الخارق للطبيعة . والرهان على نتيجة المعارك مثل مشهور ورائع - فى مرحلة متقدمة من مراحل تفرعها - وينطوى على تجسيد القوة الخارقة التى يستعان بها . ففيه تعمل القوة الخارقة عندما يستعان بها على تكيف نتيجة العراك وفق الأساس المتفق عليه للحكم ، كمسألة مطالب كل من المتنافسين أو قانونيتها ، ومما يدل على هذا الاعتقاد السائد بين الناس فى وجود قوة روحية غامضة ، فى كل شيء ، ذلك القول المأثور « لا بد أن ينتصر ذلك الذى يعرف أن قضيته عادلة » وهو قول له معنى كبير فى نظر الرجل العادى

الساذج حتى فى المجتمعات المتحضرة فى هذه الأيام . ولقد ضعف فى هذه الأيام لآثر الاعتقاد فى أن يدا خفية توجه الإنسان ، وهو الاعتقاد الذى يلى عليه هذا القول المأثور وربما تعرض لشيء من الشك ، ولكن على أية حال يبدو أنه اختلط بموامل أخرى سيكولوجية لا يتضح فيها طابع الاعتقاد بأن لكل شيء روحا .

وليس من الضرورى فى موضوعنا أن نبث بدقة أكبر فى العملية السيكولوجية أو تطور الأنواع السلالية التى عن طريقها تطور الاعتقاد فى روية الأشياء الى الاعتقاد-فى أن هناك قوة خارقة للطبيعة تسيطر الإنسان . وقد تكون هذه المسألة ذات أهمية كبرى من ناحية موضوع أكثر أهمية هو ما اذا كان الاعتقادان بذكران كمرآة متتالية فى عملية التطور . ولما كان هذان الموضوعان خارجين عن البحث فتكفى الإشارة اليهما . ومن ناحية النظرية الاقتصادية فإن لهدذين العنصرين أو المرحلتين للاعتقاد فى الحظ أو فيما للأشياء من اتجاهات أو نزعات بعيدة عن ادراكنا طابعا واحدا جوهريا . ولهما أهمية اقتصادية من حيث كونهما عادات للتفكير تؤثر فى نظرة المرء العادية الى الحقائق والنتائج التى يتصل بها وبذلك تؤثر فى قدرته على العمل لتحقيق هدف الصناعة . ولذلك سيتناول البحث علاقتهما الاقتصادية بقدرة المرء على الخدمة كعامل اقتصادى أو بصفة خاصة كعامل صناعى ، بصرف النظر عما للمعتقدات من جمال أو أهمية أو منفعة .

وقد سبق القول بأن المرء لى يكون قادرا على أداء عمله على خير وجه فى العمليات الصناعية المعقدة فى هذه الأيام عليه أن يكون مزودا بالاستعدادات والقدرة على سرعة الفهم وارجاع النتائج الى أسبابها، والعملية الصناعية ككل وفى جزئياتها عبارة عن العلاقة الكمية بين العلة والمعلول . والدكاء المطلوب من العامل ومن كل من يدير أية عملية صناعية ، لا يزيد على أن يكون سهولة فهم الأسباب التى أدت الى النتائج ، وكيف تتتابع الأسباب والنتائج . هذه السهولة فى الفهم والتكيف هى ما يعوز العمال الأغنياء وهى الغاية التى يعمل تعليمهم على انمائها بمقدار ما يهدف ذلك التعليم الى زيادة كفاءتهم الصناعية .

وإذا كانت استعدادات المرء الموروثة أو التدريبات التى تلقاها تجعله فى التعليل للحقائق والنتائج يميل الى اتباع طريق آخر غير طريق العلاقة بين العلة والمعلول فإنها تقلل من كفاءته الانتاجية أو فائدته الصناعية . وانحطاط الكفاية بسبب الميل الى اتباع الطرق الاحيائية لمعرفة الحقائق ظاهر بصفة خاصة فى عامة الناس - فى أية مجموعة من الناس ذات نزعة احيائية . والعيوب الاقتصادية للمعتقدات الاحيائية أوضح ، ونتائجها أعمق بكثير فى

النظم الحديثة للصناعة الكبيرة مما هي في غيرها • والصناعة في المجتمعات الصناعية الحديثة تستند - الى حد متزايد وباستمرار - الى التنظيم الشامل للآلات والأعمال بحيث تتوقف كفاية كل منها على الآخر • ولذلك تزداد الحاجة باستمرار لتحقيق كفاية المشتغلين بالصناعة الى التحرر من الانحراف عند دراسة أسباب الظواهر الطبيعية • أما في الحرف اليدوية فقد تعوض المهارة والجد والقوة العضلية أو قوة الاحتمال ، الى حد كبير ، عن هذا الانحراف في تفكير العمال •

وكذلك الصناعة الزراعية من النوع التقليدي تشبه تماما الحرف اليدوية من ناحية ما تتطلبه من العامل • فالعامل فيها هو المحرك الأصلي الذي يعتمد عليه غالبا ، وتعتبر القوى الطبيعية عوامل عرضية غامضة الى حد كبير لا يمكنه ان يسيطر على اعمالها او يفهمها. ومن المعروف ان في هذه الأنواع من الصناعة عمليات صناعية قليلة نسبيا تفهم على أساس قانون التسلسل الآلي الشامل • : أى على أساس العلاقة بين العلة والمعلول ، الذي يجب أن تطبق عليه عمليات الصناعة وأنشطة العمال • وكلما ارتقت طرق الصناعة نقصت قيمة مزايا الصانع اليدوي الماهر كعوض عن قلة الذكاء أو التردد في قبول تسلسل العلة والمعلول • والتنظيم الصناعي يتخذ - بصورة تزداد على مر الأيام - طابع نظام آلي يكون على الانسان فيه أن يميز بين القوى الطبيعية ويختار منها ما يؤثر في عمله • ويختلف دور العامل في الصناعة من دور المحرك الأصلي الى دور المميز بين النتائج الكمية والحقائق الميكانيكية التي يقوم بتقويمها • والقدرة على سرعة الفهم والتقدير السليم للأسباب المتصلة بعمل العامل تزداد أهمية من الناحية الاقتصادية • وإى عنصر في التفكير يدفع بالعامل الى الانحراف عن تقدير النتائج الحقيقية يكون عنصرا معوقا يعمل على الحط من قدرته الصناعية • وانحراف الرأي حتى ولو كان ضئيلا وغير واضح ، يؤثر في اتجاه الناس العادى عند التعليل للحقائق اليومية ، اذ يستعينون بأسباب أخرى غير تلك العلاقة الكمية بين العلة والمعلول • وهذا مما يؤدي الى انحطاط كبير في الكفاية الصناعية الجماعية في المجتمع •

وقد يحدث التفكير الإحيائي للانسان في المرحلة الاولى للمعتقدات الإحيائية البدائية أو في المرحلة المتأخرة الأرقى التي أضفى فيها على الأشياء صفات الانسان • على أنه لا شك أن القيمة الصناعية لهذا الاحساس الإحيائي القوى أو لهذه الاستعانة بقوة خارقة أو التوجيه بواسطة يد خفية هي واحدة في كلتا الحالتين ، ثم ان اثره واحد في قدرة المرء على القيام بالمهام الصناعية . الا أن المدى الذي تبلغه طريقة التفكير هذه في السيطرة على عادات التفكير الأخرى يختلف باختلاف درجة السرعة أو الاحساس بالضرورة أو الشمول

التي يستخدم المرء بها عادة التفكير الاحيائي في تناوله حقائق بيئية . فالاعتقاد الاحيائي يعمل في كل الحالات على تشويه تقدير النتائج السببية . الا أنه كان في العصور الاولى يؤثر في تفكير المرء بصورة اعم . وحشما يكون الاعتقاد الاحيائي في صورته البدائية يكون مجاله غير محدود ، فيؤثر بشكل جلي في كل تصرفات الانسان المتصلة بالأمور المادية . وعلى اثر تطور المذهب الاحيائي الى شكله الاحداث والاكثر تقدما - بعد أن حددت معالمه عملية الصقل وبعد أن أصبح تطبيقه مقصورا في صورة ملائمة بعض الشيء على القوى البعيدة والخفية - يزداد عدد الحقائق اليومية التي يستطيع الانسان أن يعللها دون الرجوع الى القوى الخارقة للطبيعة . فالتقوى الخارقة للطبيعة ليست وسيلة ملائمة لتناول الحوادث النافهة في الحياة ولذلك يعلل الناس لكثير من الظواهر الطبيعية النافهة او المألوفة بأنها تحدث وفق قانون السببية . ويستمر الأخذ بهذا التفسير الوقتي بالنسبة للأغراض النافهة حتى يحدث ما يثير الانسان أو يربكه فيضطر للاتجاء الى معتقدهات الأصلية . ولكن عندما تشتد الحاجة الى الاستعانة بقانون العلة والمعلول يلجأ الانسان عادة الى القوى الخارقة للطبيعة كحل عام اذا كان ممن يعتقدون بمعتقدات تائيسية(١) .

وللالتجاء الى أسباب خارقة عن قدرة الانسان فائدة كبرى عندما يصادف الانسان ما يحيره ، الا أن هذه الفائدة عديمة القيمة من الناحية الاقتصادية . فهذا الاعتقاد يصبح بصفة خاصة ملاذا وجالبا للراحة والسلوى خاصة عندما يصل الى درجة الثبوت والتخصص التي يؤدي اليها الاعتقاد ، ولهذا الاعتقاد ما يبرره لأسباب أخرى بخلاف أنه وسيلة لانقاذ الشخص الحائر من مشكلة التعليل للظواهر الطبيعية بقانون السببية . وليس هنا مجال الاسهاب في المزايا الواضحة والمعروفة للاعتقاد في اله ذي صفات انسانية من وجهة النظر الجمالية أو الخلقية أو الروحية ، أو حتى من وجهة النظر السياسية أو الحربية أو الاجتماعية . فالبحث هنا مقصور على القيمة الاقتصادية للاعتقاد في هذه القوى الخارقة للطبيعة كمادة للتفكير تؤثر في قدرة الانسان المؤمن بها على الانتاج الصناعي . وحتى في هذا المجال الاقتصادي الضيق يقتصر البحث على الأثر المباشر لهذه العادة في قدرة العامل على العمل ولا يمتد لآثارها الاقتصادية البعيدة . اذ من الصعوبة بمكان عظيم تتبع تلك الآثار البعيدة ، لأن البحث فيها يصطدم بتصورات شائعة عن مقدار ما يناله الانسان من خير نتيجة الاتصال الروحي بتلك القوة الخارقة . ولذلك فلا جدوى حاليًا من محاولة البحث في قيمتها الاقتصادية .

(١) أي تنظر الى اله باعتباره يشبه الانسان

والأثر المباشر لهذا الاعتقاد في عقلية المرء أنه يقلل من ذكائه المثمر مع ما للذكاء من أهمية خاصة في الصناعة الحديثة . ويختلف هذا الأثر في الدرجة نتيجة لاختلاف القوة الخارقة التي يعتقد فيها الإنسان . وما إذا كانت من نوع عال أو دنى . وينطبق هذا على المعتقدين بالحظ كاعتقاد البرابرة أو الرياضيين ، كما ينطبق على المعتقدين بمعتقدات أكثر تقدماً نوعاً من اله ذات صفات إنسانية ، وهو الاعتقاد الذي تمسك به هذه الطبقات في العادة . وينطبق نفس الشيء أيضاً على العبادات التي تستهوى الإنسان المتحضر المتدين ، ولو أنه ليس من السهل أن نقول إلى أي حد من القوة يكون هذا الانطبق . ومع أن العجز الصناعي الذي ينتج عن التمسك بإحدى العبادات الراقية قد يكون طفيفاً نسبياً إلا أنه لا يمكن التغاضي عنه. بل إن هذه العبادات الراقية في الثقافة الغربية لا تصور الشكل الأخير الأخذ في الاختفاء لإحساس الإنسان بهذه القوة الخارقة . وعلاوة على ذلك يبدو الاعتقاد بوجود روح في كافة الأشياء في الاتجاه الذي ساد في القرن الثامن عشر وأضعف من الإيمان بوجود اله ذي صفات إنسانية ، ودعا إلى النظام الطبيعي والحقوق الطبيعية . وكذلك في صورتها الحديثة التي اتخذت صورة الاتجاه الذي انتشر بعد ذبوع آراء داروين ، وهو القائل بأن عملية التطور تؤدي إلى التحسين . وهذا التفسير الروحي للظواهر الطبيعية أن هو إلا نوع من المغالطة المعروفة لدى المناطقة ، أما في ميدان الصناعة والعلم فتعتبر خطأ في ادراك الحقائق وتقييمها .

وللعادات الإحيائية - علاوة على ما لها من نتائج صناعية مباشرة - أهمية مؤكدة في النظرية الاقتصادية لأسباب أخرى . (١) لأنها دليل موثوق به ثقة لا بأس بها على وجود - وإلى حد ما على قوة - بعض الصفات الأخرى القديمة التي تصحبها ولها أهمية اقتصادية أساسية . و (٢) أن النتائج المادية لتلك المجموعة من صفات التدين التي تظهرها العادات الإحيائية وما تطورت إليه من معتقدات تائيسية : (أ) تؤثر في استهلاك المجتمع للسلع وفي قواعد الذوق السائدة كلها سبق بيان ذلك ، (ب) تحمل على الاعتراف دائماً بالصلة بين الإنسان وقوة أعلى ، وبذلك تجمد الإحساس السائد عن المركز الاجتماعي والولاء .

وفيما يختص بالنقطة الأخيرة الواردة تحت بند (ب) فإن عادات التفكير التي يتكون منها خلق المرء هي إلى حد ما مجموعة عضوية موحدة . وإي تغيير في أي اتجاه عند نقطة ما لا بد أن يؤدي إلى تغيير تبعي في التعبير العادي عن الحياة في اتجاهات أخرى أو أعمال أخرى . وهذه العادات المختلفة في التفكير أو التعبير عن الحياة كلها أوجه متتابة لحياة المرء . ولذلك فالعادة

التي تكون استجابة لدافع معين لا بد أن تؤثر في كيفية الاستجابة للدوافع الأخرى ، فتعديل الطبيعة البشرية عند نقطة ما هو تعديل للطبيعة البشرية في مجموعها . ولهذا السبب - وربما لأسباب أخرى أكثر غموضاً لا يمكن البحث فيها في هذا المجال - تحدث هذه الاختلافات التبعية بين الصفات المختلفة في الطبيعة البشرية . ولذلك فالشعوب البربرية - مثلاً - ذات النظم العدوانية المتطورة تسودها الاعتقادات الإحيائية ولها عقائد تأنيسية ، بأن الخالق له صفات انسانية ، كما يسود بينها إحساس بتفاوت الناس في المركز الاجتماعي . ومن ناحية أخرى فإن تأنيس الإله والإحساس بالانزعة الإحيائية المادية يوجد بدرجة أقل لدى الشعوب في المراحل الثقافية التي تسبق وتلي الثقافة البربرية . وعلى العموم يضعف الإحساس بالمركز الاجتماعي في المجتمعات المسالمة . ويلاحظ أن أغلب الشعوب التي تعيش في طور الثقافة البدائي المتوحش لها معتقدات إحيائية نشيطة ولو أنها ليست على درجة عالية من التخصص . فالإنسان البدائي الهمجي لا ينظر إلى هذا الاعتقاد نظرة جديّة مثل البربري أو الهمجي الذي فقد صفاته الأصلية ، فهي بالنسبة للإنسان البدائي نتيجة لتصويراته الخيالية لا نتيجة لخرافات ذات قوة قاهرة . ففي الثقافة البربرية يظهر حب الألعاب الرياضية وأهمية المركز الاجتماعي وتأنيس الإله . ويلاحظ عادة وجود مثل هذه العادات المختلفة المترابطة بالنسبة لما تحدثه من أثر في خلق أفراد المجتمعات المتحضرة الحالية . وهؤلاء الممثلون العصريون للخلق البربري العدوانى الذين يؤلفون العنصر الرياضى هم عادة الذين يعتقدون في الحظ . ولديهم على الأقل اعتقاد قوى في روحية الأشياء ولذلك ينكبون على المقامرة . كما أن هذا يفسر أيضاً عقيدة هذه الطبقة التأنيسية في خالق له صفات انسانية . وهؤلاء في اعتقادهم لعقيدة ما ، يتمسكون عادة بأحدى العقائد التأنيسية للإله . وقليل من الرياضيين هم الذين يبتغون الراحة الروحية في العقائد الأقل تأنيساً للإله مثل الموحدين أو المسيحيين الذين يعتقدون بخلص البشرية في نهاية الأمر .

ويظهر الارتباط بين تأنيس الإله والجرأة ، في أن العقائد التأنيسية تعمل على المحافظة على - أن لم يكن على خلق - عادات عقلية تلائم نظام المركز الاجتماعي . وبخصوص هذه النقطة يستحيل القول أين ينتهى الأثر التهذيبى للعقيدة وأين يبدأ ظهور التغيرات التبعية في الصفات الموروثة . وتنتمى الطبائع العدوانية والشعور بالمركز الاجتماعي والعقيدة التأنيسية في أكثر مراحل تطورها إلى الثقافة البربرية . وهناك شيء من العلاقة السببية المتبادلة بين هذه الظواهر الطبيعية الثلاث عند ظهورها في المجتمعات في ذلك المستوى الثقافى . والطريقة التي تحدث بها وترابط في شكل عادات واستعدادات

للأفراد والطبقات تنطوي على ما يشبه الصلة السببية أو المضوية بين هذه الظواهر النفسية التي تعتبر صفات أو عادات للفرد . ولقد بينا فيما سبق من البحث أن علاقات المراكز الاجتماعية كأحد ملامح التكوين الاجتماعى هى نتيجة لعادات الحياة العدوانية . وهى - من ناحية نشأتها - تعبير دقيق عن الاتجاه العدوانى . ومن ناحية أخرى فإن العقيدة التانيسية للاله عبارة عن مجموعة من العلاقات التفصيلية للمراكز الاجتماعية أضيفت الى فكرة القوى الخارقة للطبيعة الفاضلة الموجودة فى الأشياء المادية . ولذلك فالعقيدة من ناحية الحقائق الخارجية لنشأتها يمكن اعتبارها نموًا لاعتقاد الإنسان البدائى فى روحية الأشياء بعد أن جدد وغير فى الحياة ، الى حد ما ، بواسطة العادات العدوانية ، مما يؤدى الى تانىس القوة الخارقة للطبيعة التى يقال انها تحظى بأكمل عادات التفكير التى يتميز بها الإنسان فى الثقافة العدوانية .

والملاح السيكولوجية العامة فى هذه الحالة والتى لها صلة مباشرة بالنظرية الاقتصادية ومن ثم لها أهميتها هى (ا) كما ظهر فى فصل سابق ، فإن عادة التنافس العدوانى التى نسميها الجراة ما هى الا الشكل البربرى لغريزة حب العمل أو المهارة عند الجنس البشرى كله ، وقد اتخذت هذه الصورة المعينة بتوجيه من عادة المقارنة بين الأشخاص ، تلك المقارنة التى تثير البغضاء والتحاسد (ب) ان العلاقة بين المراكز الاجتماعية عبارة عن تعبير رسمى عن المقارنة التحاسدية ، وقد اتخذت ورتبت طبقا لنظام معتمد (ج) ان عقيدة تانىس الاله فى فترة عنفوانها الأولى على الأقل هى عبارة عن نظام يقوم على المراكز الاجتماعية يضع الإنسان فى أدنى السلم الاجتماعى ، ويضع القوة الخارقة للطبيعة ذات الصفات الانسانية فى مكان سام ، واستنادا الى ذلك فلن تكون هناك صعوبة فى تبين العلاقة الوثيقة بين هذه الظواهر الثلاث للطبيعة والحياة الانسانية لهذه العلاقة تبلغ درجة من وحدة العناصر الأساسية بهذه الظواهر فمن ناحية يعبر نظام المراكز الاجتماعية والعادات العدوانية للحياة عن غريزة حب العمل والمهارة كما يتخذ صورتها فى ظل عادة المقارنة المثيرة للبغضاء والتحاسد . ومن ناحية أخرى تعبر العقيدة الشخصية للاله وعادة مراعاة الطقوس الدينية ، عن العادات الاحيائية ، بعد أن هذب هذا الاعتقاد ونا فى ظل نفس عادة المقارنة التحاسدية . ولذلك فان كلتا الظاهرتين - عادة المنافسة وعادة مراعاة الطقوس الدينية - يمكن اعتبارهما عنصرين يتم أحدهما الآخر من عناصر الطبيعة البشرية وصورها البربرية العاصرة . وهما تعبيران عن نفس المجموعة من الاستعدادات التى تكونت استجابة لمجموعات مختلفة من البواعث .

الفصل الثاني عشر الشعائر الدينية

ان السرد المتقطع لبعض الأحداث في الحياة العصرية أبرز الصلة الأساسية بين العقائد التأنيسية للاله ، وبين الثقافة والطباع البربرية ، كما يساعد على اظهار أن بقاء العقائد وما لها من آثار ، وانتشار الشعائر الدينية إنما يرجع الى نظام الطبقة المترفة وإلى الحوافز التي تكمن وراء ذلك النظام . وليس من أغراضنا امتداح أو استهجان الأعمال التي منتحدث عنها تحت عنوان الشعائر الدينية أو الصفات الروحية والذهنية التي تعبر عنها تلك الشعائر ، وإنما سنتناول الظواهر المهادية للعقائد التأنيسية من ناحية أهميتها في النظرية الاقتصادية . فموضوع حديثنا هو الملامح الخارجية الملموسة للشعائر الدينية . أما ما للحياة الدينية من قيمة خلقية وتعبدية فخارج عن نطاق بحثنا الحالي . ولا شك أن هذا البحث ليس هو مجال التساؤل عن مدى حقيقة العقائد التي تنبثق منها تلك الشعائر أو مدى جمالها ، وحتى الآثار الاقتصادية غير المباشرة لا يمكن أن تكون محلا للبحث هنا لأن الموضوع عويص وهام الى حد لا يمكن معه أن نجد له مكانا في هذا العرض البسيط . ولقد سبق أن تحدثنا عن أثر المعايير المالية لقيمة أي شيء ، في عمليات التقييم التي تجرى على أسس أخرى لا صلة لها بالناحية المالية . على أن الصلة بين المعايير المالية وغير المالية ليست صصلة من طرف واحد . فالمعايير الاقتصادية أو قواعد التقييم تتأثر بدورها بمعايير للقيمة خارجة عن مجال الاقتصاد . وأحكامنا على ما للحقائق من أهمية اقتصادية تتكون الى حد ما كنتيجة لوجود هذه القيم غير الاقتصادية الهامة . وهناك وجهة نظر معينة تقول بأن الأهمية الاقتصادية لها وزنها فقط . باعتبارها مشتقة وتابعة لتلك القيم غير الاقتصادية الأعلى . ولذلك يجب التفكير في عزل الآثار والنتائج الاقتصادية لهذه العقائد التأنيسية . ومن الصعب على الانسان أن يجرد نفسه من هذه الآراء والقيم الأكثر أهمية ، وأن يصل الى تقييم هذه الحقائق من الناحية الاقتصادية مع أقل درجة ممكنة من التحيز؛ وذلك لما لهذه النواحي غير الاقتصادية من أهمية كبيرة .

ولقد ظهر من البحث في الخلق الرياضي أن الشعور بأن في الأشياء المادية والأحداث روحا هو الذي يهيئ الأساس الروحي لعادة المقامرة عند الرياضيين

ومن الناحية الاقتصادية فإن هذا الميل هو نفس العنصر السيكولوجى الذى يعبر عن نفسه فى صور مختلفة من الاعتقادات الروحية والعقائد التائيسية . اما فيما يخص الملامح السيكولوجية الملموسة التى تتناولها النظرية الاقتصادية فإن روح المقامرة التى تتم بالعنصر الرياضى تخفى شيئا فشيئا بدرجة غير محسوسة فى اطار العقل الذى يجد الراحة فى الشعائر الدينية . وكما يبدو من وجهة نظر النظرية الاقتصادية يتحول الخلق الرياضى الى خلق التدين . وحيثما تظهر التقاليد المناسبة فان معتقدات المراهنين بأن الاحيائية تتحول الى اعتقاد واضح الى حد ما فى قوة خارقة للطبيعة . وفى هذه الحالة يظهر الميل عادة الى التودد الى تلك القوة الخارقة باتباع احدى طرق التقرب والاسترضاء المقبولة ، وطرق التقرب هذه تشبه كثيرا انواع العبادات الأقل تقدما - ان لم تكن فى النشأة التاريخية فعلى الأقل فى العناصر السيكولوجية الحقيقية . ومن الواضح أن هذا التقرب يتحول باستمرار الى ما يعرف بالأراء الخرافية والاعتقاد فى الخرافات وبذلك تظهر بوضوح علاقته بالعبادات التائيسية الأشد بدائية .

ولذلك فخلق الرياضى أو المقامر يحتوى على بعض العناصر السيكولوجية الاساسية التى تصنع المؤمنين بالمذاهب والمتمسكين بالشعائر الدينية . وأهم نقطة تلتقى فيها هاتان الظاهرتان هى الاعتقاد فى قوة غامضة أو فى قوة خارقة للطبيعة تتدخل فى مجرى الأحداث . واعتقاد المقامر فى وجود قوة خارقة للطبيعة قد يكون - وعادة ما يكون - أقل تبلورا ، وذلك بالنسبة لعادات التفكير وأسلوب الحياة التى تعزى الى القوة الخارقة للطبيعة ، وبعبارة أخرى بالنسبة الى طبيعة هذه القوة من الناحية الخلقية وأهداف تدخلها فى الأحداث . وأفكار الرياضى هى أيضا أقل وضوحا وأقل تكاملا فيما يختص بطبيعة وشخصية هذه القوة التى يشعر بوجودها فى شكل الحظ أو الصدفة أو الشيء الذى يجلب الحظ والتى يسعى اليها ويخشىها ويحاول تجنبها فى نفس الوقت . والاساس فى ولعه بالمقامرة هو احساسه الفطرى بقوة خارقة هائلة موجودة فى الأشياء أو المواقف ، ولكن من النادر أن ينظر الى هذه القوة باعتبارها قوة انسانية . فالمرهون غالبا ما يكون ممن يعتقدون فى الحظ - بهذا المعنى البسيط - وفى الوقت نفسه ممن يتمسكون بإحدى العقائد السائدة تمسكا شديدا . وهو يميل بصفة خاصة لقبول الكثير من مبادئ العقيدة التى تتناول القوى الغامضة وعاداتها المبنية على الهوى والنزوات وثقته . وفى هذه الحالة يستولى عليه وجهان مختلفان - أو أكثر فى بعض الأحيان - من أوجه الاعتقادات الاحيائية . والحقيقة أن من الممكن وجود سلسلة كاملة من الأوجه المتتالية للاعتقاد الروحى ، وذلك فى القنومات الروحية لآى مجتمع رياضى . وهذه السلسلة من المفاهيم الخاصة

بالاعتقادات الإحيائية ستحتوى فى أحط طرفيها على الصورة الأساسية للاحساس الفطرى بالحظ وضرورة حدوث انصدف ، وتحتوى فى الطرف الآخر على القوى الخارقة للطبيعة المتخذة صفات انسانية كاملة . ويوجد بين هذين الطرفين صور مختلفة تدل على درجات مختلفة من التكامل . ومع هذه الاعتقادات فى القوى الخارقة للطبيعة يتشكل السلوك فطريا ليتلاءم مع مطالب الحظ السعيد من ناحية ، والخضوع بشكل أو بآخر للأوامر الفاضلة التى تصدر عن القوى الخارقة من ناحية أخرى .

وهناك علاقة من هذه الناحية بين الخلق الرياضى وخلق الطبقات المنحرفة ، وكلاهما يرتبط بالخلق الذى يميل الى المعتقدات التأسيسية . والمنحرف والرياضى بصفة عامة على استعداد للتمسك بعقيدة سائدة ولاداء الطقوس الدينية أكثر من عامة المجتمع . ويلاحظ أيضا أن غير المعتدين فى الأديان من هذه الطبقات يظهرون ميلا أشد للانضمام الى إحدى العقائد السائدة أكثر مما يلاحظ فى غالبية غير المعتدين بالأديان . ويقر هذه بالملاحظة ممثلو الرياضيين وبخاصة عند تبرير ألعاب القوى العدوانية . ومما يقال دائما أن من الأمور المحودة فى الحياة الرياضية أن الذين يمارسون ألعاب القوى متدينون الى حد ما . ومن المشاهد أن العقيدة التى يتمسك بها الرياضيون والطبقات المنحرفة المتعدية ، أو من ينضمون الى صفوف المتدينين من تلك الطبقات ليست فى العادة مما يسمى بالعقائد الراقية ، وإنما هى معتقدات ترتبط بمعبود له صفات انسانية . والطبيعة الانسانية البدائية العدوانية لا ترضى بالمفاهيم الفاضلة عن الشخصية التى تتوارى عن الأنظار ليحل غيرها محلها ، والتى تتحول الى مفهوم عن تتابع أسباب ونتائج كمية كالذى تعزوه العقائد السرية التأميلية فى المسيحية الى السبب الأول أو الذكاء العام أو روح العالم أو الناحية الروحية . ومنه أمثلة للعقائد التى تتمشى مع العادات العقلية للرياضى والمنحرف كمقائد من يعرفون باسم جيش الخلاص ، وهو جيش يضم منحرفى الطبقات الدنيا ، ويبدو أنه يضم أيضا نسبة كبيرة من الرياضيين تزيد على نسبتهم فى المجتمع كمجموعة .

والألعاب الرياضية فى المدارس تبين هذه النقطة . ويقول انصار ادخال العنصر الدينى فى الحياة المدرسية - ويبدو أن ليس هناك ما يدعو لانكار ذلك - أن الألعاب الرياضية المحببة الى نفوس أية جماعة من الطلاب فى هذه البلاد هى فى الوقت نفسه دينية الى حد كبير أو أنها على الأقل تعمل على اداء الشعائر الدينية الى أحد أكبر مما يؤديها غيرهم من الطلاب الذين يقل اهتمامهم بالألعاب القوى وغيرها من صنوف الألعاب الرياضية. وهذا ما يمكن توقعه لأسباب نظرية . ومما يجدر ذكره أن هذا يدعو للشاء على الحياة

المدرسية الرياضية وعلى ألعاب القوى وعلى الأشخاص الذين يشغلون أنفسهم بهذه الأمور . وكثيرا ما يحدث أن يكرس الرياضيون فى المدارس جهودهم للدعوة الدينية اما كواجب مقدس أو كعمل ثانوى. ومن المشاهد أنه عندما يحدث ذلك قد يصبحون دعاء لحدى العقائد التأسيسية للمعبود . وهم فى دعواهم يصرون على علاقة المراكز الاجتماعية الشخصية التى توجد بين المعبود الذى يصورونه فى صورة انسانية ، وبين الانسان العبد .

وهذه الصلة الوثيقة بين ألعاب القوى والشعائر الدينية لدى رجال التعليم حقيقة معروفة تماما، الآن لها مظهرا خاصا لم يلتفت أحد اليه رغم وضوحه . والحماس الدينى الذى يعم جزءا كبيرا من العنصر الرياضى فى المدارس يميل الى التعبير عن نفسه بما يبدية من خشوع تام وخضوع لله . ولذلك يسعى الى الانضمام لحدى المنظمات الدينية العلمانية التى تعمل على نشر تعاليم الدين الواضحة مثل جمعية الشبان المسيحيين أو جمعية الشبان لنشر الدعوة المسيحية. هذه الجمعيات العلمانية قائمة لنشر الدين «العملى» وهى فى العادة تخصص جزءا كبيرا من نشاطها للنهوض بألعاب القوى وما يشبهها من الألعاب التى تقوم على الحظ والمهارة ، مما يثبت الصلة الوثيقة بين الخلق الرياضى والتدين البدائى . بل لقد يقال ان هذه الألعاب معروفة بأنها وسيلة فعالة للتقرب الى الله ، ومفيدة بصورة واضحة كوسيلة للهدى وكوسيلة لقرس الدين فى نفوس الناس . أى أن الألعاب التى تظهر الاعتقاد فى روحية الأشياء وحب التنافس تساعد على تكوين وصيانة تلك العادة العقلية التى تلائم العادات الأكثر وضوحا . ولذلك كانت هذه الألعاب الرياضية تستخدم بواسطة المنظمات العلمانية من أجل التمسك بأهداب الدين أو كوسيلة للكشف عن قيمة الحياة الروحية التى لا يعرفها الا المتصلون بالله .

ومما لا شك فيه أن نزعات المنافسة والاعتقاد فى روحية الأشياء ذات اثر مفيد جدا للأغراض الدينية ، بدليل أن القساوسة فى كثير من الملل تتبع نفس طريق المنظمات العلمانية . وهذه المنظمات الكنسية وبخاصة تلك الاقرب الى المنظمات العلمانية فى اصرارها على الدين العمل اتبعت الى حد ما هذه الأساليب أو ما يشبهها فيما يتصل بالشعائر الدينية التقليدية . ولذلك توجد منظمات الشباب وغيرها من المنظمات التى تقرها الكنيسة ، تعمل على تنمية الميل الى المنافسة والشعور بالمركز الاجتماعى فى شباب المنظمات . وهذه المنظمات الشبيهة بالمسكربة تعمل على تقوية الميل الى المنافسة والمقارنة التحاسدية وبذلك تزيد من سهولة ادراك صلة السيادة الشخصية والتعبية . والمؤمن هو ذلك الشخص الذى يعرف كيف يطيع ويتقبل العقاب عن طيب خاطر .

إلا أن عادات الفكر التى ترعاها وتصونها هذه الأعمال لا تكون إلا نصف عادة العبادات التأسيسية . أما العنصر الآخر المتم للحياة الدينية - العادات العقلية الإحيائية التى تعتقد فى روحية الأشياء - فتدعو إليها وتصونها سلسلة ثانية من الأعمال تنظم بموافقة الكنيسة . ومن أمثلة هذه الأعمال المقامرة التى تمثلها السوق الخيرية التى تقيمها الكنيسة . وبلا حظ كدليل على مقدار شرعية هذه الأعمال بالنسبة للشعائر الدينية أن هذه الأسواق ، وما شاكلها من الفرص النافهة للمقامرة ، تستهوى أعضاء المنظمات الدينية أكثر مما تستهوى الأشخاص الأقل تدينا .

ويبدو أن هذا يدل - من ناحية - على أن هذا المزاج الذى يحجب الناس فى الألعاب الرياضية هو نفس ما يحجبهم فى العبادات التأسيسية ، بما يدل من ناحية أخرى على أن التعود على الألعاب الرياضية ، وبخاصة ألعاب القوى، يعمل على تنمية النزعات التى تجد اشباعا لها فى الشعائر الدينية . وبالعكس يبدو أيضا أن التعود على هذه الشعائر يساعد على نمو الميل إلى ألعاب القوى وإلى كل الألعاب التى تبرز عادة المقارنة التحاسدية بين الناس وعادة الركون إلى الحظ . وتعتبر هذه النزعات عن نفسها بدرجة كبيرة فى كل من هاتين الناحيتين من نواحي الحياة الروحية . ومما يلائم نشوء هذه النزعات الطبيعية البشرية البربرية التى تسود فيها غريزة العدوان والمعتقدات الإحيائية . وينطوى التفكير العدواني على احساس قوى بالكرامة الشخصية وبما للأفراد من مراكز مختلفة بالنسبة لبعضهم البعض . والبناء الاجتماعى الذى تكون فيه العادات العدوانية هى العامل الأساسى فى تشكيل الأنظمة الاجتماعية يقوم أساسا على التسليم بوجود مراكز اجتماعية مختلفة . والقانون السائد فى حياة المجتمع العدواني هو العلاقة بين الرئيس والمرعوس . وبين النبيل والوضيع ، وبين القوى والضعيف ، وبين السيد والعبد . ولقد نشأت العبادات التأسيسية فى هذه المرحلة من مراحل نمو الصناعة وشكلت بواسطة نفس أسلوب التفريق الاقتصادى - التفريق بين المستهلك والمنتج - وانتشرت نتيجة للمبدأ السائد والقائم على السيادة والخضوع . وتنسب العبادات إلى معبودها عادات الفكر التى تلائم طور التفريق الاقتصادى التى ظهرت فيه . ويظن أن المعبود ذا الصفات البشرية يهتم كثيرا بكل مسائل ترتيب البشر وتحديد الأفضل منهم وأنه يميل إلى انبساط السيادة وإلى ممارسة القوة بصورة تحكمية - التجأ عادى إلى القوة باعتبارها الفيصل النهائى

وفى المراحل الأخيرة والأكثر نضجا فى تكوين العقائد التشخيصية أصبحت عادة السيطرة التى تنسب إلى المعبود ذى الحضرة الهيبة والقوة

الغامضة تسمى «أبوة الخالق». ورغم أن الاتجاه الروحي والاستعدادات التي تنسب إلى القوة الخارقة للطبيعة تظل مقسمة وفقا لنظام المراكز الاجتماعية إلا أنها تتخذ طابع الأبوة الذي تتميز به مرحلة الثقافة شبه المسألة . ولكن يلاحظ في هذه المرحلة المتقدمة من العبادة أن إقامة الشعائر الدينية تهدف إلى استرضاء المعبود بتمجيد عظمته وإعلان الخضوع والولاء له . والغرض من الاسترضاء أو العبادة هو الاستعانة بالاحساس بالمركز الاجتماعي الذي ينسب إلى القوة الغامضة التي يتقرب المرء إليها . وأعظم عبارات الاسترضاء شيوعا ما زالت هي تلك العبارات التي تحمل أو تدل على المقارنة التحاسدية بين الناس . والاتصال الصادق بشخص المعبود ذي الصفات الإنسانية المتصف بمثل هذه الطبيعة البشرية البدائية يدل على أن المتعبد نفسه له تلك النزعات البدائية . ومن ناحية النظرية الاقتصادية فإن صلة الولاء سواء أكان لشخص مادي أم لقوة خارقة للطبيعة ، يجب أن تعتبر صفة من صفات الخضوع للشخص الذي يكون جزءا كبيرا من نظام الحياة العدوانية وشبه المسألة .

إن فكرة المتبررين عن المعبود كقائد حربي يميل إلى الصرامة والقطرسة في حكمه قد لطفت منها كثيرا العادات اللطيفة ونظم الحياة الرشيدة التي تتميز بها تلك المراحل الثقافية التي تقع بين المرحلة العدوانية الأولى والمرحلة الحالية . ولكن حتى بعد تهذيب التصور الديني وما تلاه من تلطيف ما ينسب إلى المعبود من صرامة ، فما زال في المفهوم السائد لدى عامة الناس عن طبيعة المعبود وخلقه ، بقايا من المفهوم البربري . ولذلك فلم يزل الخطباء والكتاب مثلا ، عندما يصفون المعبود وصلته بمجرى الحياة الإنسانية يكثرون من استخدام التشبيهات المأخوذة من معجم الحرب والأسلوب العدواني في الحياة ، كما يستخدمون تعبيرات تنطوي على المقارنة المثيرة للبهضة بين الناس . والاستعارات التي تحمل هذا المعنى تستعمل كثيرا حتى عند مخاطبة الجماعات العصرية الأقل نزوعا إلى الحرب والتي تتكون من المتمسكين بالعقيدة الدينية في صورتها اللطيفة . ويدل استخدام الخطباء الشعبيين للنموت البربرية ومصطلحاتها على أن الجيل المصري يقدر تماما مكانة الفضائل البربرية ويميزها ، كما يدل على وجود شيء من التوافق بين الاتجاه الديني والتفكير العدواني . والتصور الديني للمتدين العصري لا ينفرد من أن ينسب إلى معبوده عواطف وأعمالا تتصف بالعنف والانتقام إلا إذا عاود التفكير في المسألة . ومن الملاحظ أن للنموت التي تصف المعبود بحب الانتقام والدم قيمة عظيمة من ناحية الجمال والشرف في المفهوم الشعبي . أي أن المعاني التي تحلبها هذه النموت يتقبلها العقل غير المفكر أحسن قبول !

« لقد رأيت عيناى جلال المبود وهو فى طريقه ليقضى بقدميه على غلبة الكروم مستودع الشر .

لقد أطلق العنان لسيفه البتار فعلا بريقه القلوب وعبا . ان تعاليمه الحقة آخذة فى الانتشار » ..

والتصرفات التى توجه الرجل المتدين تتفق وأساليب الحياة البدائية التى أصبحت عديمة الفائدة من وجهة نظر المتطلبات الاقتصادية فى الحياة الجماعية المعاصرة . وحيثما كان التنظيم الاقتصادى يلائم حاجيات الحياة الجماعية الحالية فانه يكون قد تمدى نظام المراكز الاجتماعية الذى لم يعد له فائدة ، وأصبحت العلاقات القائمة على الخضوع الشخصى لا مكان لها . ومن ناحية الكفاية الاقتصادية للمجتمع فان عاطفة الولاء والتصرفات العامة التى تعبر عنها تلك العاطفة هى بقايا تمرقل التقدم وتقف فى سبيل الموازنة المناسبة بين النظم الانسانية والأوضاع الراهنة . ان العادات الفكرية التى تتمشى مع أهداف المجتمع المسالم والصناعى هى ذلك المزاج الواقعى الذى يعرف قيمة الحقائق المادية باعتبارها مجرد وحدات جامدة فى التوالى الميكانيكى . انه ذلك العقل الذى يرفض فطريا المعتقدات الاحيائية ، والذى لا يلجأ الى تدخل قوة خارقة للطبيعة لتفسير الظواهر الطبيعية المحيرة ولا يعتمد على أية خافية لكى تعدل سير الأمور لفائدة الانسان . وللوفاء بما تتطلبه أقصى درجات الكفاية الاقتصادية من حاجيات فى الظروف العصرية يجب التعود على ادراك أن الأمور تسير فى الحياة بناء على علاقات كمية وبنظام بعيد عن أى غرض .

وكما يبدو من وجهة نظر المتطلبات الاقتصادية الأخيرة فان التدين ينظر اليه - ربما فى كافة الحالات - باعتباره من مخلفات مرحلة أولى فى الحياة الجماعية وهو علامة على توقف التقدم الروحى . على أنه مما لا شك فيه أنه فى حالة ميل الناس بشدة الى الشعائر الدينية فى مجتمع يقوم بنيانه الاقتصادى على نظام الطبقات وتشكل آراء عامة الناس فيه وتلائم مع أوضاع السيادة الشخصية والخضوع الشخصى أو مع الأشكال الأخرى للتقاليد والاستعدادات الموروثة ، فان تدين الفرد العادى يعتبر جزءا من العادات السائدة فى الحياة . وعلى ذلك لا يمكن أن يقال عن الشخص المتدين فى مجتمع انه قد ارتد الى ثقافة بدائية ، اذ أنه يجازى عامة المجتمع . ولكن كما يبدو من وجهة نظر للظروف الصناعية المعاصرة فانه يمكن بسهولة تسمية التدين الزائد - أى الحماس الدينى الذى يزيد عن القدر المألوف فى المجتمع - بالردة .

ولا شك أن من المناسب أيضا البحث في هذه الظواهر الطبيعية من وجهة نظر أخرى . فقد تقيم هذه الحقائق لهدف آخر مما يؤدي الى رفض العرض السابق . ومن الممكن أن يقال كذلك وببنفس القوة عند التحدث عن وجهة نظر العبادة أو التدين أن النزعة الروحية التي تفرسها الحياة الصناعية العصرية في نفوس الناس لا تلائم التنمية الحرة للحياة الدينية . وقد يعترض بحق على التنمية الصناعية في العصور الحديثة بأنها تنجح الى المادية . وإلى استبعاد الخضوع للدين . ويمكن أن يقال أشياء ذات أهمية مشابهة . كذلك من وجهة النظر الجمالية . ولكن مهما كانت قيمة هذه الآراء وصحتها فلا مكان لها في بحثنا الحالي الذي يقتصر على تقييم هذه الظواهر الطبيعية من وجهة النظر الاقتصادية .

والأهمية الاقتصادية الكبرى للمعادن الفكرية المرتبطة بالمعتقدات الشخصية وللعكوف على الشعائر الدينية لابد أن تكون مبررا لريادة التحدث في موضوع البحث الذي يعتبر الحديث فيه غير مستساغ في مجتمع متدين مثل مجتمعنا. وللشعائر الدينية أهمية اقتصادية باعتبارها دليلا على نوع من المزاج الذي يلزم عادات التفكير العدوانية وبذلك تدل على وجود صفات ضارة من الناحية الصناعية . وهي دليل على وجود اتجاهات عقلية لها قيمة اقتصادية معينة نظرا لما لها من اثر في قدرة المرء على أداء الخدمات الصناعية، كما أن لها أهمية ظاهرة أيضا في التأثير على النشاط الاقتصادي في المجتمع وخاصة فيما يتعلق بتوزيع السلع واستهلاكها .

والآثار الاقتصادية الأكثر وضوحا لهذه الشعائر تتجلى في استهلاك السلع وأداء الخدمات اللازمة للعبادة . فاستهلاك السلع الخاصة التي تتطلبها الحفلات الدينية والتي تتخذ شكل المعابد والهياكل والكنائس وملابس الكهنة الرسمية والقرايين والعشاء الرباني ولباس العطلات ، لا تحقق أى غرض مادي مباشر . ولذلك فكل هذه الأشياء يمكن أن توصف بأنها اتلاف بين ويمكن أن يقال ذلك عن استهلاك الخدمات الشخصية مثل التربية الكهنوتية والخدمة الكهنوتية والحج والصوم والعطلات وغيرها . ثم إن الشعائر التي تستدعى استهلاك هذه الأشياء تعمل على نشر الآراء التي تقوم عليها عقيدة تأنيس المعبود . أى أنها تروج الآراء الخاصة بنظام المراكز الاجتماعية وهي عقبة في سبيل التنظيم المثمر للصناعة في الظروف العصرية كما أنها تحول دون تطور النظم الاقتصادية لتلائم الحالة الراهنة . وتؤدي الآثار المباشرة وغير المباشرة لهذا الاستهلاك الى التقليل من الكفاءة الاقتصادية في المجتمع . ومن ناحية النظرية الاقتصادية فإن النتائج المباشرة لاستهلاك السلع والجهود المبذولة في خدمة المعتقدات التأنيسية هي هبوط حيوية

المجتمع • أما النتائج الأدبية غير المباشرة لهذا النوع من الاستهلاك فانهما تحتاج الى تفصيل دقيق ، وهى مسألة لا يمكن تناولها هنا •

ومع ذلك تجدر ملاحظة الطابع الاقتصادى العام للاستهلاك من أجل الأغراض الدينية اذا ما قورن بالاستهلاك من أجل أغراض أخرى • ان الإشارة الى البواعث والأهداف التى ينشأ عنها استهلاك السلع فى الأغراض الدينية تساعد على ادراك قيمة هذا الاستهلاك نفسه والأفكار العامة التى تتمشى معه • وهناك تطابق عجيب ، ان لم يكن تماثل جوهرى ، فى البواعث على الاستهلاك من أجل خدمة المعبود فى المعتقدات الشخصية ، والاستهلاك لخدمة انسان مترف - رئيس أو شيخ - من الطبقة العليا فى خلال فترة الثقافة البربرية ، كتخصيص المباني الفخمة الكثيرة النفقات لكل من الرؤساء والآلهة • كما ان هذه انبائى وما فيها من أثاث لا يجب أن تكون من نوع مألوف اذ أنها يجب أن تبرز مظاهر الاسراف الفاحش • ومما يلاحظ كذلك أن المباني التى تقام للعبادة تتخذ دائما طابعا قديما فى تشييدها وأدائها • كما ان خدم الرئيس وخدم المعبود يلبسون فى خدمته لباسا مزركشا من نوع خاص • والصفة الاقتصادية المميزة لهذا الزى هى الاسراف المظهرى المتناهى ، وذلك بالإضافة الى أن لباسهم لابد أن يكون من طراز قديم نسبيا ، وهى ظاهرة تزيد أهمية فى حالة رجال الكنيسة عنها فى حالة الخدم والحاشية • وكذلك يجب أن تكون الملابس التى يرتديها العلمانيون من افراد المجتمع عندما يحظون بالثول بين يدى القسيس أو المعبود من نوع أغلى من ملابسهم العادية • ومما يلاحظ كذلك وجود درجة كبيرة من التطابق بين التقاليد التى تتبع فى قاعة اجتماعات الحكام وتلك التى تتبع فى المعبد اذ يتطلب كل منهما نوعا معينا من الملابس اللائقة • وأهم ما تتميز به تلك الملابس من الناحية الاقتصادية أنها لا تدل على أن مرتديها من أرباب الحرف الصناعية أو أن لها نفعا ماديا •

وهذا المطلب الذى يقتضى الاسراف المظهرى والتبرؤ من آثار الصناعة يمتد الى الملابس والى حد ما الى الأطعمة التى تستهلك فى أيام العطلات المقدسة ، أى فى الأيام المخصصة للمعبود أو لأحد الأعضاء العاديين من الطبقة المترفة فيما وراء الطبيعة • وتعتبر النظرية الاقتصادية أيام العطلات المقدسة أوقاتا يجب توقف العمل فيها رسميا وذلك من أجل المعبود أو القديس الذى حرم العمل باسمه والذى يصبح الامتناع عن بذل أى جهد مثمر فى أعياده أمرا عاديا من أجل المحافظة على سمعته الطيبة • والظاهرة المميزة لكل هذه الأيام التى يعطل فيها العمل من أجل العبادة هى تحريم القيام بأى نشاط يفيد الانسان تحريما تاما الى حد ما • وفى أيام الصوم يرداد الامتناع عن القيام بأى عمل مفيد ومن بذل أى جهد يؤدي الى تقح

الانسان ماديا بالامساك عن استهلاك كل ما يؤدى الى الراحة أو اشباع رغبات الانسان .

ويلاحظ أن العطلات العلمانية من نفس النوع • وهى تتحول تدريجيا من أيام مقدسة أصلا - عن طريق نوع وسط من أعياد الميلاد شبه المقدسة للملوك وعظماء الرجال الذين اكتسبوا قدسية بطريقة ما - الى عطلات مبتكرة عمدا تخصص لتمجيد حدث هام أو حقيقة مذهلة ، وقد يكون ذلك بقصد التكريم أو تجديد السمعة الطيبة • وهذا التهذيب غير المباشر فى مهمة العطلات الرسمية كوسيلة لتمجيد ظاهرة طبيعجة أو شيء معلوم يرى فى أجمل صوره فى أحدث استعمال له • ففى بعض المجتمعات يطلق على أحد أيام العطلات يوم العمال • والغرض من ذلك زيادة ما للعمل من احترام باتباع الوسيلة العدوانية البدائية فى الامتناع الاجبارى عن القيام بأى عمل مئثر • والامتناع عن العمل يبين ما للعمال بصفة عامة من أثر عظيم فى القوة المالية •

والعطلات المقدسة ، والعطلات بصفة عامة ، عبارة عن ضريبة مفروضة على الناس • وتدفع هذه الضريبة فى أيام العطلات الرسمية وينسب لأثر الشرف الذى ينتج منها الى الشخص أو الحقيقة التى من أجلها قررت العطلة الرسمية • وضريبة البطالة الرسمية هذه ضرورة أولية لكل أعضاء الطبقة المترفة الخارقة للطبيعة ولا غنى عنها لطيب سمعتهم • والقديس الذى لا يحصل على عطلة لتقديس اسمه لابد أنه ولد فى أيام سيئة •

وعلاوة على ضريبة الفراغ المفروضة على العلمانيين توجد أيضا فئات خاصة من الناس - القساوسة ورجال الدين على اختلاف رتبهم - يكرسون كل وقتهم لخدمات مماثلة • وليس من الواجب فحسب أن يمتنع القساوسة عن العمل العادى وبخاصة اذا كان مربحا أو معروفا بأنه يسهم فى سعادة الناس الدينية بل وعليهم ألا يجسروا وراء أى غنم دنيوى ، وذلك لأنه لا يليق بكرامة خادم المعبود - أو بالأحرى بكرامة المعبود الذى يقوم بخدمته - أن يسعى الى الكسب المادى أو يشغل باله بالأمور الدنيوية ، فأحققر الحقراء هو ذلك الذى يدعى بأنه كاهن المعبود ولكنه يعمل على تحقيق راحتته وطموحه •

وهناك خط فاصل - لا يجد صاحب الذوق المهذب فى الامور الدينية الا قليلا من العناية فى تحديده - بين الأعمال والتصرفات التى تؤدى الى حياة بشرية هائلة وتلك التى تؤدى الى رفعة شأن المعبود ، وتقع أعمال الكهنة فى النظام البربرى المثالى فى الجانب الاخير من الخط • أما تلك التى تتصل بالامور الاقتصادية فتقع تحت المستوى اللائق باهتمام القساوسة • وإذا كان هناك بعض الاستثناءات الظاهرة لهذه القاعدة مثل بعض طوائف الرهبان

فى العصور الوسطى الذين كانوا يشتغلون من أجل غاية مفيدة فان ذلك لا ينقض القاعدة لأن هذه الطوائف المنعزلة التى تنتمى الى طبقة القساوسة ليست عنصرا كهنوتيا بالمعنى الثام . ويلاحظ أيضا أن هذه الطوائف المشكوك فى كهانتها والتى تشجع أعضائها على العمل من أجل لقمة العيش كانت موضع احتقار لخروجها عن حدود اللياقة فى المجتمعات التى تعيش فيها .

فالقسيس يجب ألا يضع يده فى أى عمل آل منتج ، ولكن عليه أن يستهلك كثيرا . ومن واجبه حتى فيما يختص بالاستهلاك ألا يتناول تلك الأشياء التى تؤدى الى راحته أو اشباع رغباته . فهذه يجب أن تتفق والقواعد التى تنظم الاستهلاك الذى وضعناه فى فصل سابق ، فلا يليق بقسيس أن يظهر أمام الناس مبتلى البطن أو طافحا بشرا . والحقيقة أن كثيرا من العبادات تفرض قمع شهوات الجسد علاوة على التقشف . وحتى الطوائف الحديثة المنظمة وفق أحدث قوانين العقيدة فى مجتمع صناعى عصرى ، تجد أن التلطف على الاستمتاع بمباهج الحياة يتنافى مع اللياقة الكهنوتية الحقبة . وإن أى شئ يدل على أن القسس لا يكرسون حياتهم لعبادة سيدهم الخفى وإنما يعملون من أجل أغراضهم الخاصة يؤلنا كثيرا كأنما ارتكبوا ذنبا لا يغتفر . ومع أنهم خدم إلا أن مركزهم الاجتماعى عظيم نظرا لأنهم خدم لسيد له كل الجلال والاكرام . ولما كان استهلاكهم مبنيا على التقشف وليس لسيدهم فى العبادات الراقية حاجة الى الكسب المادى فانهم عاطلون لا يعملون شيئا . « ولذلك فالكك وشريك وعملك - كل ذلك تمجيد لله » .

ومن الممكن القول بأنه على قدر ما بين العلمانيين والقساوسة من تشابه من ناحية أنهم يعتبرون خدما للمعبود ، يعلق بهم ذلك الطابع الكهنوتى . ومدى تطبيق هذه القاعدة التبعية واسع نسبيا . فهى تنطبق بصفة خاصة على حركات الإصلاح الدينى وبث حب التقشف والتقوى فى النفوس اذ أن حياة الانسان فى هذه الدنيا فى يد ملكه الروحى . أى أنه حيثما لا يوجد نظام القساوسة أو حيثما يكون الشعور قويا بسيطرة المعبود المباشرة على شئون الحياة تصبح صلة الانسان العادى بمعبوده كصلة العبد الذليل بسيده وتعتبر حياته فراغا كهنوتيا مخصصا لتمجيد أعمال معبوده . وفى حالات الردة هذه نعود الصلة المباشرة - صلة الخضوع باعتبارها الحقيقية السائدة فى العبادة . ولذلك يصبح الاهتمام شديدا بجمل الفراغ الكهنوتى صارما متعبا مع نبذ تناول الأطعمة الشهية تقربا للمعبود .

وقد يشك فى صحة وصف نظام الحياة الكهنوتية على هذه الصورة ، اذ أن كثيرا من القسوس المصريين لا يتمسكون به فى كثير من جزئياته ،

فهو لا ينطبق على قساوسة الطوائف التي خرجت بصورة ما على التساليم
 الثابتة للمعتقدات أو الشعائر الدينية . وهؤلاء يعنون - على الأقل في
 الظاهر أو بموافقة الطائفة - بسعادة عامة الناس في هذه الدنيا كما يعنون
 بسعادتهم . وأسلوبهم - لا في حياتهم الخاصة فحسب بل حتى العلنية في
 كثير من الأحيان - لا يختلف بدرجة كبيرة عن أسلوب العلمانيين من الناس
 سواء في صرامة مظاهره أو في بدائته . وينطبق هذا بدرجة أكبر بالنسبة
 للطوائف التي ابتعدت كل البعد عن الكنيسة . ويجب أن يقال ردا على هذا
 أن الاعتراض السابق لا يبين وجود أى ضعف في نظرية الحياة الكهنوتية
 وإنما يتناول حقيقة أن هؤلاء الكهنة لا يمثلون لنظامها امتثالا كاملا . فما
 هم الا فريق صغير من القساوسة ويجب ألا ينظر اليهم كممثلين لنظام
 الحياة الكهنوتى فى صورته الحقيقية الكاملة . ومن الممكن اعتبار قساوسة
 هذه الطوائف والمثل نصف قساوسة أو انهم يسبيلهم الى أن يصبحوا
 قساوسة أو أن يعاد تكوينهم . ومن المنتظر ألا يظهر هؤلاء القساوسة
 خصائص الوظيفة الكهنوتية الا وقد اختلطت بها وحجبها دوافع وتقاليـد
 غريبة عنها بسبب وجود عوامل أخرى غير عوامل المذهب الروحي والمركز
 الاجتماعى ضمن أغراض المنظـمات التى ينتمى إليها هؤلاء القساوسة
 المنشقون .

وفى وسع أى انسان مذهب ملم بالأداب الكهنوتية أو بمقومات الآداب
 الكهنوتية فى أى مجتمع أن يعرف أو ينقد ما يجوز أو ما لا يجوز أن يفعله
 القسيس دون أن يتعرض لأية ملامة . وحتى فى الطوائف التى تحولت نهائيا
 الى علمانية يمكن التمييز بين نظام الحياة الكهنوتى والعلمانى . ولا يوجد
 أى انسان عاقل لا يعرف أين ينحرف قساوسة هذه الطائفة فى سلوكهم
 ولباسهم عن التقاليد المتبعة، فهم ينحرفون عن المثل الأعلى للآداب الكهنوتية.
 وليس هناك أى مجتمع - أو طائفة - تنقف بالثقافة الغربية لا يبين بوضوح
 تام الأعمال التى يسمح للقسيس أن يأتيتها . وإذا كان ادراك القسيس
 للآداب الكهنوتية لا يتحكم فى تصرفاته فان ادراك المجتمع لتلك الآداب لا بد
 أن يرغمه على الوقوف عند حده أو اعتزال الوظيفة .

ومن الممكن أن يقال ان قليلا من القساوسة يعملون علانية على زيادة
 مرتبتهم حبا فى الكسب ، وإذا حصل ذلك فانهم يكونون فى نظر طائفتهم
 قد أتوا عملا منكرا . وبهذه المناسبة يلاحظ أيضا أن الناس - فيما عدا
 المستهزئين بالدين وابلداء - يحزنون فطريا فى قرارة أنفسهم إذا ما سمعوا
 القسيس يلقى النكات من فوق المنبر ، وان احترامهم له ليقبل اذا ما تصرف
 فى أى ازمة من ازمات الحياة تصرفا طائشا . انهم يريدون قسيسهم رجلا
 وقورا لا تزعزعه الاحداث . والكلام الصادر عن الكنيسة أو القسيس يفقد

كثيرا من قيمته اذا كان عن الامور الدنيوية العادية ، ويجب أن يكون بعيدا عن معجم التجارة والصناعة العصرية. وكذلك مما يسىء الى الاداب الكهنوتية أن يتحدث القسيس في الامور الصناعية وغيرها من الامور الانسانية البحتة، إذ للحديث في المسائل العامة مستوى معين ولا تسمح آداب الوعظ والارشاد لقسيس حسن التربية أن ينزل عنه عندما يناقش المصالح الدنيوية . وهذه المسائل ذات الهمية الدنيوية والانسانية يجب أن يتناولها القسيس بصفة عامة وبشيء من الترفع يدل على أنه يمثل سيدا مصلحته في الامور الدنيوية لا تعدى تأييدها بالقدر المسموح له به .

ويلاحظ كذلك أن الطوائف المنشقة التي نتحدث عن قساوستها تختلف فيما بينها في مقدار درجة امتثالها للنظام المثالي للحياة الكهنوتية ، يزداد الانحراف بصفة عامة بالنسبة للطوائف الحديثة نسبيا ، وبالأخص تلك التي تكون أغليبيتها من أعضاء من الطبقة الوسطى الدنيا . ويظهر في هذه المنظمات عادة مزيج كبير من دوافع الانسانية وحب الخير للناس أو غيرها مما لا يمكن وصفه بأنه من مظاهر التقوى ، كالرغبة في التعلم أو الرحمة - والتي يهتم بها أعضاء هذه المنظمات . ولقد شأت الحركات الطائفية أو الانشقاقية من خليط من البواعث يتعارض بعضها عن الاحساس بالمركز الاجتماعي الذي تقوم عليه الوظيفة الكهنوتية . وأحيانا يكون الدافع في الواقع هو النفور من النظام القائم على المراكز الاجتماعية . وحيثما تكون الحال كذلك فإن ذلك يعنى أن نظام الكهانة قد تحطم في أثناء عملية التغيير - على الأقل جزئيا - والمتكلم بلسان مثل هذه الهيئة يكون في بداية الأمر خادما وممثلا لها وليس عضوا في طائفة كهنوتية خاصة ولا متكلم بلسان الكنيسة . ولا يعود مثل هذا المتحدث الى مركز القسيس - في الأجيال التالية - ولا يتمتع بتلك السلطة الكهنوتية ونظام الحياة الكهنوتي الصارم الا بعملية تخصص تدريجي . ونفس الشيء يحدث بالنسبة للشعائر الدينية التي تحطم ثم يعود اصلاحها بعد هذا التدهور ، فالوظيفة الكهنوتية ونظام الحياة الكهنوتي ونظام الشعائر الدينية لا يعود الى مركزه الا بالتدريج وبدرجة غير محسوسة مهما اختلفت التفاصيل ، وذلك حيثما يفرض الاحساس الانساني القوي بالاداب الدينية سياسته في المسائل المتصلة بالقوى الخارقة للطبيعة - وكذلك كلما زاد تراء الطائفة ومن ثم يصبح لها نفس وجهات نظر وتصرفات الطبقة المترفة .

وعلاوة على طائفة القسس توجد عادة طائفة كهنوتية عاطلة من القديسين والملائكة وغيرهم - أو أمثالهم في العبادات الوثنية . ولهم درجات بعضهم فوق بعض طبق نظام دقيق للمراكز الاجتماعية . ومبدأ المراكز الاجتماعية يسود كل النظام الهرمي الظاهر منه والخفى . والشهرة الطيبة

التي تحظى بها هذه الطوائف العديدة ذات الدرجات الكهنوتية الخارقة للطبيعة تتطلب في العادة أيضا استهلاكاً بالتمتع معينا وفراغا بالتبعية وفي كثير من الحالات يخصصون لخدمتهم فرقا من الأتباع والخدم الذين يقومون نيابة عنهم بالفراغ وفق الطريقة التي رأيناها في فصل سابق والتي تتبعها الطبقة المترفة في النظام الأبوي .

وقد لا يبدو إلا بعد تفكير طويل أن لهذه السمات الدينية وغرابية الطابع التي تدل عليها ، أو استهلاك السلع والخدمات التي تستوعبها العبادة أية صلة بالطبقة المترفة في المجتمع الحديث أو بالدوافع الاقتصادية التي تتسلك بها هذه الطبقة في نظام الحياة الحديث . ولذلك فمن المفيد عرض بعض الحقائق المتعلقة بهذه الصلة عرضا موجزا .

ويتضح من قسم سابق من هذا البحث أن الصفات التي يتميز بها المتدينون تعوق سبيل الحياة الجماعية في هذه الأيام وبخاصة ما يختص بالكفاية الصناعية في المجتمع العصري وإنها ليست عوناً لها . ولذلك يجب أن تعمل الحياة الصناعية على القضاء على هذه الصفات في الطبقات التي تشغل مباشرة في العملية الصناعية . وفي الحق أن التدين يسيّر في طريق الزوال فيما يسمى بالمجتمع الصناعي الناجح . ويتضح في نفس الوقت أن هذا الاستعداد يبقى قويا بدرجة كبيرة في تلك الطبقات التي لا تسهم في الحال أو بآءى ذي بدء في عملية الحياة في المجتمع باعتبارها عاملا من عوامل الصناعة .

ولقد سبق أن ذكرنا أن هذه الطبقات الأخيرة التي تعيش على هامش العملية الصناعية لا كجزء منها هي عبارة تقريبا عن فئتين :

١ - الطبقة المترفة الأصلية الآمنة من ضغط الأحوال الاقتصادية ،

٢ - الطبقات المعدمة - بما في ذلك منحرفو الطبقة الدنيا - التي

تعرض بدرجة قاسية إلى الضغط .

وفي حالة الطبقة الأولى تبقى العقلية القديمة ، لأن هذه الطبقة بعيدة عن أي ضغط اقتصادي شديد يضطرها إلى موافاة عاداتها مع الأحوال المتغيرة . بينما في الطبقات الأخرى يرجع العجز عن تكيف نفسها وفق المطالب المتغيرة للكفاية الصناعية إلى الجوع والافتقار إلى فائض من الطاقة يكفي للقيام بهذا التكيف بسهولة، وانعدام الفرص التي تهيم بلوغ وجهة النظر الحديثة واعتيادها . ويسير اتجاه العملية الانتخابية في نفس الطريق في الحالتين .

ومن ناحية الرأى الذى تفرسه الحياة الصناعية العصرية فى الأذهان، فان الظواهر تقسم الى مجموعات رئيسية وثانوية ، وذلك على أساس وجود علاقات كمية تعبر عن التابع الميكانيكى . والطبقات المعوزة لا ينقصها فقط النزول اليسير من الفراغ لكى تستوعب الآراء العلمية الحديثة التى يتضمنها هذا الرأى ، بل انها أيضا تتخذ موقف الاعتماد على رؤسائها المالىين أو خضوعها لهم ، مما يؤخر تخلصها من العقلية التى تلازم نظام الطبقات . وينتج عن ذلك أن هذه الطبقات تحتفظ الى حدى بالعقلية السامة التى أهم مظاهرها الاحساس القوى بالمركز الشخصى والتى من ملامحها التدين .

وفى المجتمعات القديمة فى الثقافة الأوروبية تمكف الطبقة المترفة بالوراثة وجماهير الشعب المعدمة على اقامة الشعائر الدينية بدرجة اكبر بكثير من عامة الطبقة الوسطى الكادحة ، ولكن فى بعض هذه المجتمعات تضم الفئتان السابق ذكرهما كل السكان فى الواقع ، وحيثما تسود هاتان الطبقتان تشكل ميولهما أفكار الناس الى حد يقضى على أى اتجاه محتمل للانحراف فى الطبقة الوسطى غير المهمة ويفرض التدين على كل المجتمع .

وليس معنى ذلك أن هذه المجتمعات أو الطبقات التى تميل بصورة غير عادية الى الشعائر الدينية تميل الى الامتثال بدرجة غير عادية الى نصوص أى قانون خلقى اعتدنا أن نربطه بالدين . اذ ليس من الضرورى أن تراعى العقلية الدينية الى حد كبير تعظيم الوصايا العشر أو القانون العام . والحقيقة ان المشرفين على حياة المجرمين فى المجتمعات الأوروبية يقررون أن الطبقات المجرمة والفاسقة أكثر تدينا من عامة الشعب ، وأن عدم التدين ظاهر الى حد ما بين أولئك الافراد الذين يكونون الطبقة الوسطى المسالية والمواطنين الذين يلتزمون القانون . وقد يعترض على ذلك الذين يقدرون مزايا العقائد والشعائر الراقية ويقولون ان تقوى منحرفى الطبقة الدنيا تقوى زائفة أو على أحسن الفروض خرافية . ولا شك أن هذا الاعتراض فى محله ويؤيد ما نقولته تأييدا قويا . الا أن من الواجب من أجل هذا البحث التغاضى عن هذه الاختلافات غير الاقتصادية وغير السيكولوجية مهما كانت صحيحة وحاسمة من ناحية الهدف الذى تسعى لتحقيقه .

وتوضح شكوى القساوسة فى هذه الأيام ما حدث فعلا من تحرر الناس من الشعائر الدينية - ذلك أن الكنائس لم تعد تحتجب الطبقة العاملة ولم يعد لها سيطرة عليها . ويقال أيضا ان الطبقة المسماة عادة بالوسطى - وبخاصة الذكور البالغين منها - انصرفت عن التأييد المبنى على الاخلاص للكنيسة . وهذه الظواهر معروفة تماما . ويبدو ان مجرد الإشارة الى هذه

الحقائق يكفى لتأييد الصورة العامة التي سبق رسمها . وهذه الظواهر العامة فيما يختص بتردد الناس على الكنيسة وعضوية الكنيسة ، قد تكون دليلا كافيا على صحة ما نقول . الا ان من السداد أن نبين بشئ من التفصيل مجرى الأحداث والعوامل الخاصة التي أدت الى هذا التغيير في الاتجاه الروحي لدى المجتمعات الصناعية الحالية الأكثر تقدما . ومن المفيد أن نوضح الأسباب الاقتصادية لتحول أفكار الناس الى الأمور الدنيوية . ويعطينا المجتمع الأمريكى فى هذا الموضوع ايضا مفتعا بدرجة غير عادية ، اذ أنه أقل المجتمعات تقيدا بأية ظروف خارجية من أى نوع صناعى هام .

وباستثناء الشواذ والذين يخرجون على القاعدة ، يمكن تلخيص الحالة الراحنة بما يأتى :

القاعدة العامة هي أن الطبقات ذات الكفاية الصناعية المنخفضة أو الذكاء الضئيل أو كليهما هي طبقات متدنية بصفة خاصة . ومن امثلة ذلك الزنوج فى الجنوب وكثير من الأجانب من الطبقة الدنيا وكثير من سكان الريف وبخاصة فى تلك القطاعات المتأخرة فى التعليم أو حيث تأخرت تنمية صناعاتهم أو الذين يقل اتصالهم الصناعى بباقي المجتمع، ومن المتدنيين كذلك بعض أفراد الطبقة المدممة بالوراثة ، وبعض الأفراد من طبقة المجرمين أو الفاسقين ، ولو أن التدين بين أفراد الطبقة الأخيرة عرضة لأن يأخذ صورة الاعتقاد الروحي الساذج فى الحظ والشعوذة أكثر مما يأخذ صورة التمسك الشكلى بمقيدة صحيحة . ومن جهة أخرى فان الطبقة العاملة قد انصرفت بدرجة كبيرة عن العقائد الدينية المعروفة وعن كل الشعائر الدينية . وهذه الطبقة معرضة من الناحيتين الذهنية والروحية لضغط الصناعة العصرية المنظمة التي تتطلب التعرف المستمر على العلاقة الموضوعية بين الأشياء والظواهر ، والتمشى التام مع قانون العلاقة بين الأسباب والنتائج . وهذه الطبقة ليست سيئة التغذية ولا منهوكة القوى الى حد لا يدع لديها فائضا من الطاقة لاتمام التكيف اللازم .

اما بالنسبة للطبقة المترفة الدنيا فى أمريكا - وهي الطبقة التي تسمى عادة بالوسطى - فالوضع غريب بعض الشيء ، فهذه الطبقة تختلف فى حياتها الدينية عن مثيلتها الأوروبية ولكنها لا تختلف فى الجوهر وانما فى درجة التدين وفى طريقة العبادة . فالكنايس ما زالت تلقى العون المالى من هذه الطبقة ولو أن العقائد التي تمسك بها هذه الطبقة بدرجة أكبر تتصف بضعف ما تحتويه من اعتقاد فى تجسد المعبود . وفى نفس الوقت فان اغلب من يترددون على الكنيسة من الطبقة الوسطى هم النساء والأطفال ويفتقر

الذئور البالغون من هذه الطبقة كثيرا الى الحماس الدينى ولو أنهم يتمسكون الى حد كبير بالعقيدة التى ولدوا عليها • اذ أنهم فى حياتهم العائلية على اتصال وثيق الى حد ما بالعملية الصناعية •

وهذا الاختلاف الغريب بين الجنسين الذى يؤدى الى أن النساء وأطفالهن هم الذين يمارسون الشعائر الدينية يرجع - على الأقل الى حد ما - الى أن نساء الطبقة الوسطى هن الى حد كبير طبقة مترفة بالنيابة. وينطبق نفس القول ، ولكن بدرجة أقل ، على نساء الطبقات الدنيا العاملة فهن يعشن فى ظل نظام للمراكز الاجتماعية موروث عن مرحلة سابقة لمراحل التنمية الصناعية ، ولذلك فهن يحتفظن بعقلية تؤدى بهن الى الميل الى الآراء القديمة بصفة عامة • وفى نفس الوقت فإن النساء لسن على اتصال مباشر قوى بالعملية الصناعية بحيث يؤدى ذلك الى التخلص من تلك الآراء التى تتفق والصناعة العصرية • أى أن تقوى النساء عبارة عن تعبير خاص عن المحافظة التى ترجع الى حد كبير فى حالة النساء فى المجتمعات المتحضرة الى وضعهن الاقتصادى • وفى نظر الرجل المتحضر فإن العلاقات الأبوية للمراكز الاجتماعية ليست هى الصورة السائدة فى الحياة • أما فى نظر النساء وبخاصة نساء الطبقة الوسطى العليا القابضات فى دورهن تبعا للتقاليد والظروف الاقتصادية فإن هذه العلاقات هى أعظم عامل حقيقى يشكل الحياة • ومن ثم تسود العقلية الملائمة للشعائر الدينية ولتفسير حقائق الحياة بصفة عامة بما يتماشى والمراكز الشخصية • فالمرأة تنقل منطق الحياة العادية المنزلية وعملها الى المنطقية الى العالم الخارجى للطبيعة ، وتجدها نفسها مرتاحة ومطمئنة لسلسلة من الآراء هى فى نظر الرجل غير مقبولة وخرقاء الى حد كبير •

ومع ذلك فرجال هذه الطبقة ليسوا مجردين من التقوى ولو انها ليست قوية • وموقف رجال الطبقة العليا من الشعائر الدينية أفضل من موقف رجال الطبقة العاملة • وقد يكون تفسير ذلك الى حد ما هو أن ما هو حقيقى عن نساء أبة طبقة يكون حقيقيا ولو الى حد أقل عن رجالها أيضا • فهم الى حد كبير طبقة قد سلمت من التأثير بالعمليات الصناعية والعلاقة الأبوية الخاصة بالمراكز التى تبدو واضحة فى حياتهم الزوجية وفى معاملتهم للخدم • وقد تعمل أيضا على المحافظة على العقلية القديمة وتكون عاملا يعوق عملية التحول الى الاهتمام والتفكير فى النواحي المدنية • ومع ذلك فرجال الطبقة الوسطى الأمريكية على علاقة وثيقة قوية بالمجتمع الاقتصادى ، ولو أنه قد يلاحظ بهذه المناسبة ونتيجة لتأهيلهم - أن نشاطهم الاقتصادى كثيرا ما يتم الى حد ما بالطابع الأبوى أو شبه العبدوانى •

والأعمال التي لها مكانة طيبة في نفوسهم والتي لها أعظم شأن في تشكيل آرائهم هي الأعمال المالية التي سبق التحدث عنها في فصل سابق . وهناك كثير من عوامل التحكم والخضوع وكثير من الدهاء الذي يقرب قليلا من الخداع العدواني . وكل ذلك من خصائص الحياة البربرية العدوانية التي تتصف بالاتجاه للتدين . وعلاوة على ذلك تستهوي الشعائر الدينية هذه الطبقة لما تضفيها من حسن السمعة . إلا أن هذا الباعث الأخير على التقوى يستحق الدراسة ، وسنتناوله الآن .

وليس في المجتمع الأمريكي طبقة مترنة بالوراثة ذات أهمية إلا في الجنوب . وتعكف الطبقة المترفة في الجنوب إلى حد ما على العبادة أكثر من أية طبقة أخرى تماثلها في المركز المثل في أية جهة أخرى من البلاد . ومن المعروف تماما كذلك أن العقائد السائدة في الجنوب ذات طابع أكثر قدما من تلك السائدة في الشمال . ويرتبط بهذا الاخلاص للشعائر الدينية هناك انحطاط التنمية الصناعية . فالتنظيم الصناعي في الجنوب في هذه الأيام - وبخاصة إلى عهد قريب - ذو طابع بدائي إذا قورن بالمجتمع الأمريكي عموما ، وهو أقرب إلى الحرف اليدوية من ناحية قلة وعدم تقدم أجهزته الآلية ، كما تسوده كثير من عوامل السيطرة والخضوع . ويلاحظ أيضا - نظرا للظروف الاقتصادية الخاصة في هذا الجزء - أن شدة تقوى أهل الجنوب سواء أكانوا من البيض أم من الزنوج ترتبط بأسلوب الحياة الذي يذكر الإنسان في كثير من الحالات بالمراحل البربرية للتنمية الصناعية . وتنتشر بين هؤلاء الناس أكثر مما تنتشر في أية جهة أخرى جرائم ذات طابع قديم مثل المبارزات والمشاجرات والأخذ بالثأر والسكر وسباق الخيل ومصارعة الديوك والميسر والدعارة كما يدل على ذلك كثرة عدد المولودين . هذا إلى أنهم يقدرون كثيرا معنى الشرف - وهو من ملامح الخلق الرياضي ومن نتائج الحياة العدوانية .

أما من ناحية الطبقة الأكثر ثراء في الشمال - الطبقة الأمريكية المترفة بمعنى الكلمة - فانها ليست متدينة بالوراثة ، إذ أنها حديثة التكوين إلى حد لا يمكن معه أن تكون لها عادة قوية في هذا الاتجاه ، أو حتى أن يكون لها تقليد محلي خاص متبع . ومع ذلك يلاحظ أنها تميل بدرجة ملحوظة إلى التمسك - على الأقل اسميا ، أو قد يكون حقيقيا - بأحدى العقائد السائدة . ثم انها تعجده حفلات الزواج والجنائز وغيرها من الأحداث الهامة باقلمة بعض الشعائر الدينية . ومن المستحيل أن نحدد إذا كان هذا التمسك بالشعائر يعبر عن رجوع حقيقي إلى العقيدة الدينية أو هو مجرد نوع من المحاكاة الوقالية التي تتخذ من أجل التمشي الظاهر مع قواعد حسن السمعة

المأخوذة من المثل العليا الأجنبية . على أنه يبدو أن ذلك يرجع الى نزعة دينية الى حد كبير اذا ما اتخذنا حضور الشعائر الدينية الاخذة فى الانتشار فى عبادات الطبقة العليا دليلا على ذلك . وهناك ميل ملموس لدى متدينى الطبقة العليا الى أن يعتنقوا تلك العقائد التى تعنى كثيرا بما يصاحب العبادة من حفلات ومظاهر ، وفى الكنائس التى تسود فيها عضوية الطبقة العليا يشتد الميل الى الاهتمام بالاحتفالات الدينية على حساب النواحي العقلية سواء كان ذلك بالنسبة للصلاة أو بالنسبة لطرق اقامة الطقوس الكنسية وهذا صحيح حتى حيثما تنتمى الكنيسة الى طائفة تتميز طقوسها وأجهزتها بالبساطة النسبية . والاهتمام بالطقوس الدينية يرجع بلا شك الى الميل الى الاسراف المظهرى بشكل واضح ولكنه قد يدل أيضا على الاتجاه الدبنى لدى المتعبدين . وبقدر ما تدل اقامة الطقوس أو الاهتمام بها على الاتجاه الدينى، فانها تدل على صورة قديمة الى حد ما للعبادة . ويسود الجانب المظهرى فى الشعائر الدينية بشكل ملحوظ فى كل المجتمعات المتدينة التى ما زالت فى مرحلة بدائية نسبيا من الثقافة والتى هى على قدر ضئيل من التقدم العقلى . وهذا من خصائص الثقافة البربرية اذ أن الشعائر الدينية تقام هناك بصورة تثير العواطف عن طريق كافة الحواس . والميل الى الرجوع الى هذه الوسيلة البسيطة المثيرة للعواطف ظاهر تماما فى كنائس الطبقة العليا فى هذه الأيام . وهو ملموس أيضا ولكن بدرجة أقل فى المذاهب التى تسعى للحصول على ولاء الضيقة المترفة الدنيا والطبقات الوسطى . فنجد أن هناك عودة الى استعمال الأضواء الملونة والمناظر الرائعة والرموز الكثيرة والموسيقى والبخور . وقد يلحظ المرء فى الاحتفالات والترانيم وفى مختلف حركات الخشوع فى العبادة عودة الى ما كان يصاحب العبادة قديما من الرقص المقدس .

وهذه العودة الى الصلاة وسط المناظر الخلابة ليست مقصورة على عبادات الطبقة العليا ولو أن خير ما يمثلها هى الطبقات العليا الاجتماعية والمالية . وعبادات المتدينين من الطبقة الدنيا مثل زوج الجنوب والناصر الأجنبية المتأخرة من السكان تظهر بلا شك أيضا ميلا شديدا الى الطقوس والرموز والأشياء التى تسترعى النظر كما هو المنتظر من تاريخ تلك الطبقات ومستواها الثقافى . وليس انتشار الطقوس وتأسيس المعبود بين هذه الطبقات رجوعا الى الماضى مثلما هو امتداد لما كان فى الماضى . الا أن استعمال الطقوس والمظاهر المتصلة بالعبادة منتشرة أيضا فى نواح أخرى . وفى الأيام الأولى للمجتمع الأمريكى بدأت الطوائف المنتشرة بطقوس وأجهزة غاية فى البساطة ولكنها - كما نعرف - بمرور الزمن اتخذت - بدرجات متفاوتة - كثيرا من العناصر الجلابة التى كانت قد نبذتها فيما مضى . ولقد

كان هذا التطور يساير زيادة الثراء وسهولة حياة المتدينين بصفة عامة ، وكانت تلك الطبقات ذات الثراء العريض والشهرة الواسعة خير ما يمثلها .

ولقد سبق ذكر الأسباب التي يرجع اليها هذا التقسيم الطبقي المالى للعبادة بطريقة عامة عند التحدث عن العقليات عند الطبقات المختلفة ، واختلاف الطبقات فى العبادة ما هو الا تعبير خاص عن حقائق وراثية . وضعف الولاء للكنيسة بين أبناء الطبقة الوسطى الدنيا أو ما يسمى بصفة عامة بقلة التقوى بين الأبناء فى هذه الطبقة يرى بشكل ملموس بين سكان المدن الذين يشتغلون فى الصناعات الآلية . والمرء بصفة عامة لا يبحث حاليا عن التقوى التي تشوبها شائبة بين أبناء تلك الطبقات التي يقترب عملها من عمل المهندس وصانع الآلات . وهذه الأعمال الآلية هي الى حد ما حقيقة عصرية ، ورجال الحرف اليدوية فى العصور الأولى الذين كانوا يعملون لتحقيق غاية صناعية تشبه فى طابعها ما يقوم به الصناع فى هذه الأيام لم يكونوا متمردين على نظام العبادة . ولقد تغير النشاط العادى للمشتغلين فى هذه الفروع من الصناعة تغيرا كبيرا من ناحية نظامه الذهني منذ أن أصبحت العمليات الصناعية العصرية مألوفة . ثم ان النظام الذى يخضع له الصانع فى عمله اليومى يؤثر أيضا فى طرق ومستويات تفكيره فى الموضوعات الخارجة عن عمله . والتعود على العمليات الصناعية المنظمة تنظيما عظيما يغير شخصية الصانع ويعمل على تقويض دعائم الاعتقاد الروحى . ومهمة العامل ستصبح بنوع خاص التمييز والمراقبة فى عمليات ذات تسلسل آلى بعيدة عن الأهواء ، وطالما ان الفرد هو أكبر محرك فى العملية وطالما ان الملامح البارزة للعملية الصناعية هي مهارة الصانع وقوته فان عادة تفسير الظواهر الطبيعية حسب الدوافع والميول الشخصية لا تتعرض تعرضا كثيرا مستعندا من تدخل الحقائق انى تؤدى الى القضاء عليها . ولكن فى ظل التقدم الصناعى الحديث حيث الصناع والآلات التي يعملون بها ذات طابع غير شخصى وغير فردى تكون أسس التعميم الكامنة فى عقل العامل ووجهة النظر التي منها يدرك عادة الظواهر الطبيعية هي التعرف الاجبارى على تسلسل الحقائق . ونتيجة ذلك فيما يختص بحياة العامل الدينية هي الميل الى التشكك فى الدين .

ولذلك يبدو أن التدين يبلغ مداه فى ظل الثقافة القديمة الى حد ما . ولفظ « متدين » يستعمل هنا بلا شك بمعناه الانثروبولوجى ولا يدل على أى شئ بالنسبة الى الاتجاه الروحى السابق وصفه غير الميل الى الشعائر الدينية . ويبدو أيضا أن هذا التدين يبين نوعا من الطبيعة البشرية يلائم أسلوب الحياة العدوانى أكثر مما يلائم الحياة الصناعية المتقدمة العصرية .

وهو الى حد كبير تعبير عن الاحساس العادى القديم بالمركز الشخصى القائم على العلاقة بين السيادة والخضوع ، ولذلك يلائم النظام الصناعى فى الثقافة العدوانية وشبه المسالة ، ولكنه لا يناسب النظام الصناعى الحالى . ويبدو كذلك أن عادة التدخين مستمرة بدرجة اشد لدى تلك الطبقات التى لا تتصل حياتها اليومية بالعمليات الآلية الصناعية والتى يشتمل تمسكها بالقديم فى نواح اخرى ايضا . أما الطبقات التى تتصل اتصالا مباشرا بالعمليات الصناعية العصرية والتى يؤدى ذلك الى تعرض عاداتها الفكرية الى الضغط الشديد للحاجات التكنولوجية ، فان التفسير الروحى للظواهر الطبيعية ، واحترام الأشخاص اللذين تنشأ عنهما الشعائر الدينية ، فانها فى طريق الزوال . ويبدو أيضا أن التدخين يزداد انتشارا فى المجتمعات العصرية بين تلك الطبقات التى تتمتع بالثروة والفراغ من العمل ، وفى هذا كما فى امور اخرى يعمل نظام الطبقة المترفة على المحافظة على النوع القديم للطبقة البشرية وعناصر الثقافة القديمة التى يعمل التطور الصناعى للمجتمع فى مراحلها الأخيرة على التخلص منها ، بل وإحيائها .

الفصل الثالث عشر

بقايا الاهتمام بالنواحي غير التماسدية

والديانات التأسيسية تتعرض هي وقانونها الذى يفرض التمسك الشديد بتعاليمها ، تتعرض ، بدرجة تزيد مع الزمن للاضمحلال المستمر بسبب الحاج المطالب الاقتصادية وتفكك النظام الذى يفرق بين الناس فى المكانة . وكلما زاد هذا الاضمحلال اقترنت بهذه القوى وامتزجت بهما عواطف ودوافع أخرى معينة ليست دائما نابعة من أصول هذه العقيدة ، ولا هى راجعة الى عادة الخشوع الشخصى . وليست كل هذه الدوافع الإضافية التى تمتزج بمادة التقوى فى مرحلة الاخلاص للعبادة ، ليست هذه الدوافع كلها متفقة مع الميل الى الورع أو مع الفهم المبني على العبادات التأسيسية لتتابع الظواهر . ونظرا الى اختلاف منشئها ، فان تأثيرها فى حياة التقوى لا يسير هو أيضا فى نفس الاتجاه . فانها تتعارض بطرق شتى مع قواعد الخشوع أو حياة التبعية ، التى يمكن أن نجد أساسها الحقيقي فى قانون التقوى وفى النظم الكنسية أو الكهنوتية . وعن طريق وجود هذه الدوافع الخارجية بتفكك النظام الصناعى يفرق فى المكانة بين الناس ، ويفقد قانون الخشوع الشخصى السند الذى كان يجده فى التقاليد المتوارثة . ثم تستجد عادات دخيلة وميول خارجية فتطغى على المجال الذى كان يحتله هذا القانون ، وسرعان ما يتحول الكيان الكنسى والكهنوتى الى مظاهر أخرى من مظاهر العبادة دخيلة بعض الشيء على نظام حياة الخشوع الذى كان معروفا أيام كان نظام المساوسة فى عنفوانه . ونستطيع أن نذكر من هذه الدوافع الخارجية التى تؤثر فى نظام التقوى فى مرحلته الأخيرة ، دوافع الاحسان وحسن المعاشرة ، أو بعبارة أعم ، السبل المختلفة لاطهارة روح المساواة والتعاطف الانسانى . ونستطيع أن نزيد على هذا ان هذه الشعائر الدخيلة على الكيان الكنسى تؤثر تأثيرا فعالا على بقائه اسما وشكلا ، حتى بين اولئك الذين ليس لديهم مانع من التخلي عن لبه وروحه . وهناك عنصر دخيل آخر أكثر انتشارا وأشد تميزا للدوافع التى أصبحت تدعم بقاء حياة التقوى ، هو شعور عدم الاعتماد بالتلازم الجمالى مع البيئة ، وهو بقية من بقايا شعائر العبادة فى أخريات أيامها ، بعد تنقيتها مما كان يخالطها من تجسيد لشخص المعبود . وقد لعب هذا الأمر دورا هاما فى المحافظة على النظام الكهنوتى ، عن طريق امتزاجه بدافع الخشوع الشخصى . وهذا

الاحساس - أو الدافع - بالتلاؤم الفنى ليس ذا طابع اقتصادى بالدرجة الاولى ، لكن له أثرا كبيرا غير مباشر فى تشكيل ميول الفرد العقلية نحو الأغراض الاقتصادية فى التطور الصناعى . وأكثر آثاره وضوحا فى هذا السبيل هو الاتجاه الى الانحياز الواضح نوعا ما الى المصلحة الذاتية ، الذى انحدر البنا عن الأطوار الأولى والأشد صلاحية لنظام التفريق فى المكانة بين أفراد المجتمع . ومن هذا نرى أن الاتجاه الاقتصادى لهذا الدافع يتعارض مع الاتجاه الى التقوى ، فأولهما يعمل على الإقلال من الانحياز الى المصلحة الذاتية ، ان لم يكن يعمل على القضاء عليه ، وذلك بالتغلب على التناقض والتنافر بين الذات واللذات ، بينما الثانى - لأنه تعبير عن الاحساس بالخشوع الشخصى وعن السيادة - يعمل على إبراز هذا التنافر وعلى توكيد التباعد بين المصلحة الذاتية ومصالح عملية الحياة التى تشمل الأجناس البشرية جميعا .

وهذه البقية غير التحاسدية من بقايا الحياة الدينية - الاحساس بالاتصال بالبيئة أو بعملية الحياة الشاملة للأجناس البشرية - وكذلك دوافع الاحسان ولطف العاشرة ، تعمل بطريقة فعالة على تشكيل أفكار الناس نحو الهدف الاقتصادى . لكن أثر كل هذه المجموعة من الميول غامض نوعا ، ومن الصعب أن تتعقب آثاره بالتفصيل . على أننا نستطيع أن نرى بوضوح أن أثر هذه المجموعة من الدوافع أو الميول ، يتجه ناحية تناقض المبادئ التى يشتمل عليها نظام الطبقة المترفة بالشكل الذى أوضحناه . فإن أساس هذا النظام ، وكذلك أساس العقائد الدينية التأسيسية والتى تقتدر به فى أثناء التطور الثقافى ، هذا الأساس هو فى عادة المقارنة التحاسدية . وهذه العادة لا تتفق وممارسة الاتجاهات التى نحن بصدها . والقواعد الأصلية لنظام حياة الطبقة المترفة هى الاسراف المظهرى فى الوقت والسلع والابتعاد عن أية عملية انتاجية ، بينما الاتجاهات المعينة التى نحن بصدها تؤكد وجودها - من الناحية الاقتصادية - باستنكار التبذير وطريقة الحياة الفارغة وبإظهار الميل الى المشاركة فى عملية الحياة أو الاندماج فيها ، سواء كان هذا من الناحية الاقتصادية أو أية ناحية أخرى أو مظهر آخر من مظاهرها . وواضح أن هذه الميول وأساليب الحياة التى تقوم عليها حيثما كانت الظروف مواتية لظهورها ، أو حيثما تقصع عن نفسها بطريقة شاملة ، هذه الميول وأساليب الحياة تسير على عكس ما يقتضيه نظام حياة الطبقة المترفة . لكن ليس من الواضح أن الحياة فى ظل نظام الطبقة المترفة ، كما يتضح لنا فى مراحل تطوره الأخيرة ، يميل دائما الى كبح هذه الميول أو التخلص من أساليب التفكير التى تعبر بها عن نفسها . فالتنظيم الإيجابى لنظام حياة الطبقة المترفة يسير شوطا بعيدا فى الاتجاه الآخر . فإن نظام حياة الطبقة المترفة تنظيمه الإيجابى يشجع - عن طريق القدوة وعن طريق الاختيار

والاستبعاد - أولوية قواعد التمييز والمقارنة التحاسدية في كل منطقتين الحياة ، تلك الأولوية الشاملة والسيطرة . لكن اتجاه تنظيم ميول الطبقة العاطلة في آثاره السلبية ، لا يتفق بهذا القدر من الوضوح مع القواعد الأساسية لهذا النظام . وقوانين الطبقة المترفة ، في تنظيمها للنشاط البشرى بحيث يخدم أغراض الوجهة المالية ، تقضى بالابتعاد عن أى عمل إنتاجى . وهذا معناه أنها تحرم على نفسها القيام بأى نشاط فى النواحي التى يقوم فيها أفراد المجتمع الفقراء بجميع الجهود . وهذا التحريم يصل - فيما يتعلق بالنساء ، بل وعلى الأخص وبدرجة أكبر ، فيما يتعلق بنساء الطبقة العليا والطبقة العليا الوسطى فى المجتمعات الصناعية المتقدمة ، الى حد وجوب الابتعاد حتى عن عملية التنافس فى جمع المال بالطرق التى ظاهرها يشبه النهب الذى تنطوى عليه الأعمال المالية .

وثقافة الطبقة الممولة ، أو المترفة ، التى تبدأ على شكل بديل تنافسى لدافع اتقان العمل ، تكاد فى آخر أطوارها تقضى على مجال نفوذها باستبعاد عامل التنافس التحاسدى فيما يتعلق بالكفاية أو حتى بالمنزلة المالية . ومن ناحية أخرى ، لما كان أفراد الطبقة المترفة ، سواء من الرجال أو النساء ، آمنين الى حد ما من الحاجة الى البحث عن مورد للعيش وسط صراع تنافسى مع من حولهم ، فإن هذا يجعل من اليسير على أفراد هذه الطبقة لا أن يحيوا فحسب، بل أيضا أن يتبعوا ميولهم فى حدود معينة، اذا لم يكونوا قد أوتوا من المواهب ما يساعدهم على النجاح فى الصراع التنافسى . ومعنى هذا أن وسائل معيشة أفراد هذه الطبقة لا تتوقف - عند ما يبلغ هذا النظام أرقى مراحل - على توافر تلك القدرات التى تميز الشخص العدواني الناجح ، واستغلالها أتم استغلال . وعلى ذلك فإن فرص البقاء أمام الأفراد الذين يتمتعون الى أعلى درجات الطبقة المترفة والذين لم يوهبوا تلك القدرات ، أكبر مما هى عليه فى المستوى انعام لقوم يعيشون فى ظل النظام التنافسى .

وقد حدث فى فصل سابق من هذا الكتاب عند مناقشة الظروف التى تساعد على بقاء سمات النظم البالية ، أن لاحظنا أن مركز الطبقة المترفة العجيب يهيء فرصا مواتية للغاية لبقاء المظاهر التى تميز أنواع الطوائف البشرية التى كانت تلائم مرحلة ثقافية سابقة عفى عليها الزمن . والطبقة المترفة بمنجى من ضغط الضرورات الاقتصادية، وهى من هذه الناحية بنأتى من الصدام الشديد مع القوى التى تساعد على التلاؤم مع البيئة . وقد سبق أن ناقشنا أسباب بقاء السمات والمظاهر التى تذكرنا بالثقافة العدوانية ، بقائنا بين الطبقة المترفة وفى ظل نظام حياتها . فهذه الميول والعادات تجد

فرصة للبقاء ملائمة بدرجة غير عادية ، فى ظل الأوضاع التى تعيش فيها هذه الطبقة . فان الأمر لا يقتصر على أن بقاء الطبقة المترفة بمنأى ، من الناحية المالية ، عن ضغط الضرورات الاقتصادية ، يهين مركزا ملائما لبقاء الأفراد الذين لم يؤتوا المواهب التى تهيئهم للقيام بدورهم فى الظروف الصناعية الحديثة . لكن قواعد الواجهة عند الطبقة المترفة تتطلب فى نفس الوقت ممارسة ظاهرة لبعض المهارات العدوانية . وأوجه العمل التى تستطيع المواهب العدوانية أن تكشف فيها عن نفسها تقوم دليلا على الثراء وعراقة الأصل والابتعاد عن القيام بأى عمل منتج . وبقاء السمات العدوانية فى ظل ثقافة الطبقة المترفة يجد ما يدعمه سلبيا وإيجابيا معا ، سلبيا عن طريق امتناع هذه الطبقة عن أداء أى عمل منتج ، وإيجابيا عن طريق التوفير الذى توفره لها قوانين الواجهة التى تسود بينها .

أما فيما يختص ببقاء السمات التى تتميز بها الثقافة المهيمنة التى سبقت الثقافة العدوانية ، فان الوضع يختلف بعض الاختلاف ، وموقف الطبقة العاطلة بمنأى عن العمل يساعد على بقاء هذه السمات أيضا . لكن الميل الى السلم والى حسن النية لا يجد فى قواعد العادات المرمية ما يؤيده تأييدا إيجابيا . والأفراد الذين وهبوا مزاجا يشبه ما كانت عليه الثقافة السابقة على الثقافة العدوانية يحتلون بين الطبقة المترفة مركزا ممتازا نوعا ما بالنسبة لمن وهبوا نفس المزاج من غير هذه الطبقة ، من حيث أنهم لا يقعون تحت ضغط حاجة مادية تتغلب على الميول التى تدفعهم الى حياة خالية من المنافسة . لكن مثل هؤلاء الأفراد لا يزالون عرضة لنوع من الاضطراب المعنوى يستحثهم على عدم المبالاة بتلك الميول ، اذ أن قانون العرف السائد بين المجتمع يفرض عليهم سبلا للحياة قائمة على ممارسة المواهب العدوانية . وطالما بقى النظام الذى يفرق بين الأفراد فى مكانتهم الاجتماعية ، طالما بقى هذا النظام دون أن يمس ، وطالما كان أمام الطبقة المترفة مجال لنشاط غير منتج خلاف قتل الوقت بأعمال مضيئة لاطائل تحتها ، فلن يكون هناك خروج كبير على قواعد الحياة الوجيهة التى تحياها الطبقة المترفة . وظهور مزاج غير عدوانى بين هذه الطبقة فى تلك المرحلة يمكن اعتباره حالة من حالات الانتكاس غير الشامل . لكن منافذ الواجهة غير الصناعية التى تتخذها الدوافع التى تحت الإنسان على العمل تغسل فى الحال بسبب زيادة التطور الاقتصادى ، واختفاء حيوان الصيد الكبير ، وقلة الحروب ، واندثار حكومات أصحاب الأملاك ، وضعف النظام الكهنوتى . فاذا حدث هذا فان الموقف يبدأ فى التغير ، ولابد للحياة البشرية أن تسير فى طريقها بوسيلة أو بأخرى ، فاذا فشلت الوسائل العدوانية فانها تبحث عن وسيلة أخرى .

والتحرر من الضغط المالى ، كما أوضحنا سابقا ، قد قطع فى حالة نساء الطبقة المترفة فى المجتمعات الصناعية المتقدمة شوطا أبعد مما قطع بين أية مجموعة أخرى من الناس كبيرة العدد . وعلى ذلك فإن النساء ينتظر منهن انتكاس الى مزاج غير تحاسدى ، أكثر وضوحا مما ينتظر من الرجال . لكن هناك أيضا بين رجال الطبقة المترفة زيادة واضحة فى مجال نشاطهم ومده ، ذلك المجال الناتج عن الميول التى لا يمكن اعتبارها من قبيل حب الذات والتى لا تهدف الى الامتياز القائم على التحاسد . ولهذا ، مثلا ، فإن العدد الأكبر من الرجال الذين لهم صلة بالصناعة يتولى الادارة المالية لمشروع من المشروعات . يهتمون بعض الاعتماد ويعتزون بأن يروا العمل يسير سيرا حسنا وأنه يصيب النجاح من الناحية الصناعية ، وكل هذا حتى يصرف النظر عن الربح الذى قد ينتج عن أى تقدم من هذه الوجهة . وجهود النوادى التجارية ، واتحادات الصناع التى تبذل فى هذا السبيل لزيادة الكفاية الصناعية زيادة غير قائمة على التحاسد ، جهودا معروفة جيدا .

والاتجاه الى أغراض فى الحياة غير تحاسدية قد تمخض عن عدد كبير من الهيئات تهدف الى بعض نواحي الاحسان أو التقدم الاجتماعى . وهذه الهيئات يغلب فيها أن تكون ذات طابع دينى طاهرى أو كاذب ، ويشترك فيها الرجال والنساء معا . ولو فكرنا فى هذا الأمر لحضرتنا أمثلة عديدة من هذا النوع ، لكننا - لئلا ندلل على مدى المواقف التى نحن بصدها وتحديد خصائصها - نستطيع أن نورد بعض الحالات المحددة الواضحة . فمن هذا القبيل مثلا المطالبة بالغاء الخمر وغير ذلك من الإصلاحات الاجتماعية ، وباصلاح السجون ونشر التعليم ومحاربة الرذيلة ، وتجنب الحروب عن طريق التحكيم ، ونزع السلاح أو غير هذه من الوسائل . ومنها مثلا - الى حد ما - استقرار الجامعات وانشاء اتحادات تضم أهالى الأحياء المختلفة فى المدن ، والهيئات المختلفة من أمثال جمعية الشبان المسيحية وجمعيات الشباب للجهود المسيحية ، ودوائر الخياطين والنوادر الاجتماعية والنوادر الفنية ، وحتى النوادر التجارية . ومن هذا القبيل أيضا ، الى درجة قليلة ، المؤسسات المالية للهيئات شبه العمومية التى تقوم بالاحسان أو التعليم أو الترفيه ، سواء كانت قول من هيئات أفراد من الأغنياء أو من تبرعات تجمع من أناس أقل مالا - ما دامت هذه المؤسسات ليست ذات طابع دينى .

ونحن لا نرمى بطبيعة الحال الى أن نقول أن هذه الجهود تصدر عن دوافع أخرى تختلف بالكلية عن دوافع المصلحة الشخصية . فإن ما نريد أن نقوله هو أن هناك دوافع أخرى تبدو فى مجرى الأمور العام ، وأن انتشار

الجهود التي من هذا القبيل هذا الانتشار الواضح في ظروف الحياة الصناعية الحديثة أكثر من انتشاره في ظل النظام المتبد الذي يفرق بين المكانة الاجتماعية لأفراد المجتمع ، يدل على أن الحياة الحديثة لا تخلو من بليلة فعالة فيما يختص بشرعية نظام الحياة القائم على التنافس . ومن الأمور الملحوظة جيدا ، إلى درجة جعلتها من المضحكات الشائعة ، أن هناك دائما دوافع خارجية تظهر عادة في الدوافع التي تسوق هذه الطبقة إلى العمل - دوافع يبدو فيها طابع المصلحة الذاتية ، ولا سيما طابع الامتياز التحاسدى . وهذا صحيح إلى حد أن كثيرا من الأعمال الظاهرة التي تنطوي على روح الخدمة العامة المجردة من المصلحة الشخصية ، قد قامت دون شك واستمرت في عملها ونصب عينها قبل كل شيء رفع مكانة مؤسسيها بل وفائدتهم المالية . أما فيما يخص ببعض مجموعات كبيرة من مؤسسات أو هيئات من هذا القبيل ، فإن الدافع التحاسدى هو فيما يبدو الدافع الغالب للذين أسسوا هذه المشروعات ولمن يؤيدونهم على السواء . وهذه الملحوظة الأخيرة تصدق بصفة خاصة على بعض الأعمال التي تكسب القائمين بها امتيازًا بسبب ما يقومون به من اتفاق كثير ملحوظ . من ذلك مثلا تأسيس جامعة أو مكتبة عامة أو متحف . ولكنه يصدق أيضا ، وربما بدرجة لا تقل عن هذا ، على بعض الأعمال العادية للمساهمة في بعض المؤسسات والحركات التي للطبقة العليا دون سواها شرف المساهمة فيها . وهذه المؤسسات تعمل على توكيد الرواجعة المالية لأعضائها ، كما تعمل دائما على تذكيرهم بمركزهم المرموق ، لأنها توضح لهم التباين بينهم وبين البشرية التي تقف على مستوى أدنى منهم والتي يعملون هم على تحسين أحوالها . ومن هذا القبيل مثلا إنشاء مساكن المدن الجامعية ، وهي مهمة انتشر تهافت الناس عليها في السنوات الأخيرة . ولكن بعد أن أبدينا بعض التساهل وقمنا ببعض الاستنتاج ، لا يزال لدينا بقية من دوافع ذات طبيعة لا تنطوي على شيء من المنافسة . ونفس الحقيقة الواقعة وهي أن الناس يتبعون هذا الأسلوب جريا وراء كسب الامتياز أو السمعة الحميدة ، تشهد بوجود شعور عام بأن الاهتمام غير التنافسى وغير التحاسدى أمر له ما يبرره ، وإن وجوده له تأثير فعال كعامل أساسى فى أساليب التفكير فى المجتمعات الحديثة .

وفى جميع هذه المجالات التي يظهر فيها نشاط الطبقة المترفة فى الوقت الحاضر ، والتي تقوم على أساس من مصلحة غير تحاسدية وغير دينية ، نستطيع أن نلاحظ أن للنساء همة ومثابرة تزيدان على ما يظهره الرجال - طبعا فيما عدا تلك الأعمال التي تقتضى بلذ الأموال الكثيرة . أما فيما يتعلق بالمدى العام لوجه الإصلاح ، فإن رجال الدين الذين ينتمون إلى مذاهب أقل ورعا ، أو إلى طوائف أكثر استمعا بالأمور الدنيوية ، فإنهم

يمكن أن نحسبهم في زمرة النساء . هذا هو ما تقول به النظرية . وموقف طبقة رجال الدين أيضا ، من حيث العلاقات الاقتصادية الأخرى ، موقف غامض بين طبقة النساء وطبقة الرجال الذين يشتغلون بالأعمال الاقتصادية . فان رجال الدين ونساء الطبقة المسورة كليهما يعتبران - حسب التقاليد وحسب قانون العرف السائد - في مركز الطبقة المترفة بالتبعية . وفي حانة كلتا الطبقتين نجد العلاقة الخاصة التي تعمل على تشكيل أساليب التفكير لدى كل منهما هي علاقة خضوع - أي علاقة اقتصادية تفهمها كل من الطبقتين على طريقتهما الخاصة . وعلى ذلك نرى في كلتا الطبقتين ميلا خاصا وواضحا إلى تفسير الظواهر على ضوء العلاقة الشخصية لا علاقة الأسباب بالنتائج . وكلتا الطبقتين تمنعها قواعد السلوك من مزاوله عمليات مربية من العمليات الكاسية أو المهن المريحة ، حتى لتجعل من المستحيل عليهم من الناحية الأخلاقية أن يسهموا في عملية الحياة الصناعية في وقتنا الحاضر . ونتيجة هذا الابتعاد الذي تقضى به التقاليد ، عن كل عمل مريح من الأعمال البتذلة هو تحويل قدر كبير نسبيا من طاقات طبقتي النساء ورجال الدين العصريتين ، إلى أنواع أخرى من الخدمات غير خدمة المصلحة الذاتية . فقانون السلوك لا يترك مجالا آخر تستطيع دوافع العمل الهادف أن تجد فيه متنفسا . وتأثير التحريم البات المفروض على كل نشاط مشر تقوم به نساء الطبقة المترفة يكشف عن نفسه على هيئة دافع إلى الاتقان الفني في نواح أخرى غير الأعمال الكاسية .

والحياة اليومية التي تحياها نساء الطبقة المسورة ورجال الدين تشتمل ، كما أشرنا فيما مضى ، على عنصر من عناصر المكانة أكبر من حياة معدل الرجال ، ولا سيما حياة أولئك الرجال الذين يشتغلون بالأعمال الصناعية الحديثة فعلا . ومن هنا نجد أن الخدمات المنبعثة عن ميول التقوى قد احتفظت بمكانتها بين هذه الطبقات بدرجة أكبر مما نجدها بين الرجال العاديين في المجتمعات العصرية . ومن هنا نستطيع أن نتوقع أن قدرا كبيرا من الطاقة التي تروى التنفيس عن نفسها في عمل غير مريح يؤديه أفراد الطبقة المترفة بالتبعية ، قد ينتهي به الأمر إلى أن يظهر في شكل استمساك بالتعاليم الدينية وأعمال التقوى . ومن هنا ، وإلى حملا ، تتبع المبالغة في الجنوح الزائد إلى التقوى من جانب النساء ، وهو أمر سنتناوله في الفصل الأخير من هذا الكتاب . ولكن من الموضوعات ذات الصلة الوثيقة بالموضوع الذي نحن بصددده الآن أن نشير إلى تأثير هذا الميل في تحديد دور الحركات والمنظمات التي لا تهدف إلى كسب مادي والتي يتناولها هذا البحث ، وفي صلب أهدافها . فحيثما وجدت هذه الصبغة الدينية فانها تعمل على تقليل القدرة الفورية للمنظمات على تحقيق أي هدف اقتصادي قد توجه إليه

جهودها • وكثير من المنظمات التي تهدف الى عمل الخير والى الاصلاح توزع اهتمامها بين المصالح الدينية والدنيوية للمجتمع الذى تبغى خدمته • وقد لا يكون هناك شك يذكر فى أنها لو بذلت هذا القدر من الجهود الصادقة والاحتمام ، فى تحسين أحوال الناس الدنيوية ، دون أن توزعها فى مجالات شتى ، فإن القيمة الاقتصادية العاجلة لجهودها تكون أعظم مما هى بكثير • وطبيعى اننا نستطيع أيضا أن نقول - اذا كان هناك مجال للقول - أن قدرة هذه الهيئات على تحسين الأحوال الدينية قد تكون أعظم لو لم تقف فى سبيلها الدوافع والأهداف الدنيوية التى لا يسلم الأمر من وجودها •

ولا مندوحة عن استخلاص بعض النتائج من القيمة الاقتصادية لهذا النوع من الأعمال غير النحاسدية ، بسبب تدخل عوامل التقوى • لكن هناك أيضا نتائج لا بد من استخلاصها بسبب وجود دوافع أخرى خارجية تتعارض بقدر كبير أو صغير مع الاتجاه الاقتصادى لهذا التعبير غير التنافسى عن غريزة حب الاقتان • ونحن نستطيع بعد الفحص الدقيق أن نتأكد من صحة هذا الى حد أنه قد يتضح ، بعد أن نوفى الموضوع حقه من الكلام ، أن هذه الطائفة العامة من المشروعات ذات قيمة اقتصادية مشكوك فيها تماما - اذا قيست على أساس رفاهة الحياة ويسرها بين الأفراد أو الطبقات التى توجه المشروعات الى تحسين أحوالها • فكثير من الجهود التى تبذل اليوم لتحسين أحوال الطبقات الفقيرة من سكان المدن الكبيرة ، يغلب عليها الى حد كبير طابع البعثات الثقافية ، وهم يرمون من وراء هذه الطريقة الى أن يزيدوا من معدل السرعة التى تستطيع بها بعض عناصر خاصة من ثقافة الطبقة الراقية أن تنسرب الى نظام الحياة اليومية بين الطبقات الدنيا • فمثلا الحملات التى توجه لتحسين أحوال المناطق التى استقر بها السكان منذ عهد قريب يوجه قدر من جهودها الى رفع الكفاية الصناعية بين الفقراء والى تعليمهم كيفية الاستفادة من الموارد التى تحت أيديهم افادة أكبر • لكنها ترمى أيضا - وبنفس القدر من العناية - الى مساعدة الطبقات الفقيرة على اقتباس بعض العادات الحميدة وآداب السلوك من الطبقة الراقية ، عن طريق الاقتداء بها واحتذاء مثلها • وسوف نتبين بعد الفحص الدقيق ، أن الأساس الاقتصادى الذى انبثقت منه هذه العادات هو الاستهلاك المظهرى للوقت والسلع • فأولئك الناس الطيبون الذين يأخذون على عاتقهم تهذيب الفقراء يشكون من عمد الى أقصى حد ، ويتمسكون فى صمت بآداب السلوك وقواعد اللياقة والحشمة فى الحياة ، وهم فى العادة قوم يعيشون حياة مثالية ، وقد أوتوا قدرة الاصرار الصلب على التمسك بالتقوى فى كل بند من بنسود استهلاكهم اليومى • ولا نكون مبالغين مهما قلنا عن قوة التمدين أو التثقيف الناتجة

عن هذا الاقتباس لأساليب التفكير السليمة فيما يتعلق باستهلاك الوقت والسلع ، كما أن قيمتها الاقتصادية للفرد الذى يعتنق هذه المثل العليا المشرفة ، لا يستهان بها . وفى ظروف الثقافة المالية القائمة تتوقف سمعة الفرد ، ويتوقف بالتالى نجاحه ، على سلوكه وأساليبه فى الاستهلاك التى تثبت اعتياده تبديد الوقت والسلع . أما من حيث الوضع الاقتصادى البعيد المدى لهذا التمرس بأساليب الحياة الفاضلة ، فيجب أن نقرر أن الأثر الناتج هو فى معظمه اقتباس طرق أكثر نفقة أو أقل كفاية ، لبلوغ نفس النتائج المادية ، فى علاقات نتيجتها المادية هى الشيء الوحيد الذى له قيمة اقتصادية حقيقية . والدعاية للثقافة هى فى معظمها اقتباس أذواق جديدة ، أو بالحرى اقتباس مجموعة جديدة من العادات تكون قد دخلت الى نظام حياة الطبقة الراقية على مدى تشكيل الطبقة المترفة لمبادئ المكانة الاجتماعية والوجاهة المالية . وهذه المجموعة الجديدة من العادات تتداخل فى نظام حياة الطبقة الدنيا بمقتضى قانون أبدهه فريق من السكان بعيد كل البعد عن العملية الصناعية . وهذه المجموعة الدخيلة لا يرحى منها كثيرا أن تتفق ومطالب الحياة عند الطبقات الدنيا أكثر مما تتفق المجموعة التى يسيرون بمقتضاها فعلا ، بل ولا تتفق بصفة أخص ، أكثر مما تتفق المجموعة التى يقومون هم أنفسهم بابتداعها تحت ضغط الحياة الصناعية الحديثة .

كل هذا بطبيعة الحال لا يشكك فى الحقيقة الواقعة ، وهى أن التقاليد التى تحتويها المجموعة الدخيلة من العادات ادخل فى باب اللياقة من المجموعة التى تزحزحت أمامها . والشك الوحيد الذى يكشف عن نفسه لا يبدو أن يكون مجرد شك فى الملازمة الاقتصادية لهذا العمل التجديدى - أى الملازمة الاقتصادية لهذا الوضع المادى العاجل الذى يمكن فيه التأكد من آثار التغيير بقدر كاف من الاطمئنان ، وكما تبدو لامن وجهة نظر الفرد بل من حيث تسهيلها لحياة المجموع . لذلك كان علينا ، لكى نستطيع أن نقدر مقدار الملازمة الاقتصادية لهذه المشروعات الإصلاحية ، ألا نحكم على فائدتها بناء على قيمتها الظاهرية ، حتى حينما يكون هدف المشروع اقتصاديا من أساسه وحيثما لا تكون الفائدة المرجوة منه فائدة ذاتية أو تحاسدية بحال من الأحوال . والقدر الذى يمكن اتمامه من الإصلاح الاقتصادى يكون أغلبه من قبيل التغيير فى طرق الاسراف المظهرى .

لكن هناك فوق ذلك شيئا يجب أن نذكره عن طبيعة الدوافع المجردة عن الغرض وقواعد السير فى كل عمل من هذا النوع الذى يتأثر بطرائق التفكير التى تتميز بها الثقافة المالية ، وهذا الاعتبار الأخير قد يؤدى الى مزيد من التحديد للنتائج التى توصلنا إليها فعلا . فقواعد الوجاهة أو

المليافة فى ظل الثقافة المالية تصر - كما ذكرنا فى فصل سابق - على أن بذل الجهود التى لا طائل تحتها هى العلامة على حياة مالية ناصعة . ومن هنا لا تنشأ فقط عادة ازدياد كل عمل مريح ، بل ينشأ أيضا ما هو أحسم أثرا فى توجيه نشاط أية هيئة أو مجموعة من الناس تسعى وراء حسن السمعة فى المجال الاجتماعى . وهناك تقليد يقتضى من المرء أن لا يكون ملما بالمهام العامة بأية عمليات أو تفصيلات تتعلق بالضرورات المادية فى الحياة . والانسان يستطيع أن يبدى اهتماما كبيرا بخير الطبقات الدنيا ، عن طريق التبرع أو عن طريق المساهمة فى لجان الادارة وما إليها ، بل قد يستطيع الانسان فوق ذلك أن يبدى اهتماما عاما أو تفصيليا بخير طبقة العامة من الناحية الثقافية ، بابتكار وسائل تنمى ادواقهم وتهيئ الفرص لتحسين مستواهم الروحى . ولكن يجب على المرء أن لا يبدى ما ينم عن الملامه السام بالظروف المادية التى تحيط بحياة العامة ، أو بأساليب التفكير لدى الطبقات الشعبية ، تلك الأساليب التى قد يكون لها أثر فعال فى توجيه جهود هذه المنظمات نحو هدف مادى نافع . وهذا الامتناع من جانب المرء عن اظهار الملامه الدقيق بظروف حياة الطبقة الدنيا بالتفصيل ، موجود بالطبع لدى مختلف الأفراد بدرجات متفاوتة تفاوتها كبيرا ، لكن قدرا وفيرا منه يوجد بالطبع متجما فى أية منظمة من النوع الذى نتناوله هنا بالكلام ، يكفى للتأثير فى سير عملها تأثيرا عميقا . وهذا الامتناع عن اظهار الملام (غير اللائق بالمقام) بظروف الحياة الشعبية يتجه تدريجيا الى اهمال دوافع المشروع الاصلية من أجل اتباع مبادئ معينة تؤدى الى حسن السمعة ، ويمكن أن تلتخص فى النهاية فى أنها ذات أهمية مالية ، وعلى ذلك نرى الدافع الأساسى لمؤسسة قائمة منذ عهد بعيد ، وهو دافع العمل على تحقيق رخاء الحياة بين هذه الطبقات ، ينتهى به الأمر الى أن يصبح دافعا تظاهريا فقط ، وحينئذ يتجه العمل الشعبى الفعال للمؤسسة الى أن يصبح فى خبر كان .

وما يصدق على قدرة المنظمات على تحقيق أهدافها غير التحاسدية من هذا الوجه يصدق أيضا على عمل الأفراد الذى ينبعث عن نفس الدوافع ، على أنه قد يصدق أيضا على عمل الأفراد بدرجة أكبر مما يصدق على المشروعات المنظمة . وعادة الحكم على قيمة الشيء بمقياس الطبقة المترفة ، أى على أساس قوانين الانفاق التبديدى والجهل بطرق حياة العامة ، سواء من حيث الإنتاج أو الاستهلاك ، هذه العادة راسخة بالضرورة فى أذهان الأفراد الذين يطمحون الى أداء بعض الأعمال ذات المنفعة العامة ، فإذا حدث أن تجاهل الفرد مهمته وحول جهوده بحيث ترمى الى التأثير فى عامة الشعب ، فإن الذوق العام للمجتمع - وهو الاحساس بالوجاهة المالية - يستنكر منه

هذا العمل ويرده الى الطريق السوى . ونستطيع ان نرى مثلاً على هذا فى طرق التصرف فى الهبات التى يتبرع بها رجال جيلوا على حب خدمة المجتمع ، لكى تنفق فى غرض واحد (على الأقل ظاهرياً) هو العمل على زيادة رخاء الحياة البشرية فى ناحية معينة . والأغراض التى من أجلها توهب هذه التبرعات بكثرة فى هذه الأيام هى المدارس والمكتبات والمستشفيات والملاجئ التى تقام للعجزة أو لليتامس . والغرض الذى يعبر عنه الواهب فى هذه الحالات هو تحسين الحياة البشرية من الناحية المعينة التى يحددها عند الهبة . ولكن القاعدة التى لا نراها تشذ أبداً هى اننا سوف نكتشف فى أثناء سير العمل وجود قدر غير قليل من آثار بواعث أخرى ، هى فى الغالب لا تنفق والدافع الأسمى ، تتدخل فتحدد الغرض النهائى الذى ينفق فيه قدر كبير من الموارد التى خصصها الواهب . فهناك مثلاً مبالغ مميّنة قد تكون وضعت جانباً لتكون نواة لتأسيس ملجأ أو مأوى للساجزين - لكننا نجد من الأمور الشائعة فى مثل هذه الأحوال أن يتجه الاتفاق وجهة تبديد شرفى ، وهو أمر مألوف الى حد أنه لا يدعو غى العادة الى المعضة ، بل ولا حتى الى الابتسام . فمن المألوف مثلاً أن يذهب مبلغ كبير من المال فى انشاء واجهة يعلوها تركيب من الحجارة باهظ التكاليف قبيح من الناحية الجمالية وعلى الواجبة رسوم مفصلة ، وقد صممت حوائطها الحصينة و أبراجها وأبوابها الغليظة والطرق المؤدية اليها ، صممت جميعها بحيث تذكرك بعض وسائل الحرب الوحشية . فاذا دلف المراء الى داخل البناء وجده يكشف عن نفس البواعث المنفرة المعروفة عن قانون التبديد المظهرى والاستهلاك العدوانى ، فالتوافذ مثلاً - ودع جانباً ما عداها من التفاصيل - قد ركبت بحيث تنطبق فخامتها المالية فى ذهن من يلقى عليها من الخارج نظرة عابرة ، لا بحيث تؤدى الغرض المفروض أن تؤديه ، وهو رضا المنتفعين بها المقيمين فيها أو راحتهم . وتفاصيل الترتيب الداخلى مطلوب منها أن تتسلاّم قدر المستطاع مع هذه الرغبة الدخيلة - والرهيبة مع ذلك - فى استعراض الجمال المالى .

ليس لنا بالطبع أن نفهم أن الواهب فى جميع هذه الحالات يرى أن هذا تصرف معيب ، أو أنه هو نفسه كان يفعل غير هذا لو أنه قدم تولى القيام به بنفسه ، فالظاهر فى مثل هذه الأحوال التى يتولى فيها المراء الاشراف شخصياً - حيث يدار المشروع عن طريق الاتفاق المباشر والرقابة الشخصية لصاحب الهيئة ، بدلاً من أن يكتفى بالتبرع - الظاهر أن طرق الإدارة فى مثل هذه الأحوال لا تختلف من هذه الناحية . بل ان المتبرعين ، أو الذين يشرفون من بعيد دون أن يكون هناك مساس مباشر براحتهم أو بكبرياتهم، لن يرضيهم أن تنفق تبرعاتهم بطريقة غير هذه . فليس يناسب أحداً أن يسمير المشروع دون أن يكون له هدف مباشر غير استخدام الموارد التى تحت

يده فى سبيل تحقيق الغرض الاول والمادى من المنشأة ، بأكثر الوسائل اقتصادا وأحسنها نتيجة . فكل من يهمهم الأمر ، سواء كانت لهم مصلحة مباشرة وشخصية ، أو كانوا مكلفين بمتابعة المشروع فقط ، متفقون على أن نسبة كبيرة من النفقات يجب أن تحقق الأهداف العليا أو الروحية التى تنبعث من عادة المقارنة التحاسبية فى أوجه الاستغلال العدوانى وتبديد المال . لكن هذا لا دلالة له سوى أن قوانين المكانة التنافسية والمالية تتحكم فى ذوق المجتمع الى حد انها يستحيل تجنبها أو التخلص منها ، حتى فيما يتعلق بمشروعات تقوم بكليتها ظاهريا على أساس المصلحة غير التحاسبية .

بل قد يكون الواقع أن المشروع يدين بشرف الفضل فيه - كوسيلة لزيادة ذكرى الواهب العطرة - الى افتراض وجود هذا الدافع غير التحاسدى . لكن هذا لا يحول دون تحكم المصالح التحاسبية فى تحديد وجوه الاتفاق . فتأثير وجود دوافع ذات أصل تنافسى أو تحاسدى فى مشروعات غير تنافسية من هذا القبيل ، قد يكشف عن نفسه بشكل واضح وبالتفصيل فى أى نوع من أنواع المشروعات التى تكلمنا عنها آنفا . وحيثما كانت هذه التفصيلات التفاحرية فى مثل هذه الحالات ، فانها عادة تتخفى وراء أسماء مشروعات تتصل بمجالات المنفعة الجمالية أو الأخلاقية أو الاقتصادية . وهذه الدوافع الخاصة المنبثقة من مستويات قوانين الثقافة المالية ، تعمل بطريقة على تحويل الجهد الذى الطابع غير التحاسدى الى غير طريق الخدمة الفعالة ، دون أن يضطرب لها شعور الوكيل بطيب القصد من عمله ، أو يشعر بسببها بعدم جدواه . ومن الممكن تتبع آثار هذه الدوافع خلال جميع مراحل المشروعات الإصلاحية غير التحاسبية التى هى مظهر عظيم ، ومظهر واضح بصفة خاصة ، من مظاهر النظام العام لحيمة الطبقة الميسورة . لكن ربما كان الوضع النظرى من الواضح بحيث لا يحتاج الى مزيد من الشرح ، خصوصا أننا سنهتم ، فى مجال آخر ، اهتماما مفصلا بنوع من هذه المشروعات ، وهى المؤسسات التى تقام للدراسات العليا .

وعلى ذلك يبدو - فى ظروف الموقف الانعزالى الذى تقفه الطبقة المترفة - أن هناك نوعا من الانتكاس الى مجال الدوافع غير التحاسبية التى تميز الثقافة الهمجية السابقة على الثقافة العدوانية . وهذا الانتكاس يشمل كلا من تقدير حب الاقتان والميل الى التآخى وحسن المعاشرة . لكن قواعد السلوك المبنية على قيمة الشخص التحاسبية أو المالية ، تقف فى نظام الحياة الحديث عقبة فى سبيل حرية ممارسة هذه الدوافع ، ووجود هذا النوع من قوانين السلوك بدرجة شائكة له اثر كبير فى تحويل مثل هذه الجهد التى تبذل على أساس المصلحة غير التحاسبية التى تقوم عليها الثقافة المالية .

وقوانين الوجاهة المالية ، فيما يتعلق ببحننا الحاضر ، لا تخرج عن مبادئ
التبديد والتفاهة والهمجية . ومقتضيات الوجاهة المالية موجودة بدرجة
تحكمية فى المشروعات الإصلاحية . كما هى موجودة فى غيرها من نواحي
السلوك ، وتقوم بالرقابة على دقائق السلوك والادارة فى أى مشروع . كما
ان قوانين الوجاهة تقوم — عن طريق تحديد واختيار كل دقيقة من دقائق
العمل واختبارها — بدور كبير فى الحد من كل طموح أو جهد غير تحاسدى .
فمبدأ الجرى وراء المظاهر التافهة ، هذا المبدأ المنفر الذى لاشخصية له ولا
حماس فيه ، موجود دائما يعمل على الحيلولة دون التعبير القلى عن كثير
من الاتجاهات التى لا تزال باقية من عهود ما قبل الثقافة العدوانية ، والتى
يمكن أن تدخل فى نطاق غريزة حب الاتقان . ولكن وجوده لا يحول دون
انتقال تلك الاتجاهات أو استمرار حدوث البواث التى تدفع الى
التعبير عنها .

وفى المرحلة التالية من مراحل تطور الثقافة المالية ، وهى مرحلة أكثر
تقدما من سابقتها ، نرى مقتضيات الاعتماد عن أداء الأعمال النافعة ، فى
سبيل تجنب التحقير الاجتماعى ، تصل الى حد الامتناع عن كل عمل ينطوى
على المنافسة . وفى هذه المرحلة المتقدمة تعزل الثقافة المالية ، بطريقة سلبية
على توكيد الدوافع غير التحاسدية بالتقليل من الأهمية التى يلقها المجتمع
على مكانة الأعمال التنافسية والعدوانية والمالية ، اذا قارناها بالأعمال ذات
الطابع الصناعى أو الانتاجى . ومقتضيات مثل هذا النأى عن كل عمل من
الأعمال النافعة للانسان تنطبق — كما لاحظنا آنفا — على نساء الطبقة العليا
انطباقا أشد قسوة مما تنطبق على أى فريق آخر ، الا اذا ذكرنا طبقة
القساوسة فى بعض المذاهب على سبيل الاستثناء من هذه القاعدة استثناء قد
يكون ظاهريا أكثر منه حقيقيا . والسبب الذى يدعو الى المبالغة فى التمسك
للنساء بنظام حياة لا يعملن فيه عملا ناعما ، أكثر مما يحدث فى حالة
الرجال الذين ينتمون الى نفس المستوى المالى والاجتماعى ، يرجع الى انهن
لا ينتمين فقط الى درجة من درجات الطبقة المترفة أعلى ، لكنهن فى نفس
الوقت أيضا ، طبقة مترفة بالتبعية . وعلى ذلك فلديهن أساس مزدوج
للامتناع دائما عن بذل أى جهد مشر .

طلما كرر الكتاب والخطباء العروفون الذين يعبرون عن رأى الطبقة
المستتيرة فيما يتعلق بكيان المجتمع ومهمته ، طلما كرر هؤلاء وأحسنوا القول
بان دور المرأة فى أى مجتمع هو أظهر دليل على المستوى الثقافى الذى بلغه
هذا المجتمع ، بل نستطيع أيضا ان نقول انه أظهر دليل على المستوى الثقافى
الذى بلغته أية طبقة معينة من طبقات المجتمع . وربما كانت هذه الملاحظة

أكثر صدقا فيما يتعلق بمجال التطور الاقتصادي منها فيما يتعلق بالتطور في أي مجال آخر . وفي نفس الوقت نرى المكانة التي تمثلها المرأة في نظام الحياة المتعارف عليه في أي مجتمع أو في ظل أية ثقافة ، هو - إلى درجة كبيرة - تعبير عن التقاليد التي تبلورت في ظروف مرحلة سابقة من مراحل التطور ، لكنها لم تتلاءم إلى الآن إلا تلامها جزئيا مع الظروف الاقتصادية السائدة ، أو مع حوافز ميول العقل وأساليبه التي تدفع إلى العمل نساء يعيشن في ظل الظروف الاقتصادية الجديدة .

وقد سبق أن أشرنا إشارة عابرة ، أثناء مناقشة تطور المؤسسات الاقتصادية عامة ، وبالأخص عند الكلام على موضوع الفراغ بالتبعية وعلى الأزياء ، نقول سبق أن أشرنا إلى أن مركز النساء في ظل النظام الاقتصادي الحديث يتعارض مع دوافع غريزة حب الاقتان في المرأة أكثر مما يتعارض مركز الرجال الذين ينتمون إلى نفس طبقاتهن . ويبدو من الصحيح أيضا أن مزاج المرأة ينطوي على نصيب يزيد على نصيب الرجل من هذه الغريزة التي تفضل الراحة وتستهجن التفاهة . فليس من قبيل المصادفة ، إذن ، أن نساء المجتمعات الصناعية الحديثة يميزن تمييزا قويا بين نظام الحياة المتعارف عليه وبين مطالب الظروف الاقتصادية .

والأوجه العديدة لمسألة المرأة تبين بوضوح إلى أي مدى تخضع حياة النساء في المجتمع الحديث ، ولاسيما في الدوائر المهيمنة ، لنظام حددته مجموعة من الآراء العامة تشكلت في ظل الظروف الاقتصادية التي كانت سائدة في مرحلة سابقة من مراحل التطور . ولا يزال الناس يشعرون أن حياة المرأة في وضعها المدني والاقتصادي والاجتماعي ، هي في جوهرها وفي واقعها حياة تبعية، تقتضي طبيعة الأشياء أن تنسب فضائلها أو نقائصها إلى شخص آخر تربطه بها علاقة التملك أو الوصاية . فلو أن المرأة مثلا ارتكبت فعلة تعتبر خرقا للآداب المرعية فإن نتيجة هذه الفعلة تنعكس في الحال على شرف الرجل الذي تربط حياتها بحياته . وقد يكون هناك بالطبع بعض القصور في تفكير أي شخص يصدر حكما من هذا القبيل على ضعف إرادة المرأة أو انحرافها ، لكن حكم الرأي العام للمجتمع في مثل هذه الأمور يصلر آخر الأمر دون كثير تردد ، ولئن يرتاب الأقليلون في أن الرجل يكون على حق إذا تملكه الغضب حين يعرض له عارض من هذا النوع . لكن من جهة أخرى لانرى المرأة يصيبها إلا قدر قليل نسبيا من العار إذا ارتكبت رجلها فعلا شائنا .

فنظام الحياة الجيد الجميل إذن - أي النظام الذي اعتدناه - يحدد للمرأة دائرة في حدود نشاط الرجل ، والشعور العام هو أن أي خروج على

تقاليد دائرة النشاط المحددة لها يعتبر أمرا لا يليق بالانثى ، فإذا كان الأمر يتعلق بالحقوق المدنية أو بالتصويت ، فإن الشعور العام نحو هذا الأمر - أو بعبارة أخرى الحكم المنطقي لنظام حياتنا على هذه النقطة - يقضى بوجوب تمثيل المرأة فى الهيئات السياسية وأمام القانون ، لا يشخصها مباشرة بل بواسطة رب العائلة التى تنتمى إليها . فليس من صفات الأنوثة فيها أن تطمح الى حياة تتولى فيها شئونها بنفسها أو تتركز فى شخصها ، ثم ان الشعور العام يقول أن اسهامها المباشر فى شئون المجتمع المدنية أو الصناعية خطر يهدد ذلك النظام الاجتماعى الذى يعبر عن أساليب تفكيرنا بوضعها الذى شكلت به على مدى تقاليد الثقافة المالية. وكل صياح وضجيج عن «تحرير المرأة من أسار الرجل» وما الى ذلك هو - اذا استعملنا الأسلوب المهذب القوى للكاتبة الهيراث كاندى ستانتن ، استعمالا معكوسا - « محض هراء » . فالعلائق الاجتماعية بين الرجل والمرأة قد حددتها الطبيعة . ومدنيتنا بأسرها - أو ما هو جميل فيها - تقوم على المنزل . و «المنزل» هو العائلة ، والرجل على رأسها . وجهة النظر هذه التى كثيرا ما يعبر الناس عنها لكن بطريقة أكثر رقة ، هى وجهة النظر الشائعة عن مركز المرأة ، لابين الرجال العاديين فى المجتمعات المتحضرة فحسب ، بل بين النساء أيضا . فالنساء لديهن حاسة يقظة متنبهة لكل ما يقتضيه نظام الحياة ، ومع أنه صحيح أن كثيرات منهن لا يتقبلن بالارتياح كل التفصيلات التى يفرضها النظام ، فإن قليلات منهن لا يعترفن بأن قانون الأخلاق القائم يضع المرأة ، بالضرورة وبإذن الله ، فى منزلة دون منزلة الرجل . وحياة المرأة فى نهاية الأمر وبمقتضى شعورها بما هو طيب وجميل ، هى - ويجب نظريا أن تكون - تعبير عن حياة الرجل بالدرجة الثانية .

ولكن بالرغم من وجهة النظر السائدة من حيث مكان المرأة الطبيعى اللائق ، فإن هناك أيضا شعورا بدأ ينمو ، مؤداه أن كل هذه الأوضاع المتعلقة بالوصاية وبحياة التبعية ، وبالأمر التى تشرفها أو تعيها ، أوضاع خاطئة بشكل ما . أو - على الأقل - حتى لو كانت تطورا طبيعيا وتنظيما حسنا فى زمانها ومكانها ، ورغم من قيمتها الجمالية العامة ، فإنها مع ذلك لا تحقق أغراض الحياة اليومية فى مجتمع صناعى حديث ، بل أنه حتى ذلك العدد الكبير ذو النفوذ من نساء الطبقتين العليا والوسطى ذوات النشأة الراقية اللائى يرين بعقولهن المثرة التى لاتميل مع الهوى ونظرتهم الفاحصة الى آداب السلوك التقليدية ، أن هذا التمييز بين الناس فى المكانة حقيقة أبدية أساسية - حتى هؤلاء النسوة ذوات الميول المحافظة يجدن على العموم تباينا فى التفاصيل طفيفا بين وضع الأمور كما هى ووضعها كما يجب أن تكون من هذه الناحية . لكن هذه المجموعة من النساء العصريات اللائى لايسهل

اقتناعهم كما يسهل اقناع غيرهم ، واللاتي يقفن بحكم شبابهن وتعليمهن ومزاجهن بعيدا الى حد ما عن الاتصال بتقاليد التمييز فى المنزل الاجتماعية ، هذه التقاليد التى انحدرت الينا من الثقافة الهسجية ، واللاتي قد يشعرون بميل لايبرر له الى الانحداد لدافع التعبير الذاتى وحس الاقتان - مسؤولا النسوة يخالجهن شعور بالاضيم واضح بدرجة تحرمهن راحة البال .

فى حركة « المرأة الجديدة » هذه - وهو الاسم الذى يطلق على تلك الجهود العشواء غير المتناسقة التى تبذل فى سبيل اعادة المرأة الى مكانتها التى كانت لها فى عصور ما قبل الجليد - فى هذه الحركة نستطيع أن نستشف عنصرين على الأقل كلاهما ذو طابع اقتصادى . وهذان العنصران ، أو الباعثان ، تعبر عنهما كلمتا السر : « تحرير » و « عمل » . وكل من هاتين الكلمتين معروف عنها أنها تحمل معنى يعبر عن الشعور السائد بالاضيم . وانتشرو هذا الشعور يحس به حتى الذين لا يرون أن فى الأمر كما هو الآن أساسا حقيقيا للشعور بالاضيم . وهذا الشعور بالاضيم الذى يتحتم رفعه ظاهر أشد ما يكون الظهور ، والخوض فيه منتشر أشد ما يكون الانتشار ، بين نساء الطبقات المسورة فى المجتمعات التى قطعت أبعد شوط فى التطور . . . ومعنى هذا ، بتعبير آخر ، أن هناك مطالبة ، جدية الى حد ما ، بالتحرر من كل علاقات التمييز فى المنزل وعلاقة الوصاية أو حياة التبعية ، ويشد الاعتراض بصفة خاصة من جانب طبقة النساء التى فرضت عليهن حياة التبعية بشدة ، بمقتضى نظام الحياة الذى انحدر الينا من عصور التمييز فى المنزل ، وفى تلك المجتمعات التى ابتعد نظامها الاقتصادى أقصى ابتعاد عن الظروف التى كان هذا النظام التقليدى يتلاءم وإياها . وتأتى المطالبة من جانب ذلك الفريق من النساء اللاتى يعفيهن قانون الواجهة من كل عمل منتج واللاتى تتوفر لهن حياة البطالة والاستهلاك البين توفرأ تاما .

وقد أساء فهم بواعث حركة « المرأة الجديدة » هذه أكثر من واحد ممن تعرضوا لها بالنقد . وقام أخيرا أحد المعلقين المعروفين على الظواهر الاجتماعية بتلخيص موضوع « المرأة الجديدة » الأمريكية فقال : « انها تحظى بالتدليل على يدي زوجها ، أكثر الأزواج اخلاصا فى العالم وأكثرهم عملا شاقا . . . وهى تفوق زوجها فى التعليم وفى كل ناحية تقريبيا . وهى محاطة بأكثر مظاهر الرعاية وارفها ، ومع ذلك فهى غير راضية . . . وحركة « المرأة الجديدة » ، الانجلوسكسونية أكثر ما أنتجتة الأزمنة الحديثة سخفا ، وقد كتب عليها أن تلقى أشنع ما شهدته هذا القرن من فشل » . وإذا صرفنا النظر عما تنطوى عليه هذه الصورة من استهجان - قد يكون فى موضعه الملائم - فانها لاتزيد مشكلة المرأة الا غموضا . فان شعور المرأة الجديدة

بأنضميم مبعثه تلك الأسباب التي يسوقها هذا الوصف الخاص للحركة على أنها أسباب يجب أن تبعث على رضا المرأة - فهي تدلل ، ويسمح لها ، بل ويرجى منها ، أن تستهلك استهلاكاً كبيراً بيننا - بالتبعية نيابة عن زوجها أو أى وصى طبيعى آخر ، وهى معفاة ، أو ممنوعة من أداء الأعمال الانتاجية التي يقوم بها عامة الناس - كل ذلك لتظهر بمظهر الفراغ بالتبعية من أجل حسن سمعة وصيها الطبيعى (أى المالى) . وهذه هى العلامات المتعارف عليها التي يتميز بها غير الأحرار ، وهى فى نفس الوقت لاتتفق والدافع البشرى الى النشاط الهادف . ولكن المرأة قد أوتيت نصيبها - وهناك ما يدعو الى الاعتقاد بأنه أكثر من نصيب عادل - من غريزة حب الاقتان التي تستهجن الثقافة فى الحياة وفى الانفاق . وعليها أن تكشف عن طاقاتها فى الحياة استجابة لدوافع البيئة الاقتصادية التي تعيش فيها ، استجابة مباشرة دون تدخل من جانب أحد . وربما كان الدافع الذى يدفع المرأة الى أن نحيا حياتها الخاصة بطريقتها الخاصة ، وأن تتصل بحياة المجتمع الصناعية بشخصها لا ممثلة فى شخص آخر ، ربما كان هذا الدافع أشد على المرأة مما هو على الرجل .

وطالما كانت مكانة المرأة على الدوام مكانة الكادح ، فانها ، فى متوسط الحالات ، ترضى بما قسم لها . فليس لدى المرأة شيء ملموس وهادف تفعله فحسب ، بل هى أيضاً لاتجد من الوقت والتفكير ماتضيعه فى التذمر استجابة لمثل هذه الدوافع البشرية التي تدفعها الى توجيه حياتها بالطريقة التي ورثتها عن الماضى . وعندما تنتهى مرحلة الكدح النسائى العامة ، ويصبح ان فراغ بالتبعية والامتناع عن بذل أى جهد شاقاً هو المهمة التي تناط بنساء الطبقة الميسورة ، فان القوة التقليدية لقانون الوجاهة المالية ، الذى يوجب عليهن التزام القيام بالأعمال الثقافية دون غيرها ، سوف تحول أمداً طويلاً بين النساء المثقات وبين الاتجاه الى تدبير أمورهن بأنفسهن أو أداء أى عمل نافع - وهذا يصدق بصفة خاصة خلال المراحل الأولى من الثقافة المالية ، حين لا يزال فراغ الطبقة المترفة نشاطاً عدوانياً الى حد ما ، وتوكيدا ايجابياً للسيادة ينطوى على أهداف ملموسة من نوع تحاسدى ، بقدر يكفى لأن تعتبر بحق عملاً يستطيع الانسان أن يمارسه دون خجل . والظاهر أن وضع الأمور على هذا النحو قد بقى كما هو فى بعض المجتمعات الى وقتنا الحاضر . وهو يبقئ على حاله بدرجات تختلف باختلاف الأفراد ، وتتراوح تبعاً لقوة الشعور بالتفريق فى المنزل وتبعاً لضعف دافع الاقتان الذى وهبه الفرد . لكن اذا كان الكيان الاقتصادى للمجتمع قد تطور بحيث لم يعد يلائم نظام الحياة القائم على التفرقة فى المنزل وبحيث لم يعد الناس يشعرون بأن علاقة التبعية الشخصية هى العلاقة الطبيعية

الوحيدة ، فهنا سوف تبدأ عادة النشاط الهادف القديمة فى الظهور بوضوح فى الأفراد الذين لم يتوفر لهم قدر كبير من الراحة ، فى مواجهة العادات والآراء الحديثة ، السطحية نسبيا ، سريعة الزوال نسبيا ، التى جادت بها الثقافة العدوانية والثقافة المالية على نظام حياتنا . وهذه العادات والآراء تبدأ فى فقدان سلطانها القاهر على المجتمع ، أو الطبقة المعنية ، حالما تصبح طرق التفكير ووجهات النظر التى أوجدها النظام العدوانى والنظام ذو المظهر السلمى ، غير متفقة تماما مع المركز الاقتصادى الذى تطور ائيه المجتمع أخيرا . وهذا واضح فى حالة الطبقات العامة فى المجتمعات الحديثة ، فهم يرون أن نظام حياة الفراغ قد فقد كثيرا من قوته ، وخاصة فيما يتعلق بعنصر المنزلة الاجتماعية . ولكن من الواضح أيضا أن الطبقة الراقية لاتزال تتمسك به ، وإن لم يكن بنفس الطريقة .

والعادات المأخوذة عن الثقافة العدوانية والثقافة السلمية المظهر ، هى اشكال متنوعة سريعة الزوال نسبيا من دوافع وصفات عقلية معينة خاصة بالجنس البشرى آلت اليه عن النظام الطويل الأمد الذى ساد فى عصر الثقافة البدائية للإنسان الأول ، عصر الحياة الاقتصادية السلمية المستقرة نسبيا ، وسط بيئة مادية بسيطة نسبيا وغير متنوعة . وعندما تعجز طرق التفكير ، التى فرضتها طرق الحياة التنافسية ، عن التلاؤم مع المطالب الاقتصادية القائمة ، تبدأ عملية انحلال ، تضطر معه طرق التفكير الجديدة ذات الطابع الأقل شمولا ، الى اخلاء الطريق أمام خصائص الجنس البشرى الروحية القديمة الأوسع انتشارا .

فحركة المرأة الجديدة من بعض النواحي ، اذن علامة على الانتكاس الى نوع من الطوائع البشرية أكثر شمولا ، أو الى تعبير عن الطبيعة البشرية أقل تنوعا . وهو نوع من الطبيعة البشرية يمكن ان يقال عنه أنه من مميزات الانسان الأول ، وهو يرجع — من حيث مادته ان لم يكن من حيث السمات الغالبة فيه — الى مرحلة ثقافية يمكن أن نصفها بأنها دون المرحلة الانسانية . وهذه الحركة المعنية أو المظهر التطورى يشترك ، بطبيعة الحال فى هذه المميزات مع سائر مراحل التطور الاجتماعى الذى حدث بعده ، على قدر ما يكشف هذا التطور الاجتماعى عن دلائل العودة الى الاتجاهات الروحية التى تتميز بها المرحلة السابقة غير المتنوعة من مراحل التطور الاقتصادى . ومثل هذا الدليل الذى يفصح عن اتجاه عام للتحرر من سلطان المصلحة الحاسدية لايعوزنا تماما ، وإن لم يتوفر لنا منه الكثير ، ولا هو حاسم بغير جدال . فالاضمحلال العام للشعور بالتفريق فى المنزلة فى المجتمعات الصناعية الحديثة له بعض الدلالة على هذا الاتجاه ، والعودة التى نلاحظها الى

استنكار الفراغ في حياة الانسان ، واستنكار أنواع النشاط التي لاتخدم
الا مصلحة الفرد على حساب المجموع أو على حساب طبقات أخرى ، دليل على
الاتجاه ذاته . ويوجد اتجاه ملحوظ الى استهجان ايقاع الأذى بالناس ، كما
يوجد اتجاه الى اعتبار كل عمل من أعمال النهب أمرا شائنا ، حتى لو لم
تسبب هذه الأعمال التي تعبر عن المصالح التحاسدية في انزال أذى
ملمس بالمجتمع أو بالفرد الذي يصممها بهذه الوصفة . بل قد نستطيع أن
نقول أن معدل الشعور الذي لايتأثر بالاغواء للرجال في المجتمعات الصناعية
الحديثة ، يرى أن الخلق البشرى النموذجى هو الخلق الذى يعمل من أجل
السلام والمحبة والكفاية الاقتصادية ، لا من أجل حياة تسعى وراء المصلحة
الشخصية والقوة والاحتيايل والسيادة .

وتأثير الطبقة المترفة لايعمل بانتظام على العودة الى هذه الطبيعة البشرية
التي سادت فى عصور الانسان الأول ، ولا يحول بانتظام دون العودة اليها .
ففيما يتعلق بفرض البقاء أمام الأفراد الذين وهبوا نصيبا استثنائيا من
الطباق البدائية ، نجد موقف الطبقة المترفة الانعزالي يعمل لمصلحة افرادها
مباشرة بإبعادهم عن مجال الصراع المالى ، لكن قوانين الطبقة المترفة الخاصة
بالاسراف المظهرى فى السلع والجهود تعمل بطريقة غير مباشرة على تقليل
فرص البقاء أمام أمثال هؤلاء الأفراد فى المجموع العام للسكان . ومطالب
التبديد المعقولة تعمل على امتصاص فائض طاقة المجتمع فى صراع تحاسدى ،
ولا تترك مجالا لمطالب الحياة غير التحاسدية . اما الآثار الروحية البعيدة
غير الملموسة لنظام الوجاهة فانها تنجس نفس الاتجاه ، وقد تكون ذات تأثير
أكبر فى تحقيق هذا الغرض . وقواعد الحياة اللائقة هى تهذيب لمبدأ
المقارنة التحاسدية ، وهى لهذا تعمل بانتظام على الحيلولة دون بذل أى جهد
غير تحاسدى ، وعلى غرس الاتجاه الى الجرى وراء المصلحة الذاتية .

الفصل الرابع عشر الدراسة العليا كعبير عن الثقافة المالية

يهدف المجتمع دائما الى أن يحافظ على بعض أساليب التفكير فيما يتعلق بموضوعات خاصة لكي تنتقل الى الأجيال الصاعدة ، ومن أجل هذا يقيم نظاما للتعليم يقره المجتمع ويجعله جزءا من نظام الحياة العام . وأساليب التفكير التي تتشكل بهذه الطريقة بفضل ارشاد المعلمين والتقاليد التعليمية لها - من حيث تأثيرها في قيمة ما يؤديه الفرد من خدمات - قيمة اقتصادية حقيقية لا تقل في حقيقتها عن القيمة الاقتصادية لأساليب التفكير التي شكلتها ظروف الحياة اليومية ، دون تدخل من هذا الارشاد . وأية صفة من التي يتميز بها النظام التعليمي المتعارف عليه والتي يمكن أن ننسبها الى نزعات الطبقة المترفة أو الى تأثير قوانين المكانة المالية ، ترجع كلها في أساسها الى هذا النظام ، وكل قيمة اقتصادية تنطوي عليها مظاهر التعليم هذه ، هي تعبير تقصيلي عن قيمة هذا النظام . وعلى ذلك فمن الملائم في هذا المجال أن نذكر أية مظاهر معينة من مظاهر النظام التعليمي يمكن أن تنسب الى نظام حياة الطبقة المترفة ، سواء من حيث هدف النظام ووسائله ، أو من حيث مدى وخصائص العلوم التي يشتمل عليها . ف مجال التعليم بالذات ، ومجال التعليم العالي بصفة خاصة ، هو المجال الذي يظهر فيه تأثير الطبقة المترفة أوضح ظهور . وبما أننا لا نرمي هنا الى مقارنة مستفيضة بين الأرقام التي تبرز تأثير الثقافة المالية على التعليم ، بل تهدف بالحرى الى توضيح طريقة تأثير الطبقة المترفة في التعليم واتجاهه ، فلن نحاول هنا سوى عرض بعض مظاهر التعليم العالي الرئيسية التي تخدم هذا الغرض .

والتعليم ، من حيث منشأه وتطوره في مراحلہ الأولى ، يتصل اتصالا وثيقا نوعا بعمل النذور في المجتمع ، وعلى الأخص بمجموعة الطقوس التي تظهر فيها عبادة الطبقة المترفة التي توجد فيما وراء الطبيعة . والعبادة التي ترمي الى ارضاء القوى الخارقة للطبيعة ليست ، في العقائد البدائية ، عملا تكسبيا يضعف فيه المجتمع وقته وجهده . لذلك يجب أن نعتبره الى حد كبير فراغا بالتبعية يخدم القوى الخارقة التي يناجيهما المتعبد ، والتي يرى أن عبادتها وتقديم الخضوع لها يؤديان الى كسب رضائها . والعلم في مراحلہ الأولى كان في معظمه تحصيلا للمعرفة وللخشوع في عبادة قوى الطبيعة

الخارقة • ولذلك كانت طبيعته تتفق والتدربة اللازمة لتأدية الخدمات المنزلية
لرب البيت • والعلم الذى يحصله المرء على أيدى المعلمين من رجال الدين فى
المجتمعات البدائية كان علما ينعلق بالمبادات والمقائد ، أى معرفة أنسب
الطرق وأحسنها أثرا أو أضمنها للتقرب الى القوى الخارقة للطبيعة وخدمتها •
وكان التعليم يقتصر على كيف يستطيع الانسان أن يفتح هذه القوى بأن لاغنى
لها عنه ، وبهذا يضع نفسه فى مركز يسمح له أن يسأل ، بل وأن يطلب
اليها ، التدخل فى مجرى الحوادث ، أو الابتعاد عن التدخل فى أى عمل معين
• • وكان الغرض من هذا هو نوال الرضاء ، وكان هذا الرضاء يتحقق عن
طريق زيادة الخشوع فى العبادة • ويبدو أن عناصر العبادة الأخرى ، غير
التفانى فى خدمة المعبود ، لم تتسرب الا تدريجيا الى صلب التعاليم الكهنوتية
أو الشامانية (المقائد التى تقوم على السحر والشعوذة) •

والخادم الكهنوتى الذى يقوم على خدمة القوى الغامضة التى تتحرك فى
العالم الخارجى ، قد اتخذ لنفسه وظيفة الوسيط بين هذه القوى وبين غير
المعلمين من عامة الشعب ، لأنه كان ملما بقواعد السلوك الخارقة التى
تسمح له بالثول بين يدى المعبود ، وكما يحدث دائما للوسطاء بين عامة
الشعب وبين السادة ، سواء كان السادة من البشر أو فوق البشر ، كان
الوسيط يجد من مصلحته أن تتوفر له الوسائل المحسوسة التى تدخل فى
روح العامة الشعور بأن هذه القوى الغامضة سوف تحقق له أى مطلب يطلبه
• • ومن هنا كان لابد أن يمتزج فورا بالعلوم الكهنوتية المام ببعض العمليات
الطبيعية ، كى يستغله فى القيام ببعض المشاهد الخارقة التى تترك فى العامة
اثرا بالفا ، وأن يمتزج بهذا الامام شئ من خفة اليد • والعامة تفهم العلم
الذى من هذا القبيل على أنه علم بأسرار « الغيب » وترجع فائدته فى خدمة
الأغراض الكهنوتية الى طابعه «القيى». ويبدو أن العلم ، بصفته نظاما ، قد
نبع من هذه الحقيقة ، وأن تفرعه من هذا الأصل الذى هو منبعه الأول
التصل بالطقوس السجدية والضلال الشامانى ، يبدو أن تفرعه هذا كان
عملية بطيئة مطولة ، وأنها لم تنته بعد ، حتى فى أكثر مراحل التعليم
تقدما •

ولا تزال النواحي الغامضة فى التعليم ، كما كانت دائما فى جميع
المصور ، تنصرا جذابا ومؤثرا فى غير المعلمين ، بل موحيا لهم بالرهبة •
ومكانة العالم فى ذهن من لم ينالوا أى قسط من التعليم ، تقاس بمقياس
اتصاله الوثيق بالقوى الخفية • ومن هذا القبيل مثلا ، أن الفلاحين من أهل
النرويج كانوا الى عهد قريب جدا ، بل الى منتصف هذا القرن ، يدركون
بالغريزة أن العلم الغزير الذى بلغه بعض أساطين اللاهوت من أمثال لوتر

وميلانكتن ويترداس . بل وعالم آخر فى اللاهوت حديث المهد جدا هو جرونديج ، كان الفلاحون من أهل الترويج يفسرون سعة علم هؤلاء الأساطين على أنه نوع من الفنون السوداء ، فهؤلاء العلماء ، ومعهم عدد كبير من علماء أقل شهرة ، بعضهم مات وبعضهم لا يزال حيا ، كان المعروف عنهم أنهم متبحرون فى العلوم السحرية . وإذا بلغ رجل من رجال اللاهوت منزلة مرموقة ، فان معنى هذا ، فى نظر أولئك الفلاحين البسطاء ، أن له قدما راسخة فى الأعمال السحرية والعلوم الخفية . وهناك حقيقة شبيهة بهذه أقرب الى ديارنا ، وهى كما يقتها توضح العلاقة الوثيقة فى أذهان العامة بين التبحر فى العلوم وبين عالم المجهول ، وهى تساعد فى نفس الوقت على أن تفسر ، بطريقة أقل وضوحا نوعا ، الوجهة التى تحددها حياة الطبقة العاطلة للميول العلمية . ومع أن هذا الاعتقاد لا يقتصر بحال من الأحوال على الطبقة العاطلة ، فان بين هذه الطبقة اليوم عددا لا يتناسب مع عددها ، من الذين يؤمنون بالعلوم السحرية بجميع أنواعها وألوانها . ولا يزال الناس الذين لم يؤثر اتصالهم بالحياة الصناعية فى أساليب تفكيرهم يشعرون أن العلم بالمجهول هو آخر المطاف فى العلم ، أن لم يكن هو وحده العلم الحقيقى .

فالعلم قد بدأ ، إذن ، على أنه فى بعض نواحيه ابتكار طبقة المترفين بالتعبية من رجال الدين ، وقد بقى التعليم العالى منذ ذلك الوقت ، فى بعض نواحيه على الأقل ، ابتكارا أو وظيفة ثانوية من وظائف طبقات الكهنوت . وكانت مجموعة العلوم المنظمة كلما زادت ظهر فى الحال تمييز — يمكن أن تقتفى أثره الى عصور التعليم السحيقة — بين العلوم الخفية والعلوم العلنية وكانت الأولى — من حيث ما بينها من فروق أساسية — تشتمل على ما ليس له نتائج اقتصادية أو صناعية من العلوم ، وتشتمل الثانية أساسا على معرفة العمليات الصناعية والظواهر الطبيعية التى كانت تستغل عادة فى تفسير أغراض الحياة المادية . وبمرور الزمن صار هذا الخط الفاصل ، فى مفهوم العامة على الأقل ، هو الخط العادى الذى يفصل بين التعليم العالى وغير العالى .

وما له مغزى ، لا من حيث كونه شاهدا على ارتباطه الوثيق بالمهن الكهنوتية فحسب ، بل أيضا من حيث دلالة على أن نشاط رجال الدين يدخل الى حد كبير فى نطاق نوع الفراغ البين الذى يطلق عليه اسم السلوك أو التريبة ، نقول مما له مغزى فى هذا السبيل أن الطبقة المتعلمة فى جميع المجتمعات البدائية من أشد المتمسكين بالعادات المرمية وأدب السوابق والتمييز بين الناس فى المنزل والطقوس والملابس والأزياء التقليدية التى يلبسها رجال العلم بوجه عام . وهذا أمر من الطبيعى أن يكون ، ومعناه أن

التعليم العالى فى مراحلہ البدائية ، مهنة من مهن الطبقة المترفة - او هو بتحديد اكبر ، مهنة من مهن الطبقة المترفة بالتبعية التى تعمل فى خدمة الطبقة المترفة فيما وراء الطبيعة . لكن هذا التمسك بالرداء الجامعى يقوم أيضا شاهدا على نقطة أخرى من نقط الاتصال أو الاستمرار الذى يصل بين مهنة رجل الدين ومهمة رجل العلم . فالعلم كوظيفة رجل الدين ، هو ، من حيث النشأة ، والى حد كبير ، نتيجة من نتائج السحر الذى يبعثه الرحمة . ولذلك فمن الطبيعى أن تتبوأ هذه الأداة السحرية ، التى هى السسلوك والطقوس ، مكانها بين طبقة المتعلمين فى المجتمعات البدائية . فالطقوس والملابس المزركشة لها قدرة خفية على خدمة الأغراض السحرية ، لهذا كان وجودها بصفتها عاملا لاغنى عنه فى المراحل الأولى لتطور السحر والعلم ، من الأمور الملائمة لأغراض صاحبها ، تماما كنظرة الحب الى مجرد الرموز الوثنية .

وهذا الاعتقاد فى أهمية الرموز الطقسية وأهمية التأثيرات التعاطفية التى يجب تحقيقها عن طريق المهارة فى ترتيب الطقوس التقليدية الضرورية للعمل أو للفرض الذى يرجى تحقيقه ، موجود بالطبع فى أعمال السحر بدرجة أوضح والى حد أكبر مما هو موجود فى مجالات العلوم ، بل حتى مما هو فى مجال العلوم الخفية . لكنى أعتقد أن القليلين فقط من الناس الذين وهبوا القدرة على تقدير المكانة العلمية للمتعلمين يستهينون بالإجراءات الطقسية التى لاتزال عالقة بمظاهر التعليم ويعتبرونها توافه عديمة القيمة بالكلية . وكل من يمعن النظر فى سير تاريخ التعليم فى حضارتنا لا بد أن يلحظ تثبيت هذه الإجراءات الطقسية الشديد بالبقاء خلال مراحل التطور الأخيرة . بل أننا لا نزال الى اليوم نرى مثل هذه الأمور فى مظاهر تتمسك بها المجتمعات المتعلقة كلباس الراس الجامعى والرداء الجامعى ، وكالاحتفالات التى تقام فى مناسبات جواز امتحان السنة الاعدادية للجامعة واحتفالات الالتحاق والتخرج ، وفى منح الدرجات والألقاب والامتيازات العلمية بطريقة توحى بنوع من خلافة العلماء للرسول . وترتيب رجال الكهنوت فى درجات تمتاز بعضها على بعض ، هو دون ريب اقرب المنابع التى نبتت منها هذه المظاهر الطقسية العلمية من أمثال الرداء الجامعى ، كرسالة الكاهن ومنح الجلال والبركة عن طريق للمس باليد ، وما الى ذلك . لكن الاصل الذى اشتقت منه هذه العادات يمكن أن نتتبعه الى أن نجدها قد خرجت من المنبع الذى اخذت منه طبقة رجال الدين المتخصصين بالذات ، خلال عملية التخصص التى أدت الى التمييز بين رجل الدين والساحر من جهة ، وبينه وبين الخادم الذى يقوم على خدمة سيد من البشر من جهة أخرى . أما فيما يتعلق باشتقاقها ومفزاها السيكلوجى ، فإن هذه العادات وما تقوم عليه من

مفاهيم فى أذهان الناس ترجع الى مرحلة فى التطور الثقافى ليست أحدث من مرحلة (الساحر المشعوذ) وصانع الطر • وعلاقتها بطقوس العبادة التى أتت بعدها ، وكذلك بنظام التعليم العالى ، هى أنها رواسب متخلفة عن مرحلة روحانية قديمة من مراحل تطور الطبيعة البشرية •

بوسعنا أن نقرر ، دون أن نجانب الصواب ، أن هذه الملامح الطقسية للنظام التعليمى فى الحاضر وفى الماضى القريب تحتل مكانها أولا فى معاهد التعليم العالى والعام والكلاسيكى ، لافى مراحل التعليم وفروعه الأدنى والتكنولوجية والعملية • فإذا احتوت مراحل التعليم الدنيا وفروعه الأقل صيتا على مثل هذه الملامح ، فمن الواضح أنها قد أخذتها عن المراحل العليا • ثم أن استمرار وجودها فى المدارس العملية دون سند من وجود مثل لها تحذيه فى المراحل العليا والتكنولوجية ، أمر أقل ما يقال عنه أنه بعيد الاحتمال جدا • لأن وجود مثل هذه المظاهر فى المدارس المتوسطة والعملية وتعليمها لتلاميذها مبعثه التقليد - الذى يرجع الى الرغبة فى التمشى قدر المستطاع مع مستويات الوجاهة العلمية التى تحافظ عليها المراحل والفصول العليا ، التى وصلت الى هذه الطقوس المظهرية الثانوية أخذا عن أسلافها •

بل نستطيع أن نذهب فى التحليل خطوة أبعد من هذا فنقول ان البقايا الطقسية أو الانتكاسات اليها تظهر على أشدها ، وبقدر لاحد له من الذاتية ، فى حلقات التعليم التى تمنى أساسا بتعليم فصول اللاهوت والطبقة المترفة • وعلى هذا يجب اذا أنعمنا النظر فى التطورات الحديثة فى حياة الكليات والجامعات أن نتوقع، وهذا هو ما يحدث فعلا بدرجة لا بأس بها من الوضوح أن نجد المدارس التى أنشئت لتثقيف الطبقات الدنيا فى فروع المعرفة ذات الفائدة المباشرة ، اذا تطورت الى معاهد للتعليم اعالى ، فان تطور الاحتفالات الطقسية وما يلزمها من مظاهر البهاء ، وظهور بعض الزخرف العلمى المنق ، يسير جنباً الى جنب مع تحول المدارس المذكورة من مجال الدراسة العلمية المعروفة الى المجال الكلاسيكى العالى • فقد كان الهدف الأول لهذه المدارس والعمل الذى قامت أصلا من أجله فى أولى هاتين المرحلتين التطويريتين ، هو اعداد شباب الفصول الصناعية للعمل • اما على مستوى التعليم العالى الكلاسيكى التى تتحول اليها عادة ، فيصبح الطابع الغالب عليها هو اعداد شباب طبقة الكهنة والطبقة المترفة - أى شباب فى مستهل حياة الفراغ - لاستهلاك السلع ، من مادية وغير مادية ، بما يلائم أوجه الاستهلاك وطرقه المتعارف عليها • وقد كانت هذه الخاتمة السعيدة هى بوجه عام مآل المدارس التى ينشئها «اصدقاء الشعب» لمعاونة الشباب المكافحين •

وحيثما يحدث هذا التحول بالطريقة التي تجعله ملائما لأغراضه الجديدة ، فان المدارس في العادة ، ان لم يكن في جميع الأحوال ، تعتريها في نفس الوقت تحول الى حياة اكثر تمسكا بالطقوس .

وفي الحياة المدرسية في الوقت الحاضر نرى الاهتمام بالطقوس على اشده في المدارس التي جعلت هدفها الاساسي تدريس « العلوم الانسانية » وربما كان هذا الارتباط ظاهرا في تاريخ حياة الكليات والجامعات الامريكية ذات النشأة الحديثة بدرجة ادق مما هو ظاهر في غيرها من المعاهد . وقد يكون لهذه القاعدة شواذ كثيرة ، وخصوصا بين تلك المدارس التي أنشأتها الكنائس المعروفة بالتدين والتمسك بالطقوس ، والتي قامت ، من أجل ذلك ، على أساس من التمسك الكلاسيكي ، أو بلغت هذا المركز الكلاسيكي من اقصر السبل . لكن القاعدة العامة فيما يتعلق بالكليات في المجتمعات الأمريكية الأحدث نشأة خلال القرن الحاضر ، هي أنه طالما بقى المجتمع فقيرا ، وطالما بقيت عادات الكدح والادخار تسود البيئة التي تستمد منها الكلية طلبتها ، فلن يكون هناك في البرامج الدراسية متسع للمواد التي تمت بصلة الى الشعوزة الطيبة التي كانت تسود المجتمعات الهمجية . لكن ما ان تبدأ ثروة المجتمع في الزيادة بدرجة كبيرة ، وما ان تبدأ مدرسة بالذات تستمد طلبتها من بيئة تعيش فيها طبقة عاطلة ، حتى يبدأ أيضا الحاح ، يزداد ازديادا ملحوظا ، على ادخال الطقوس المدرسية ، وعلى الاتجاه الى الطرق القديمة في الزى المدرسي وفي الاحتفالات الاجتماعية والمدرسية الفخمة ولذلك كان هناك مثلا اتفاقا تقريبي في التوقيت بين زيادة الثروة في المنطقة التي تزود بإبنائها أية كلية معينة في الغرب الأوسط (الأمريكي) وبين تاريخ أول ظهور ملابس السهرة بين الشبان والفتيات بصفتها الملابس اللائقة للمناسبات ولجلال العلم ، أو للمناسبات الاجتماعية السعيدة في دوائر الكلية ، ثم بعد ذلك تاريخ ذبوع استعمالها . وليست هناك صعوبة تذكر في أن نقتفي أثر هذا الارتباط ، بصرف النظر عما يكتنف مثل هذا العمل التشعب من صعوبة آلية . ومثل هذا القول صحيح فيما يتعلق بذبوع استعمال لباس الرأس والرداء الجامعيين .

ولقد دخل لباس الرأس والرداء الجامعيان الى كثير من كليات هذا الجزء من الولايات المتحدة خلال السنوات القليلة الماضية على أنهما من الشعارات المميزة للتعليمين . ومن الصواب أن نذكر أن هذا ربما لم تكن لتسنع له فرصة تذكر ليحدث في تاريخ سابق على هذا كثيرا ، أو قبل أن تظهر في المجتمع طبقة مترفة لها رأى قوى يستطيع أن يدعم حركة قوية تنادى بوجوب العودة الى الأهداف التعليمية القديمة بصفتها أهدافه الشرعية

•• ونستطيع أن نذكر أن هذا البند بالذات من بنود الطقوس التعليمية ليس فقط مرضيا لرأى الطبقة المترفة فيما يتعلق بالأمور اللائقة ، إذ أنه يلائم الميول القديمة الى التأثير في الناس تأثيرا يلفت الأنظار ، ويلائم الميل الى الرمزية البائدة ، لكنه في الوقت نفسه يلائم نظام حياة الطبقة المترفة لانه عنصر ملحوظ من عناصر الاستهلاك المظهري ، أما التاريخ الدقيق الذى تمت فيه هذه العودة الى لباس الرأس والرداء الجامعيين ، وكذلك كون هذه العودة حدثت في عدد كبير من المدارس في وقت واحد تقريبا ، فيبدو أنهما يرجعان الى حد ما ، الى موجة سادت المجتمع في هذه الفترة من موجات الحنين الى ماكان يمارسه السلف من آداب السلوك ودعامات الوجهاء -

قد لانبعد عن الصواب كثيرا اذا قلنا ان هذا الانتكاس يبدو أنه حدث في نفس الوقت الذى بلغت فيه الرغبة في العودة الى التقاليد والعادات القديمة ذروتها في نواح أخرى كذلك . ويبدو أن موجة الانتكاس قد اكتسبت قوة الدفع الأولى من آثار الانحلال السيكولوجي الذى خلقته الحرب الأهلية • فان الاعتياد على أوضاع الحرب يقتضى مجموعة من الأساليب التفكير العدوانية ، حيث تحل روابط المشيرة محل روابط الوحدة القومية ، ويحل شعور التمييز التحاسدى محل دوافع الانصاف والاستعداد لأداء الخدمات اليومية • ومن نتائج الآثار المتراكمة لهذه العوامل أن يصبح الجيل الذى يأتى في أعقاب حرب عرضة لأن يشهد تعديلا في العناصر التى تبني عليها منزلة المرء ، من الناحية الاجتماعية ومن ناحية نظام طقوس العبادة وغيرها من الأشكال الرمزية والطقسية كذلك • ففي خلال العقد التاسع من القرن الماضي ، وفي خلال العقد الثامن أيضا لكن بدرجة أقل وضوحا ، كان في الامكان ملاحظة موجة منازيدة من العواطف تحجب الأساليب التحاسدية شبه العدوانية والتمسك بالفروق التى تميز بين الناس في المنزلة والمذاهب التجسدية ، وعلى العموم بالمذاهب التى تتمسك بالقديم • وهذه الأساليب الهمجية من أساليب التفكير التى تعود مباشرة ودون وسيط ، من أمثال العودة الى النشاط غير المشروع وحياة الفسش شبه العدوانى التى يتبعها بعض أساطين الصناعة ، كانت سائدة قبل ذلك ، وكانت قد أخذت في الانحطاط بشكل ملحوظ في أواخر العقد الثامن • ويبدو أيضا ان العود الى الشعائر الانسية قد جاوز أشد مراحل حدة قبل ختام العقد التاسع • لكن الطقوس ومظاهر الزخرف والتنميق التى تلابس التعليم والتي تناولناها هنا بالكلام هي مظهر من مظاهر العقائد الروحانية الهمجية أقدم وأكثر غموضا • وعلى ذلك فقد زاد انتشارها وتنميقها ببطء أكبر فبلغت ذروة قوتها في تاريخ تال على ذلك • وهناك مايدعو الى الاعتقاد أنها اليوم قد جاوزت ذروتها ومن المحتمل أن التطورات الحديثة والتوسع في استعمال الشعارات

والاحتفالات المدرسية سوف تأخذ فى التدهور التدريجى ، الا حيث تنهيا لها قوة دافعة جديدة نتيجة لحرب جديدة ، والا حيث تلقى - من لدى طبقة الأثرياء المتزايدة العدد - المساندة التى يلغاها كل نوع من انواع الطقوس ، ولا سيما الاحتفالات التى تكون مجالا للإسراف البين وتدل دلالة قاطعة على تفاوت الناس فى المكانة . لكن مع أنه قد يكون صحيحا أن شعار الرأس والرداء الجامعيين ، وكذلك ماصحبهما من التعليمات المشددة الخاصة بالتقاليد المدرسية قد وجدت طريقها الى الحياة الجامعية وسط موجة الانتكاس الى العادات الهمجية ، فمن الصحيح أيضا دون ريب أن مثل هذا الانتكاس الطقسى لم يكن ليحدث الا بعد أن زاد تضخم الثروة فى أيدي أصحاب الأملاك الى حد يسمح لها بتهيئة الأساس المالى الضرورى لحركة تهدف الى تطور الكليات فى البلاد بحيث تلائم أهداف الطبقة المترفة من الدراسة العليا. وادخال شعار الرأس والرداء الى الطقوس الجامعية هو أحد المظاهر الوراثية المدهشة للحياة الجامعية الحديثة ، وهو فى نفس الوقت يقوم دليلا على أن هذه الكليات قد أصبحت نهائيا من المنشآت الخاصة بالطبقة المترفة ، من حيث ماتحققه فعلا أو ماترمى الى تحقيقه من الأغراض .

وللتدليل على العلاقة الوثيقة بين نظام التعليم والمستويات الثقافية للمجتمع ، نستطيع أن نذكر أن هناك اتجاها ظهر حديثا للاستعاضة بأساطين الصناعة عن رجال الدين فى عمادة معاهد الدراسة العليا ، وهذه الاستعاضة ليست بحال من الأحوال تامة ولا محددة . والذين يجمعون بين وظيفة كهنوتية وبين درجة عالية من القدرة المالية هم أحسن من يحسوز القبول لشغل وظيفة العمادة فى إحدى هذه الكليات . وهناك اتجاه مماثل ، لكنه أقل وضوحا ، الى اسناد وظائف الثقيف فى مراحل التعليم العليا الى رجال تتوفر لهم بعض المؤهلات المالية . والمقدرة الادارية والمهارة فى الاعلان عن المشروع لهما اليوم أهمية تزيد على ما كان لهما فى وقت من الأوقات كمعامل تؤهل صاحبها لوظيفة التعليم . وهذا صحيح لاسيما فى حالة العلوم التى لها أكبر ارتباط بحقائق الحياة اليومية . وهو صحيح بصفة خاصة فيما يتعلق بالمدارس الموجودة فى أوساط يتركز تفكيرها فى الناحية الاقتصادية دون سواها . وهذه الاستعاضة المفرضة بالمنزلة المالية عن الكهنوتية ملازمة للتحول الحديث من الفراغ البين الى الاستهلاك البين بصفته أهم وسيلة للشهرة . وقد تكون العلاقة بين الحقيقتين واضحة بغير حاجة الى مزيد من الإفاضة .

وموقف المدارس والطبقة المتعلمة من تعليم المرأة يوضح الى أى مدى وبأية وسيلة ابتعد التعليم عن وضعه القديم حينما كان امتيازاً لطبقة رجال

الدين والطبقة المترفة ، ويوضح أيضا كيف واجهت الطبقة المتعلمة الحقيقية الموقف الواقعي الحديث الاقتصادى أو الصناعى . فقد كانت المدارس العليا والوظائف العلمية الى عهد قريب محرمة على المرأة ، وكانت تلك المؤسسات من بادية الأمر ، وبقيت حتى الآن بنسبة كبيرة ، متخصصة لتعليم طبقة رجال الدين والطبقة المترفة .

وقد كانت النساء ، كما أوضحنا فى مكان آخر ، الطبقة الأصلية التى تقوم بالخدمة ، ولا زلن يحتفظن الى حد ما ، خصوصا فيما يختص بمراكزهن الاسمية أو المظهرية ، بهذه العلاقة بينهن وبين الرجال الى وقتنا هذا . وهناك رأى قوى سائد مؤداه أن السماح للمرأة بالتمتع بامتيازات التعليم العالى (كالسماح لها بالمشاركة فى الاحتفالات الابلوزية فى التاريخ القديم) من شأنه أن يحط من كرامة المهن العلمية . ومن أجل هذا لم يسمح للمرأة بدخول مراحل التعليم العليا إلا أخيرا جدا ، ويكاد هذا يقتصر على أكثر المجتمعات تقدما فى الصناعة . بل أن أعلى الجامعات وأحسنها سمعة تظهر نفورا بالغا من اتخاذ هذه الخطوة ، حتى تحت ضغط الظروف السائدة فى المجتمعات الصناعية الحديثة . فالشعور بتفاوت المكانة بين الطبقات ، أى الشعور بالتباين فى المنزلة ، وبالتمييز فى المنزلة بين الجنسين بناء على الاختلاف بين مكانة عقلية عالية وأخرى أقل منها ، ما زال موجودا بشكل قوى فى هذه المنشآت الخاصة بارسنوقراطية المعرفة . فهناك شعور سائد بأن القواعد الملائمة تقضى بأن المرأة يجب أن لا تنال من العلم الا ما ينطبق عليه أحد وصفين :

١ - المعرفة التى تكون نتيجتها المباشرة القيام على خدمة البيت على وجه مرض - وهذا هو المجال المنزلى .

٢ - أنواع المنجزات والمهارات ذات الصفة العلمية والصفة الفنية التى يبدو عليها بوضوح أنها من اعمال الفراغ بالتبعية . فان الشعور السائد هو أن العلم ليس من شئون النساء اذا كان علما يعبر عن مكنون حياة التعلم ويسير تحصيله بناء على ادراك التعلم لمصلحته الخاصة دون دافع من قوانين السلوك ودون الاعتماد على سيد ينال من وراء اشتغال المرأة بهذه الأعمال أو استعراض اشتغالها بها راحة أو حسن سمعة . وهكذا أيضا كل أنواع المعرفة التى تقوم دليلا على الفراغ - غير الفراغ بالتبعية - لاتكاد تتفق والانونة .

هذه الظواهر التى استعرضناها ذات أهمية فى تقدير العلاقة بين هذه المعاهد الدراسية العليا وبين الحياة الاقتصادية للمجتمع ، كشواهد على

اتجاه عام أكثر منها حقائق ذات نتائج اقتصادية هامة في حد ذاتها . فهي تقوم شاهدا على ماهية الاتجاهات الغريزية والتعامل اللذين تظهرهما الطبقة المتعلمة ضد انماط الحياة في مجتمع صناعي . وهي تقدم مثالا على مدى التقدم الذي بلغته الدراسة العليا والطبقة المتعلمة ، وبهذا تحدد لنا ما نستطيع أن نتطلبه من هذه الطبقة في الموضوعات التي يرتبط فيها التعليم وحياة المتعلمين مباشرة بكفافية المجتمع وحياته الاقتصادية ، ويرتبط كذلك بالتلاؤم بين حياة الطبقة المتعلمة ومقتضيات العصر . والذي تشهد به هذه البقايا الطقسية هو انتشار روح التشبث بالقديم ، ان لم يكن بالروح الرجعية ، لاسيما في معاهد التعليم العالي حيث الاهتمام بنشر العلوم التقليدية .

والى هذه الدلائل التي تشير الى روح المحافظة على القديم ، نستطيع أن نضيف خاصية أخرى لها نفس الدلالة ، ولكنها علامة ذات نتائج أكثر خطورة من ذلك الاتجاه الهازل الى التمسك بتوافه المظاهر والطقوس . فالأغلبية العظمى من الكليات والجامعات الأمريكية ، مثلا منضوية تحت إحدى الهيئات الدينية وتهتم نوعا ما بالشعائر الدينية ، مع أن ماهو مفروض في كليات تلك المعاهد من المام بالطرق العلمية ووجهات النظر العلمية كان خليقا أن يكسبها مناعة ضد أساليب التفكير الروحانية . لكن لا تزال نسبة كبيرة منها الى اليوم تصرح بتمسكها بعقائد وشعائر ترجع الى ثقافة سابقة . ولا شك أن هذا الإفصاح عن الحماس الديني أمر مرغوب فيه الى حد كبير ، ولا بد منه ولو على سبيل أداء الواجب ، سواء من جانب المدارس بصفتها جزءا من الهيئة الدينية أو من جانب أعضاء هيئة التدريس . لكن مما لا شك فيه أن هناك آخر الأمر عنصرا كبيرا من العاطفة الدينية يلزم الحياة في المدرسة العليا . وما دام هذا هو الواقع فلا بد أن نعتبره مظهرا لأساليب عقلية روحانية قديمة . وهذه الأساليب العقلية لا بد لها أن تثبت وجودها ، بقدر ما ، في نوع الثقافة الذي تقدمه المدرسة العليا ، ولا بد لتأثيرها في تشكيل أساليب تفكير الطالب أن يعمل بنفس القدر على تثبيت روح المحافظة على القديم أو الرجوع إليه . فهي تعمل على تعميق تقدمه في العلوم الواقعية التي من شأنها أن تخدم أغراض الصناعة على أحسن وجه .

والألعاب الرياضية في الكليات ، وهي تحظى باهتمام بالغ في معاهد التعليم المرموقة في الوقت الحاضر ، تنجبه اتجاهها مماثلا . والرياضة في الواقع تشارك الاتجاهات الدينية في الكليات في كثير من المظاهر ، سواء فيما يتعلق بأساسها السيكلوجي رفيعا يتعلق بتأثيرها في النظام . لكن هذا المظهر من مظاهر المزاج الهيجي يجب أن ينسب الفضل فيه أولا الى هيئة الطلبة لا الى طبيعة المدارس بصفتها هذه ، الا على قدر ما تقوم الكليات

أو موظفوها - كما يحدث أحيانا - بدور إيجابى فى تشجيع الرياضة والعمل على انتشارها • وما يصدق على الألعاب الرياضية فى الكليات يصدق كذلك على الجمعيات ، لكن مع فارق ، فالألعاب أساسا تعبير عن الدافع العدوانى ليس الا ، أما الجمعيات فهى ، بدرجة أخص ، تعبير عما ورناء من التحزب للعشيرة ، الذى هو من الملامح الهامة للمزاج العدوانى الهمجى • وما يلاحظ أيضا أن هناك صلة وثيقة قائمة بين الجمعيات المدرسية والألعاب الرياضية . ولا نكاد نجد ضرورة ، بعد كل ما ذكرنا فى فصل سابق عن الرياضة وعادة المقامرة ، للافاضة فى بحث القيمة الاقتصادية للتدريب على الألعاب وعلى التنظيم والنشاط الجماعيين •

لكن كل هذه الملامح الخاصة بنظام حياة الطبقة المتعلمة وبالمؤسسات المخصصة للمحافظة على التعليم العالى ، إنما هى ، الى حد كبير ، مظاهر عرضية ليس الا • ولا نكاد تحسب عناصر فعالة فى أمور البحث العلمى والتثقيف التى ليس لقيام المدارس هدف ظاهر غير متابعتها • وهذه الدلالات العرضية من شأنها أن تؤكد استنتاجا يتعلق بطبيعة العمل الذى يتحقق - كما يبدو لوجه النظر الاقتصادية - وبالاتجاهات التى يطبعها هذا العمل الخطير الذى يتم فى حمائها ، فى الشباب الذى يتردد على المدارس • وهذه الاستنتاجات القائمة على الاعتبارات التى قدمناها هى أن المدارس العليا ، من حيث طبيعة عملها وتقاليدها ، ينتظر منها أن تقف موقفا محافظا ، لكن هذا الاستنتاج يجب أن نتوقف عن الاسترسال فيه بواسطة مقارنة طبيعة العمل الذى تحقق فعلا ، وبواسطة نوع من المسح للعلوم التى عهد الى المدارس العليا بالمحافظة عليها • وعن المعروف جيدا - فى هذه النقطة بالذات - أن معاهد التعليم الموثوق فيها قد التزمت موقف المحافظة الى عهد قريب ، فوقفت موقف الاستهجان تجاه كل نوع من التجديد • وكانت القاعدة العامة أن كل وجهة نظر جديدة وكل شكل جديد من أشكال المعرفة لا تنال موافقتها ولا يسمح لها بالدخول الى برامج المدارس الا بعد أن تكون قد انتشرت خارجها • وهناك استثناءات لهذه القاعدة نذكر منها على سبيل المثال أن ما كان غير ظاهر من التجديدات أو ما كان خروجا على المؤلف ليس يحال من الأحوال خروجا على وجهات النظر المتعارف عليها أو على نظام الحياة المعترف به • من هذا مثلا دقائق الحقائق الرياضية الطبيعية، وكل تفسيرات أو قراءات جديدة للأدب القديمة، لاسيما ما كان منها ذا اتجاه فقهي أو أدبي فحسب • وقد كان المعروف دائما - الا فى مجال العلوم الانسانية فى أضيق مدلولها ، والا على قدر ما تركت وجهة النظر التقليدية للعلوم الانسانية دون أن تمسسها يد المجددين - كان المعروف دائما أن طبقة العلماء المعترف بها ومعاهد التعليم العالى تنظر بازدراء الى كل تجديد • فالآراء الجديدة

والاتجاهات الجديدة في النظريات العلمية ، لاسيما الاتجاهات الجديدة التي
تمس نظرية العلاقات الانسانية في أى أمر من الأمور ، لم تجد لها مكانا في
مناهج التعليم الجامعية الا مؤخرا وعلى مضض من المسئولين ، بدلا من أن
تقابل بترحيب حار ، كما أن الرجال الذين اهتموا بمثل هذا العمل من أجل
توسيع المعارف الانسانية لم يلقوا على العموم معاملة طيبة من معاصريهم من
العلماء . فالمدارس العليا لم تمنح تأييدها بصفة عامة لأى تطوير جدى
لاسلوب التعليم أو مادته الا بعد أن تكون الموضوعات الجديدة قد جاوزت طور
شبابها وبعد أن تحقق كثير من فوائدها — بعد أن تكون قد أصبحت أمورا
عادية في الذخيرة العلمية لجيل جديد ترعرع في ظل مجموعة علوم تسمو
على العلوم المدرسية ، وفي ظل وجهات نظر حديثة وتشكلت بها أساليب
تفكيره . هذا صحيح عن الماضي القريب . لكن من المجازفة أن نقول الى أى
حد يمكن أن يصدق على الحاضر الحال ، لأن من المستحيل أن نستشف
حقائق الحاضر بدرجة من الصفاء نستطيع معها أن ندرك أهميتها النسبية .

لم نذكر الى الآن شيئا عما يقدمه الأثرياء من خدمات للعلوم والفنون ،
وهو أمر اعتاد أن يفيض فيه الكتاب والخطباء الذين يعالجون موضوع تقدم
الثقافة وتطور الكيان الاجتماعى . زممة الطبقة المترفة هذه لاتخلو من حملة
هامة بالدراسة العالية وبانتشار المعرفة والثقافة . وطريقة تشجيع هذه
الطبقة للعلم عن طريق رعايته ، ودرجة هذا التشجيع ، أمر معروف . فظالما
سردت في عبارات مؤثرة مملوءة بالتقدير ، على أيدى خطباء يساعدهم
المامهم بهذا الموضوع على أن يوضحوا لسامعيهم المغزى العميق لهذا العامل
الثقافى . على أن هؤلاء الخطباء قد عرضوا الموضوع من وجهة نظر الأهمية
الثقافية أو من ناحية حسن السمعة لهؤلاء الأثرياء ، لا من حيث الأهمية
الاقتصادية . فمهمة طبقة الميسورين هذه ، وكذلك السلوك العقلى لأعضاء
هذه الطبقة ، كما ترى من وجهة النظر الاقتصادية ، وكما هى من حيث
فائدتها للصناعة ، تستحق بعض الاهتمام وتستوجب التوضيح .

وعلى سبيل تحديد علاقة الرعاية هذه بين الأثرياء وطلاب العلم ، يجب
أن نذكر أنها اذا نظرنا اليها نظرة سطحية على أنها علاقة اقتصادية أو
صناعية فقط ، وجدناها علاقة هدفها توكيد علو مكانة المتفضل بالرعاية .
والطالب الذى ينال هذه الرعاية يؤدى الواجبات التى تفرضها الحياة العلمية
بالنيابة عن الثرى الذى يراعاه ، وهذا الثرى يعود عليه شيء من الفائدة ، هو
نوع من الذكر العطر الذى يكتسبه أى سيد يؤدى لصالحه نوع من الفراغ
بالتعبية . ويجب ايضا أن نلاحظ — من حيث الحقيقة التاريخية — أن تشجيع
طلب العلم أو القيام بنشاط علمى عن طريق علاقة الرعاية التى يبذلها

الأثرياء ، كان يوجه عام تشجيعا للتفوق فى القصص الأدبى والمعلوم.
الإنسانية • وهذا النوع من المعرفة يميل الى الحد من طاقة المجتمع الانتاجية
بدلا من زيادتها •

كذلك فيما يتعلق بالمساهمة الفعلية التى تبذلها الطبقة العاطلة فى
تشجيع طلب العلم ، نجد أن قواعد الحياة المحترمة من شأنها أن تجعل المرء
يهتم باللون انشباط العقل الذى يبنى التعبير عن نفسه بين هذه الطبقة
بواسطة التبحر فى الآداب وسعة الاطلاع ، لا بواسطة التبحر فى العلوم
التي لها بعض الصلة بحياة المجتمع الصناعية • وأكثر ميادين المعرفة التى
يسعى أعضاء الطبقة المترفة الى ارتيادها ، بعد دراسة الآداب ، هى ميادين
العلوم القانونية والسياسية ، والعلوم الادارية بصفة أخص • وهذه العلوم
كما يسمونها ، هى أساسا مواد تتعلق بقواعد تدريب الطبقة المترفة على
القيادة فى وظائف الحكم ، باعتبارها ملكا لطبقة من الطبقات • واذن فليس
الدافع لهم عموما الى ارتياد ميادين العلوم المذكورة هو الفائدة العقلية أو
العلمية وحدها ، بل هو الى حد كبير ، دافع الفائدة الواقعية التى تتطلبها
مقتضيات علاقات السيادة التى تحتكرها تلك الطبقة • أما من حيث النشأة
فان وظيفة الحكم وظيفه عدوانية ظهرت فى الأصل من نظام حياة الطبقة
المترفة فى الأزمان الغابرة وسأيرته الى اليوم • وهى ممارسة لحكم السكان
والتحكم فيهم ، وهما الأمران اللذان تستمد منهما الطبقة المترفة مقومات
كيانها • ومن هنا كان ميدان العلوم القانونية والسياسية ، وكذلك أحداث
ممارسة الحكم الذى يستمد منها أهميته ، لها نوع من الاغراء لهذه الطبقة ،
بصرف النظر عن مسائل المعرفة جميعا •

وكل هذا يبقى صحيحا أينما وطالما بقيت وظيفة الحكم ، فى مظهرها أو
فى جوهرها ، حقا لطبقة من الطبقات • وهو يبقى صحيحا فيما جاوز هذا
المجال ، طالما ظلت التقاليد التى تختص بها مظاهر الحكم القديمة باقية على
حالها فى الحياة الحديثة لتلك المجتمعات العصرية التى بدأ اختكار الطبقة
المترفة لحكمها يسير فى طريق الزوال •

أما فيما يختص بميدان العلم الذى تغلب فيه المصلحة العلمية أو
العقلية — وهو ميدان فروع المعرفة التى يطلق عليها بحق اسم المواد العلمية —
فان الأمر مختلف نوعا ، لا من حيث موقف الطبقة المترفة فحسب ، لكن أيضا
من حيث اتجاه تيار الثقافة المالية بأسره •

فالمرء من أجل المعرفة نفسها، أى تدريب ملكة الفهم دون أى غرض من وراء
ذلك، يجب — كما يصح لنا أن نتوقع — أن يهدف إليه الرجال الذين ليست لهم.

مصلحة مادية ملحة تحول دون هذا المطلب . ووقوف الطبقة بمنأى عن كل عمل منتج يجب أن يطلق العنان للرغبة العلمية في أفراد هذه الطبقة ، ويجب بالتالى أن يكون من بين الطبقة المترفة نسبة عالية من طلاب العلم والمتخصصين في المواد العلمية والعلماء ، تحفزهم حياة الفراغ الى البحث العلمى والتفكير . ومن حقنا أن نتوقع مثل هذه النتيجة ، ولكن هناك لحياة الطبقة المترفة مظاهر ، تناولناها بالتفصيل فيما سبق ، تعمل على تحويل اهتمام تلك الطبقة بالأمور العقلية الى موضوعات أخرى غير ذلك التتابع السببى للظواهرات الذى تتكون منه مادة العلوم . فأساليب التفكير التى تميز حياة هذه الطبقة تسيير وفق علاقات السيادة الشخصية ، ووفق المفاهيم التحاسدية غير الأصلية للشرف والقيم الذاتية والجدارة والطبع وما إليها . لكن التتابع السببى الذى هو موضوع المواد العلمية غير ظاهر من وجهة النظر هذه ، كما أن حسن السمعة ليس حتما نتيجة للحقائق التى قد تكون مفيدة لعامة الناس . ومن هنا يبدو من المحتمل أن أهمية المقارنة التحاسدية فيما يتعلق بالمركز المالى أو طيب السمعة يجب أن تجتذب اهتمام الطبقة المترفة اجتذابا يلهيها عن الاهتمام بالجدارة العلمية . فإذا ما كشفت هذه الجدارة الأخيرة عن نفسها فإنها فى العادة تتحول الى ميادين المضاربة والاستثمار ، وهى ميادين محترمة وعديمة الجدوى ، بدلا من أن تتحول الى طلب المعرفة . وقد كان هذا فى الواقع هو تاريخ المعرفة لدى طبقة الكهنة والطبقة المترفة ، طالما لم يكن هناك قدر كبير من المعلومات المنظمة قد أدخل الى النظم المدرسية من مصادر خارج المحيط المدرسى . لكن لما كانت علاقة السيادة والتبعية آخذة فى الازمحلال من حيث كونها العامل الذى يتحكم فى نظام حياة المجتمع ويشكله ، فإن هناك ملامح أخرى لنظام الحياة ، ووجهات نظر أخرى آخذة فى فرض سلطانها على طلاب العلم .

أما الرجل المهذب حقا من رجال الطبقة المترفة فعليه أن يرى العالم من وجهة نظر العلاقة الشخصية ، وهذا هو ما يفعله . فإذا ظهر عليه الاهتمام بالمعرفة فإن هذا الاهتمام يتجه الى تنظيم الظواهرات على هذا الأساس . وهذا هو فى الواقع حال الرجل المهذب من رجال المدرسة القديمة الذى لم تتعرض مبادئ الطبقة المترفة فيه لأى تفكك ، وهذا هو اتجاه سلفه الحديث ، من حيث أنه قد ورث جميع فضائل الطبقة العليا - ولكن طرق الوراثة غير مستقيمة ، وليس كل ابن من أبناء الرجل المهذب قد خلق ليحتل مكان أبيه، لا سيما أن أساليب التفكير التى يتميز بها سيد متسلط تصبح بالوراثة ضعيفة نوعا فى سلسلة النسب التى لم يكن ينتمى منها لنظام الطبقة المترفة غير عقب واحد أو عقين . أما احتمالات حدوث اتجاهات قوية ، فطرية أو مكتسبة ، نحو تدريب الملكات العلمية ، فيبدو أنها تظهر على أوضح ما يكون

فى أعضاء الطبقة المترفة الذين انحدروا من أسلاف ينتمون الى الطبقة الدنيا أو الطبقة الوسطى ، أو بعبارة أخرى ، أولئك الذين ورثوا جميع القدرات الخاصة بالطبقات الكادحة ، والذين اكتسبوا مكانهم بين الطبقة المترفة لأن فيهم صفات لها اليوم وزن يزيد على ما كان لها فى الزمن الذى تشكل فيه نظام حياة الطبقة المترفة . لكن حتى خارج دائرة هذه المجموعة التى دخلت حديثا فى زمرة الطبقة المترفة ، يوجد عدد من الناس لا يستهان به تسيطر عليهم المصالح التحاسدية بدرجة تكفى لتشكيل آرائهم النظرية وتظهر فيهم الميول النظرية قوية الى حد يكفى لتوجيههم نحو طلب العلم .

ويرجع الفضل فى ادخال المواد العلمية فى مناهج الدراسة العليا الى تلك الفروع المنحرفة من الطبقة المترفة الذين خضعوا لسلطان تقاليد العلاقات غير الشخصية فى الزمن الحديث ، والسذين ورثوا مجموعة من القسدرات الانسانية تختلف فى بعض ملامحها الأساسية عن النزعة التى يمتاز بها نظام التفريق بين المراتب الاجتماعية . لكن الفضل فى وجسود هذه المجموعة الدخيلة من المواد العلمية يرجع أيضا ، جزئيا وبدرجة أكبر ، الى أفراد من الطبقات الكادحة كانت ظروفهم ميسرة بدرجة تكفى لتوجيه اهتمامهم الى مهام أخرى غير السعى وراء القوت اليومي ، وكانت مواهبهم الوراثية لا تستسيغ نظام التفريق بين مراتب الناس ، من حيث أن وجهات النظر التحاسدية والتجسدية لا تحكم فى أساليبهم العقلية . ومن بين هاتين المجموعتين اللتين تتكون منهما تقريبا القوة الفعالة وراء التقدم العلمى نجد أن ثانيتهما هى التى ساهمت بالنصيب الأوفى . وفيما يتعلق بهما كليهما يبدو أننا لا نعدو الصواب لو قلنا أنهما لم تكونا منبع التقدم العلمى بقدر ما كانتا أداة ، وأنهما على أحسن تقدير أداة التغير التى تحولت على يديها أساليب التفكير التى فرضتها على المجتمع علاقاته بالبيئة تحت ضغط مطالب الحياة العصرية وما ياتر منها من الصناعات الآلية ، فأصبحت هى صاحبة الفضل فى ادخال العلوم النظرية .

ولم يصبح العلم ، بمعنى الإدراك الواضح لما بين الظاهرات - طبيعية كانت أو اجتماعية - من ارتباط سببى متسلسل ، مظهرا من مظاهر الحضارة الغربية إلا منذ صارت العملية الصناعية فى المجتمعات الغربية عملية مخترعات آلية يقتصر دور الإنسان فيها على تمييز القوى المادية وتقييمها . وقد ازدهرت العلوم بهذا القدر نوعا ما عندما تشكلت حياة المجتمع الصناعية بحيث تلائم هذه الصورة ، وبهذا القدر نوعا ما أيضا حينما سيطرت المصلحة الصناعية على حياة المجتمع . ثم اندفع العلم ، والنظريات العلمية بصفة خاصة ، فى تقدمه فى ميادين الحياة الإنسانية والعلوم الإنسانية العديدة بدرجة تتناسب

فى كل ميدان منها على التوالى مع مقدار اتصالها الوثيق المتتابع بالتطور الصناعى والاقتصادى - أو قد يكون الأصديق إن نقول ، على قدر ما تخلص كل منها ، واحدا اثر واحد ، من تحكم مفاهيم العلاقات الشخصية أو المنزلة الاجتماعية ، ومن قواعد المراتب الدينية أو المنزلية الشخصية .

ولم يبدأ الناس فى تنظيم ظاهرات البيئة والحقائق المتعلقة باتصالهم بها ، تنظيما قائما على السببية ، إلا بعد أن اضطرتهم مطالب الحياة الحديثة الى الاعتراف بالتسلسل السببى فى العلاقة الواقعية بين الانسان وبيئته . وعلى ذلك فانه بينما الدراسة العليا فى ذروة تقدمها ، بوصف كونها الثمرة الكاملة لطرق الفكر ونتاجه وأحكامه فى القرون الوسطى ، نتيجة ثانوية من نتائج وظائف الكهنة ، والطبقة المترفة ، فكذلك العلم الحديث يمكن أن نقول انه من النتائج الثانوية للتقدم الصناعى . واذن فقد استطاعت أساليب التفكير التى فرضتها الحياة الصناعية الحديثة أن تكشف عن نفسها وأن تزدهر كمجموعة متصلة من العلوم النظرية مرتبطة بتتابع الظواهر السببية ، وذلك على أيدى هذه الجماعات من الناس - الباحثين والعلماء والمخترعين والمفكرين - الذين قام أكثرهم بأعظم أعمالهم أثرا خارج المحيط الجامعى . ومن ميدان التفكير العلمى هذا خارج محيط الجامعات كانت تتسرب الى النظام الدراسى ، بين الحين والحين ، تغيرات جديدة فى أساليب التفكير وأهدافه .

ويجب أن نلاحظ بهذه المناسبة أن هناك فرقا ملحوظا جدا ، فى المادة وفى الهدف ، بين التعليم الذى تهئته المدرسة الابتدائية والثانوية من جهة ، والذى تقدمه معاهد التعليم العليا من جهة أخرى . والفرق من حيث الواقعية المباشرة للتعليم الذى يتوفر فى كل من النوعين ومستوى الكفاية الذى يبلغه التلاميذ ، قد تكون له بعض الآثار ، واقد يستحق الاهتمام الذى كان يحظى به بين الحين والحين . لكى هناك فرقا أكبر قيمة فى الاتجاه العقلى والروحى الذى يعمل كل من النظامين على خلقه ، وهذا الاختلاف فى الاتجاه بين نظام الدراسة العليا والدراسة الدنيا ملحوظ بصفة خاصة فيما يتعلق بالتعليم الابتدائى فى أحدث مراحل تطوره فى المجتمعات الصناعية المتقدمة . فالتعليم هنا موجه نحو خلق القدرة أو المهارة ، العقلية واليدوية ، على ادراك الحقائق مجردة من الاعتبارات الشخصية والإفادة منها ، من حيث أسباب حدوثها لا من حيث أهميتها لمركز الانسان . صحيح ان المدرسة الابتدائية ، جريا على تقاليد الأيام الغابرة التى كان التعليم الابتدائى فيها فى الأغلب الأعم يقتصر على الطبقة المترفة ، لا تزال تتخذ من التعليم حافزا على العمل فى عامة المدارس الابتدائية ، لكن حتى هذا الدافع الى التعليم الذى يتخذ سبيلا الى تحقيق الأهداف فى الحياة ، أخذ فى الضعف بدرجة ملحوظة فى مراحل التعليم .

الأولى فى المجتمعات التى لا تسير مراحل التعليم الأولية فيها على هدى التقاليد الكهنوتية أو العسكرية . كل هذا صحيح بدرجة غير عادية ، وصحيح بدرجة أخص فيما يتعلق بالجانب الروحى فى نواحى التعليم التى تأثرت تأثيرا مباشرا بطريق التعليم فى رياض الأطفال وأهدافه .

والاتجاه غير التحاسدى العجيب لنظام رياض الأطفال ، وكذلك طبيعة أثر رياض الأطفال فى التعليم الابتدائى بعد مرحلة الرياض بالذات ، يجب أن نربط بينه وبين ما ذكرنا آنفا عن الاتجاه الروحى العجيب لنساء الطبقة المترفة فى ظل الظروف الاقتصادية الحديثة . فنظام رياض الأطفال يبلغ أكمل مستوياته - أو يبلغ أقصى بعد له عن المثل القديمة للنظام الأبوى والبيداجوجى - فى المجتمعات الصناعية المتقدمة ، حيث يوجد عدد كبير من النساء المثقفات العاطلات ، وحيث نظام المكانة الاجتماعية قد ضعفت شدته نوعا بتأثير الحياة الصناعية التى تعمل على إضعافه ، ولعدم وجود مجموعة محددة من التقاليد العسكرية أو الكهنوتية ، فهذا النظام إنما يستمد سندَه المعنوى من أولئك النسوة اللاتى يعشن فى ظروف ميسرة . وأهداف رياض الأطفال وأساليبها تحوز رضا هذه الطبقة من النساء اللاتى لا يجدن الراحة فى ظل المنهج المالى للحياة المشرقة ، ولها تأثير خاص عليها . فرياض الأطفال إذن ، وكل أثر لروح رياض الأطفال فى التربية الحديثة ، يجب أن نعدها - هى وه حركة المرأة الحديثة - من نتائج ذلك الشعور بالنفور من التفاهة والمقارنة التحاسدية ، التى تعمل حياة الترف فى ظل الظروف الحاضرة على تشجيعها فى النساء اللاتى يخضعن لهذا النظام خضوعا مباشرا . ومن هذا يبدو - بطريقة غير مباشرة - أن نظام الطبقة المترفة هنا يشجع مرة أخرى على ظهور اتجاه غير تحاسدى ، قد يصبح بمرور الزمن تهديدا لاستقرار النظام نفسه ، بل ولنظام الملكية الخاصة الذى يقوم عليه نظام الطبقة المترفة .

وقد حدثت فى الماضى القريب تغيرات محسوسة فى مجال التعليم فى الكليات والجامعات ، كانت فى أساسها عبارة عن استبعاد جزئى للعلوم الإنسانية - فروع العلوم التى يعتقد أنها تساعد على الثقافة والأخلاق والأذواق والمثل التقليدية - والاستعاضة عنها بالعلوم الأكثر واقعية التى تساعد على الكفاية المدنية والصناعية ، ولنمبر عن نفس المعنى عبارة أخرى فنقول أن فروع العلوم التى تهدف الى خلق الكفاية (الكفاية الانتاجية فى نهاية المطاف) أخذت تثبت أقدامها بالتدريج على حساب تلك الفروع التى تعمل على زيادة القدرة الاستهلاكية أو تقليل الكفاية الانتاجية ، وعلى نوع من المزاج يلائم نظام المكانة الاجتماعية . وقد وجد أن المعاهد العليا فى قبولها لهذا النظام التعليمى كانت تلزم موقف الجمود ، وإن كل خطوة كانت تتخذها فى هذا السبيل

كانت الى حد ما بمثابة تراجع عن مبادئها ، وكانت هذه العلوم تفزو نظام الدراسة من خارج المحيط الجامعي ، ولا نقول من محيط أدنى منه . ومن الملاحظ أن العلوم الانسانية التي لم تخذل السبيل للمواد العلمية الا على مضض ، ملائمة دائما لتشكيل طباع التلميذ بحيث تلائم نظام استهلاك تقليديا ، هو نظام التفكير في ما هو حق وجميل وطيب والاستمتاع به ، وذلك حسب مستوى معروف من مستويات السلوك والامتياز ، أهم مظاهره الفراغ Otum cum dignitat (الفراغ هو الشرف ٢ .

وقد كان المدافعون عن العلوم الانسانية يمبرون ، في لغة يسترها قنصاع من طول اعتيادهم وجهة النظر القديمة الملائمة ، عن المثل الأعلى الذي يعبر عنه المثلث القائل « انما وجدنا نستمتع بخيرات الحياة » fruges consumere nati ومثل هذا الاتجاه لا يجب ان يثير أية دهشة فيما يتعلق بالمدارس التي يشكلها ويلعبها اساس من ثقافة الطبقة المترفة .

والقواعد التي على اساسها كان يراد الاحتفاظ ، قدر الاستطاعة ، بما ورثوه من مستويات الثقافة كاملة غير منقوصة ، هي أيضا من خصائص المزاج القديم وخصائص آراء الطبقة المترفة في الحياة . فالاستمتاع واليول التي أخذوها عما اعتادوه من حياة ومثل وأفكار وطرق استهلاك الوقت والسلع التي كانت شائعة بين الطبقة المترفة في الزمن القديم مثلا ، يعتقد أنها أعلى وأشرف وأوجه مما ينتج من اعتياد مماثل لما يفعله عامة الناس في مجتمع حديث من ألوان الحياة اليومية والمعارف والطموح . فالمعرفة التي يكون جوهرها الامام التمام بما هو في هذا الزمن من رجال ومن اشياء ، تعتبر ، اذا قورنت بسابقتها ، « قليلة » و « دنيئة » و « خسيصة » - بل ان الانسان ليسمع هذه المعرفة الواقعية بالناس والاشياء تنعت بأنها « دون الانسانية » .

وهذا الدفاع عن العلوم الانسانية الذي يقدمه المتكلم بالنيابة عن الطبقة المترفة يبدو سليما في اساسه . فحقيقة الواقع أن الرضا والثقافة ، أو الاتجاه الروحي أو اساليب العقل التي تنتج من اعتياد التأمل في العقائد الانسية والتعصب للعشيرة والرضاء عن النفس الذي كان يستشعره المذهبون من الطبقة المترفة في زمان مضى ، أو التي تنتج من التعود على الغرافات الروحانية والشراسة الخصبة التي يمثلها أبطال هوميروس مثلا ، هذا الدفاع اذا نظرنا اليه من الناحية الفنية وجدناه أقرب الى الصحة من الآثار المائلة الناتجة عن الامام الواقعي بالاشياء والبصر بالمهارات الحديثة في النواحي الفنية والمدنية . ولا يمكن أن يكون هناك كبير شأن في أن العادات التي مر ذكرها أولا تفضل الاخرى في أهميتها الجمالية أو الشرفية، وبالتالي في أحقيتها التي

تتخذ أساسا للفاضلة . فان لب قواعد النوق ، وقواعد الشرف بدرجة
 أنخص ، هي ، من حيث طبيعة الأشياء ، أثر من آثار حياة العنصر وظروفه
 الماضية ، انتقلت الى الجيل الحاضر عن طريق الوراثة أو التقاليد ، وكون
 السيادة التي طال بها الأمد في ملازمة النظام العدواني لحياة الطبقة المترفة
 كان لها أثر عميق في تشكيل عادات العقل ووجهات النظر للعنصرية في
 الماضي ، هو أساس كاف لكي يكون لهذا النظام سيادة جمالية مشروعة في
 كثير مما يتعلق بأمور الذوق في الوقت الحاضر . وقواعد الذوق - فيما
 يتعلق بالموضوع الذي نحن بصدده - هي عادات خاصة بالجنس البشري
 تكونت عن طريق اعتياده الطويل لاستحسان أو استهجان بعض الأشياء
 انثى يصدر الذوق حكمه عليها بأنها ملائمة أو مستقبحة ، فكلما طال التعود
 واتصل كان قانون الذوق الخاص به أصبح من الناحية القانونية ، على فرض
 تشابه سائر الملائمات الأخرى .

لكن مهما كانت القانونية الفنية للحكم الثالب على العلوم الحديثة الذي
 يصدره المدافع عن العلوم الإنسانية ، ومهما تكن قيمة الأدلة التي تدل على أن
 الأدب الكلاسيكي أحق بالتقدير ، وأن له في الثقافة وفي الطبع أثرا أكثر
 إنسانية ، فإن هذا لا علاقة له بموضوع هذا البحث . فالذي يهمنا في هذا
 البحث هو الى أي مدى تعمل فروع العلوم هذه ووجهات النظر التي تمثلها
 في نظام التعليم ، على تشجيع أو تعويق ظهور حياة جماعية فعالة في الظروف
 الصناعية الحديثة - الى أي مدى تساعد على سهولة التلاؤم مع الظروف
 الاقتصادية في الوقت الحاضر . والمسألة مسألة اقتصادية وليست فنية ،
 ومستويات تعليم الطبقة المترفة التي تكشف عن نفسها عن طريق ما تبديه
 المعاهد العليا نحو العلوم الواقعية من تحقير ، يجب - فيما يتعلق بهذا
 البحث - تقويمها من وجهة النظر هذه دون سواها . من أجل هذا كان
 استعمال بعض النعوت من أمثال « شريف » و « خسيس » و « راق »
 و « ذني » وما إليها لا دلالة له الا أنه يكشف عن تعصب الأطراف المتنازعة
 ووجهات نظرهم ، سواء كانوا يدافعون عن أهلية النظام الجديد أو القديم .
 فكل هذه النعوت تعبيرات للدفاع عن النظام أو للنيل منه ، أو هي بمعنى
 آخر تعبير عن المقارنة التحاسدية لا يخرج ، إذا نظرنا اليه نظرة تحليلية ، عن
 أن يكون تعبيراً عن الأمور المشرفة أو المشينة ، أي أنها تدخل في نطاق الآراء
 التي يتميز بها نظام المكانة الاجتماعية ، أي أنها في جوهرها تعبير عن الروح
 الرياضية - عن أساليب التفكير العدواني الأنسية ، أي أنها تتم عن وجهة
 نظر ورأى في الحياة بالثدين ، ربما كانا ملائمين لمرحلة الثقافة العدوانيّة
 وللتنظيم الاقتصادي الذي ينبعث منه ، ولكنها من وجهة نظر الكفاية
 الاقتصادية بمعناها الواسع ، تناقض لا ظائل تحته .

والآداب القديمة وما لها من أولوية في نظام التعليم الذى تتمسك به المعاهد العليا تمسكا شديدا ، تعمل على تشكيل الإتجاه العقلى وخفض الكفاية الاقتصادية في الجيل الذى يتلقى العلم الحديث . وهى تعمل هذا لا عن طريق التمسك بالمثل العليا للرجولة في الزمن القابر فحسب ، لكن أيضا عن طريق ما تفرسه من تمييز بين أنواع المعرفة المشرفة وغير المشرفة . وهذه النتيجة تأتي عن طريقين : (١) بما توحى من اعتبار النور مما هو نافع فقط ، بمقارنته بما هو مشرف فقط ، من أنواع المعرفة ، وبهذا تشكل أذواق الناشئة بحيث تجعلهم يعتقدون أنهم يطلبون العلم من أجل تنمية أذواقهم فقط ، أو تقريبا فقط ، عن طريق ذلك التدريب الذى يرمى عادة الى أى كسب مادى أو اجتماعى ، و (٢) بتضييع وقت المتعلم وجهده فى تحصيل المعرفة التى لا جدوى من ورائها ، الا بمقدار ما تدخل هذه المعرفة - فى نظر العرف - فى نطاق المعلومات التى لابد للعالم من الإلمام بها ، وبهذا تصبح ذات صلة بالعبارات والأساليب اللغوية التى تستخدم فى فروع العلم النافعة . ولولا هذه الصعوبة الخاصة بالأسلوب اللغوى - وهى نفسها أثر من آثار تهاقت الناس فيما مضى على دراسة الأدب القديم - لما كان لمعرفة اللغات ، مثلا ، أبة منفعة علمية لأى باحث أو أى عالم لا يشتغل بعمل ذى طابع لغوى فى أساسه . كل هذا بالطبع لا شأن له فيما يختص بالأهمية الثقافية للدراسة الآداب القديمة ، وليس فى النية أن نستخف بالأدب القديم أو بما يطبعه فى دارسه من اتجاهات . فهذه الاتجاهات تبدو من نوع ليس له قيمة اقتصادية ، لكن هذه الحقيقة - وهى فى الواقع حقيقة معروفة لعامة الناس - لا يجب أن تقلق أحدا كان من حسن حظه أن يجد الراحة والقوة فى الأدب القديم . وإذا كانت دراسة الآداب القديمة تعمل على الإخلال بالميل الى الاتقان الصناعى فإن هذا يجب أن لا يكون له كبير أثر فى أذهان الذين يعتبرون المهارة الصناعية قليلة الأهمية بالنسبة الى غرس المثل العليا المناسبة .

ولما كانت الظروف قد جعلت من هذه المعلومات جزءا من المطالب الأولية فى نظامنا التعليمى ، فإن القسرة على استعمال وفهم بعض لغات جنوب أوروبا الميتة ليست فقط من دواعى السرور لمن تسنح له فرصة لاستعراض ما حققه فى هذا السبيل ، لكن شواهد مثل هذه المعرفة تعمل فى نفس الوقت أيضا على تزكية أى عالم لجمهور سامعيه من العلماء وغير العلماء على السواء . والناس عادة يتوقعون أن عددا من السنين لابد قد اتفقى قبل التمكن من هذه المعرفة التى ليس لها فائدة أساسية ، بينما عدم الإلمام بها يدعو الى استنتاج أن التعليم كان ابتر وسطحيا ، كما يدعو الى استنتاج أنه كان ذا واقعية شعبية ، وهذا أيضا أمر ينتقص من مستويات التعليم السليم . والمقدرة العقلية .

والسالة شبيهة بما يحدث عند شراء سلعة استهلاكية بواسطة مشتر
تتقصه الخبرة الكاملة بالسلع او بالمهارات الفنية . فهو يبنى حكمه في تقدير
قيمة السلعة قبل كل شيء على ما يظهر فيها من غلو في تجهيز بعض الاجزاء
والالامع الزخرفية التي لا تتصل مباشرة بفائدة السلعة ، على أساس أن هناك
تناسبا ، غير محدد تحديدا دقيقا ، بين القيمة الاساسية للسلعة وبين تكاليف
الزخرفة التي زيدت عليها رغبة في تسهيل بيعها . والقول بأنه لا يمكن عادة
أن يكون هناك تعليم سليم اذا لم يكن هناك الملم بالادب القديم وبالعلوم
الانسانية ، يؤدي الى تضییع مظهرى الوقت والجهد من جانب عامة الطلاب
في سبيل تحصيل هذه المعارف . ولقد اثر التشبث التقليدى بقدر ولو قليل
من التبذير المظهرى على أنه من ضرورات التعليم المحترم في قوانيننا المتطقة
بالدوق والمنفعة في طلب العلم بنفس القدر الذى اثر به المبدأ نفسه في طريقة
حكمنا على منفعة السلع المصنعة .

صحيح أنه منذ اخذت أهمية الاستهلاك المظهرى تطفئ بالتدريج على
أهمية الترف المظهرى كوسيلة من وسائل الشهرة ، لم تعد معرفة اللغات
الميتة مطلبا هاما كما كانت في وقت من الأوقات ، واعتري تأثيرها السحرى
بعض الوهن ، كدليل على الرسوخ في العلم . لكن مع أن هذا صحيح ،
فصحيح ايضا أن دراسة الآداب القديمة لم تكد تتمرض لای انتقاص من
قيمتها المطلقة كدليل على المكانة العلمية المحترمة ، إذ أن العالم ما عليه
- في سبيل هذا الفرض - الا أن يكون في وسعه استعراض بعض المصومات
التي يقضى العرف باعتبارها شاهدا على وقت ضائع ، ودراسة الآداب
القديمة من السهل أن تؤدي هذا الفرض . والواقع أنه قد يكون هناك بعض
الشك في أن فائدتها كدليل على الوقت والجهد الضائمين ، وبالتالي على
المقدرة المالية التي مكنت من هذا التضییع ، هي التي حققت للآداب القديمة
مركزها الممتاز في مناهج الدراسة العليا وأدت الى اعتبارها أكثر فروع
المعرفة شرفا . فهي تخدم الأغراض الزخرفية التي تبغها الطبقة المترفة
من التعليم ، أحسن مما تخدمه اية مجموعة أخرى من العلوم ، ولذلك كانت
وسيلة فعالة من وسائل الشهرة .

وقد بقيت الآداب القديمة الى عهد قريب بغير منافس تقريبا في هذا
المجال ، ولا تزال بغير منافس خطر في دول القارة الأوروبية . ولكن لما كانت
الآلأب في الكليات قد شقت طريقها في الأيام الأخيرة فأصبح لها مركز معترف
به كميدان من ميادين التحصيل الدراسي المشرف ، فقد أصبح هذا الفرع
الجديد من فروع المعرفة - أن جاز لنا أن ندخل الآلأب في نطاق العلوم
دون تحديد - منافسا للآداب القديمة في الأولوية بين المواد التي تتلقاها الطبقة
المترفة في المدارس الأمريكية والانجليزية . وللآلأب ميزة ظاهرة على الآداب

القديمة فيما يختص بأهداف الطبقة المتسرفة من التعليم ، لأن التفوق في اللعب مفروض فيه أنه ليس مضيعة للوقت فحسب بل مضيعة للمسالك كذلك ، كما أن المفروض أيضا أن النجاح في اللعب يمتاز كذلك في طبعه وفي مزاجه بميزات معينة ترجع الى العصور البائدة وتبعد كل البعد عن مجال الإنتاج . وفي الجامعات الألمانية نجد الألعاب وجميعيات الآداب اليونانية قد حل محلها الى درجة ما ، كشاغل لأبناء الطبقة المترفة يتلهون به أيام الدراسة ، اذمان متقن وطبقى للشراب ومزاولة للمبارزة على سبيل اللهو المظهرى .

والطبقة المترفة وفهمها للفضيلة - التمسك بالعادات البائدة والتبذير - بندران كان لهما اثر في ادخال دراسة الآداب القديمة الى مناهج الدراسة العليا ، لكن تثبيت المعاهد العليا بالمحافظة على دراسة الآداب القديمة ، ومقدار الشرف العظيم الذى يقرن بدراستها ، يرجعان دون ريب الى أنها - بمديدة الملازمة لمقتضيات التمسك بالعادات افبائدة والتبذير .

وكلمة كلاسيكى (أو قديم) لها هذه الدلالة على التبذير وعلى المهجورة . سواء استعملت لتدل على اللغات الميتة أو على ما زال أو أهمل من أساليب التفكير والتعبير في اللغات الحية ، أو على غير ذلك من نواحي النشاط أو الاجهزة المدرسية التى تطلق عليها ، ولكن دلالتها عليها اقل . وعلى ذلك نجد طرق التعبير القديمة في اللغات الانجليزية تسمى « الانجليزية القديمة » ، واستعمالها أمر حتمى في كل حديث أو كتابة عن موضوع هام ، والطلاقة في استعمالها تضى نوعا من الاحترام حتى على أنفه الموضوعات وأكثرها جريا . على الألسن . أما أحدث أساليب التعبير في اللغة الانجليزية فانها بالطبع لا تستعمل في الكتابة أبدا ، لأن ذوق الطيقة المترفة في السلوك ، وهو يقتضى التزام أسلوب الكلام القديم ، موجود ، حتى في أكثر الكتاب جهلا وإفارة ، بدرجة تكفى للحيلولة دون وقوعهم في مثل هذه العثرة . ومن جهة أخرى نجد أن أرقى أساليب التعبير القديمة وأكثرها مطابقة للمعرف ، لا تستخدم - وهذا من خصائصها - إلا في الاتصال بين اله من آلهة العقائد التجسيدية وعباده . وفيما بين هذين الطرفين توجد أساليب الحديث اليومى التى تستعملها الطبقة المترفة في أحاديثها وآدابها .

والأسلوب الرشيق ، سواء في الكتابة أو في الحديث ، وسيلة فعالة من وسائل الشهرة . ومن المهم أن يعرف المرء ، بشئ من الدقة ، ما هى درجة القدم التقليدية المرغوبة عند الكلام في أى موضوع معين . وهناك فرق كبير في الأسلوب الذى يليق استعماله فوق المنابر أو في الأسواق العامة - وهذا المجال الأخير ، كما نتوقع ، يسمح باستعمال القساط ومصطلحات

حديثه ومؤثرة نسبيا ، حتى على السنة المتحمدين المتأقين . وتجنب التعبيرات الحديثة من قصد أمر مشرف ، ليس فقط لأنه دليل على أن وقتا قد ضاع في تحصيل أساليب الحديث البائدة، بل أيضا لأنه دليل على أن المتحدث قد لازم منذ طفولته قوما يتقنون التعبيرات القديمة ، وهذا دليل على أن أسلافه كانوا من الطبقة المترفة . والأسلوب إذا كان على درجة عالية من النقاء كان دليلا افتراضيا على عدد من الأعمار المتعاقبة صرف في غير الأعمال الانتاجية التي يزاولها عامة الناس ، على أن دلالته في هذا السبيل ليست بحال من الأحوال حاسمة .


ومن احسن الأمثلة التي يمكن أن نسوقها على التمسك الذي لا طائل تحته بالقديم ، في غير بلاد الشرق الأقصى ، طريقة الهجاء المعروفة في اللغة الإنجليزية . فآية مخالفة لقواعد الهجاء تعتبر منفرة وتحط من قدر أى كاتب في عين كل من يتمتع بدوق راق يستطيع أن يعترف قيمة الحق والجمال . وطريقة كتابة اللغة الإنجليزية تفى بجميع مقتضيات قواعد الشهرة في ظل قانون التبذير المظهرى . فهي قديمة ومربكة وعديمة الجدوى ، والتمكن منها يستنفد كثيرا من الوقت والجهد ، والتقصير في تحصيلها أمر سهل كشفه ، من أجل ذلك كانت أول وأسهل اختبار لسعة الباع في العلم ، وكان التمسك بقواعدها من الشواهد المؤكدة على حياة علمية لا غبار عليها .

وعلى هذا الأساس ، وكذلك على أساس كل وضع آخر يستند فيه العرف التقليدى الى قواعد القدم والتبذير ، نرى المدافعين عن القديم يتخذون بفرائضهم موقف الاعتذار عن التمسك بالقديم، فهم يحتجون أساسا بأن التقيد باستعمال التعبيرات القديمة المتفق عليها يفيد في نقل الأفكار بطريقة أوفى وأدق من استعمال أحدث تعبيرات الإنجليزية الدارجة ، مع أن المعروف لجميع الناس أن آراء اليوم يمكن التعبير عنها أحسن تمبير بلفظة العصر الدارجة . والكلام الكلاسيكى له قيمته المشرفة التي تبعث على الاحترام ، وهو يثير الانتباه والاحترام بصفته وسيلة التفاهم المعروفة في ظل نظام حياة الطبقة المترفة ، لأنه يحمل دلالة واضحة على أن الذى يلتزمه ليس مرغما على أداء أى عمل منتج . وميزة التعبيرات التقليدية أنها من دواعى الشهرة ، وهى تبعث عليها لأنها مربكة وانها قد غنى عليها الزمن ، ولهذا كانت شاهدا على أن صاحبها قد اضاع عمره فيها ، وانه فى غنى عن استعمال الكلام الصريح الفعال وعن الحاجة اليه .

فهرس

صفحة

٥	تمهيد
٧	الفصل الأول : تقديم
٢١	الفصل الثاني : التسابق في اقتناء المال
٢٩	الفصل الثالث : البطالة المظهرية
٤٩	الفصل الرابع : الاستهلاك المظهرى
٦٩	الفصل الخامس : مستوى المعيشة المالى
٧٧	الفصل السادس : القواعد المالية للذوق
١٠٩	الفصل السابع : الملابس بصفته معبرا عن الثقافة المالية
١٢٣	الفصل الثامن : الإعفاء الصناعى والمحافظة
١٣٧	الفصل التاسع : المحافظة على الصفات القدية
١٥٥	الفصل العاشر : المخلفات الحديثة المتبقية من طباع الجراة
١٧٣	الفصل الحادى عشر : الاعتقاد فى الحظ
١٨٣	الفصل الثانى عشر : الشعائر الدينية
٢٠٥	الفصل الثالث عشر : بقايا الاهتمام بالنواحى غير التحاسدية
٢٢٥	الفصل الرابع عشر : الدراسة العليا كتعبير عن الثقافة المالية

 **Bibliotheca Alexandrina**



0369794